

التغيير والتنمية فى القرن العشرين

المجلس
الأعلى
للثقافة



المشروع القومي للترجمة

تأليف : توماس س. باترسون
ترجمة : عزة الخميسي

803

بما أن النظرية الاجتماعية خضعت ومازالت، على يد الأجيال المتلاحقة وبطرق عديدة، لعمليات إعادة التفسير والتطوير على حد سواء، لذا تتطوى على أهمية بالغة عملية الفحص والدراسة الأعمق للعلاقة العضوية بين صعود النظرية الاقتصادية الليبرالية الجديدة في مطلع السبعينيات من ناحية، والعودة من جديد، من ناحية أخرى، للتأكيد على الفرد الإنساني باعتباره فاعلاً مستقلاً متحرراً من الثقافة والعلاقات الاجتماعية أو التاريخ. إذ يمتلك الفرد، بالنسبة لليبراليين الجدد، الخيار الحر والدافع والأفعال المرتدة على النفس والوسيلة أو القدرة على الاختيار. وتعتمد وجهة النظر هذه بالطبع على الفردية المنهجية للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة التي تقدم عدداً من التصورات والافتراضات حول الفرد والطبيعة الإنسانية والمجتمع... إلخ. وبكلمات مارجريت تاتشر، القطب الأس للليبرالية الجديدة، ليس هناك شيئاً يسمى المجتمع، وإنما فقط أفراد وأسر يبقى أن الأمر محل الخلاف هو السؤال حول من يحدد أهداف وقوانين حياة هؤلاء الأفراد المنصاعين للقانون الموجهين نحو تحقيق أهداف محددة؟

التغيير والتنمية في القرن العشرين

تأليف: توماس س. باترسون

ترجمة: عزة الخميسي



**المشروع القومي للترجمة
إشراف: جابر عصفور**

- العدد: ٨٠٣
- التغيير والتنمية في القرن العشرين
- توماس س. باترسون
- عزة الخميسي
- الطبعة الأولى ٢٠٠٥

هذه ترجمة كتاب:

Change and Development in the twentieth century

By: Thomas C. Patterson

© Thomas C. Patterson 1999

Published by Berg Publishers

Berg is the imprint of Oxford International Publishers Ltd.

**حقوق الترجمة والنشر بالعربية محفوظة للمجلس الأعلى للثقافة.
شارع الجبلية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة ت: ٧٣٥٢٣٩٦
فاكس: ٧٣٥٨٠٨٤**

**EL Gabalaya st. Opera House, El Gezira, Cairo
TEL: 7352396 Fax: 7358084**

تهدف إصدارات المشروع القومي للترجمة إلى تقديم مختلف الاتجاهات والمذاهب الفكرية للقارئ العربي وتعريفه بها، والأفكار التي تتضمنها هي اجتهادات أصحابها في ثقافتهم، ولا تعبر بالضرورة عن رأى المجلس الأعلى للثقافة.

المحتويات

7	مقدمة المؤلف للقارئ العربى.....
11	استهلال.....
15	مقدمة.....
19	هذا الكتاب
25	الباب الأول: نظريات التغيير الاجتماعى والتنمية.....
57	الباب الثانى: المجتمع الصناعى الرأسمالى الحديث.....
	الباب الثالث: الإمبريالية والأمم والفلاحون والرعايا
97	الأصليون.....
141	الباب الرابع: أزمة الرأسمالية والبحث عن نظام اجتماعى.
	الباب الخامس: الحرب الباردة — تفكيك الاستعمار —
187	التنمية فى العالم الثالث.....
243	الباب السادس: العولمة وما بعد الحداثة.....

مقدمة المؤلف للقارئ العربى

توخيت وأنا شارع فى وضع هذا الكتاب هدفين: أولاً: تزويد طلابى ومن يهمنه من القراء بمقدمة إلى فهم الطرق التى سلكها الباحثون الاجتماعيون، من مختلف المدارس النظرية، فى سعيهم لوضع مفاهيم للعمليات الجوهرية للتغيير والتنمية التى شهدتها العالم منذ القرن الثامن عشر. وتناولت فى هذا السياق التوسع الاستعماري والثورة الصناعية ونشأة الأمم-الدول والتحولات التى جرت على علاقات الإنتاج فى الريف، وحركات التحرر الوطنى وتفكيك الاستعمار، وتحلل الدول الاشتراكية. أما الهدف الثانى الذى وضعته نصب عيناي فهو دراسة وبحث العلاقات الديالكتيكية التى احتدمت بين المواقف النظرية التى تبناها مختلف الباحثين الاجتماعيين.

بيد أننى، وبعد أن مرت فترة على صدور الكتاب، أود فى هذه المقدمة، التى أضعتها خصيصاً للقارئ العربى، إلقاء مزيد من الضوء على بعض القضايا، أو تناولها بتفصيل وتدقيق أوسع مما فعلت فى كتابى، وهو أمر أدركت أهميته مؤخراً، وقررت فى هذه المقدمة للقارئ العربى أن أعود إليه وإن يكن فى عجلة.

أود بداية الإشارة إلى أن التنوير كان ظاهرة معقدة ومركبة تركت بصمات عميقة على مجمل ظواهر الحياة منذ فجر القرن السابع عشر وحتى فجر القرن التاسع عشر فى أوروبا والأمريكتين والشرق الأوسط والأقصى. ولقد وضع من ساهم فى الفكر التنويرى م شيدت على أساس مواقف نظرية مختلفة ومتباينة.

وانخرط الجميع فى جدل، لا ينقطع وتتوغل القضايا التى يدور حولها، طوال مائتى عام. وبحلول القرن السابع عشر، وفى أوروبا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، كان قد تمخض هذا عن استقرار مفاهيم تبلورت واستقرت بالفعل حول بعض القضايا التى كانت موضوعات ساخنة لهذا الجدل - مثل العقل والعلوم ومزايا وعيوب الماركنتيلية أو قضية الفقر. أما ردود الفعل على الفكر التنويرى فقد تنوعت، وتباينت أيضاً أوجه النقد الذى وجه إليه باختلاف المكان والزمان. وفى تصورى أن تركيز العديد من كتاب التنوير على العالمية والمساواة والتسامح،

فضلا عن فصل الكنيسة عن الدولة كان سمة للكتاب الذين يدعمهم الفاشيون والقوميون أو الأصوليين الدينيون من مختلف المدارس.

وثانيا: كرس منظرو العولمة مساحة ضخمة من كتاباتهم لأوضاع ومواطن شتات الشعوب أى تحركات الشعوب) ولتهجينها (أى خلق أشكال فوق ثقافية باجتماع أناس من ثقافات مختلفة فى المكان نفسه) وللإمبريالية الثقافية (أى توفر إمكانية التجانس الثقافى كنتيجة للإعلام والسلع الأخرى القادمة من المراكز الثقافية مثل لوس أنجلوس وباريس أو طوكيو). ورغم ذلك، كما لاحظ الاقتصاديان سمير أمين(٢٠٠٤) وهارى ماجدوف(٢٠٠٣)، تظل العولمة هى الإمبريالية، وإن تكن إمبريالية جماعية، أى تعتمد على التعاون الفضايف الحر بين الولايات المتحدة وأوروبا وشرق آسيا، وليس الإمبريالية التنافسية الكلاسيكية السابقة التى تشترط توفر عدد كبير من الأمم-الدول أو التكتلات التى تصارع بعضها البعض على الأسواق والمواد الخام.

ويرى سمير أمين وهارى ماجدوف أيضا، إن هذا الثلاثى الإمبريالى يقف متمرا لبقية دول العالم ويستخدم منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى كمؤسسات لإدارة سياساته.

ويبدو لى أن كتابات ومواقف منظرى العولمة يعترىها نوعان من الضعف. فمنظرو العولمة يروجون لصورة تدعى أن أنحاء العالم كافة تشارك بشكل أو آخر على قدم المساواة فى التحولات السياسية - الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى تجرى منذ مطلع القرن الواحد والعشرين، وبالتالى، فى رأى، براهن هؤلاء إلى حد بعيد على النظام العالمى، وهم يضيفون بذلك مزيدا من الظلمة على الطبيعة القائمة للمظالم التى يتميز بها هذا النظام فى الوقت الحاضر. وفى الوقت ذاته، يعتبر منظرو العولمة أن المركز الإمبريالى يمتلك محركات التغيير، وبالتالى يعتمدون ويشوشون على الأصوات والمواقف الخارجة عن هذا "الإجماع" والتى تنبعث من أجزاء أخرى من العالم.

ثالثا: لم تول دراسات ما بعد الاستعمار، فى تطورها طوال السنوات الخمس عشرة الأخيرة، أو ما يقارب ذلك، اهتماما جادا بالدراسات المعاصرة حول الظلم واللامساواة فى الاقتصاد العالمى الكوكبى (انظر: بارتولوفيتش ولازاروس 2002

ومور جيلبرت ١٩٩٧). ومن ناحية أخرى تتسم الأسس النظرية لدراسات ما بعد الاستعمار بالتنوع الشديد، ويبدو هذا واضحاً بقراءة إدوارد سعيد وما بعد البنيويين مثل مايكل فوكولت على أحد طرفي الطيف، إلى فرانز فانون وبعض الكتاب الذين يُنسبون إلى الفكر الماركسي مثل أنطونيو جرامشي على الطرف الآخر من الطيف. في تصوّر، إن نظرية ما بعد الاستعمار هي مصطلح/مظلة لمجموعة من الأفكار والممارسات التي يتردد في جنباتها أحياناً صدى جوهر الاستعمار والآثار الكارثية له - فعلى سبيل المثال، تجاهلت بعض التيارات المنسوبة إلى الفكر التنويري المخالفين والمعارضين لها واستخفت بهم، فضلاً عن أن بعض البنى والمفاهيم النظرية لهذا الفكر، تلك التي تدعو إلى العالمية، عكست، في جوهر الأمر، مركزية - أوروبية. وهكذا يبدو لي أيضاً أن اللغات الاستعمارية السابقة، مثل الإنجليزية أو الفرنسية، لم تعد بعد الممتلكات الوحيدة للمستعمر السابق في المستعمرات السابقة. ورغم أن منظري ما بعد الاستعمار - ولم يكونوا على الإطلاق أول من فعل هذا - أعادوا إلقاء الضوء على ضرورة إيلاء اهتمام جاد بالسياقات الظالمة الكوكبية السياسية - الاقتصادية والأيدولوجية التي أصبحت تنتج في خضمها المعرفة وتُشر، بيد أن هذا يتطلب منا تفكيراً وتحليل الافتراضات والأحكام المسبقة التي تتطوى عليها المقولات المفاهيمية والأطر النظرية التي نستخدمها. وعلى عكس بعض منظري ما بعد الاستعمار، فأنا لا أعتقد أن هذه المهمة تعني رفض تيارات الفكر التنويري - مثل الليبرالية والرومانسية والماركسية-التي كانت ومازالت معنية بمبادئ العالمية أو حقوق الإنسان، وكانت، في الوقت ذاته، على خلاف مع المفاهيم والأطر التقليدية القائمة في بلادهم وفي الخارج على حد سواء.

وفي النهاية، وبما أن النظرية الاجتماعية خضعت ومازالت، على يد الأجيال المتلاحقة وبطرق عديدة، لعمليات إعادة التفسير والتطوير على حد سواء، لذا تتطوى على أهمية بالغة عملية الفحص والدراسة الأعمق للعلاقة العضوية بين صعود النظرية الاقتصادية الليبرالية الجديدة في مطلع السبعينيات من ناحية، والعودة من جديد، من ناحية أخرى، للتأكيد على الفرد الإنساني باعتباره فاعلاً مستقلاً متحرراً من الثقافة والعلاقات الاجتماعية أو التاريخ. إذ يمتلك الفرد، بالنسبة لليبراليين الجدد، الخيار الحر والدافع والأفعال المرتدة على النفس والوسيلة أو القدرة على الاختيار. وتعتمد وجهة النظر هذه بالطبع على الفردية المنهجية للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة التي تقدم عدداً من التصورات والافتراضات حول الفرد والطبيعة الإنسانية والمجتمع... الخ. وأحد هذه التصورات هي أن

الكائنات الفردية الإنسانية تسعى دوماً لتحقيق مصالحها الشخصية، وتقدم على اختيارات عقلانية لتعظيم متع الدنيا والفوائد الممكنة تحصيلها مثل الدخل أو امتلاك الموارد. ويخلصون من هذا إلى أن الاحتياجات وحق الاختيار والقدرة على تحقيق ذلك هي جزء من الطبيعة المتأصلة في الإنسان الفرد. وتصور آخر يقول إن العلاقات الاجتماعية - بغض الطرف عما إذا كانت بُنى أو ممارسات أو مؤسسات - هي نتائج غير مقصودة تعترض طريق الفرد/الأداة الساعى خلف أهدافه، وبالتالي فالظواهر الاجتماعية لديهم ليست فقط عرضية، ولكنها أيضاً ليست قائمة بشكل مستقل ولا تملك قوة تفسيرية خاصة بها. وبكلمات مارجريت تاتشر، القطب الأس للبيرالية الجديدة، «ليس هناك شيئاً يسمى المجتمع، وإنما فقط أفراد وأسر». ويبقى أن الأمر محل الخلاف هو السؤال حول من يحدد أهداف وقوانين حياة هؤلاء الأفراد المنصاعين للقانون الموجهين نحو تحقيق أهداف محددة؟

وبرغم التقليل المستمر لنفقات التعليم، فمازلت مبهوراً بقدرات الطلاب على تحديد المشاكل وعلى تطوير وصقل مهاراتهم النقدية فيما هم يناضلون لإحراز الوضوح في القضايا التي تعترضهم. وأنا باعتباري أنثروبولوجي، أظل متمسكاً بأهداب التفاؤل الحذر فيما يتعلق بالمستقبل، لأننى على يقين من أمرين: هناك بدائل للمجتمع الرأسمالى المعاصر والمجتمعات دوماً تتغير.

المراجع

1. Amin, Samir: 2004

The Liberal Virus: Permanent War and the Americanization of the World.
New York: Monthly Review Press.

2. Bartolovich,

Crystal and Neil Lazarus, editors

2002 Marxism, Modernity and Postcolonial Studies. Cambridge,
UK: Cambridge University Press.

3. Magdoff, Harry

2003 Imperialism without Colonies. New York: Monthly Review Press.

4. Moore-Gilbert, Bart 1997

Postcolonial Theory: Contexts, Practices, Politics. London, UK: Verso.

استهلال

كان التغيير الثقافى أول موضوع قمت بتدريسه فى مادة الأنثروبولوجى فى الفصل الدراسى لخريف عام ١٩٦٣ بجامعة كاليفورنيا ببركلى. وقبل أن أبدأ التدريس ببضعة أسابيع كنت قد عدت من بيرو، التى أمضيت فيها ثلاثة عشر شهراً، وفى هذه الفترة أعددت مجموعة أفكار حول أطروحة الدكتوراه التى كنت أسعى للانتهاء من كتابتها، وفى حين كاد يبدأ موعد تدريسي للمادة لم أكن أملك بعد شيئاً متبلوراً فى ذهنى سوى أفكار غير مكتملة الوضوح تصورت أن يتضمنها الموضوع. وكان زملائي الجدد والمدرسون القدامى والحاليون للمادة قد استقروا على طريقة التدريس الآتية وأجازوها: اختيار منهج تاريخى معين، ومن ثم تناول قضايا المثاقفة^(١) وعمليات الإبداع والتجديد الثقافى. أما الاجتهاد على سبيل المثال

(١) Acculturation هى العمليات (أو النتيجة) التى يتسبب عبرها الاحتكاك المتواصل بين مجتمعين (أو أكثر) مختلفين فى نوع ما من التغيير الثقافى. ويحدث هذا بطريقتين: (١) إما عبر عمليات التبادل والتعديل الحر لبعض العناصر الثقافية، الأمر الذى يفضى فى نهاية المطاف إلى اندماج بالقدر نفسه، أو بهذه الدرجة أو تلك، لمعتقدات وأعراف وتقاليد المجموعتين المختلفتين و/أو إلى ظهور عناصر ثقافية جديدة لدى طرفى هذه العملية، وبشرط استثناء استخدام أو ممارسة التفوق أو الهيمنة العسكرية أو السياسية، وبشرط أيضاً أن تتساوى بين الأطراف الرغبة فى هذا الاختلاط أو الاندماج أو رفضه كلية أو بعضه. وتلك ظاهرة يعرفها التاريخ الموغل فى القدم وحتى يومنا هذا (٢) وإما عبر، وهو الأكثر شيوعاً، إجبار مجتمع ما على استيعاب وتشرب الأنماط الثقافية لمجتمع آخر عبر عمليات انتخاب وتعديل قسرى. ويسمى علماء الاجتماع هذا النوع من التغيير «التغيير الموجه» Directed Change أى فرض ثقافة أجنبية على رعايا مجتمع ما عبر الهيمنة عليه وإخضاعه عسكرياً ومن ثم حكمه سياسياً. ومن أبرز النماذج التى عرفها التاريخ على هذا النوع من «التحولات الثقافية» إخضاع الولايات المتحدة لهنود الشمال الأمريكى، وإياداة بعض هذه الشعوب والقضاء للمبرم على ثقافة بعضها وإيضاً الهيمنة الأوروبية على إفريقيا. ولقد استخدم هذا المصطلح فى علم الأنثروبولوجى للمرة الأولى فى أواخر القرن التاسع عشر وأصبح شائعاً فى القرن العشرين وتزامن مع مرحلة الاستعمار والاحتلال والتوسع وبالتالي احتكاك شعوب أوروبا مع طيف عريض من التنوع الثقافى الإنسانى. ومن هنا برزت الحاجة لفهم هذا التنوع وأسبابه. وظهر ضمن هذا المسعى مصطلح acculturation للمرة الأولى والذى صكه جون ويسلى باول عالم الأعراق والمسئول الحكومى الأمريكى الكبير وأول مدير لمجلس الأعراق الأمريكى وهو المعروف بأرائه العنصرية المناهضة لثقافة الهنود الحمر على شاكلة قوله إن

لاكتشاف التأثيرات العميقة لعمليات تهجير سكان المناطق المستعمرة، والنتائج التي تمخضت عنها معسكرات إعادة التسيكين اليابانية في كاليفورنيا أثناء الحرب العالمية الثانية، وما إلى ذلك، فتلك اختيارات قوبلت بحماس أقل وردود فعل أكثر نقديّة. وقال لي أحد الأساتذة «أغلب الظن أنه لا يتوجب عليك التطرق إلى هذه الموضوعات»، في حين ابتسم اثنان من الأساتذة عندما استمعوا إلى الاقتراحات التي قدمتها. ولم أدرك مغزى هذه الابتسامات آنذاك، ولكن كان من الواضح أن دوافعها لدى كل منهما مختلفة، إذ إن أحد هذين الأستاذين كان متعاطفاً مع التيار اليساري بينما كان الآخر من أنصار الحرب الباردة. وكان يجب أن أطلب منهما تفسيراً لابتساماتهما ولكنني لم أفعل.

ومنذ ذلك الحين قمت بتدريس مادة التغيير الاجتماعي والثقافي على الأساس التقليدي المؤلف. بيد أنه بمرور الوقت أخذ مضمون المادة يتبدل باستمرار. وحدث هذا بشكل طردي مع زيادة فهمي وإدراكي للتطور الديالكتيكي للفكر الاجتماعي الغربي. ولقد بدأ هذا عندما تطوعت لتدريس المادة الإلزامية «التراث الفكري الغربي» إلى خمسة وثلاثين طالباً كل عام. ولم يكن أحد منهم يرغب في دراستها. بيد أن إقبال الطلاب على المادة ازداد، عندما اكتشفوا الطبيعة الديالكتيكية لما كانوا يقرأونه ويناقشونه في الفصل وعلاقة ذلك بحياتهم اليومية.

«رقصة الأشباح» الهندية تنتمي إلى مرحلة متخلفة من تطور الإنسانية-مرحلة ما قبل التوراة، ولعلها تصلح لفهم تطور الإنسانية من حالة التوحش إلى الحضارة. وصعوبة ترجمة هذا المصطلح ناجمة عن قدر الخداع الذي تتضمنه الترجمة لو أنها اقتصررت على مجرد معنى «التحولات الثقافية» كما يراد لنا، وسيتبادر إلى ذهن القارئ في هذه الحالة تلك التغييرات الطوعية أو الناجمة عن ثورة اجتماعية وليس تلك الأخرى المستهدفة المفروضة باستخدام القهر والإخضاع العسكري والسياسي والفرض من موقع القوة. هنا لا يمكننا إلا التعامل بحذر عند ترجمة مصطلحات تحمل في طياتها الشيء ونقيضه ويراد منها مساواة الحق بالباطل مثل هذا المصطلح — وذلك عبر إطلاق مسمى واحد على حالتين متناقضتين كل التناقض اللهم إلا في محصلتهما النهائية، الأمر الذي يتطلب منا وقفة تأمل فيما نترجم وما يتفق عليه من ترجمة بعض المصطلحات. ومع ذلك أجدني مجبرة — حتى لا أضطر دائماً لترجمة المصطلح في شكل فقرة أو جملة — على استخدام لفظ واحد لترجمته وقد اخترت الثقافة وهو ترجمة لبعض كبار الكتاب لكلمة acculturation بالإنجليزية مثلما فعل الدكتور عبد الحميد يونس في ترجمته للمجلدات الثلاثة حول الإصلاح الديني من مؤلف ول ديورانت قصة الحضارة / المترجمة.

ولقد بدأت تتبلور فكرة هذا الكتاب منذ عامين. كنت — ذات مساء — أتناول العشاء مع كاثي ووكر، صديقتي وزميلتي بجامعة تمبل، التي سألتني فيم كنت أفكر؟ وما نوع الموضوعات التي كنت أقرأ عنها خلال الأسابيع الأخيرة؟. وكنت آنذاك أحاول فهم أسباب انهيار الدول الاشتراكية — وبشكل خاص الاتحاد السوفيتي الذي كان منذ بضع سنوات خلت فقط يتم تصويره كأحد أكبر قوتين عظميين في العالم — ولذا ذكرت لها بعض الإحصائيات الزراعية السوفيتية عن فترة الثمانينيات. عندئذ روت لي عن وضع مئات الآلاف من الرجال والنساء أتيح لها مشاهدتهم في محطة قطار في وادي يانجس^(٢) منذ بضعة أعوام. وكان هؤلاء قد تم انتزاعهم من الأرض في الريف وترحيلهم وإلقاؤهم في المدن بحثاً عن العمل المأجور. ولقد استدعت هذه الواقعة إلى ذاكرتي بعض مشاهد الوضع في بيرو خلال الخمسينيات. بعد أن تناولنا القهوة، وعندما جاءنا النادل بالفاتورة، كانت كاثي مازالت توجه لي أسئلة حول القاسم المشترك بين الانهيارات التي حدثت في الدول الاشتراكية. وبما أنني لم أكن أملك إجابات جاهزة على أسئلتها آنذاك، أدركت أن على إدراج هذا الموضوع في مادة التغيير الاجتماعي التي أقوم بتدريسها. وتحولت رؤوس الأقلام التي أعدتها بعد ذلك بحوالي شهر لإدراجها ضمن مادة التغيير الاجتماعي إلى مخطط لهذا الكتاب.

وبعد شهرين تقريباً سألتني كاترين إيريل من دار نشر بيرج، وهي أفضل دار نشر تعاملت معها، عم أكتب الآن؟. فحدثتها عن مخطوطة كتاب حول نظريات التغيير في القرن العشرين مازلت في مرحلة الإعداد له. فأبدت بعض الاهتمام، وكنا قد تحدثنا في الأمر بعد أن نشرت دار بيرج كتابي «الإنكا» الذي لاقى رواجاً لا بأس به. وأثناء التفاوض حول الموضوع طالبت بمبلغ كبير كمقدم وكذلك بحق الترجمة. ولم توافق بيرج على دفع المقدم الذي طالبت به ولكنها وعدتني بدفع أرباح المؤلف دون تأخير، وحصلت أيضاً على حق الترجمة وعلى حق تحويل الكتاب إلى فيلم. وهكذا واصلت العمل بتشجيع ودعم دؤوبين من كاترين إيريل.

(٢) يانجس وادي يقع على نهر يانجزي بالصين/ المترجمة

وحتى هذه الفترة لم تكن الكتابة قد تحولت عندي إلى خلوة الناسك. فكنت أنا وزملائي عادة ما نتحدث فيما بيننا حول ما نحن عاكفون على عمله.. أقرأ لهم على الهاتف بعض فقرات مما أكتب، وأختبر معهم صحة بعض الأفكار، أو أعطيهم مسودات لأجزاء من عمل أكتبه، آملاً، أن يجدوا متسعاً من الوقت لقراءة ونقد ما أكتبه، مع علمي بانشغالهم الشديد، وهو ما حدث مع كتابي هذا.

وأمطرتني كاثي ووكر بسيل مستمر من الملاحظات البناءة والنقد والأسئلة. أما أصدقائي وزملائي ريستين جالي وكارين سبالدينج وأنانث آير وجينيفر آلفي وكارين برودكين وكارلا فريمان وجون جليدهيل وبيتر جران وأنطونيو لاوريا وريتشارد لي وجيف ماسكوفسكي ودون نونيني وبوب باينتر وجون ستينسون فرناندز وإيدا سوسر وإيريك وولف فكانوا جميعاً كالعادة قريين مني بملاحظاتهم ورؤاهم المفيدة. ولقد استفدت أيضاً من وضوح الفكر لدى توم بوتومور، الذي لم ألتق به أبداً والذي كانت كتاباته نموذجاً للإبداع. أما كافين سميث، المعلق والمراجع المجهول لما أكتب، فقد أمدني بملاحظات مكثفة ومفصلة عن مخطوطة الكتاب. وزودني ودني أشمور بملاحظات مستمرة حول وضوح وتماسك التعديلات التي كنت أدخلها على الكتاب. ونبهني دافيد فيلبس إلى بعض مناطق الغموض والضعف. لقد قدم كل منهم مساهمة قيمة بشأن الموضوعات التي أتناولها على الصفحات التالية تماماً مثلما فعل تلامذتي في مادة التغيير الثقافي الاجتماعي منذ عام ١٩٩٥، وقد ساعدوني على التفكير والكتابة بوضوح حول هذه الموضوعات. أشكرهم جميعاً لمساعداتهم ودعمهم وتأثيرهم الملهم.

مقدمة

يدور هذا الكتاب حول الطرق التى سلكها منظرو علم الاجتماع عند دراسة قضايا التغيير الاجتماعى والتنمية فى القرن العشرين. وكان على هؤلاء العلماء تناول حقيقة أن الأوضاع السياسية – الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى المرحلة الراهنة من تدويل الرأسمالية – أكثر تشابهاً مع الأوضاع التى سادت فى العقود السابقة على الحرب العالمية الأولى منها إلى تلك الأوضاع التى شهدتها الفترة ما بين العشرينيات وحتى مطلع السبعينيات من القرن العشرين.

ولقد قدم كارل ماركس وإميل دوركايم وماكس WEBER تحليلات عميقة لطبيعة المجتمع الصناعى الرأسمالى الذى كان ينمو ويتوسع تدريجياً منذ نهاية القرن التاسع عشر، فى مرحلة تميزت بتكثيف ومركزة الرأسمال وبالإمبريالية والصراع الطبقي. وإذا إن تحليلاتهم قد أثرت فى معظم من تلاهم من منظرى التغيير الاجتماعى والتنمية، لذا تظل رؤاهم حتى اليوم لصيقة الصلة بالموضوع. وفى الحقيقة فقد ظلت أفكارهم موضع تنقيح وتجديد طوال الأعوام المائة الماضية سعياً وراء شرح التغييرات التى رافقت تطور المجتمع الرأسمالى العالمى. ولا يساورنا شك فى أن كل المقولات المحورية التى طرحت حول التغيير الاجتماعى والتنمية طوال القرن العشرين كانت تقوم عملياً بشكل مباشر أو غير مباشر على كتاباتهم أو على الجدل الذى أثاروه. وإذا أخذنا بعين الاعتبار علاقات القوى التى سادت قبل الحرب العالمية الأولى والتى تسود مرة أخرى اليوم، فإن علماء الاجتماع وجمهورهم كانوا أكثر تقبلاً، مع اختلاف الأسباب، لأفكار دوركايم وWEBER، ومن اقتفى أثرهم، منهم إلى رؤى ماركس.

واختلف ماركس ودوركايم وWEBER، كل على طريقته الخاصة، مع مدرسة الحدائث التى تزعم: أن التغيير اتجاهى (Directional) وأن أشكالاً أحدث تحل دوماً محل الأشكال القديمة للمجتمع، وأن الفروق الجوهرية الحقيقية بين المجتمعات هى تلك التى تميز المجتمعات الحديثة عن التقليدية أو المتحضرة عن البدائية.

لقد عمدت مدرسة الحداثة إلى إخفاء المدى الذى اتخذته الفروق الاجتماعية والثقافية فى العالم. ويرى أصحاب هذه المدرسة أن الشعوب التقليدية عليها إما أن تسلك الطريق المؤدى إلى الرأسمالية، والذى سبقها فى ارتياده الغرب، مع احتمال أن تكون خطوات الغرب على هذا الطريق قد اتخذت إيقاعًا أبطأ — هذا أو فإن مصيرها الانقراض والفناء. فالغرب عند مدرسة الحداثة هو القوة المحركة للتقدم — بكل تفوقه التكنولوجى وقدرات النخبة فيه، أما بقية سكان العالم — الجماهير فى البلدان الصناعية الرأسمالية ذاتها وأفراد المجتمعات التقليدية فى كل مكان — فيفتقرون فى رأيهم إلى الوسيلة، ويتحتم عليهم، بالتالى، إما اقتفاء أثر الغرب أو أن شيئًا لا ينتظرهم سوى الفشل. ويقول ويبر، على سبيل المثال، فى هذا الصدد إن كل الأديان العالمية باستثناء البروتستانتية عرقلت نمو المؤسسات العقلانية والتطور الاقتصادى.

إن الوصف المعاصر للعالم الكوكبى الناشئ اليوم يشبه إلى حد مدهل الوصف الذى قدمته مدرسة الحداثة فى تسعينيات القرن التاسع عشر أو مطلع القرن العشرين. وبالنسبة إلى محلى ما بعد الحداثة مازال محرك التغيير اليوم راسخًا فى البلدان الرأسمالية — ويكمن بشكل خاص فى الأسواق التى خلقوها وفى التكنولوجيات التى توصلوا إليها وفى قوة طبقاتهم الطليعية. وفى رأيهم أن الدول الرأسمالية المحورية تنظم الاقتصاد العالمى وتتحكم فى أنشطة الدول الأخرى، وأن الفروق الثقافية والاجتماعية الحقيقية اليوم هى تلك القائمة بين الغرب الرأسمالى (المتحضر) والآخر (الآخر هى مقولة تحليلية — مثلها مثل المجتمع التقليدى أو البدائى — تضافى تجانسًا على التنوع) الذى يعيش أفراده فى مناطق غير مصنعة من العالم الرأسمالى، أو أشباه أطراف أو أطراف العالم الرأسمالى. وأما الآخر فسيتم احتواؤه فى نهاية المطاف ضمن العلاقات الاجتماعية الحديثة، ذلك أن العولمة سائرة قدما لاستكمال مرحلتها الراهنة. وتطور هذا التوجه إلى حد أن فكرة «المجتمع» ذاتها قد خضعت للهجوم من قبل المنظرين والسياسيين الليبراليين الجدد أمثال مارجريت تاتشر والذين يزعمون أن المجتمع لا وجود له، أو أنه فى الواقع مجرد حاصل مجموع الأفراد الذين يبيعون ويشتررون فى السوق بهدف الاستهلاك. إن أنصار مدرسة ما بعد الحداثة، مثلهم مثل أسلافهم من مدرسة الحداثة، ومعهم

الليبراليون الجدد، يعتقدون أن معظم سكان العالم يفتقرون إلى القدرة على التنظيم الجماعي لإحداث تغييرات بنيوية، أو القوة اللازمة للقيام بها، كما يعتقدون أن قوتهم تتمثل في أفضل الأحوال في تنظيم أفعال مقاومة فردية يرسم من خلالها الأفراد حدودهم أو حدود الجماعات التي ينتمون إليها، على نحو يبنى هوية قد يشاركون فيها آخرون، ويذهب أنصار هذه المدارس إلى أن الاستهلاك والرغبة اليانوسية الزائفة في الانتساب إلى المجموع والتفرد في آن هي التي تحدد — بازدياد مطرد — ملامح العالم الذي يشهد محاولاتهم هذه.

ولقد شكل نجاح الثورة الروسية وتفكيك الاستعمار وحركات التحرر الوطني أو الحركات الثورية في البلدان المختلفة المستعمرة أهم الملامح الفارقة لمنتصف القرن العشرين، وساند نجاح هذه الأحداث الجماعية تبلور رؤى بديلة لما يمكن أن تكون عليه مجتمعات لا تسودها علاقات اجتماعية رأسمالية أو استعمارية، ووضعت هذه الرؤى صورة لمجتمعات ذات علاقات اجتماعية وظروف تنسم بقدر أكبر من المساواة، وتتوفر فيها للأفراد فرص تلبية احتياجاتهم والاحتفاظ في الوقت ذاته بالطبيعة الأصيلة لإنسانية البشر.

ومن ناحية أخرى كانت الفترة ما بين عشرينيات إلى سبعينيات القرن العشرين فترة أزمات وصراعات، إذ اجتمع الناس وقاموا بتحركات جماعية لإحداث تغييرات لم تكن دوماً تجرى وفق الشروط التي يختارونها هم، وبالتالي تمخضت تحركاتهم عن نتائج غير مرجوة بسبب الالتباس الذي شاب العمليات التي انخرطوا فيها والتي لم يكونوا يملكون حق الرقابة عليها، أو كانوا يملكون قدرًا ضئيلاً من هذا الحق.

وأفرغت هذه النضالات معسكر أنصار الحداثة وما بعد الحداثة، وأظهرت الحقيقة التي يعلمها منذ زمن بعيد الثوار وعلماء الأنثروبولوجي على حد سواء تلك الحقيقة القائلة بأن الفروق السياسية — الاقتصادية والاجتماعية والثقافية القائمة فعلياً هي التي تؤثر على مسار الأحداث. بل إن هذه الفروق كانت أهم على الإطلاق من الفروق النظرية التي وضعوها للتمييز بين المجتمعات الحديثة والتقليدية، والتي إنما تبتذل الواقع إلى حد بعيد وتشوّهه. ولقد أكد تنوع المجتمعات أيضاً أن تاريخ الإنسانية لم يعد من الممكن النظر إليه كمجرد امتداد لما حدث في أوروبا أو أمريكا الشمالية.

وأظهرت أحداث أواسط القرن العشرين أن العالم كانت تمزقه تناقضات واحتجاجات واضطرابات أهلية لم يتمكن أبناء المدرسة الوظيفية (Functionalism) من أنصار ويبر أو دوركايم، ولا أبناء مدرسة الارتقاء الاجتماعي (Social Evolutionism) الذين بُعثوا من جديد — أن يكونوا فكرة عنها أو يشرحوها بالقدر الكافي. وكنتيجة لذلك، سنحت الفرصة لكي يتصدى المنظرون الماركسيون بنجاح بالغ لهيمنة تفسيرات دوركايم، وويبر للتغيير والتنمية. ودار جدل عنيف بين أنصار دوركايم، وويبر والماركسيين من ناحية، وداخل معسكر الماركسيين من ناحية أخرى. وتمخض هذا الجدل عن رؤية نظرية أكثر تنوعاً وأكثر — فى المحصلة النهائية — تميزاً عن تلك التى وضعت بشطارة وعلى عجل بعد ذلك، حين أعادت الطبقات الرأسمالية بناء عناصر هيمنة خطابهم فى ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين.

ولا يعنى هذا أن تيارات دوركايم وويبر فى النظرية الاجتماعية قد اختلفت فى أواسط القرن العشرين، إذ احتفظ منظرو التحديث بدوركايم وويبر أحياء، وعلى أفضل ما يكون، حين جمعوا ما بين الأضداد — أى جمعوا بين النموذج التقليدى والحديث للمجتمع وطعموا هذه الخلطة بآراء ويبر حول العقلانية والبيروقراطية والأحزاب السياسية، وسعوا للبرهنة على آرائهم قائلين إن القوة تستقر فى المستويات العليا من التنظيم، ووافقوا على موقف دوركايم من الدولة القائل بأنها كانت الجهاز العصبى المركزى للمجتمع الحديث — بمعنى أنها الأداة والمحرك الأساسى للنظام الأخلاقى. وإذا كانت السلطة من وجهة نظرهم تستلزم كلاً من القدرة على تقديم نتائج ملموسة والسيطرة على الأفراد الثانويين فى المجتمع سيطرة لا تصل أبداً إلى حد التحكم الكامل فيهم، فالوسيلة عندهم هى امتلاك النخبة السياسية، ويربط منظرو التحديث بين تصورهم هذا عن غلبة أو هيمنة المجال السياسى للمجتمع من ناحية ونظرية الاقتصاد السياسى الكنزية من ناحية أخرى. ولقد انتقد الكنزيون زعم الكلاسيكيين الجدد بأن نظام السوق غير المنضبط خليف باستيعاب كل القوة الإنتاجية الكامنة للمجتمع، وفى المقابل طالبوا بضرورة تدخل الدولة فى الاقتصاد لفرض استقرار الطلب ووقف التقلبات فى القطاع المالى واستقرار الأسعار، وكانت الدولة بالنسبة للبعض كياناً مستقلاً بذاته، تتفصل قوتها عن قوة الطبقة، وقادرة على تحقيق مصالحها هى أو مصالح المجتمع ككل حتى لو تضاربت هذه المصالح مع مصالح الطبقة المتسيدة.

هذا الكتاب

كان لعمليات التغيير الاجتماعى التى جرت بسبب تطور الرأسمالية نتائج ومضامين عميقة وبعيدة المدى، ولقد أثرت هذه العمليات فى آراء منظرى أواخر القرن التاسع عشر أمثال ماركس ودوركايم وويبر، الذين سعوا لتفسير هذه العمليات، وأثرت أيضاً على المنظرين اللاحقين لهم والذين كانوا مطالبين بأن يكونوا على مستوى كل من التغييرات التى حدثت ومواقف أسلافهم. وهكذا تطور فهمنا للتغيير الاجتماعى الذى جرى فى القرن العشرين عبر جدل وسلسلة من الحوارات — مختلفة كانت أو حقيقية — بين المنظرين من مختلف المدارس.

وعادة ما يعتبر علماء الاجتماع أن التغيير إما تبدل كمى فى شكل المجتمع أو إحلال لنموذج من المجتمعات محل آخر. وتزداد هذه المقولة تعقيداً إذا أضفنا إليها حقيقة أن معظم هؤلاء المنظرين بما فى ذلك ماركس ودوركايم وويبر قد صوروا فكرة التغيير باستخدام استعارات ومفردات تتطوى على فروق دقيقة فى المعنى من ناحية، وتستدعى طيفاً عريضاً من التصورات والرؤى حول الموضوع من ناحية أخرى. وعلى سبيل المثال فقد صوروا التغيير باعتباره النمو والتجلى والانبعاث والتحول الكبير والنضج والتعاقب والتتابع والتبدل والتكيف وإعادة التشكل والارتقاء والتغيير الجوهرى والتحول والتقدم والتنمية والتقدم للأمام والتحسين والتحسين والتحديث وغير ذلك.

ويتطرق الباب الأول من هذا الكتاب بإيجاز إلى: كيف ظهرت تاريخياً أهم المصطلحات التى استخدمت لوصف التغيير، وكيف استخدمت هذه المصطلحات فى أزمنة وعصور مختلفة طوال ٢٥٠٠ سنة مضت من عمر البشرية عند تناول قضايا التغيير والتنمية؟ ولقد قدم منظرو التغيير الاجتماعى مجموعة من التفسيرات التى تبدو فى الظاهر متناقضة لكل من الأحداث الجارية والعمليات التى تتضمنها. ويفترض البعض على سبيل المثال أن التغيير الاجتماعى تعوزه الاتجاهية (Directionality)، فيما صور البعض الآخر التغيير باعتباره عملية دورية أو غائية تطلق العنان لجوهر المجتمع الأساسى الكامن القادر على النمو والذى يتطور بثبات

على نحو تدريجى ليتجلى فى نوع ما من الناتج الأخير النهائى ولنقل الحضارة مثلاً. وبينما نظر البعض إلى التغيير الاجتماعى كعملية بطيئة تدريجية مستمرة، رأى البعض الآخر فيه تحولاً مفاجئاً، أى تحولاً راديكالياً، من شكل اجتماعى إلى آخر. واعتبر البعض أن التغيير يأتى كناتج لمحركات داخلية تنشأ من قلب المجتمع ذاته، بينما رأى البعض الآخر فى التغيير نتيجة لقوى أو أحداث تصدم المجتمع من خارجه لـتـمخض إما عن تعديل أو قطع المسار العادى للتطور فيه.

ويتناول الباب الثانى نظريات كارل ماركس وإميل دوركايم وماكس ويبر مع نهاية القرن حول تطور المجتمع الرأسمالى الصناعى. وتحتفظ نظرياتهم هذه بأهميتها لأنها ظلت تؤثر فعلياً باستمرار فى كل من تلاهم من الكتاب الذين تناولوا قضايا التغيير الاجتماعى، واتخذ كل من ماركس ودوركايم وويبر موقفاً نقدياً من النظريات الاجتماعية والسياسية – الاقتصادية حول المجتمع والتغيير، التى تطرقنا إليها سابقاً. ويقول ماركس إن علماء الاقتصاد السياسى الكلاسيكيين قد أغفلوا الخصوصية التاريخية للعلاقات الاجتماعية الرأسمالية وفشلوا فى ملاحظة الفرق بين الأنواع المختلفة للبنى الطبقيّة وأشكال الاستغلال. واهتم دوركايم بالشروط التى تعزز الأخلاق وتساعد على نشأة الفرد الأخلاقى فى المجتمع الصناعى. ويرى فى هذا الصدد أن الأسس الحقيقية للمجتمع تستقر فى المؤسسات الدينية والأخلاقية والقانونية التى تنظم السلوك وليس فى العلاقات الاجتماعية التى يشكلها الاقتصاد. أما ويبر، شأنه فى ذلك شأن ماركس، فينسب أشكال التنظيم والوعى الاجتماعى إلى العمليات الاقتصادية، فبينما يعتبر ماركس أن محرك تطور المجتمع الرأسمالى المعاصر يقع فى مجال الإنتاج، يرى ويبر أن هذا المحرك هو علاقات التبادل فى السوق.

ويكشف الباب الثالث كيف صاغ المنظرون الاجتماعيون نتائج تطور الرأسمالية الصناعية والدولة الوطنية، اللذين تطورا تفاعلياً فى ظل علاقات ووشائج داخلية متبادلة جمعت بينهما خلال الفترة ما بين ١٨٨٠ و ١٩١٤، الأمر الذى كان بمثابة الوقود لظهور شكل جديد من الإمبريالية يتميز بالتوسع الاقتصادى والاستحواذ على الأراضى. إذ إن مختلف الدول الرأسمالية الوطنية زحفت خلف الأسواق الخارجية وفرص الاستثمار وتبارت فيما بينها لانتزاع الأراضى ولبسط

نفوذها السياسى على مناطق مثل إفريقيا أو آسيا، وكان السكان الأصليون لهذه المناطق أكثر عددًا من قدرة هذه الدول على سحقهم، فضلاً عن أن التنوع الثقافى لهذه الشعوب لم يجعل مهمة تذيبهم وابتلاعهم مهمة سهلة، ولما كانت الدول الإمبريالية قد وحدثت إمبراطورياتها فى الخارج، لذا انتقلت مهمة تنظيم العلاقة مع سكان الأراضى الجديدة من وزراء خارجية هذه الدول إلى مكاتب شئون المستعمرات ووكالات الأمن والداخلية، وانتقل الوضع القانونى لسكان هذه الأراضى المحتلة من شعوب كانت مستقلة إلى رعايا المستعمرات أو الشعوب الأصلية أو الشعوب القبلية أو الأقليات الوطنية أو العرقية. وانتعشت من ناحية أخرى النزعة القومية فى أوروبا لتطوق الجهود الرامية إلى إحراز الوحدة السياسية فى كل من البلقان وألمانيا وإيطاليا، فضلاً عن النضال لتحرير بولندا من روسيا وهنغاريا من النمسا، بالإضافة إلى الإرهاصات المماثلة التى جرت فى المستعمرات الجديدة، بشكل خاص فى آسيا، للتحرر من الملاك اللوردات الإمبراطوريين، ولقد كانت هجرة عشرات الملايين من الناس من شرق ووسط أوروبا، بحثاً عن فرص للعمل، سبباً فى تأجيج واتساع نطاق هذه النزعة القومية لاسيما أن فرص العمل هذه قد وجدوها آخر الأمر فى مناطق تنقسم أسواق العمل فيها على خطوط عنصرية وعرقية. وتبدلت أيضاً طبيعة حياة العمال الزراعيين على إثر تغلغل علاقات الإنتاج الرأسمالية فى الريف.

ويتناول الباب الرابع الكيفية التى صور وشرح المحللون الاجتماعيون بها عمليات التغيير والتطور التى انطلقت فى أعقاب الأزمات التى كانت خلف اندلاع الحربين العالميتين، مثل الثورة الروسية ١٩١٧ والأزمة الاقتصادية العالمية فى الثلاثينيات. ويعتبر الماركسيون من النقاد، مثلهم مثل اقتصادى المدرسة الليبرالية والكلاسيكية - الجديدة، أن الأزمات الاقتصادية فى أواخر تسعينيات القرن التاسع عشر وفى القرن العشرين ليست أزمات طارئة وإنما هى ملمح أساسى من ملامح النظام الرأسمالى ذاته. ويرى هؤلاء النقاد أيضاً أن لهذه الأزمات أبعاداً سياسية واقتصادية على حد سواء. وعندما توقفت الحرب العالمية الأولى كانت أحداث مهمة قد بدأت ترى النور فى بقاع مختلفة من العالم، فقد اندلعت الثورة فى المكسيك واستمرت سبعة أعوام، وكان العمال والطلاب فى المكسيك وإسبانيا

والأرجنتين والهند وإندونيسيا وأستراليا وألمانيا وهنغاريا قد أدركوا القوة التي تجذبهم إلى أقرانهم في الثورة الروسية، وهكذا أعيد رسم الخريطة السياسية للعالم إذ قد انتقلت الأراضي من مالك إلى آخر وظهرت بلدان جديدة. وكننتيجة لذلك كان على الدول الوطنية الانتهاء من المهام القديمة مثل قضايا الحركات القومية والتغلغل الرأسمالي في الحياة بالريف، والتحويلات الطارئة عليه، والتوتر المتصاعد في العلاقات مع رعايا المستعمرات الذين تطلعوا إلى إرساء استقلالهم السياسي ودعم وتعزيز التطور الرأسمالي في الداخل والخارج. وكان على الاتحاد السوفيتي أيضا حل العديد من القضايا المماثلة، فضلاً عن أنه كان على منظري الاتحاد السوفيتي حل المعضلة المتمثلة في كيفية اتباع طريق للتطور غير رأسمالي في القطاعات الزراعية والصناعية للاقتصاد.

ويتوقف الباب الخامس عند كيفية تصدى المنظرين الاجتماعيين لقضايا التغيير والتنمية بعد الحرب العالمية الثانية في أجواء تلبدت فيها السماء بسحب الحرب الباردة وحركات التحرر الوطني. ولقد عجلت البلدان الرأسمالية بإشعال فتيل الحرب الباردة عام ١٩٤٦ لمنع انتشار الاشتراكية، وأرست هذه الحرب الشقاق بينهم وبين الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية التي قامت في أوروبا الشرقية. واستغلت الحركات القومية الفرص التي أتاحتها ضعف القوى الاستعمارية بعد الحرب للمطالبة باستقلالها أو لشن نضالات شعبية من أجل الاستقلال السياسي. وفي عام ١٩٦٠ كان ١,٣ بليون إنسان — أي ثلث سكان العالم — قد انتزعوا استقلالهم، وازداد عدد البلدان المستقلة في إفريقيا وآسيا من بضعة بلدان إلى أكثر من خمسين بلداً. وخلقت إزاحة الاستعمار عالمًا ثالثاً لا هو رأسمالي ولا اشتراكي — تمخض عن إثارة حفيظة البلدان الفقيرة في العالم الثالث الناشئ ضد القوى الرأسمالية الاستعمارية — وتحول هذا العالم فيما بعد إلى ساحة رئيسية من ساحات معارك الحرب الباردة، ومنذ عام ١٩٤٦ وضع المحللون الليبراليون أساس نظريات النمو الاقتصادي الرأسمالي والتحديث بتطوير نظريات الارتقاء الاجتماعي (Social Evolutionism) وأفكار التقدم والحدثة. بينما أكد العالم الثالث والكتاب الماركسيون على أن الاقتصاد العالمي يتسم بالتطور غير المتكافئ وأن البلدان الفقيرة لا تقترب أوضاعها أبداً، في حقيقة الأمر، من أوضاع البلدان

الرأسمالية كما تتبأ البعض. ودرس المنظرون والمعنيون بالأمر البنى الطبقية الوطنية والريفية فى المستعمرات وقدراتها الكامنة كقوى للإصلاح أو التغيير الاجتماعى الثورى. ووضع علماء الاجتماع من مدرسة الارتقاء أيديهم على أوجه الشبه بين الأوضاع المعاصرة لبلدان العالم الثالث وتلك الأوضاع التى سادت فى الغرب أثناء التحول من الإقطاع إلى الرأسمالية.

ويقدم الباب السادس تقييماً نقدياً للكيفية التى صاغ بها المنظرون بعض التغييرات والتطورات التى افترضوا وقوعها فى الربع الأخير من القرن العشرين وسعوا لشرحها. واعتقد بعض النقاد أن النظريات القائمة لا تشرح على نحو واف عولمة الرأسمالية كظاهرة جوهرية ستتدخل باطراد فى تشكيل العالم، ولكن بطرق تختلف باختلاف الأماكن. واعتبروا أن النظريات القائمة لا تقدم تفسيرات لتحلل الدول الاشتراكية فى المراحل النهائية للحرب الباردة فى ثمانينيات القرن العشرين، ولا لقيام بلدان رأسمالية جديدة فى شرق آسيا، ولا لجهود مختلف بلدان العالم الثالث لجذب الرأسمال، بدلا من القطيعة معه لكى تتمكن من اتباع نهج سياسى واقتصادى مستقل. ونظروا إلى هذه الأحداث إما كدليل على انتصار الرأسمالية وتبلور مرحلة جديدة من التراكم الرأسمالى على مستوى العالم، أو كمؤشر على تماسك الوضع ما بعد الصناعى وما بعد الحداثى. وكانت العولمة هى العملية التى أفضت بالفعل إلى إعادة تنظيم للعلاقات الاجتماعية على مستوى العالم على نحو أعمق من تلك التى أحدثتها ظواهر صعود نجم، وازدهار الدول الوطنية والاحتكارات المتعددة الجنسية والعابرة القومية خلال المراحل المبكرة من عملية تدويل الرأسمال. فقد أضعفت العولمة قبضة الدول الوطنية على الاقتصاد، وبدلت الكيفية والأماكن التى يكسب الناس بها قوت يومهم، وتوغلت بعمق فى نسيج حياتهم اليومية لتبدل إلى الأبد الكيفية والمكان الذى يعيش فيه الناس، وماذا يستهلكون وكيف ينظرون إلى أنفسهم مقارنين كل هذا بالصور التى تقدمها أجهزة الإعلام التى تزداد باستمرار وتيرة تدويلها.

الباب الأول

نظريات التغيير الاجتماعى والتنمية

مرت التفسيرات التقليدية للتغيير الاجتماعى والتنمية بلحظات عجزت فيها عن تقديم شرح مقنع للأحداث التى جرت والأخرى الجارية. فلم تستطع هذه التفسيرات، على سبيل المثال، شرح أسباب تحول الرأسمالية الصناعية فى أواخر القرن الثامن عشر إلى ظاهرة راسخة، أو أسباب صعود الرأسمالية المالية والإمبريالية بعد ذلك بقرن، وأدى اعتراف المنظرين الاجتماعيين بهذا العجز إلى اضطرارهم لتطوير رؤية جديدة للتغييرات التى كانت قد أخذت تجرى فى الواقع. ويقوم هذا الكتاب على فرضية أن عمليات التغيير والتنمية التى بدأت فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر كان لها آثار ومضامين عميقة وطويلة المدى، حيث لم يقتصر تأثير هذه العمليات على آراء منظرى ونقاد أواخر القرن التاسع عشر الذين سعوا لتفسيرها مثل كارل ماركس وإميل دوركايم وماكس ووبر فحسب، وإنما امتد هذا التأثير أيضًا ليطول وجهات نظر من جاء بعدهم، ممن حاولوا شرح التغييرات التالية لذلك التى تفجرت فى القرن العشرين.

بيد أن المنظرين الاجتماعيين حين انكبوا على صياغة وصقل تفسيراتهم الجديدة للتغيير قاموا بذلك إجمالاً بلغة المفاهيم والأفكار، التى كانت بالفعل جزءاً من التراث الفكرى الموروث عن الأجيال السابقة. وهكذا، وبينما أخذ بعض المحللين يعيدون إنتاج الأفكار السابقة انشغل البعض الآخر بتتقىة وصقل هذه الأفكار، فيما قدمت قلة — بشكل رئيسى كارل ماركس وإميل دوركايم وماكس ووبر — أفكاراً جديدة بالفعل حول عمليات التغيير التى انطلقت قبل بداية القرن التاسع عشر. ولذا كان من الطبيعى أن يتصدى المنظرون اللاحقون لرؤى هؤلاء المحللين الثلاثة حول التغيير الاجتماعى والتنمية.

وبداية هناك شىء واحد مؤكد هو أن المنظرين الاجتماعيين لم يكونوا أبدًا مراقبين أبرياء وقفوا خارج المجتمعات والتغييرات التى حاولوا تفسيرها. بل كانوا

دومًا مشاركين في هذه المجتمعات، وانتموا دومًا إلى طبقات أو مجموعات معينة داخلها. وبالتالي تدخلت، إلى حد بعيد في صياغاتهم لتحليلاتهم، خبراتهم الخاصة بالحياة اليومية ومشاعرهم تجاه ما يحدث ووعيهم الخاص الذي يتقاسمونه مع أفراد المجموعات الطبقيّة التي ينتمون إليها، أو مع غيرها من المجموعات الأخرى. وكثيرًا ما يلجأ المنظرون الذين يتعاطفون مع مشاعر فئات طبقيّة مختلفة والذين لديهم، بالتالي، علاقات مغايرة مع هياكل السلطة، إلى الاستعانة بأفكار مختلفة من التراث الفكري الموروث لشرح وصياغة أفكارهم عن التغييرات التي تجري في مجتمعهم والمجتمعات المعاصرة لهم.

وأود في هذا الفصل أن أتناول بإيجاز أهم النظريات من حيث تأثيرها وقدرتها على تفسير التغيير الاجتماعي والتنمية والأخذ بعين الاعتبار الظروف التي جرت فيها، ولقد اعتمد علماء الاجتماع في القرنين التاسع عشر والعشرين في سعيهم لشرح التطور الرأسمالي والتنمية على التشبيهات والاستعارات التي استخدمها المحللون السابقون عليهم لوصف عمليات التغيير. وظلت هذه النماذج تؤثر في الكيفية التي نفهم بها العمليات التي وصفوها.

التغيير بوصفه نموًا (Growth)

في أيونيا على أطراف الإمبراطورية الفارسية الشاسعة الأرجاء ومنذ ما يربو على ٢٥٠٠ عام عرّف علماء الاجتماع اليونانيون التغيير بالنمو. وكان التشابه الذي وضعوا أيديهم عليه بين نمو المجتمع الإنساني والكائن الحي أساسًا لجدل دار حول طبيعة المجتمع الإنساني والتغيير الاجتماعي. ويحمل هذا التشابه في طياته: (١) أن كلا من المجتمع والكائن الحي يتكون من عدد محدد من الأجزاء التي تتفاعل دومًا فيما بينها و (٢) أن كلا منهما يتطور عبر تتابع محدد للمراحل: الميلاد، الشباب، النضج، الشيخوخة. وراجت التفسيرات المادية والمثالية للتغيير بوصفه نموًا منذ القرن الخامس قبل الميلاد. وإجمالاً لاحظ منظرو التغيير الذين استخدموا هذا التشابه الفرق بين ما يحدث على نحو منتظم، وفقًا لقانون ما من قوانين النمو الطبيعي، وما يحدث بالمصادفة عندما يصطدم حادث أو قوة خارجية بالأورجانيزم الاجتماعي،

وتركت هذه التصورات عن التغيير الباب مفتوحًا للتفسيرات المثالية للأمر مثل القول بأن المجتمع الإنساني خلقه وتوجهه الآلهة (Bock:1956:1 — 2).

وكان الفلاسفة الماديون، مثل هيراقليطس (٥٤٤ — ٤٨٣ قبل الميلاد) يعتقدون أن العالم والمجتمع الإنساني حقيقيان وأنهما يتغيران استجابة لضغط داخلي أو خارجي. وكان العالم بالنسبة إليهم هو الكون (Cosmos) — أي الكل المنظم الذي يمكن بالاستكشاف العقلاني التوصل إلى معرفة بنيته وتطوره اللذين لا يتضحان لنا مباشرة، وقد اعتمدوا في اعتقادهم هذا على الانتظامية الموسمية التي لاحظوها في الظواهر الجوية والسماوية. واعتقدوا أيضًا أنه لا توجد فروق جوهرية بين الطبيعة والمجتمع الإنساني، وأن ظهور الكائنات الإنسانية يمثل فقط المرحلة الأحدث من تطور الكون.

وشرح هيراقليطس تطور الكون بوصفه التفاعلات التي تجري بين العناصر المكونة له (Khan 1960:188 — 99)، وقال: إن العالم الطبيعي والمدينة — (polis) (المدينة — الدولة في اليونان القديمة) كشكل اجتماعي — قد تطورا من نقطة بداية أولية حين سادت ظروف أبسط. وعنده أن التغيير استمراري لأن العناصر المكونة للكون تتباعد كل في اتجاه بفعل القوى المتضادة المتأصلة والملازمة لهذه العناصر، وأن التغييرات التي طرأت على الكون كانت تظهر في نظام ثابت (Khan 1979: 16 — 23, 159 — 63). وبكلمات أخرى فالكون والمدينة — الدولة تتخلق وتدار وتنضبط نفسيًا.

وموقف هيراقليطس من تطور الكون موقف مادي إلى آخر مدى. أما أناكسيمندر (٦١٠ — ٥٤٦ قبل الميلاد) والمنظرون المثاليون الآخرون في أيونيا فتناولوا الأمر قائلين: إن القوة الكونية الإلهية هي التي تسيّر التطور والتوازن الديناميكي للكون، وإن هذه القوة تقف خارج العالم ذاته (Khan 1960:238 — 9). وهكذا، وبينما يتفق هيراقليطس وأناكسيمندر على أن تطور الكون والمجتمع الإنساني مماثلان لمولد ونمو وتحلل الكائن الحي، لم يتفقا بشأن ما إذا كانت القوة المحركة لتطورهما داخلية أم مفروضة من الخارج.

ولقد أرسى منظرو أيونيا أسس الجدل الذي دار حول طبيعة المجتمع الإنساني والتغيير الاجتماعي، وكانت القضايا المتعلقة بتطور المجتمع الإنساني موضع اهتمام دائم من قبل الفلاسفة اليونانيين في العالم الكلاسيكي القديم. ففي

القرن الرابع قبل الميلاد على سبيل المثال وصف أرسطو (٣٤٨ – ٣٢٢ قبل الميلاد) الموسوعي العظيم للفلسفة الكلاسيكية اليونانية، تطور المجتمع والدولة بتفصيل أكبر قائلاً:

«كل دولة هي جماعة من نوع ما، وكل جماعة تُشيد راجية خيراً ما، لأن كل إنسان يتصرف دائماً بهدف التوصل إلى الشيء الذي يعتبره خيراً. ولكن إذا استهدفت كل الجماعات خيراً ما، فالدولة أو الجماعة السياسية – التي هي أعلى من الجميع والتي تحتضن الكل – تستهدف الخير بدرجة أعلى من أي طرف آخر إنها تستهدف الخير الأعلى» (كتاب السياسة لأرسطو / Politics 1252a 1 – 6)

«ومن يرجع عند دراسة الأشياء إلى النمو والأصل الأوليين لها، سواء أكانت هذه الأشياء هي الدولة أو أي شيء آخر، فسوف يتوصل إلى الفكرة الأوضح عنها. وبداية يجب توفر اتحاد من هؤلاء الذين لا يستطيعون العيش بدون بعضهم البعض، وأعني هنا الذكر والأنثى – حتى يمكن للجنس أن يستمر (وهذا هو الاتحاد الذي يتشكل، ليس بالاختيار، ولكن لأن البشر لديهم نزوع طبيعي لأن يخلقوا من بعدهم صورة عن أنفسهم، وهم يشتركون في هذا مع الحيوانات الأخرى والنبات) – والحاكم والرعية الطبيعيين...» (Politics 1252a 24 – 31).

«ومن قلب هاتين العلاقتين (أي بالزوجة والعبد) أول ما ينشأ هو العائلة...» (Politics 1252b10). «وباتحاد عدة عائلات، وحين يستهدف اتحادهم شيئاً ما أبعد من مجرد التزود بالحاجات اليومية، فأول مجتمع يتشكل هو القرية» (Politics 1252b 16 – 18)

«وعندما تتحد عدة قرى في جماعة كاملة واحدة، جماعة كبيرة بالقدر الذي يمكنها من الاكتفاء النفسى الكامل أو القريب من ذلك، عندئذ تظهر الدولة للوجود..... وعليه فمن الواضح أن الدولة ابتكرتها الطبيعة وأن الإنسان بالفطرة حيوان سياسى» (Politics 1252b 28 – 29, 1253a2 – 3).

«فضلاً عن أنه من الواضح أن الدولة بالطبيعة متقدمة على العائلة وعلى الفرد إذ إن الكل بالضرورة يتقدم على الجزء» (Politics 1253a 19 – 20, Aristotle 1984:1986 – 8).

وهكذا لم يكن الفرد والعائلة سوى التجليات الأولى للدولة — النواة، أى إنهما مادة الكون الإنسانى الأولى التى لم يكتمل تشكيلها والتى نشأت عنها الدولة. والدولة عند أرسطو ظهرت فى تسلسل ثابت من مراحل الصيرورة والزوال. وعندما تتوارى أو تتحلل دولة ما كانت أخرى تحل محلها. ويرى أرسطو أن العمليات التى كانت ضرورية لتشكيل الدول بشكل عام يمكن إخضاعها للدراسة العلمية، بينما لا يمكن إخضاع الأحداث ذات المغزى التاريخى التى أثرت على تطور دولة بعينها لهذا النوع من الدراسة، إذ لا يمكن أن نجد العلم فيما هو عرضى زائل (Nisbet 1969:38 — 40).

وكان لأرسطو ومن تبعه من الفلاسفة الذين تخضرموا فى مدرسة الفلسفة الكلاسيكية اليونانية والرومانية تأثير عميق على كتاب العصور المبكرة والوسطى المعنيين بالمجتمع الإنسانى والتغيير الاجتماعى، وكان كتاب سانت أوغسطين (٣٥٤ — ٤٣٠): «مدينة الرب» أهم الأعمال التى دمجت مواقف الفلاسفة اليونانيين حول نمو وتحلل المجتمع مع الرؤية الإنجيلية لعلاقة الإنسانية بالرب. ولم يكن أوغسطين معنئاً بتاريخ العالم الرومانى فى حد ذاته بقدر عنايته بالقضايا التى تصدت لها الدولة الإمبراطورية، والأهم من ذلك بالاحتمالات المتاحة أمام الإنسانية فى المستقبل. ولفهم المشاكل والخيارات القائمة، اعتقد أوغسطين أن من الضرورى معرفة كيف أصبح العالم على ما هو عليه. الأمر الذى تطلب دراسة التاريخ الرومانى، وذلك بتبنى نظرية النمو والتحلل نفسها، التى استخدمها كتاب آخرون من العصور الكلاسيكية القديمة. وأشار أوغسطين فى هذا الصدد إلى أن هناك عملية تعلم — تجرى طوال عصور تاريخ الشعوب كما تجرى طوال المراحل المتعاقبة لحياة الإنسان — عملية مقصودة للارتقاء بالبشرية من الزائل المدرك إلى الأبدى غير المدرك (City of God, Bk, X, Ch. 14; Augustine 1984: 392).

والصراع بين الجوانب الدنيئة والنبيلة للطبيعة الإنسانية بالنسبة إلى أوغسطين كان محرك التاريخ الإنسانى، وهو الذى وقف خلف نمو وتحلل المجتمع. ولقد بدأ هذا الصراع عندما قتل قابيل أخاه هابيل، ومن ثم عاد الصراع مرة أخرى عند تأسيس روما حين قتل روميلوس أخاه ريموس.

وبدمج أوغسطين لفكرة «مُناظر النمو» (Growth Analogy) بالرؤية الإنجيلية كان مضطراً للقول، عكس أسلافه من الوثنيين، إن هناك دورة واحدة فقط للوجود الإنساني، وإن هذه الدورة بدأت بآدم وإنها تبلغ أوج تطورها بوضع أبدى غير متغير من الفضيلة، وهذا يعنى أن التاريخ الإنساني يمكن تقسيمه إلى عصور ثلاثة ضخمة: ما قبل المسيحية — ما بعد المسيحية — المستقبل. وبينما يتماثل عند أوغسطين العصر ما قبل المسيحي مع الطبيعة ويتميز ما بعد المسيحي بدور القانون، فالمستقبل هو خلود تسوده الفضيلة، أى الزمن المستمر غير المتغير للأخلاقيات، والعدل، وعبادة الله (Deane 1963:91 — 2).

التغيير بوصفه تجددًا دوريًا (Cyclical Renewal)

استمر التنقيح الذى أجراه أوغسطين لفكرة «مُناظر النمو» يهيمن على الأفكار الغربية حول التغيير والتنمية حتى عصر النهضة (Lerner and Mahdi 1963). وفى القرنين الرابع عشر والخامس عشر، تحولت التجارة إلى عالم البحر المتوسط وتبدلت معها خريطة توزيع الثروة، وفى خضم جهود المفكرين لشرح ما طرأ على النظام الاجتماعى التقليدى انبعث من جديد الاهتمام بالمعرفة التاريخية فى كل من شمال إفريقيا البحر — أوسطى وأوروبا، وانكب المسئولون المدنيون ورجال الدين والسياسيون والتجار على دراسة النصوص والمخطوطات القديمة (Ibn Khaldun 1967, Rowe 1965; R. Weiss 1988)

فى هذا السياق تآكلت بسرعة النظرية الأوغسطينية، وبنى المنظرون الاجتماعيون نظريات جديدة لتفسير النظام الاجتماعى الذى بدا لهم فى تغير مستمر ومتواصل، وفى سعيهم هذا مزجوا عناصر من الفكر اليهودى — المسيحى بأفكار الكتاب الكلاسيكيين المحفوظة فى الأرشفات التى شيدها النساخون فى أديرة وجامعات العصور الوسطى، وظن هؤلاء أن بوسع البشرية أن تبدأ فى استعادة الحرية التى فقدتها فى العصور الوسطى بإحياء وتطوير المهارات والقدرات التى امتلكها اليونانيون والرومان القدماء، وأثناء هذه العملية، بدأوا فى النظر للتاريخ كسلسلة من الصعود والهبوط الدورى — أى التواتر الذى تسببه قوى خارجية

عندما ترتطم بالطبيعة الإنسانية الثابتة نسبياً – ويصف نيقولو مكيافيللي (١٤٦٩ – ١٥٢٧) طبيعة عمليات الصعود والهبوط الدورى هذه قائلاً:

«عادة ما تُعبّر الإمارات فى معظم الأحيان، وفى خضم التغييرات التى يجرونها، من النظام إلى الفوضى، ومن ثم تُشق طريقها مرة أخرى من الفوضى إلى النظام، ذلك لأن الأشياء الدنيوية لا يمكن لها بحكم طبيعتها أن تتجمد على وضع ما، فحالما تصل إلى كمالها المطلق، وحيث لا إمكانية لمزيد من الارتقاء يجب أن تتدهور، وعلى المنوال ذاته، طالما تدهورت، ومن حيث تصل فوضاها إلى عمقها المطلق، وحيث لا مجال لمزيد من التدهور، بالضرورة يجب أن ترتقى. وهكذا فهى دائماً تتدهور من الجيد إلى السيئ وترتقى من السيئ إلى الجيد» (Florentine Histories, Bk.5 Ch.1; Machiavelli 1988:185).

وانتشرت الفكرة القائلة بأن التغيير التاريخى دورى الطابع انتشاراً واسع النطاق فى بعض أوساط المجتمع الهيلينى، وما فعله المنظرون الاجتماعيون لعصر النهضة الأوروبى، عملياً، كان تصوير الصانع الماهر والكاتب من اليونان وروما كنماذج للتفوق وللإبداع. وأثناء هذه العملية بعثوا الحياة فى الأفكار والأعمال التى كانت قد انطفأت بعد هلاك روما عام ٤١٠ وأعادوا إنتاجها.

التغيير بوصفه تقدم المجتمع وصيرورته إلى حديث

صاغ المنظرون الاجتماعيون للقرن السادس عشر فكرة التغيير بوصفه تقدماً وذلك بهدف شرح العالم الذى حدد ملامحه أكثر وأكثر، من وجهة نظرهم القمع والحروب الأهلية فى الوطن، والتوسع وراء البحار وانتزاع الأراضى فى الخارج، وكان هذا عالماً يشهد المراحل المبكرة للتطور الرأسمالى، ويتضمن التقدم، فى ظنهم، شكلاً من أشكال التغيير أو التنمية الاتجاهى الذى وصفوه باعتبارهم تلك الفكرة القائلة:

«إن البشرية قد تقدمت ببطء، وبالتدريج، وباستمرار من الحالة الأولى للبؤس والجهل والتداعى إلى مستويات من الحضارة ترتقى باستمرار، وإن هذا

الازدهار سوف يستمر في المستقبل، مع انتكاسات عرضية فقط» (Nisbet 1980:10)

وتتناقض مقولة التغيير الأحادي الاتجاه مع النظريات التاريخية للعصر الذهبي المبكر حول التجدد الدوري أو التحلل، وتبعث إلى الوجود أيضا فكرة أوغسطين بأن الحياة في المستقبل، على الأرجح، مستحبة أكثر من الحياة في الحاضر.

وفي كتابه: (The Nature of the New World) الذي ألفه في أواخر عام ١٥٧٠ وضع جوزيه دي أكوستا (١٥٤٠ - ١٦٠٠) المبعوث الجزويتي من الملك الإسباني إلى البابا، دراسة في علم الرموز يتناول فيها المجتمعات غير المسيحية القائمة على أشكال من الشعائر الوثنية التي يمارسها أفراد هذه المجتمعات والوسائل المطلوبة للتوصل إلى هدايتهم إلى المسيحية، ويرى المبعوث الجزويتي أن الدول الأوتوقراطية مثل الصين واليابان قد عرفت طريقها إلى الكتابة والحكومات، وبالتالي، يمكن هداية أفرادها عبر التعليم السلمي لهم. في حين هناك بربر أميون مثل شعوب الأزتك والإنكا في الأمريكتين، الذين توفرت لديهم حكومات وأماكن ثابتة للإقامة ولكنهم يفتقرون إلى الذكاء والقدرات العقلية التي كانت لدى اليونانيين والرومان القدماء، وبالتالي، تتطلب هدايتهم قبضة حاكم مسيحي قوي من شأنه إجبارهم على الانضواء تحت راية المسيحية. وأخيرا هناك الهمجيون مثل سكان حوض الأمازون - الذين افتقروا إلى القوانين والحكومة والأماكن الثابتة للإقامة، وبالتالي، يمكن هدايتهم إلى المسيحية فقط بالقوة، الأمر الذي يتطلب تعاون الجنود مع المبشرين المسيحيين (Rowe 1964:16 - 18).

ويستمر أكوستا في تحديد كيفية تحول نمط اجتماعي إلى نمط آخر قائلا:

«أكد مشاهير الكتاب، لأسباب وجيهة، أنه لزمّن امتد لفترات طويلة للغاية لم يعرف هؤلاء البرابرة لا ملوكا ولا أي تنظيم دولة قائم باستمرار، ولكن عاشوا بشكل غير مميز ومشوش في جماعات على غرار الفلوريديين، والبرازيليين والتشيريغوانيين، والكثير غيرهم من الأمم الهندية، الذين لم يكن لديهم ملوك منتظمون، ولكنهم ارتجلوا على عجل زعماءهم وفق ما تفرضه غنائم الحرب أو السلام، أو وفق ما يمليه عليهم سلوكهم، ولكن بمرور الوقت بدأ رجال تميزوا بالقوة والمثابرة يحكمون كطغاة مثلما فعل نمرود في العصور البائدة، وبارتقائهم

مدارج السلطة والقوة، تدريجيًا، أقاموا تنظيم الدولة الذي وجدناه عند البيرونيين والمكسيكيين، وهو تنظيم كان، برغم بربريته، مختلفًا تمامًا عن بربرية بقية الهنود. ويقودنا العقل، بالتالي، إلى استنتاج أن هذا النوع الهمجي من الرجال قد انبثق بالدرجة الأولى من البرابرة والمشردين. (Acosta in Rowe 1964:19)

ويرى أكوستا أن التطور من الهمجية إلى البربرية حدث فقط في العالم الجديد؛ لأنه من المسلم به أن الرؤية الإنجيلية تخلو من أي شيء يشابه هذه المرحلة الهمجية البدائية.

وبينما لم يصدق الكثير من كتاب القرن السادس عشر أن دراسة الرموز التي وضعها أكوستا تعبر فعلاً عن التطور التاريخي أو التسلسل المرتبط بالأسباب الذي تبدى عبر الزمان، آمن لويس لي روي Louis Le Roy (١٥١٠ - ١٥٧٧) بما كتبه أكوستا، وكان لويس لي روي قد اطلع على آراء أفلاطون حول أن البشر الأوائل كانوا عراة يهيمنون على وجوههم في الغابات، وتوصل إلى استنتاج بديهي هو أن السكان القدماء لأوروبا كانوا أفضاظًا غير متحضرين مثلهم في ذلك تمامًا مثل الهمجيين المعاصرين الهائمين على وجوههم في الغابات، الذين اكتشفهم البرتغاليون والإسبان Spaniards في إفريقيا والأمريكتين، وكتب عنهم قائلاً: إنهم كانوا

«...غير متمدنين بطبيعتهم ولا يحكمهم نظام ولا يوحدتهم سكن، وهم لا يبذرون بذراً ولا يحرثون أرضاً، بالكاد يساعدون أنفسهم على العيش، أو ربما لا يساعدون أنفسهم البتة، بالتجارة البدائية، التي يتبادلون عبرها في مقايضاتهم شيئاً واحداً مقابل آخر، وهم لا يعرفون استخدام النقود ويعيشون بلا منازل أو ريف أو مدن... يدبون هائمين على وجوههم في الأرض» (Le Roy, Vicissitudes in Hodgen 1964:199) ومن ثم تقدم قاطنو الغابات هؤلاء من وضعهم البدائي الأصلي إلى وضع أكثر تقدماً بفضل التقدم العقلي والأخلاقي والاجتماعي.

واستخدم جين بون (١٥٣٠ - ١٥٩٦)، المنظر السياسي ومستشار الملك الفرنسي، أيضاً فكرة «التقدم» لصياغة نظرية عن التاريخ العالمي، وناقش الأمر قائلاً إن التاريخ الإنساني ينقسم إلى ثلاث فترات، كل فترة منها أكثر تحضراً من

السابقة عليها (Bodin 1945; 291 – 302). وهيمن في كل فترة من هذه الفترات الثلاث شعوب منطقة معينة، فالشعوب الشرقية – البابليون والفرس والمصريون – هيمنت على الألفين الأوليين بسبب إبداعاتهم في الدين واكتشافاتهم في الفلسفة والرياضيات وقدراتهم على كشف أسرار الطبيعة، أما شعوب البحر المتوسط – اليونان وروما – فقد تسيّدوا طوال الألفين الثانيين بسبب معارفهم العملية وفنون حكمهم وسياساتهم المبدعة، وأخيراً، تقدّمت الشعوب الشمالية بسبب مهاراتهم في الحرب واختراعاتهم الميكانيكية. ويرى بودن أن التغييرات في مركز ثقل التاريخ كانت نتيجة تأثير الظروف الجغرافية والمناخية على الشعوب التي اختلفت غرائزها ورغباتها وقدراتها على حماية ذاتها، بكلمات أخرى، أرسى بودن أسس نظرية للتطور التاريخي، مازالت تهيمن على أرجاء عديدة من العالم اليوم، تقول إن الحضارة قد بدأت في «الأرض المقدسة» ثم عبرت اليونان وروما ومن ثم وصلت إلى أوج تطورها لدى أمم أوروبا الشمالية (وبعد ذلك الولايات المتحدة).

والتقدم بالنسبة إلى لي روي وبودن يعنى أن المعرفة والفنون نمت تدريجياً عبر الزمان كنتيجة للملاحظة والتجربة. ومثلت الاكتشافات الحديثة للأماكن والظواهر التي لم تكن معروفة لشعوب العالم الكلاسيكي القديم تحدياً لمزاعم عصر النهضة حول تفوق حضارات اليونان وروما، وبالتالي طعنت أيضاً في صحة النظريات التي تُشبه النمو بالتجدد الدوري. وأرست هذه التحديات بدورها الأسس للمعركة بين القدامى والمحدثين – وهو جدل دار حول ما إذا كان المجتمع المعاصر يتفوق على العصور القديمة. وتطرق هذا الجدل إلى قضية ما إذا كانت الشعوب الحديثة أكثر تقدماً بسبب قدرتها على إدخال وتطوير أفكار واكتشافات من سبقوهم (Baron 1959). أما السؤال الذي فشل هذا الجدل في الإجابة عنه فهو: كيف حدث التقدم عملياً؟

فرنسيس بيكون (١٥٦١ – ١٦٢٦) ورينيه ديكارت (١٥٩٦ – ١٦٥٠) مفكران ذوا هامات عملاقة قدما إجابة عن هذا السؤال في مطلع القرن السابع عشر. وناقشا الأمر قائلين: إن العقل (Reason) هو الخاصية الإنسانية الفريدة التي تميز البشر عن الحيوانات والطبيعة، وإنه لو كان العقل قد استخدم بانتظام لكان من الممكن القضاء على العرف وعلى الخرافة، والانتصار على الطبيعة وتوطيد

المؤسسات الاجتماعية. والعقل عندهما هو المهارة المجردة التي لم تعتمد على كيانات معينة للمعرفة، إنه أداة يمكن لأي كائن بشري — تَمَرَس كما ينبغي في المنهج العلمي — استخدامها. وعندما يُستخدم العقل كما ينبغي، يصبح محرك التقدم.

وفي كتابه (New Organon 1620) نظر ببيكون إلى العقل بوصفه تطبيقاً لسلسلة من العمليات التي تسمى اليوم المنهج العلمي، والتي تشبه القاضي والمحلفين الذين يغربلون أكواماً من القرائن ليجدوا من بينها ما يؤسسون به وقائع قضية. وكتب ديكارت عن العقل بطريقة مختلفة قليلاً. وفي كتابه: (Discourse on [Scientific] Method (1637) لاحظ ديكارت أن أنصاف الهمجيين بدأوا في التصرف بعقلانية عندما وضعوا القوانين المنظمة للجريمة والنزاعات، هنا أصبحوا متحضرين، فهو يرى أن استخدام العقل كان عملية تحضر، ثم يناقش ببيكون الأمر قائلاً: إن المجتمعات المتحضرة (أو الحديثة) كانت منظمة بعقلانية ومتفوقة على حد سواء على أسلافهم ومعاصريهم الأقل عقلانية. وإن أفراد هذه المجتمعات استخدموا العقل لإرساء التقدم والتغيير عكس همج وبرابرة المجتمعات الساكنة الراكدة المتخلفة.

وكان نمو العقل أيضاً هو الظاهرة المميزة للحدثة، لقد حرر العقل الناس من أغلال التقاليد، وكانت العقلانية غير المشوبة بالانفعالات الإنسانية والأخلاقيات والاعتبارات التاريخية هي السمة المميزة للأمم الحديثة لشمال أوروبا، والتي تفرق بينهم وبين أسلافهم ومعاصريهم الأكثر بدائية، ونمو العقل وزيادة العقلانية لدى الدول الأوروبية كفل لهم إلى حد بعيد التوسع فيما وراء البحار والاكتشافات التكنولوجية، كالتطورات التي جرت في الطباعة والعتاد الحربي وآليات الملاحة. وكان من شأن هذا تسهيل الانتصار على الطبيعة الذي يطلق بدوره عنان التغييرات السريعة والمفيدة والمربحة ويفسح آفاقاً غير محدودة للمستقبل.

وتوصل علماء الاجتماع في القرن السابع عشر إلى الاستنتاج المنطقي من وجهة النظر هذه، أي إن المجتمع الحديث، الذي كان محصلة للعقلانية، كان متفوقاً بلا شك على الأشكال الأولى للمجتمعات، وبالتالي، فالحدثة كانت هدفاً يجب

السعى لتحقيقه، وفي عام ١٦٥١ وصف توماس هوبز (١٥٨٨ – ١٦٧٩) ماذا كان يمكن أن يحدث لو لم يكن قد تم دفع هذا المسعى للأمام قائلاً:

«...أيًا كان، فهناك نتائج مترتبة على زمن الحرب، حيث كل إنسان عدو لكل إنسان، وكان هذا بدوره نتيجة مترتبة على ذلك الزمن الذي عاش فيه الناس بدون أي أمن سوى قوتهم الخاصة وابتكاراتهم التي زودتهم بكل شيء. وفي مثل هذا الظرف لا مجال لوجود الصناعة، لأن ثمار ذلك غير مؤكدة، وبالتالي ليس هناك حرث للأرض ولا ملاحه ولا استخدام للبضائع التي يمكن استيرادها عبر البحار، وليس هناك بناء واسع وليست هناك وسائل للانتقال، ويتطلب نقل مثل هذه الأشياء جهودًا كبيرة حيث ليست هناك معرفة بتضاريس الأرض، وليس هناك حساب للوقت، وليس هناك فنون، ولا تحصيل علمي، وليس هناك مجتمع، والأسوأ من كل هذا هو الخوف المستمر وخطر الموت غيلة، وفي هذا الظرف لا بد أن حياة الإنسان كانت عنيفة مخيفة قذرة كريهة وحشية فقيرة وقصيرة. وربما يُظن أنه لم توجد مثل هذه الأزمنة، ولا مثل هذه الحالة من الحرب، فيما أعتقد أنا أن هذه الحالة لم تكن أبدًا بشكل عام تسود العالم كله، ولكن هناك أماكن عديدة يعيش الإنسان فيها إلى يومنا هذا على هذا النحو. فبالنسبة إلى الشعوب الهمجية في أماكن عديدة من الأمريكتين – مع استثناءات نادرة – وحيث يعتمد التوافق (بين الناس) على إشباع الشهوة الطبيعية – ليس لديهم حكومات أيًا كانت، وهم يعيشون حتى يومنا هذا بهذه الطريقة الهمجية التي أشرت إليها سابقاً» (Leviathan, Pt. 1, Ch.13; Hobbes 1968: 186 – 7) (التشديد وارد في الأصل).

وانطلاقاً من موقف هوبز هذا يصبح من الصعب إضفاء طابع مثالي على المراحل المبكرة من تطور المجتمع الإنساني التي افترقت إلى الزراعة والتجارة والأمن، والتي تصرف أفرادها على نحو غريزي أكثر منه عقلاني (Meek 1976:17).

التغيير بوصفه تنمية

في مطلع القرن الثامن عشر ظهرت ردود فعل عنيفة على آراء هوبز وحدث هذا حين كانت الرأسمالية الصناعية والثقافة البورجوازية قد بدأت في مد

جذورها في تربة أوروبا الشمالية. وكان جيامباتيستا فيكو (١٦٨٨ - ١٧٤٤) الناقد الاجتماعي من نابولي، من بين الذين وضعوا بدائل لموقف هوبز من تقدم المجتمع الإنساني. ويناقد فيكو (١٩٧٠) الأمر قائلاً: إنه من المستحيل الحديث عن كينونة عامة من نوع ما تسمى مجتمعاً أو إنسانية، وبدلاً من ذلك كانت بؤرة التركيز لدى فيكو هو ما حدث بالفعل في مجتمعات بعينها، وكيفية ترابط وتواصل الجوانب المختلفة لهذه المجتمعات، وفي الوقت الذي نظر فيه فيكو إلى المجتمع كأورجانيزم يتألف من أجزاء متبادلة العلاقة واستعان بنظرية «مناظر النمو» فقد شيد مزاعمه على حجج نسبية أكثر منها كلية.

وفي كتابه (The New Science 1970 — 74, 374) ناقش فيكو الأمر قائلاً إن المؤسسات السياسية لم يفرضها عقد اجتماعي، وإن المؤسسات الاجتماعية لم تكن نتاج طبيعة ما إنسانية فطرية ثابتة في الزمن، ولم تكن أيضاً جزءاً من حالة الطبيعة بل إن... «هذا العالم من الأمم بالقطع صنعته يد الإنسان (و) إن البحث كان يجري، في خضم هذه التحولات، عن المقومات المميزة لهذا العالم». وفي رأيه أن تقاليد وقوانين مجتمع بعينه — أي مؤسساته الاجتماعية — كانت نتاج تطور تاريخي طويل تؤكد من حقيقة أن الطبيعة الإنسانية تبدلت بمرور الزمن، وظهرت المؤسسات الاجتماعية في نظام ثابت: «أولاً الغابات ثم الأكواخ ثم القرى ثم المدن وأخيراً الأكاديميات» (Vico 1970: 36, 239).

بالإضافة إلى أن المؤسسات الاجتماعية قد حددت كلاً من شكل أفكار أو ثقافة الشعوب والنظام الذي نشأت فيه هذه الأفكار «فنظام (Order) الأفكار يجب أن يكون تالياً لنظام (Order) المؤسسات» (Vico 1970: 36, 238). وأشار فيكو أيضاً إلى أنه بينما كانت هناك تطورات مماثلة في مجتمعات مختلفة، فإن الطبيعة الإنسانية لم تكن متماثلة في كل مكان، وإنما اختلفت باختلاف المجتمع أو الأمة كنتيجة للتفاعلات بين الظروف التي شجعت التقدم العقلي وتلك التي قوضته. وفي رأيه، أن نمو العقل (Reason) لم يكن المحرك للتغيير الاجتماعي أو التقدم التاريخي للمجتمع مثلما قال ديكارت وغيره، بل إن تطور المجتمع والعقل (Mind) معاً كانا أطرافاً للعملية التاريخية نفسها.

أما جان جاك روسو (١٧١٢ – ١٧٧٨) في كتابه (Discourse on the Origin of Inequality) فقد وافق على فكرة هوبز حول إمكانية القيام بدراسة منهجية للحالة الأصلية الأولية للإنسانية والمجتمع، بل إن هذا كان ضروريًا في رأيه لمعرفة التطورات والإضافات اللاحقة التي صنعتها يد الإنسان في تطور الإنسانية والمجتمع، ولإظهار الكيفية التي كان عليها الإنسان قبل الحضارة، وبوسع هذا أيضًا إظهار أخطاء وإجحاف كل من الكتاب القدامى والمحدثين في حق الطبيعة الأصلية للبشرية ومصادر الظلم الاجتماعي والسياسي. ومن شأن هذا أيضًا إظهار أن الحالة البدائية للبشرية التي أشار إليها هوبز بوصفها حالة منعزلة فقيرة كريهة وحشية وقصيرة، إنما هي حالة ظهرت عمليًا في وقت متأخر وكانت جزءًا من تقدم الحضارة (Rousseau 1973:72)

ويرى روسو أن الكائنات الإنسانية كانت حرة تعتمد اقتصاديًا على حالة الطبيعة. ولم تكن لديهم لغة وكانت قدراتهم على التفكير ضحلة واحتياجاتهم محدودة، ولكنهم امتلكوا مشاعر طبيعية – شفقة أو رحمة – هي التي كانت مصدرًا لإنسانيتهم ولأهم فضائلهم التي من بينها: الرفق والكرم والرحمة. وتلك فضائل نادرة ما نجدها في العالم الحديث المتحضر، لأن المتحضرين من الشعوب قد انعزلوا أو اغتربوا عن مشاعرهم الطبيعية، وولد هذا الاغتراب «...حب الذات» (amour – propre) (شكل من أشكال حب الذات قوامه الخيلاء والرغبة في أن تكون متفوقًا على الآخرين وموضع إعجابهم) ومعه الفكرة التي تؤكد، إنه الإدراك هو الذي أعاد للإنسان عقله، وعزله عن كل شيء من شأنه أن يخل بتوازنه أو يصيبه. وإنها الفلسفة هي التي تعزله وتأمره بأن يقول عند رؤية تعاسات الآخرين: «فلتهلك إذا كنت ستهلك أما أنا فأمن». ليس هناك ما يعكر صفو النوم الهادئ للفيلسوف وينتزع من فراشه....سوى الشرور العامة لأنها تهدد الجماعة برمتها. أما الإنسان غير المتحضر فليس لديه هذه الموهبة الرائعة، وهو لحاجته إلى الإدراك والحكمة كان دومًا مستعدًا إلى درجة الحماسة للاستجابة لأول مُحفّزات الإنسانية» (Rousseau 1973:68).

حدد «حب الذات» لروسو أساس بدايات التفاوت الاجتماعي، التفاوت الذي كان محدودًا في المراحل الأولى لتطور المجتمع، والذي أضحي غير محتمل بعد حلول الزراعة عندما بدأ الناس يتطلعون للملكية الخاصة التي:

«...منحت الأثرياء سلطات جديدة مكنتهم من أن يحطموا بلا رجعة الحرية الطبيعية، وأن يُخلدوا للأبد قانون الملكية والتفاوت، وأن يحولوا السطو البارع إلى حق راسخ، لصالح حفنة من الأفراد، وأن يخضعوا البشرية برمتها للعمل والعبودية والبؤس الأبدى » (Rousseau 1973:89).

ويواصل روسو (١٧٧٣:١٠٤) قائلاً: إن عملية التحضر كان لها تأثيرات مختلفة على أعضاء الطبقات الدنيا والنخب الحاكمة، وناقش الأمر قائلاً: إن الحضارة حملت في طياتها معاني مختلفة لكل منهما:

«فالطرف الأول يستنشق فقط السلام والحرية، وهو يرغب فقط في أن يحيا وأن يكون متحرراً من العمل. والرجل المنحضر، من ناحية أخرى، دائم الحركة يعرق ويكدح ويدهق ذهنه ليجد لذاته عملاً مجهداً أكثر من سابقه... وهو لا يتورع عن تادية أى عمل لأصحاب السلطة الذين يكرههم وللاثرياء الذين يحتقرهم، ولا يمتنع عن عمل أى شيء ليحظى بشرف خدمتهم، وهو لا يخجل من تقدير ذاته عالياً على وضاعته هذه وعلى حمايتهم له، وهو فخور بعبوديته، وهو يتحدث من أنفه عن هؤلاء الذين لم يحظوا بشرف مشاركته وضعه... ومصدر كل هذه الفروق هو... أن الرجل (المتحضر) يعرف كيف يعيش فقط في عيون الآخرين».

وفي اللحظة ذاتها التي كانت فيها الرأسمالية الصناعية، أكثر مجتمعات السوق نزوعاً للملكية، تشهد نمواً متفجراً في شمال غرب أوروبا، كان روسو متشككاً في صحة القطع بفوائد التقدم أو تطور الحضارة. ورفض روسو فكرة أن التقدم والحضارة ارتقوا بالوضع الإنساني، ولفت الانتباه إلى القيم التي ضاعت في خضم هذه العملية، وعلى نقيض روسو شرح المفكرون الإسكتلنديون الذين استخدمتهم الدولة — مثل آدم سميث (١٧٢٣ — ١٧٩٠) — التغييرات التي تجرى في عالمهم مستعنيين على ذلك بفصل الاقتصاد عن السياسة والأخلاق (Meek 1976:68 — 130). وشيد آدم سميث، وحفنة من معاصريه، في إسكتلندا صروحاً تاريخية لشرح صعود نجم المجتمع التجاري — أى الحضارة.

وفي كتابه (Lectures on Jurisprudence) تناول سميث الأمر قائلاً: إن التقدم الاجتماعي كان عملية طبيعية — تسير وفق قانون عام وترتبط بالتغييرات

التي تطرأ على نمط إنتاج الغذاء. وتشكلت عنده المجتمعات الأولى من أعداد قليلة من الأفراد الذين زودوا أنفسهم بما يحتاجونه بالصيد ونهب الطعام. وعندما زاد عددهم قاموا باستئناس الحيوانات، ومن ثم تحولوا إلى رعاة، وبازدياد عددهم أكثر، تحول من يحتل منهم بيئة موائية إلى الزراعة، ومن ثم حدث تقدم كبير في تقسيم العمل فقد توقف الحرفيون مثل التجارين والنساجين والخياطين — عن إنتاج غذائهم واستقروا في المدن لممارسة حرفهم ولمقايضة بضائعهم أو مبادلتها مع الأفراد الآخرين للجماعة البشرية الواحدة ومع الجماعات الأخرى (A. Smith 1978:200 — 20).

وكان سميث معنيًا، بالدرجة الأولى، بالفوائد المادية والتقنية التي أفضى إليها رفع إنتاجية العمل. وفسر سميث تطور التقسيم التقني للعمل الذي يقوم في ظله الأعضاء المختلفون للمجتمع بأنشطة اقتصادية مختلفة، حيث الكل ينتج البضائع التي يتم بشكل أساسي مقايضتها أو مبادلتها في السوق مقابل النقود. وبكلماته فإن: «تقسيم العمل نشأ من قلب نزعة التبادل الكامنة في الطبيعة البشرية» (A. Smith 1976, Vol. 1:17). وقال إن التأثير الذي أحدثه تقسيم العمل — فور إدخاله مجال الإنتاج — هو زيادة إنتاجية العمل. وبكلمات أخرى فإن تقسيم العمل نشأ عن التصرف الإرادي للأفراد المنخرطين في الإنتاج والتبادل، والتطور الاقتصادي يجري؛ لأن هؤلاء الفاعلين العقلانيين يجدون من الأفضل لمصلحتهم هم الانخراط في أنشطة تعزز الإنتاج الواسع الانتشار بهدف التبادل والتخصص والابتكار.

والمجتمع الإنساني بالنسبة إلى سميث يتم تنظيمه مثله مثل المصنع الحديث. وفي كتابه: (Wealth of Nations 1976, Vol. 1:72 — 397) فرق سميث بين ثلاث طبقات اقتصادية على أساس مصادر دخلهم، فيحصل الرأسماليون على دخلهم من البضائع، ومالكو الأرض من الإيجار، والأجير من الأجر، ويقول سميث: إن هذه الطبقات تستمد أصولها من التمايز الوظيفي القائم بين البضائع والأرض والعمل كعناصر للإنتاج في التقسيم التقني الناشئ للعمل أكثر من أي اعتبارات أخرى قد يستمدون منها أصولهم كالفروق الإنسانية الفطرية أو الظروف التاريخية لنشأتهم. وينشأ أي توزيع متفاوت للثروة والملكية بين الطبقات المختلفة عن الدور المتباين

للرأسمال والأرض والعمل فى الاقتصاد النامى — أى التقسيم المطرد للعمل والسوق المتزايدة الاتساع. فضلاً عن أن آدم سميث يعتقد أنه، برغم التفاوت الاجتماعى الذى يزداد عمقاً فى المجتمعات ذات تقسيم العمل المتزايد دوماً، تظل العلاقات بين الطبقات متألفة منسجمة مع بعضها البعض بشكل طبيعى.

بيد أن تناول سميث لظهور التقسيم الاجتماعى للعمل — أى تبلور البنية الطبقيّة التى يستولى فيها أعضاء مجموعة واحدة إما على قوة عمل أو على بضائع طبقة أو أكثر من المنتجين المباشرين — كان تناولاً إشكالياً. ولأنه دمج بين كل من التقسيم التقنى والاجتماعى للعمل، كان عاجزاً عن إدراك الكيفية التى تظهر بها عملياً البنى الطبقيّة والكيفية التى تشغل بها الطبقات المختلفة مكانة محددة فى منظومة الإنتاج الاجتماعى وتحتل بها درجات متفاوتة فى التحكم فى شروط إنتاجها وقوة عملها والبضائع التى تنتجها، ومنعه هذا أيضاً من الرؤية العميقة للعلاقات التناحرية التى تتطور بين الطبقات، وبكلمات أخرى، لم يكن سميث يتسم بوضوح الرؤية التى اتسم بها روسو فيما يتعلق بالتأثيرات المدمرة للتقسيم الاجتماعى للعمل.

وأقام سميث علاقة مركبة معقدة بين السياسة والاقتصاد، وأشار إلى أن الاقتصاد السياسى معنى بتزويد الناس بمورد الرزق أو الدخل الذى يحتاجونه لإقامة أودهم ولتزويد الدولة بالإيرادات التى تتطلبها للأعمال العامة والنفقات الأخرى — مثل الدفاع والعدل ودعم جلالة الملك (A. Smith 1976, Vol. 1:449; Vol. 2:213). وكان القانون والحكومة موضع اهتمام مركزى فى كتابى سميث (Wealth of Nations and Lectures on Jurisprudence)، ففى الكتاب الأول يناقش سميث الأمر قائلاً: إن الازدهار الطبيعى للثروة يتخذ أشكالاً مختلفة فى كل مرحلة من مراحل تطور تقسيم العمل نظراً لأن الإنتاج للأسواق الخارجية قد فاق فى نهاية المطاف الإنتاج للسوق المحلية.

ويشير سميث ضمناً إلى أن «اليد الخفية للسوق» — أى السعى المتواصل للبشرية للتوصل إلى النظام (Order) عبر التبادل — تعمل فقط فى ظل ظروف معينة عندما يصبح التبادل ممكناً ومتحرراً من قيود ورقابة الدولة. وكنتيجه لهذا فإن دور وشكل الحكومة — التى عليها الحفاظ على النظام الاجتماعى وتوفير الاستقرار المطلوب لتوسيع تقسيم العمل وتراكم الرأسمال وحماية الأشكال المتنوعة

من الملكية الخاصة التى نشأت فى المجتمعات التجارية المعقدة (مثل اليونان وروما وأوروبا فى القرن الثامن عشر) — هذا الدور والشكل يجب أيضًا أن يتبدلا من مرحلة من التطور إلى المرحلة التالية لها. وطالما أن كل مرحلة من مراحل تطور تقسيم العمل كانت انعكاسًا لتحرير متزايد للسياسة، لذا يعتقد سميث أن الدور المركزى للحكومة مع هيئات تشريعية وتنفيذية مستقلة كان شرطًا أساسيًا ضروريًا للتطور المستمر للحضارة الحديثة.

وفى عام ١٨٠٠ استخدم المعلقون الليبراليون فى فرنسا وإسكتلندا كلمة «الحضارة» لوصف عملية وطور متحقق، يتسم بالنظام الاجتماعى والعادات والتصرفات الكيسة وتراكم المعارف. والحضارة بالنسبة لهم هى تطور حالة الإنسان والمعارف الإنسانية. وفى عشرينيات القرن التاسع عشر بدأ الفرنسيون يتساءلون ما إذا كان التقدم صوب الحضارة عملية عالمية أم أن الحضارة نتاج شعوب بعينها فى أزمنة وأماكن مختلفة. بكلمات أخرى، فقد جددوا الاهتمام النسبى بتطور مجتمعات بعينها وبالترايط الوظيفى لمختلف مؤسساتها الاجتماعية. وسمح وضع قضية التطور فى هذا الإطار بمزيد من المقارنات التفصيلية بين الحضارات السابقة والحالية — مثل اليونانية أو الرومانية القديمة وفرنسا الحديثة.

وصك هنرى سان سيمون (١٧٦٠ — ١٨٢٥) مصطلح «المجتمع الصناعى» ليصف البنية الخاصة للمؤسسات الاجتماعية التى تترايط ويتوقف مصير كل منها على الآخر وظيفيًا، والتى كانت آخذة فى الظهور فى الشمال الغربى لأوروبا فى مطلع القرن التاسع عشر، ويرى سان سيمون أن انهيار النظام القديم *ancient regime* وظهور عصر جديد من التصنيع حدث بسبب الضغوط الاقتصادية، والتطورات التكنولوجية، وأن تطور المجتمع الصناعى حدث عندما: «...حلت العلوم والتحصيل والفن محل الدين والميتافيزيقا والقانون كمهن مهيمنة على الحياة الروحية، وحل الصناعيون (أو المنتجون والعامة) محل العسكريين فى الحياة الدنيوية (Ionescu 1976:31) (التشديد وارد بالنص الأصلي)

ويرى سان سيمون (1976a) أن ظهور المجتمع الصناعى كان علامة فارقة فى عملية تدويل «المجتمع» ونهاية «الدولة — الأمة». وكنيجة لهذا أولى عناية خاصة للتنظيم السياسى لهذا الشكل الاجتماعى الجديد، وأشار فى هذا الصدد إلى أن المجتمع الصناعى قام، عكس الأشكال المبكرة للإنتاج، حول مؤسسات المجتمع

المدنى وليس البنى السياسية المركزية للدولة. وفى المجتمع الصناعى كان العلماء والحرفيون والصناعيون — وليس السياسيون والطبقات العاطلة — هم عملياً المسئولين عن الرفاهية الحقيقية لفرنسا، بيد أن...«الأمراء والحكام الآخرين الذين كانوا ببساطة بيروقراطيين عاجزين بهذا القدر أو ذاك قد قمعوهم» (Saint — Simon 1952:74)

وكان سان سيمون (1976b, 1976c) مثله فى ذلك مثل روسو وسميث، معنيًا بالبنية الطبقيّة للمجتمع الحديث. ولكنه، عكسهم، كانت لديه رؤية لما عسى أن يكون عليه المجتمع فى المستقبل — المجتمع الذى تتسم فيه العلاقات الاجتماعية بقدر أكبر من المساواة. وكان هدف سان سيمون تجديد الحضارة الأوروبية بتطعيمها بنوع جديد من السياسة — السياسة التى تعتمد على الجدارة والأهلية وليس الوضع الاجتماعى أو السلطة، وفى رأيه أن ما تحتاجه المجتمعات الأوروبية المنقسمة طبقياً هو مركز أخلاقى جديد — مركز يولى عناية أكبر لاحتياجات الفقراء، وسوف تشكل الطبقة المنتجة — العلماء والحرفيون والمنتجون صانعو الثروة — عملياً هذا المركز الأخلاقى، وسوف يشرف أعضاؤه على التخطيط والتنظيم والإنتاج.

التغيير بوصفه تطوراً (Evolution)

أكد كتاب القرن التاسع عشر باستمرار على أن التقدم كان أمراً حتمياً، وأنه جرى عبر مراحل متعاقبة من التطور الفكرى والاجتماعى. وسَمّوا هذه العملية «تطوراً» بهدف توصيل فكرة التبدل أو التحول عبر الزمن، ولم تكن تلك الأفكار التى سرعان ما أرسى الأساس للفكر الاجتماعى التطورى (الارتقائى)، تستمد جذورها من أعمال تشارلز داروين (١٨٠٩ — ١٨٨٢) بقدر ما استمدتها من آدم سميث ومعاصريه فى فرنسا وإسكتلندا، بكلمات أخرى فالأفكار الأساسية لنظرية النشوء والارتقاء كانت سابقة على فكرة داروين عن أصل الأنواع مع بعض الاختلافات، بيد أن أنصار الفكر الاجتماعى التطورى تقاسموا مع داروين بضعة أجداد فكريين مثل توماس مالتوس (١٧٦٦ — ١٨٣٤) الذى صاغ قانوناً طبيعياً

مزعومًا حول السلوك الإنساني يقول إن الزيادة السكانية تحدث في متتالية هندسية بينما تنمو الموارد الغذائية للسكان حسابيًا. (Young 1985:23 — 55)

وزعم التطوريون الاجتماعيون أن العالمين الإنساني والطبيعي يحكماهما النوع نفسه من القوانين غير القابلة للتغيير، وأن التقدم حدث ببطء ولكنه تكشف بثبات على نطاق الكوكب، وفيما آمنوا بشكل عام بتمائل الطبيعة الإنسانية، اعتقدوا أن التقدم الإنساني كان متفاوتًا بمعنىين: أولاً كانت المجتمعات المتحضرة تتقدم أسرع من غير المتحضرة، وثانيًا أن السرعة التي تطور بها أي مجتمع منفردًا تباينت أثناء المراحل المختلفة من تطوره. أي إن، الأقسام المتطورة المتحضرة من الإنسانية كانت مختلفة عن تلك المختلفة غير المتحضرة، وخلصوا من هذا إلى أن المجتمعات المتحضرة كانت ترتقي بخطى أسرع من البدائية. واستخدموا هذا الزعم للتأكيد على زعم آخر بوجود هرمية اجتماعية وثقافية أو عرقية.

وإذ إن مدرسة التطوريين الاجتماعيين لم تشيد منظومة فكرية متماسكة فلننتقل الآن لنأمل أعمال هربرت سبنسر (١٨٢٠ — ١٩٠٣) ولويس هنري مورجان (١٨١٨ — ١٨٨١) اللذين كان لديهما مفاهيم مختلفة قليلًا عن تطور المجتمع الإنساني.

اعتقد هربرت سبنسر، المهندس والكاتب الإنجليزي الشهير، أن المجتمع الإنساني والطبيعة والكون خضعوا للقانون نفسه غير المتغير للتقدم أو التطور. أي الحركة البطيئة المستمرة «...من البسيط إلى المركب عبر عملية من التمايزات المتعاقبة» تسببت في تحول البنى المتجانسة الخواص بشكل مطرد إلى أنظمة يزداد مع الوقت تمايز خواصها، وذات مكونات مترابطة وظيفيًا» (Spencer 1857:267, 614: 1876 — 16).

وسار تطور المجتمع الإنساني — أي ازدهار الحضارة — بالنسبة لسبنسر (1972:18 — 21) وفق قانون عام، وهذا التطور ليس إلا وجهًا واحدًا من أوجه النزوع العام صوب التقدم في الكون، وفي رأيه أن المجتمع الإنساني قد تطور ببطء في ظل ظروف متناقضة، ومن ناحية أخرى وفقًا لهوبز فإن كل المجتمعات

قد سعت لتحقيق أعلى درجة من السعادة التي أفضت بها إلى النزاع مع الجماعات الإنسانية الأخرى، الأمر الذى عرقل، عملياً، تطور الحضارة من ناحية، ومن ناحية أخرى فكل المجتمعات كانت لديها الرغبة فى تقليص نطاق بؤس الكائنات الأدنى منزلة — من العمال والأطفال والجماعات البدائية — بتحسين ظروف معيشتهم، الأمر الذى شجع عملياً تطور الحالة الاجتماعية. وعليه، يمكن للحضارة الظهور فقط عندما ترجح كفة الظروف المواتية القائمة على تخفيف وطأة البؤس على تلك الظروف غير المواتية المبكرة التى ترجع جذورها إلى حرب الإنسان على أخيه الإنسان.

ووصف سبنسر (1876:569 — 70) المجتمعات الإنسانية بطرق مختلفة قائلاً:

«يمكننا، أولاً، ترتيبها وفقاً لدرجة تركيبها، كبسيط ومركب وضعف مركب وثلاثة أضعاف مركب، وثانياً، يمكن تقسيمها، وإن يكن بقدر أقل من التحديد، إلى عسكرية بشكل طاغ وصناعية بشكل طاغ — أى المجتمعات التى يتطور فيها إلى أبعد الحدود تنظيم جوانب الهجوم والدفاع، وتلك التى يتطور فيها إلى أبعد الحدود التنظيم الذى يمد المجتمع بأسباب الحياة».

وحول بنية المجتمعات البسيطة، قال، هى تلك الجماعات الرُّحل والمستقرة — مثل الإنويت والبويبلوس^(٣) — التى إما افترقت تماماً إلى أى تنظيم سياسى له شكل محدد أو أن لديها فقط أشكالاً بدائية أولية من الرقابة السياسية.

وعلى النقيض، فالمجتمعات المركبة مثل — الكومانتش^(٤) أو الفيدجى (Fijians) — كان لديها قيادات سياسية معترف بها ودرجات مختلفة فى السلم الاجتماعى وتقسيم للعمل أكثر تطوراً. ثم تأتى المجتمعات ضعف المركبة — مثل الساموا^(٥) أو الإنكا (Incas) التى استقرت استقراراً نهائياً ولديها هرمية اجتماعية

(٣) Inuit and Pueblos هنود الأريزونا والنيومكسيكو/ المترجمة

(٤) Comanches جماعة من الهنود الحمر للرحل قطنت الشمال الأمريكى فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر/ المترجمة

(٥) Samoans مجموعة من سبع جزر جنوبى المحيط الهادى/ المترجمة

وسياسية وكنسية أكثر تطوراً. ومن ثم تأتى المجتمعات ثلاثة أضعاف المركبة — أى الأمم المتحضرة للمكسيك القديمة أو الإمبراطورية الرومانية — التى شيدت تنظيمات سياسية طوقت الأشكال السياسية الأخرى القائمة وعملت كمراكز لمجموع كل هذا.

وظهرت المجتمعات التى تمثل المراحل المختلفة فى هذه العملية من التركيب وإعادة التركيب فى تسلسل ارتقائى ثابت، حيث التفت المجتمعات الصغيرة البسيطة حول بعضها البعض كالعنقود لتشكل مجموعات أكبر، وتكثلت هذه بدورها فى وحدات أكبر من الأولى. وبينما كان النمو السكانى هو المحرك للارتقاء الاجتماعى أثناء المراحل المبكرة من العملية، تقلصت أهميته كمحرك للتغيير عندما أصبح المجتمع أكثر تعقيداً. ويشير سبنسر فى هذا الصدد إلى:

«أن النقص التدريجى ومن ثم الاختفاء النهائى للزيادة المفرطة الأولية فى نسبة المواليد يمكن أن يحدث فقط فى خضم عملية الحضارة، وفى الوقت ذاته جعلت هذه الزيادة المفرطة فى نسبة المواليد عملية الحضارة أمراً حتمياً. فمنذ البداية كان ضغط السكان هو السبب المباشر للتقدم، إذ قد أدى هذا إلى الانتشار الأول للجنس البشرى، وأجبر الإنسان على هجرة السلب والعادات الوحشية وعلى العمل بالزراعة. وقاد هذا أيضاً إلى تنظيف سطح الأرض، وفرض على الإنسان الحالة الاجتماعية، وجعل من التنظيم الاجتماعى أمراً حتمياً وطور المشاعر الاجتماعية. وكان ضغط السكان أيضاً حافزاً على إدخال تحسينات تقدمية على الإنتاج وعلى زيادة مهارات الإنسان ونكائه. ويدفعنا الأمر نفسه يومياً إلى احتكاك أكثر حميمية وعلاقات يزداد فيها الاعتماد المشترك على بعضنا البعض. وبعد أن يكون ضغط السكان قد تسبب فى الانتشار المطلوب للإنسان على الكوكب كأقصى ما يكون، وبعد أن يكون قد حول كل أجزائه الصالحة للسكن إلى أعلى درجة من الحضارة — وبعد أن يكون قد أفضى إلى بلوغ كل العمليات المتعلقة بتلبية الحاجات الإنسانية إلى أقصى كمال لها — وبعد أن يكون، فى الوقت ذاته، قد طور العقل إلى حد الوصول بوظيفته إلى الكفاءة الكاملة وطور المشاعر إلى حد الملائمة التامة للحياة الاجتماعية — بعد أن يكون ضغط السكان قد قام بكل ذلك، نرى أنه، حين ينهى تدريجياً، مهمته هذه، يضع، تدريجياً، حدًا لوجوده» (Spencer 1852:267)

واعتقد سبنسر (1876:576 - 96) أن كل المجتمعات - إلا المجتمعات البسيطة التي تقطن المناطق النائية غير الكثيفة السكان - دخلت في نزاع مع المجموعات المجاورة لها، وكنتيجة لهذا، طورت هذه المجتمعات مؤسسات وممارسات للدفاع عن ذاتها ولل هجوم على أعدائها، من ناحية، وأخرى للتزود بالطعام والاحتياجات المختلفة لأعضائها من ناحية أخرى. ولقد تعايش الشكلاّن من التنظيم، العسكري والصناعي، في كل المجتمعات. ولكن في بعض المجتمعات - مثل اليابان - كان التنظيم العسكري هو المهيمن والذي صبغ الجوانب المختلفة للحياة اليومية بصبغته، وفي مجتمعات أخرى مثل البويبلوس أو في مدن حلف الهانسا^(٦) الذي نشأت عنه الجمهورية الهولندية، برز وهيمن التنظيم الصناعي وأثر على الجوانب الأخرى للبنية الاجتماعية.

وفي خضم عملية التطور الاجتماعي، كان هناك توجه للخروج من النموذج العسكري إلى النموذج الصناعي كنتيجة للأهمية المتزايدة لمشاعر الإيثار والغيرية - التي أخذت تسود بسبب الاعتماد المتزايد للأفراد على بعضهم البعض بفعل التمايز الاجتماعي المطرد. وهكذا كانت التنظيمات العسكرية أكثر هيمنة أثناء المراحل المبكرة من التطور الاجتماعي، ومن ثم أصبحت التنظيمات الصناعية أكثر أهمية عندما انطلقت من عقالها عملية التطور. وقابل سبنسر (1876: 596) الأنماط العسكرية بالصناعية على النحو الآتي: بينما عاش الفرد في خدمة الدولة في النموذج العسكري، تواجدت الدولة لخدمة الفرد في النموذج الصناعي، وأشار أيضا إلى إمكانية وجود نموذج ثالث للمجتمع، وهو النموذج الذي يكون فيه «العمل من أجل الحياة» أي من أجل متع الحياة وإرضاء الذات.

وباقتراب نهاية حياته المهنية سجل سبنسر أفكاره حول الأوجه المختلفة للمجتمع الصناعي الحديث، وركزت ملاحظاته هذه بشكل أساسي على البنى المؤسساتية أكثر من أي احتمالات كانت للتغيير الاجتماعي. وعلى سبيل المثال،

^(٦) Hanseatic League حلف تجاري قام بين التجار الألمان والمدن التجارية النشيطة. استمر منذ منتصف القرن الثالث عشر وحتى منتصف القرن السابع عشر. وضم في أوج تطوره مائة مدينة معظمها ألمانية، وكان احتكارا فعليا للتجارة في بحر البلطيق وبحر الشمال. وكلمة Hanse كلمة ألمانية من القرون الوسطى بمعنى نقابة مهنية/المترجمة

أشار سبنسر عند وصفه لتأثير نظام المصنع والأشكال الجديدة من التنظيم الصناعي المرتبطة به إلى:

«بالطبع يمثل العامل الأجير بالمصنع العمل الحر، حرية كاملة، طالما أنه يوقع على العقود ساعة يشاء ويفضها بعد إشعار قصير، فهو حر في الارتباط بمن يروقه وحيث يروقه. بيد أن هذه الحرية لا ترقى في الممارسة إلا إلى ما هو أبعد قليلاً من مجرد القدرة على استبدال عبودية بأخرى، إذ طالما أن العامل يصلح فقط لوظيفته المحددة هذه، إذن فمن النادر أن تتوفر له فرصة لعمل أى شيء آخر سوى أن يقرر فى أى طاحونة سيقضى الجزء الأكبر من أيامه الموحشة الحزينة» (Spencer 1896:515 — 16).

وكانت آراء سبنسر مؤثرة للغاية فى الولايات المتحدة وأوروبا حيث صكوا مزاعم تدعى أن الفروق بين الأفراد والمجتمعات والأعراق والأمم بل حتى الشركات الكبرى تمتد جذورها إلى الطبيعة الإنسانية أو حتى الطبيعة ذاتها. وتلك أيديولوجية الداروينية الاجتماعية — التى نظرت إلى العالم وفسرته عبر عدسات تسمى «البقاء للأفضل» (Jones 1980). وإذ إن الداروينيين الاجتماعيين قد اعتبروا أن كل الأشياء تتقدم طبيعياً من الأدنى إلى الأعلى أو إلى أشكال أكثر تقدماً، لذا بنوا أنواعاً مختلفة من الهرميات لتصوير العلاقات التطورية لهذه الأشياء. وكانت الأشكال «الأصلح» التى أقاموها على قمة هرمياتهم هى تلك التى تعتبر أكثر كمالاً أو التى تقدمت أكثر على سلم الارتقاء، وعلى سبيل المثال، أشار تشارلز داروين (1874:142)، الذى تصادف أن كان هو أيضاً داروينى اجتماعى، إلى : «... أن الأمة التى تفرز طوال فترة ممتدة العدد الأكبر من الرجال الأكثر نكاه والمفعمين أكثر بالحيوية والحماس والأشد شجاعة ووطنية والخيرين أكثر من غيرهم سوف تتسيد بشكل عام الأمم الأقل تميزاً (أى الأقل تحضراً)».

وفى كتابه (Ancient Society, Lewis Henry Morgan 1963) صور عالم الأنثروبولوجى لويس هنرى مورجان تطور المجتمع الإنسانى بوصفه تتابع المراحل من الهمجية عبر البربرية إلى الحضارة، وعمم مورجان فكرة تتابع

المراحل على الواقع التاريخي، وبالتالي، فلقد تطور المجتمع الإنساني، في رأيه على هذا المنوال، ولم يكن له أن يتطور بطريقة أخرى، ويحدث التقدم، أي الحركة من مرحلة إلى المرحلة التالية في هذا التسلسل، بسبب الاختراعات التكنولوجية التي غيرت أنواع مصادر الغذاء وأنواع المؤسسات الاجتماعية الوثيقة الصلة بذلك، وأشار في هذا الصدد إلى:

«... بدون توسيع مصادر الغذاء لم يكن بوسع البشرية أن تتكاثر بداية في الأماكن الأخرى التي لم تكن تمتلك أنواع الغذاء نفسها، ومن ثم تنتشر نهائياً على كامل سطح الأرض... وما لم تسيطر البشرية سيطرة مطلقة على الغذاء من حيث تنوعه وكمياته ما كان لها أن تتضاعف لتصبح أمماً مكتظة بالسكان، وبالتالي فمن الأرجح أن توسيع مصادر الغذاء هو الذي حدد بشكل مباشر، بهذا القدر أو ذاك العصور الكبرى للتقدم الإنساني» (Morgan 1963:19).

وناقش مورجان الأمر قائلاً: إن المراحل المختلفة من التطور التاريخي للإنسانية تميزت بظهور اختراعات معينة، وعلى سبيل المثال، فالمراحل الثلاث من البربرية تحددت على التوالي، بتطور الخزف ثم الزرع وتدجين الحيوانات وأخيراً تكنولوجيا المعادن... وتميزت بداية الحضارة «... باستخدام الحروف الصوتية وإنتاج السجلات الأدبية» (Morgan 1963:11). وظهرت مؤسسات معينة - مثل الزواج الأحادي أو الملكية الخاصة - متأخر، جداً وفي خضم عملية الارتقاء الاجتماعي - فقط - بعد أن كانت الحضارة قد تحققت بالفعل. فضلاً عن أن هذه المؤسسات ستواصل التغيير في المستقبل إذ إن المجتمع ذاته قد تغير (Morgan 1963:499)

ويواصل مورجان مناقشة الموضوع قائلاً: إن الأشكال المبكرة من التنظيم السياسي كانت تقوم على الروابط الشخصية وليس السياسية فقط (Leacock 1963:III:xx). بعد أن استقرت المجتمعات على الأرض، تلك العملية التي بدأت بدخول الأشكال البسيطة من الزراعة، اتخذت الخطوات الأولى صوب التنظيم السياسي: فبعد العشائر - التي قيّدت عدد شركاء الزواج الممكنين - جاء الزعماء ومن ثم المجالس القبلية وبعدها الأحلاف القبلية ثم الأمم التي فصلت بين

مجلس الزعماء ومجالس الناس، وأخيرًا «...جاء القائد العسكري العام تلبية للضرورات العسكرية للقبائل الموحدة» (Morgan 1963:330).

ويرى مورجان وجود علاقة وظيفية بين الاقتصاد وشكل التنظيم السياسي، وأن التحول من التنظيم الاجتماعي إلى السياسي جرى عندما أصبحت الزراعة والرعى مثيرين بالقدر الذي يسمح للناس بالعيش في المدن والاستحواذ على الملكية الخاصة، واستخدم مورجان اليونان القديمة كنموذج ليناقدش الأمر قائلاً: إن القوى المدنية التي انسحبت تدريجيًا من الوحدات القائمة على علاقات القرابة والنسب أعيد غرسها في مؤسسات، مثل القيادات العسكرية أو الحكام المحليين المرتبطين بجماهير استقرت حديثًا على الأرض. وبكلمات مورجان: «ظهرت المدينة وجاءت معها بمتطلبات جديدة في فن الحكم، إذ غيرت وضع المجتمع» (Morgan 1963:264)

وعرفت الإنسانية تغييرين آخرين ارتبطا وظيفيًا بكل من: التحول من التنظيم الاجتماعي إلى التنظيم السياسي — الناشئ بعد استقرار الناس على الأرض — وتطور الملكية. الأول: زيادة أهمية الأسرة المنحدرة عن الأب وأحادية الزواج، والثاني هو تدنى وضع النساء. و«ولّد تطور ملكية الماشية والأرض...الرغبة لدى جانب من الرجال في انتقالها إلى أبنائهم. وكانت نتيجة ذلك أولاً: أبوية الجينات (العشيرة) وثانيًا: أحادية الزواج» (Leacock 1963: lixv). وفرض الوضع المركزي الطاغى للرجل في الأسرة الأبوية — أي السيطرة الكاملة على البيت والقدرة على عزل أفراده عن المجتمع الأكبر — قيودًا صارمة على مشاركة النساء في صناعة القرار (Leacock 1963: lixvi, IIIi).

وفي الجزء الأخير من كتابه (Ancient Society) ناقش مورجان نمو الملكية الخاصة وأشار في هذا الصدد إلى أن الطبقات الاجتماعية كانت تزول في الولايات المتحدة. وحول البدايات الأولى للملكية الخاصة أوضح مورجان أنه: «في المراحل الموعلة في القدم من تطور الحضارة اكتمل إلى أقصاه تطور «الجشع للحبوب» (studium lucri)، «الجشع» الذي يعد الآن قوة مهيمنة على العقل الإنساني

(Morgan 1963:537). وبينما اعتقد مورجان أن التقدم في نهاية المطاف كان على حد سواء حتمياً ومفيداً، رأى أيضاً أن ازدهار الحضارة قد دمر في الحقيقة شيئاً ذا قيمة: إنه قيم شعوب الأمس واليوم الذين لم يعرفوا الملكية الخاصة ولا دوافع الربح، وكتب في هذا الصدد قائلاً:

«...منذ حلول الحضارة كان نمو الملكية مهولاً وأشكالها متنوعة للغاية واستخداماتها واسعة للغاية وإدارتها لصالح ملاكها ذكية للغاية، حتى إنها تحولت من قبل الناس إلى قوة صعبة المراس، ووقف العقل الإنساني مذهولاً مرتبكاً في حضرة هذا المخلوق الذي صنعه يده، ورغم ذلك فلسوف يأتي اليوم الذي سيرتقى فيه الذكاء الإنساني إلى حد السيطرة على الملكية وتحديد علاقة الدولة بالملكية التي تحميها فضلاً عن واجبات وحدود حقوق أصحابها» (Morgan 1963: 561).

ويرى مورجان أن ازدهار الحضارة كان نتاجاً لسلسلة من الظروف العرضية، وقال في هذا الصدد:

«...أحياناً كان بلوغها يكاد يكون أمراً مؤكداً، ولكن كون هذا قد تحقق في لحظة بعينها فتلك حقيقة مازالت استثنائية... وقد يكون من المفيد أن نتذكر أننا مدينون بوضعنا الحالي، بالوسائل المتعددة التي يوفرها للأمن والسعادة، إلى التضاللات والمعاناة والجهد البطولي والكدح المضني الصبور لأسلافنا البرابرة ولأسلافنا الهمجيين الذين يفصل بيننا وبينهم زمن سحيق.

إن جهودهم وكفاحهم ونجاحاتهم كانت جزءاً من خطة الذكاء الأعلى لتطوير البرابرة من قلب الهمجيين والمتحضرين من قلب هؤلاء البرابرة» (Morgan 1963: 563).

وإذا كان التقدم هو قانون التاريخ الإنساني، إذن فالوضع الراهن للحضارة ذلك الوضع القائم على الملكية الخاصة، لا يمكن أن يكون القدر النهائي للإنسانية، أو نهاية التاريخ. وبدلاً من ذلك يقول مورجان:

«تبشر الديمقراطية في الحكم والأخوة في المجتمع والمساواة في الحقوق والامتيازات والتعليم العام بالمستوى اللاحق الأعلى الذي سيبلغه المجتمع حيث

سيزداد باطراد احتضان ورعاية ذوى الخبرة والذكاء والمعرفة. وسيكون هذا بعثاً لشكل أعلى من تلك الحرية والمساواة والأخوة التى سادت بين العشائر (الجينات) القديمة» (Morgan 1963: 561 — 2).

وكانت مدرسة التطوريين الاجتماعيين أحد أهم مذاهب الفكر الفيكتورى للقرن التاسع عشر، ولقد أثرت، فعلياً، على كل كتاب هذا الزمن الذين أرسوا الأسس لتطور النظرية الأنثروبولوجية والسوسيولوجية المعاصرة^(٧) واستعان عالم السوسيولوجى الفرنسى إميل دوركايم — الذى درس دراسة وافية كتابات سبنسر وكارل ماركس (1974a:6 — 30, 95 — 243) وفريدريك إنجلز (1972) — بكتاب مورجان (Ancient Society) واستخدم التحليلات ومعطيات علم الإثنولوجى الواردة به ليضيف بذلك حدة على فهمهم المادى للفرق بين المجتمع البدائى والمتحضر. وكان إنجلز قد اعترف بأهمية دراسات مورجان فى كتابه: أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة: على ضوء دراسات لويس مورجان. (التشديد وارد فى الأصل)

ووضعت مدرسة التطوريين الاجتماعيين أساس نظريات عديدة بديلة عن التغيير فى أواخر القرن التاسع عشر، وإحدى هذه النظريات هى نظرية الانتشار (Diffusionism) التى تزعم أن سمات ثقافية معينة، أو مجموعة سمات، مثل الحضارة، قد تتطور فى منطقة جغرافية واحدة وتنتشر بعد ذلك، أو أنها حُملت إلى الأجزاء الأخرى من العالم. وتشابه بنية مزاعم الانتشاريين مثيلاتها عند التطوريين الاجتماعيين الذين زعموا أن بعض أجزاء الإنسانية (أى الغرب) تطورت أسرع من أجزائها فى مناطق أخرى، وأن أفكار هؤلاء ونتائج عملهم انتشرت بواسطة

(٧) قائمة كتاب القرن التاسع عشر الذين كانوا إما متأثرين بالارتقائية و/أو دافعوا عن الموقف الارتقائى، هى قائمة طويلة. وتشمل: إدوارد تايلور (١٨٣٢-١٩١٧) وجون ماكلينان (١٨٢٧-١٨٨١) وجون لوبوك (١٨٣٤-١٩١٣) وجيمس فرايزر (١٨٥٤-١٩٣١) وأدولف باستيان (١٨٢٦-١٩٠٥) وجون ويسلى باول (١٨٣٤-١٩٠٢) للذين قدم جميعهم إسهامات عميقة فى تشكيل الفكر الأنثروبولوجى والسوسيولوجى فى النصف الأخير من القرن تلك الفترة التى تميزت أيضاً بالتوسع الإمبريالى وبتكثيف ومركزة الرأسمال لتأمين التكاليف الباهظة للإنتاج الضخم للصلب والبضائع الأخرى (المؤلف)

ميكانيزم ما كامن، أو أن المستعمرين أخذوها معهم إلى المناطق المتخلفة. ومن نماذج التفسيرات الانتشارية للتغيير التأكيد مثلاً على أن السدود الترابية البدائية لوادى نهر الأوهيو قد بناها الرومان أو الفايكنج وليس أجداد الشعوب الأصلية القاطنة هذه المناطق، وأن الحضارة قد تطورت في مصر أو اليونان وانتشرت في أجزاء أخرى من العالم، أو أنه كان على الدول الإمبريالية جر الشعوب الأصلية في إمبراطورياتهم الاستعمارية إلى الحضارة. وفي أواخر القرن العشرين بنت الشخصيات التي زعمت أن التاريخ الإنساني قد تأثر بعمق بالزوار القادمين من خارج الأرض أو خارج أجوائها، حججها بالطريقة ذاتها التي بنى على أساسها الانتشاريون حججهم أي — إن الأفكار والمواد تتحرك من المجتمعات المتقدمة (أي الحضارات) إلى الأقل تقدماً.

وفكرة «التحرك البطيء» تعد نموذجاً لنظريات أخرى اتخذت من أفكار التطوريين الاجتماعيين أساساً لها، وصاغ هذه الفكرة عام ١٨٩٠ جابريل تاردا (١٨٤٣ — ١٩٠٤)، الكاتب والناقد الفرنسي. ويزعم تاردا (62, 396: 1895 — 7) أن الطبقات الدنيا في المجتمعات المنقسمة طبقياً عادة ما تحاكي سلوك أبناء الطبقات الحاكمة الأكثر ثقافة وتهذيباً، وأن الابتكارات تأتي من قمة الهرم الاجتماعي ثم تتحرك صوب الأسفل، ويدللون على هذا الزعم بتطور المؤسسات الثقافية، مثل المتاحف، في نهاية القرن التاسع عشر (DiMaggio 1982). ولقد أعيد إنتاج هذه الحجة باطراد كبير، بشكل خاص، على يد أعضاء طبقات النخبة الذين يستأون من الأشكال المختلفة من الثقافة الشعبية.

خلاصة

تأثر المنظرون العصريون للتغيير الاجتماعي والتنمية — بما في ذلك ماركس ودوركايم وويبر — بالنظريات المبكرة للتغيير وبنقد هذه النظريات على حد سواء. وشيد ماركس رؤاه على الأساس الذي أرساه الفهم الديالكتيكي لهيراقليطس للكون والمجتمع الإنساني، وقدر، عالياً، أهمية النظريات التي اعتبرت أن التغيير تقدم وارتقاء واتجاهية. بيد أن ماركس كان أقل اهتماماً بالنظرية

الارتقائية للويس هنرى مورجان أو هيربرت سبنسر من اهتمامه بنظرية تشارلز داروين حول الانتقاء الطبيعي، والتي رأى ماركس أنها سلحتنا بطريقة للنظر إلى المصادفة التاريخية التي تشكلت ديالكتيكيا للعالم الطبيعي الذي كانت المجتمعات الإنسانية أحد أجزائه. (Marx 1985:232). أما دوركايم فقد أغرته فكرة المناظر العضوى وقدم ردودًا على حجج سبنسر الارتقائية. ورتب دوركايم المجتمعات على طول محور البساطة والتركيب، وتناول الجماعات الأبسط بوصفها ممثلة للمراحل التتموية المبكرة للمجتمع المركب. وبينما آمن ويبر بما لا يدع مجالاً للشك بتفوق المجتمع الرأسمالى الصناعى، لم تكن الارتقائية أبدًا ملمحًا مهمًا فى فكره الاجتماعى. وصور المحللون المعاصرون من مدرسة الحدائث ومن المنظرين الماركسيين، تغلغل العلاقات الاجتماعية الرأسمالية فى بلدان العالم الثالث اعتمادًا على نظرية النمو الدورى.

وتختلف المفاهيم التى وضعها كل من ماركس ودوركايم وويبر عن المجتمع. وأشار ماركس فى هذا الصدد إلى أن المجتمع هو الحالة الطبيعية للكائنات الإنسانية، وأن الكائنات الإنسانية حيوانات اجتماعية تحقق جوهرها الأسمى أو طبيعتها فقط فى قلب المجموع الاجتماعى، وأن الطبيعة الإنسانية كانت حبيسة التقاليد المتشكلة تاريخيًا التى اصطدمت بها، وأنها (الطبيعة الإنسانية/ المترجمة) قد تغيرت مع نشأة علاقات إنتاج واحتياجات جديدة. وبالنسبة إلى دور كايم (١٩٣٨:١٠٢) كان المجتمع ظاهرة كالنبته النامية ولدت على يد أفراد، ولها وجود مستقل عنهم، أما ويبر (١٩٧٨:١٤) فيرى أن مقولات مثل «المجتمع» تشير فقط إلى احتمال أن يتصرف الأفراد بطرق معينة فى ظل ظروف معينة، وأشار فى هذا الصدد إلى: «عندما يشار فى سياق سوسيولوجى إلى دولة أو أمة أو شركة أو عائلة....أو إلى تجمعات مشابهة فالمقصود....هو فقط تطور من نوع ما يطرأ على الأفعال الاجتماعية الفعلية أو المحتملة للأشخاص الأفراد». ويعتقد دوركايم وويبر أيضًا، مثلما يزعم معاصروهم سيجموند فرويد، أن الطبيعة الإنسانية كانت طيبة أكثر منها ثابتة.

وانتقد ماركس ودوركايم وويبر أيضًا نظريات الاقتصاد السياسى للمجتمع والتغيير التى توصل إليها آدم سميث ومن جاء بعده. وناقش ماركس، على سبيل

المثال، الأمر قائلاً إنهم أغفلوا خصوصية العلاقات الرأسمالية للإنتاج والتوزيع والتبادل. ووافق دوركايم (١٨٨٨: ٢٩) على أن: الاقتصاديين شوهاوا الواقع بإبعاده عن... كل الحقائق المتعلقة بالزمان والمكان والبلد، وذلك لكي يكون بوسعهم تصور النموذج المجرد للإنسان بشكل عام، ولكنهم في هذا النموذج المثالي ذاته أغفلوا كل ما ليس له صلة بالحياة الفردية حصراً». ورفض ويبر المفاهيم الاقتصادية حول المجتمع لأنها فصلت الفاعلين الأفراد عن العلاقات الاجتماعية الرأسمالية التي نظمت حياتهم، وتجنب الخوض في القضايا الأخلاقية والسياسية أو أخضعها للأخرى الاقتصادية (Clarke 1982: 190, 204).

وكان لكل من دوركايم ويبر علاقة قوية بتيارى الفكر اللذين ظهرا في سبعينيات القرن التاسع عشر وتبلورا في الثمانينيات منه. التيار الأول هو الكانتية الجديدة والآخر هو المنفعة الحدية (Marginal Utility) أو الاقتصاد الكلاسيكى الجديد. ولم يكن الكانتيون الجدد مقتنعين بالبدائل النظرية التي قدمتها المثالية والمادية، وسعوا لبناء جسر من «الأخلاق الكانتية» لسد الهوة بين الليبرالية والاشتراكية (Willey 1978). وبينما أبدى دوركايم اهتماماً بالقضايا التي طرحها الكانتيون الجدد، وافق ويبر على مزاعمهم حول أن العلوم الطبيعية والإنسانية تحتاج إلى مناهج مختلفة في البحث ووافق أيضاً على الفروق التي حددها للتمييز بين الحقائق والقيم (Giddens 1987:183 — 4).

ومن ناحية أخرى رفض مفكرو نظرية المنفعة الحدية الاقتصاد السياسى الكلاسيكى لآدم سميث ومن جاء بعده لكي يتمكنوا من تطوير نظرية للأسعار من شأنها تبرير التوزيع العقلانى للموارد الشحيحة فى السوق، وزعموا أن:

«المؤسسات الاقتصادية للمجتمع الرأسمالى يمكن عزلها عن سياقها الاجتماعى والتاريخى واعتبارها أدوات تقنية تطورت عقلاً ثلاثاً التوزيع الأمثل للموارد الشحيحة...».

وفى نظريتها حول الأسعار، شرحت الحدية تشكل الأسعار كتعبير عن العقلانية الفردية للقوى الاقتصادية، وأن التبادل التنافسى يساعد، على أفضل وجه على التوفيق بين المصالح المتصارعة لهؤلاء الأفراد بهدف التوصل لمصالحة بين

العقلانية الفردية والاجتماعية... وتعتمد الحدية هذا التحليل للبرهنة على أن كل المؤسسات الاقتصادية الرأسمالية، في شكلها الأنقى والأكثر تجريدًا، هي أكمل تعبير عن العقلانية الفردية» (Clarke 1982: 156 — 7).

ويرى دوركايم أن المقايضات الاقتصادية التي كانت تجري في السوق هي المشكلة الجوهرية للمجتمع الحديث لأن العلاقات الاجتماعية التي استقرت بين الأفراد في عالم التجارة لم تتقيد بالقدر الكافي بأخلاق الجماعة الأوسع. ورفض ويبر مزاعم منظري المنفعة الحدية القائلة إن العقلانية الاقتصادية كانت ظاهرة طبيعية، وهو يرى أن العقلانية الاقتصادية كانت واحدة فقط من الاحتمالات القائمة لتوجهات القيمة في المجتمع الحديث، ومع ذلك وفي حين تعد العقلانية الاقتصادية نقطة انطلاق مهمة لتطوير المجتمع الصناعي الرأسمالي، فقد اتسمت بالقدرة على تقويض المثل الأخرى مثل الاستقلال والاكتفاء الذاتي والجماعة أو الأمن القومي.

وفي الباب التالي سنفحص بتفصيل أكبر كيف استخدم ماركس ودوركايم وويبر بعض صياغات التغيير المشار إليها هنا في سعيهم لشرح صعود المجتمع الصناعي الرأسمالي.

الباب الثانى

المجتمع الرأسمالى الصناعى الحديث

الرأسمالية كلمة صُكّت فقط فى خمسينيات وستينيات القرن التاسع عشر، وتصف انتصاراً على نطاق العالم، لاقتصاد جديد يعتمد على الإنتاج الصناعى للسلع، انتصاراً «لِلنظام الاجتماعى الذى تعبر عنه، وللأفكار والمنافع التى يبدو أنها تضى عليها شرعية وتقرها... أى العقل والعلم والتقدم والليبرالية» (Hobsbawm 1979:xix) ويعتبر مؤيدو هذا النظام الاقتصادى الاجتماعى الجديد أن النمو يتركز على قاعدة المشروع الخاص التنافسى غير المقيد وعلى غياب تدخل الحكومة. بيد أن عمر هيمنة الرأسمالية التنافسية غير المقيدة كان قصيراً، وتآكلت بفعل التوسع السريع لأسواق الاستهلاك المحلى فى ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر، وبفعل ازدهار كبار المنتجين وتضخم عددهم وبفعل المصادر الجديدة للقوة، وأخيراً بفعل اشتداد التنافس العالمى بين الاقتصاديات الصناعية الوطنية المختلفة. وقاد تراجع الرأسمالية التنافسية غير المقيدة إلى تدخل «الدولة» فى الدول الصناعية المختلفة لحماية مصالحها الاقتصادية الوطنية. وفى أواخر القرن التاسع عشر اتخذ الفارق بين الدول المتطورة والنامية، بسرعة، شكله المعاصر، وظهر طيف عريض من الكيانات السياسية — بما فى ذلك الطبقات العاملة الوطنية والأخرى المناهضة لها — فى الدول الصناعية الرئيسية (Hobsbawm 1979: 337 — 43)

وتولى عدد من المنظرين الاجتماعيين مهمة تحليل التغييرات التى كانت تجرى. وطغت على الجدل الذى دار حول التغيير الاجتماعى والتنمية فى الأعوام الأولى من القرن العشرين وجهات نظر ثلاث هى تحليلات وحجج كارل ماركس وإميل دوركايم وماكس ويبر حول تشكّل المجتمع الرأسمالى الصناعى الحديث. وفى الحقيقة يظل الإرث الفكرى الذى تركه هؤلاء يؤثر على الكتاب المعاصرين المعنيين بهذه القضايا. ولقد وضع ماركس تحليله للرأسمالية فى الفترة ما بين منتصف الأربعينيات وحتى عام ١٨٨٢. وبدأ دوركايم وويبر أبحاثهما بعد مرور جيل أى فى منتصف ثمانينيات القرن التاسع عشر وحتى نهاية العقد الأول من

القرن العشرين، وبالتالي، فقد تناول المحللون الثلاثة لحظتين تاريخيتين مختلفتين من تطور المجتمع الرأسمالي.

ولذا أشار أكثر من باحث إلى أن دوركايم وويبر قد خاضا في جدل نقدي مع شبح ماركس. على أن الأسباب التي قادت الثلاثة لتحليل تطور الرأسمالية كانت مختلفة. لقد أراد ماركس تغيير العالم، في حين فضل دوركايم التكيف مع العالم — والحفاظ على الحرية الفردية وتعزيز وضع الدولة — الأمة بهدف صياغة نظام أخلاقي جديد من شأنه إلحاق الهزيمة بالميل الطاردة للعلاقات الاجتماعية التي خلقتها السوق. أما ويبر فقد كان مهتما بالتطور التاريخي للإنسانية وتنوع علاقاتها الاجتماعية والعراقل التي تفرضها البيروقراطيات والعقلانية الذرائعية Instrumental على تطورها اللاحق في المستقبل. بيد أنه لا يمكن فهم آراء دوركايم وويبر فقط لمجرد أنهما عارضا ماركس، إذ إنهما انتقدا بالمثل الاقتصاديين الليبراليين والمحافظين في نهاية القرن التاسع عشر.

الموقف الراديكالي لكارل ماركس

ولد ماركس (١٨١٨ — ١٨٨٣) في روهنلاند الواقعة غرب ألمانيا، والتي تأثر سكانها بحركة التنوير في عشرينيات وثلاثينيات القرن وبالثورة الفرنسية والفكر الاشتراكي. وأثناء هذه الفترة تعرف ماركس على كتابات روسو وفولتير والأفكار الاشتراكية لسان سيمون. وبعد ذلك — في جامعة برلين — أثرت الأخلاقيات التي نادى بها أنصار سان سيمون، وبشكل خاص، اهتمامهم بمستقبل «الطبقة الأفقر الأكثر عددا» أي مجموع جماهير العمال الصناعيين المستغلين المعدمين — أثرت على نقد ماركس لكتاب هيجل (١٧٧٠ — ١٨٣١) «فلسفة الحق» وقادته إلى الحركة الاشتراكية (Marcuse 1960: 333 — Marx 1982: 4). وفيما آمن ماركس بأن الاشتراكية والشيوعية انطويا على فهم جديد لنوع العلاقات الاجتماعية التي كانت تواصل تطورها، ظل رغم ذلك طوال حياته يتبنى موقفا نقديا من هذه التيارات، وبشكل خاص حين عجزت عن صياغة دعواها الأخلاقية في مفهوم نظري مكتمل للواقع (Bottomore 1988: 4 — 5).

ووضع ماركس (1964a:106 — 5) نقده للاقتصاد السياسى فى دراسة أطلق عليها اسم «المخطوطات الاقتصادية والسياسية لعام ١٨٤٤»، قدم فيها حجتين واصل تنقيحهما وتوسيعهما فى أعماله اللاحقة. وبداية، تناول ماركس مقولة هيجل حول أن العمل هو صانع جوهر (ماهية) البشرية، ومن ثم نقل ماركس هذه المقولة من دنيا الفكر المجرد إلى لغة الاقتصاد السياسى، وأشار ماركس إلى أن الإنسانية فى كفاحها للتغلب على الطبيعة، لم تنتج الثروة فقط ولكنها أيضاً طورت الملكات الإنسانية الفريدة وأشكال الحياة الاجتماعية التى ميزتها عن الحيوانات، وبكلماته فالإنسان: «...تأمل ذاته فى عالم كان قد خلقه» (Marx 1964a:114) وثانياً، وسّع ماركس فكرة فيورباخ حول التغريب لكى يصف الظروف الحقيقية للمجتمع الصناعى. وناقش الأمر قائلاً: إنه بينما كان من المفترض أن يطور العمال قدراتهم الإنسانية عبر العمل، فقد كانوا فى الحقيقة عاجزين عن عمل هذا لأن البنية الاقتصادية للمجتمع كانت منقسمة إلى طبقة أصحاب الملكية وطبقة العمال معدومي الملكية. وإذا إن العمال لم يمتلكوا منتجات عملهم فقد تم تغريبهم عن السلع التى ينتجونها، ومن ثم ولأن قوة عملهم كانت أيضاً، سلعة تم تغريبهم عن جوهرهم الإنسانى وفصلهم عن العلاقات البناءة مع الكائنات الإنسانية الأخرى، إذ إنهم انشغلوا عن هذا بالتنافس للحصول على فرص العمل ليقيموا أودهم (Bottomore 1988: 7 — 8).

ولقد أولى ماركس وإنجلز (١٨٢٠ — ١٨٩٥)، رفيق عمره، اهتمامهما شطر التطور التاريخى للمجتمع فى أواخر أربعينيات القرن التاسع عشر. وظهرت أول صياغة للمفاهيم التى وضعوها فى هذا المجال فى كتاب: «الأيديولوجية الألمانية»، الذى ظهر عام ١٨٤٦ (Marx and Engels 1970:48 — 60) والذى أكد فيه أن البنية الطبقيّة للمجتمع الصناعى هى تعبير عن الاستغلال، حيث يقوم أعضاء طبقة واحدة — طبقة الملاك فى هذه الحالة — الذين يتحكمون فى وسائل الإنتاج والعمل — بالاستيلاء على كل من فائض إنتاج وعمل المنتجين المباشرين. وكنتيجة لهذا الاستغلال فالعلاقات بين الطبقات تناحرية بالفطرة وتتميز بالصراع الذى يتم التعبير عنه فى المعارك الصريحة والمستترة التى تنتظم الحياة اليومية فى المجتمعات التى تنقسم بالانقسام داخل كل طبقاتها. واستخدم ماركس وإنجلز صياغات مختلفة لهذا المفهوم للتاريخ طوال الأعوام الخمسين التالية، مؤكدين

باستمرار على التفاعل الديالكتيكي بين تصرفات الكائنات الإنسانية من ناحية والبنى الاجتماعية التي تشكل نشاطهم من ناحية أخرى. وفي عام ١٨٤٨ قدما ملخصاً مختصراً لموقفيهما باسم «البيان الشيوعي» جاء فيه:

«إن تاريخ كل المجتمعات القائمة حتى الآن هو تاريخ الصراع الطبقي. الصراع بين الحر والعبد، الشريف (الروماني) والعامّة (الرومانيين)، اللورد والرقيق، تاجر القرون الوسطى وعامل القرون الوسطى، باختصار وقف الظالم والمظلوم متضادين دوماً لبعضهما البعض، يخوضان معركة لا تنتهي، تتوارى حيناً ومن ثم تتدلع صريحة المعركة ذاتها التي تنتهي كل مرة إما بإعادة تشكل ثورية للمجتمع برمته، أو بالدمار الذي يشمل كل الطبقات المتنازعة» (Marx and Engels 1974:67 — 8)

وأشار ماركس وإنجلز إلى أن روما، بهرميتها الاجتماعية المعقدة المتغيرة دوماً، وأن العصور الوسطى بلورداتها الإقطاعيين ورفيقها، وأن المجتمع البورجوازي الحديث بملكه وعماله يمثلون الإنتاج في مراحل تاريخية مختلفة من تطور المجتمع الإنساني. وبعد ذلك، وفي مقدمة: «مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي» أشار ماركس (1970:21) إلى أن «...أنماط الإنتاج الآسيوي والقديم والإقطاعي والبورجوازي الحديث» هي «مراحل متعاقبة للتطور الاقتصادي للمجتمع». وأن بوسعنا التمييز بين المجتمعات ذات الأنماط المختلفة من الإنتاج على أساس:

«... الشكل الاقتصادي المحدد الذي يتم عبره امتصاص فائض عمل (أو بضائع) المنتجين المباشرين غير المدفوع الأجر. ويحدد (هذا الشكل/الترجمة) علاقة السيطرة والعبودية، فهذه العلاقات تثبت مباشرة من قلب الإنتاج ذاته وترتد إليه كعامل مُحدد. وهكذا تقوم كل بنية الجماعة الاقتصادية الناشئة من العلاقات الفعلية للإنتاج ومن ثم أيضاً شكلها السياسي المحدد» (Marx 1981:927)

وبدأ ماركس (1973) منذ عام ١٨٥٧ يركز اهتمامه على نحو متزايد على نمط الإنتاج الرأسمالي والمجتمع الرأسمالي الغربي. وناقش الأمر قائلاً: إن كليهما يتسم بعدد من الملامح التي تميزه عن الأشكال الاجتماعية الأخرى، وأهم هذه

الملاحح هو الإنتاج الواسع للسلع التي يتم تبادلها مقابل النقود في السوق (Bottomore 1985:6, 1988:11) وبكلماته: «تبدو ثروة المجتمعات التي يسودها نمط الإنتاج الرأسمالي كـ«حشد هائل من السلع» أما السلعة المفردة فهي شكلها الأولى» (Marx 1977:125)

وهكذا بدأ ماركس دراسته لنمط الإنتاج الرأسمالي بتحليل السلع، التي وصفها على النحو التالي: في المجتمعات الرأسمالية الصناعية يتم تنظيم الإنتاج عبر التبادل، والسلع التي ينتجها العمال هي ملكية الرأسمالي مالك وسائل الإنتاج. وفي السوق، يواجه المالك أفرادًا يملكون سلعًا أخرى مختلفة. وفي عملية التبادل هناك «...كم محدد من منتج واحد يستبدل بكم محدد من منتج آخر» (Foley 1991:101) وهكذا، فأى سلعة معينة لها طابع مزدوج. فلها من ناحية قيمة استعمالية — كونها تلبي حاجة محددة للفرد الذي يفتنيها. ومن ناحية أخرى، بالنسبة إلى مالك السلعة التي أنتجها العمال، لها قيمة، لأنها يمكن مبادلتها مقابل مقدار محدد، ولكنه مختلف كمًا، عن السلع الأخرى. وتظهر القيمة التبادلية للسلعة عند مقارنتها بالسلع الأخرى في السوق، والنقود هي القيمة التبادلية العامة التي تسهل عملية التبادل و«...وللقيمة التبادلية وجود مستقل عن أى سلعة محددة مثل النقود» (Foley 1991: 101).

وفي عملية الإنتاج، يستخدم الرأسمالي الصناعي مقدارًا معينًا من المال لشراء المواد الخام والأدوات وقوة العمل المطلوبة لإنتاج سلعة معينة. بيد أن إحدى السلع التي يشتريها تتسم بخاصية فريدة، وهذه السلعة هي قوة عمل العمال الذين يدفع الرأسمالي أجورهم مقابل خبراتهم ونشاطهم كمنتجين للسلعة المعنية. وببذل قوة عملهم ينتج العمال منتجًا معينًا له قيمة، يدركها الرأسمالي — كمالك لكل من وسائل الإنتاج والبضائع المنتجة — عندما يبيع السلعة في السوق، بكلمات أخرى، إنهم العمال، وفقط العمال، هم الذين يخلقون القيمة.

وللحصول على قيمة السلع المنتجة، على الرأسمالي أن يبيعها مقابل مقدار من المال أكبر من الذي استثمره في الأصل في المواد والأدوات والأجور. والفرق بين استثماره الأول والمقدار الذي يتلقاه بعد البيع هو فائض القيمة الذي ينتجه

العمال. بيد أن العمال لا يحصلون على أى فائض قيمة، ولا هم بالضرورة يستخدمون السلع التى ينتجونها أنفسهم. وبدلاً من ذلك، ولتلبية احتياجات معينة، يستخدمون أجورهم لشراء السلع التى ينتجها عمال آخرون. ويستخدم الرأسمالى أيضاً المال — بما فى ذلك الذى يُنتزع من فائض القيمة الذى يخلقه عماله — لشراء السلع التى يحتاجها لتلبية كل من احتياجاته الشخصية والخاصة بشركته.

ويتنافس الرأسماليون المنتجون للسلعة نفسها على المستهلكين فى السوق. وتعتمد قيمة السلعة المحددة التى ينتجونها على متوسط مقدار العمل الضرورى اجتماعياً لإنتاجها. بيد أنه إذا تمكن رأسمالى معين من زيادة إنتاجية عماله فوق المستوى العام الذى بلغته شركات أخرى، إذن سيكون بوسعهم أن يبيع بسعر أقل من منافسيه وأن يضاعف أرباحه، بكلمات أخرى، فالرأسمالى يعتصر مزيداً من فائض القيمة من عماله، أو هو يعتصر هذه القيمة بمعدل أعلى مما يفعل منافسوه. وإذا إن قيمة السلعة تهبط بسبب التجديد والابتكارات الرأسمالية، لذا على منافسيه إما تبنى التجديد والابتكارات أو مواجهة الخسارة أو ربما الإفلاس.

وكنتيجة لهذا يكافح كل رأسمالى صناعى دوماً لزيادة كل من: مقدار فائض القيمة الذى يخلقه عماله ومعدل فائض القيمة الذى يعتصره منهم، وبمرور الأعوام قام الرأسمالى بهذه المهمة بطريقتين، فمن ناحية، مد الرأسمالى فترة العمل اليومى أو الأسبوعى دون زيادة فى التعويض لعماله مقابل زيادة عملهم. بيد أن هناك حدوداً مطلقة لطول فترة العمل، علاوة على أن إنتاجية العمال تهبط بهذا الاستنزاف، ثم أنهم يقاومون بشكل متزايد مطالب مستخدميهم (Marx 1977: 416-320) ومن ناحية أخرى، فقد ضاعف الرأسمالى إنتاجية العمال، لكى ينتجوا سلعة أكثر فى ذاته الحيز نفسه من الوقت، ولقد تم له هذا برفع كفاءة العمال — أى بالجمع بين عمال متخصصين ينفذ كل منهم خطوة محددة من خطوات عملية الإنتاج — وبشراء ماكينات تنفذ المهام ذاتها بسرعة أكبر، وتحول العمال على هذا النحو إلى مجرد ملاحق لأدواتهم. واستلزمت الخطوة الأولى أشكالاً جديدة من التعاون وزيادة فى التقسيم التقنى للعمل. فيما استتبعت الخطوة الثانية ميكنة عملية الإنتاج والتخلص من العمال المهرة وإدخال عمال غير مهرة — غالباً من النساء

والأطفال — فى قوة العمل، وبالتالى، زيادة البطالة أو نمو الجيش الاحتياطى للعمل
(Marx 1977: 429 — 639)

وبما أن الماكينات وسائل لإنتاج فائض القيمة وتخفيض قيمة السلع، لذا فالتنافس بين الرأسماليين يعد حافزاً مهماً للغاية فى عملية إدخال الماكينات إلى عملية الإنتاج وفى الجهود المستمرة لتحسين إنتاجيتهم — وهذا نشاط يعتمد بالطبع على التقدم الثابت فى العلوم والتكنولوجيات. بكلمات أخرى يتميز المجتمع الرأسمالى الصناعى بنزوع منهجى مستمر لتطوير الإنتاج على نحو يجعله أكثر كفاءة. وكان ماركس وإنجلز (70: 1974) مدركين تماماً لنتائج ومضامين هذا النزوع عندما كتبوا البيان الشيوعى:

«...لا يمكن للبورجوازيين (أى الرأسماليين) البقاء بدون إحداث ثورة مستمرة فى أدوات الإنتاج، وبالتالى، فى علاقات الإنتاج ومعها كل العلاقات فى المجتمع، وعلى النقيض كان الإبقاء على الأنماط القديمة للإنتاج فى شكل ثابت هو الشرط الأول لبقاء كل الطبقات الصناعية المبكرة. أما العصر البورجوازى فيتميز عن كل العصور السابقة له بإحداث ثورة متواصلة فى الإنتاج وبيئته اضطراراً لا ينقطع فى أوصال كافة الأوضاع الاجتماعية فضلاً عن الغموض والبلبله الأبديين». وكان للاستخدام المتزايد للماكينات تأثير آخر بشكل خاص بعد عام ١٨٥٠، عندما تكثف الإنتاج الرأسمالى وبدأ يتحول من البضائع الاستهلاكية إلى البضائع الرأسمالية — مثل الصلب والماكينات — التى استخدمت لصناعة ماكينات أخرى. وفى المجلد الأول من الرأسمال، الذى نشر عام ١٨٦٧، أشار ماركس (775: 1977 — 80) إلى العمليات التى تضمنتها هذه العملية مثل تكثيف ومركزة الرأسمال. وكانت هذه العمليات قد بدأت لتوها فى التبلور فى ذلك الوقت وتضمنت تكثيف كميات من الرأسمال تتضخم على نحو متزايد فى أيدي عدد صغير يتضاءل باطراد من الرأسماليين.

ولأن الأدوات الجديدة للإنتاج التى تطورت فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر عادة ما كانت باهظة الثمن، كان على أى رأسمالى يرغب فى استخدام هذه الأدوات لزيادة أرباحه استثمار مقدار ضخم من الرأسمال فى شرائها. ولم يكن

كل الرأسماليين قادرين على عمل هذا، وبالتالي، فالشركات الضعيفة إما ابتُلت أو خرجت من الـ بزنس كمحصلة نهائية لتنافسها مع الشركات التي استخدمت الماكينات الجديدة. وكان هذا دافعاً لتشكيل شركات كبرى انتهى بها المطاف إلى السيطرة على إنتاج سلع معينة. ووقف هذا أيضاً خلف ظهور الاحتكارات والإدخال المستمر لـماكينات يتزايد باستمرار ارتفاع أسعارها في عملية الإنتاج، فضلاً عن استثمار وتكثيف مقادير تتزايد بثبات من الرأسمال وتعظيم إنتاج وأرباح الشركات التي تمكنت من استخدام الابتكارات العلمية والتكنولوجية (Bottomore 1985:10 — 11).

والإنتاج الرأسمالي عرضة لأزمات دورية بسبب الاعتماد المتبادل للقطاعات المختلفة من الاقتصاد على بعضها البعض. وفي هذا الصدد وضع ماركس (1968: 470 — 1978: 468, 546 — 564) في كتابيه: «الرأسمال» و«نظريات فائض القيمة» (كتبت عامي ١٨٦٢ و ١٨٦٣) الخطوط العريضة لنظرية غير مكتملة حول الأزمات الدورية للنظام الاقتصادي الرأسمالي تعتمد على فكرة نزوع معدلات الربح للهبوط (Shaikh 1991a, b) ويشرح ماركس هذا الأمر على النحو التالي: إذ إن الربح هو القوة الدافعة لكل النشاط الرأسمالي، لذا على الرأسمالي الفرد المنتج تخفيض تكلفة / وحدة سلعته تحت متوسط قيمة هذه السلعة لكي ينجح في التنافس في السوق مع الشركات الأخرى التي تنتج المادة ذاتها. وهو يقوم بتخفيض تكلفة الوحدة بميكنة الإنتاج ورفع إنتاجية العمل، وبينما تزداد أرباحه في البداية، يقود سلوكه في الوقت ذاته إلى تخفيض القيمة الاجتماعية للسلعة ويقلص معدلات ربح منافسيه، وميل معدلات الربح للهبوط يؤثر ليس فقط على منافسيه الأضعف ولكن أيضاً على كامل القطاع الاقتصادي الذي ينتج هذه السلعة. ويهبط الاستثمار في هذا القطاع ليفضي هذا إلى هبوط في الاستهلاك وزيادة مفرطة في السعة الإنتاجية وتقليص الأجور. وبالإضافة إلى إزاحة الرأسمالي الأضعف، يدفع هبوط معدلات الربح إلى هروب الرأسمال من هذا القطاع ليتم استثماره في القطاعات الأخرى للاقتصاد.

وبعد تحليل نمط الإنتاج الرأسمالي، حول ماركس اهتمامه إلى الأوضاع والعمليات التاريخية التي ساعدت على تطور المجتمع الرأسمالي الصناعي. ويرى ماركس أنه في المجتمعات المنقسمة طبقيًا في العالم ما قبل الصناعي، والتي

اعتمدت إلى حد بعيد على الإنتاج الزراعى، احتفظ الفلاحون بملكية فعلية للأرض — أى الأساليب الرئيسية للإنتاج. وتناول ماركس الأمر قائلاً: إن البروليتاريا يمكنها الظهور فقط إذا، حين يتم تجريد الفلاحين من الأرض وعزلهم عن أساليب إنتاجهم، وإجبارهم على العمل للحصول على أجور بهدف البقاء على قيد الحياة (Marx 1981:873 — 6) وأطلق ماركس على هذه العملية اسم التراكم الأولى، ولقد تحققت هذه العملية فى إنجلترا عبر تشريعات أصدرتها الدولة أطلق عليها اسم قوانين تسييج الأراضي.^(٨)

ووضع ماركس مخططات لنظريتين يفسر بهما تزامن تحلل نظام علاقات الجزية، الذى يميز المجتمع الإقطاعى، مع ترسيخ أقدام العلاقات الاجتماعية الرأسمالية محلها (Aston and Philpin 1985; Hilton 1976a; Katz 1989) وفى أربعينيات القرن التاسع عشر، ناقش ماركس الأمر مقتفياً أثر آدم سميث قائلاً إن صعود الرأسمالية الصناعية كان ثمرة عمل التجار الرأسماليين، الذين نشروا شبكات تجارية وشجعوا الإنتاج السلعى وقضوا على الاقتصاد الطبيعى الذى ساد فى الريف بإعادة تشكيل عمليات العمل وتنظيم الصناعات الريفية التى تنتج بهدف البيع. وحرر التجار الرأسماليون الإنتاج من القيود التى فرضتها نقابات تجار وصناع مدن القرون الوسطى، وبدلوا نهائياً العلاقات الطبقيّة وعلاقات القوة فى

(٨) Enclosure Acts هى الاتفاقيات الثنائية والجماعية والتشريعات التى صدرت فى إنجلترا بداية من القرن الثانى عشر حول الأراضى المشاع والأراضى الصغيرة الصالحة = للزراعة المبعثرة فى أيدي صغار المزارعين من الفلاحين (والتي كانوا يستخدمونها فى الفترات ما بين جمع المحاصيل لرعى الماشية). واستهدفت هذه الإجراءات تجميع هذه الأراضى وإعادة توزيعها على اللوردات والأثرياء. وكان يتم هذا بتشديد سياج لتطويق الأراضى وتعين حدودها، أولاً لمنع استخدام المزارعين لها فى الرعى، وثانياً لحصر الأراضى وتوزيعها على اللوردات، وتسارعت هذه العملية فى الفترة من ١٤٦٠ إلى ١٦٤٠ بحجة العمل على زياد الكلاء، ومن ثم تسارعت أكثر فى الفترة من ١٧٥٠ إلى ١٨٦٠ بحجة زيادة كفاءة الأرض، وبنهاية القرن التاسع عشر اكتملت عملية فرض الأسوار حول مساحات زراعية ضخمة وزعت على اللوردات الإقطاعيين، واستهدفت هذه الإجراءات فى المقام الأول تحويل الزراعة فى إنجلترا من إقطاعية إلى رأسمالية حديثة/المتقدمة.

النظام الإقطاعي القائم. وبعد مرور عقدين، عدل ماركس تقييمه هذا للتجار ليصفهم بدلاً من ذلك كقسم محافظ من أقسام الطبقة الحاكمة يتسم بنزوعه إلى مراكمة الرأسمال المالي وإنفاقه على استهلاك صارخ وترسيخه للأوضاع والعلاقات الاجتماعية القائمة، في الوطن وخارجه، التي تسمح لهم بالإبقاء على نمط حياتهم المترفة (Marx 1981:379 — 455)

وفي تقييمه اللاحق وصف ماركس (1981: 453 — 4) شكل الرأسمالية الصناعية على النحو التالي:

«يعتمد التحول إلى الصناعة الضخمة على التطور التقني للمنشأة الصغيرة التي يديرها مالكيها... وهكذا يمكن لهذا التحول أن يتخذ أشكالاً ثلاثة. أولاً: يتحول التاجر مباشرة إلى صناعي، وتلك هي حال الحرف التي ابتدعتها التجارة... حيث يستورد التجار كلاً من المواد الخام والعمال من الخارج... وثانياً: يجعل التاجر من المستخدمين الصغار وسطاء له، أو أنه يشتري مباشرة من المنتج المستقل... (تاركاً إياهم) مستقلاً شكلياً... بلا تغيير في نمط إنتاجه. وثالثاً: يصبح الصناعي تاجراً وينتج مباشرة على نطاق واسع للسوق».

وشهد تطور الرأسمالية الصناعية من قلب نمط الإنتاج الإقطاعي سبلاً محافظة وأخرى ثورية. وحدثت الطريقة المحافظة عندما سيطر التاجر سيطرة مباشرة على الإنتاج، ببيعه المواد الخام للمنتجين المباشرين وشرائه بضائعهم الجاهزة، وتحويله، لهم ببطء، إلى عمال مأجورين. وأبقت هذه الطريقة على النمط القديم للإنتاج وأفضت إلى تدهور ظروف المنتجين المباشرين. أما السبيل الثوري، الذي تمكن من تغيير العلاقات الاجتماعية، فيحدث عندما يتحول المنتج إلى تاجر ورأسمالي معاً.

وكان ماركس وإنجلز مدركين للطبيعة التوسعية للرأسمالية الصناعية وقدرتها على تغيير المجتمعات التي وقعت في شرك العلاقات الاستعمارية الأوروبية. ولقد ربطا بين نقدهما للتوسع الاستعماري ونقدهما للمجتمعات الرأسمالية لأوروبا الغربية. ووصفا الصلة بينهما، في البيان الشيوعي الذي أشار في هذا الصدد إلى:

«بالتحسين السريع لكل أدوات الإنتاج وبأساليب الاتصال التي تيسرت بشكل مذهل، جرّت البورجوازية كل الأمم، بما في ذلك الأكثر بربرية، إلى حظيرة الحضارة. وكانت الأسعار الرخيصة للسلع هي المدفعية الثقيلة التي سحقّت بها البورجوازية الأسوار الصينية والتي أجبرت بها البرابرة، بكل كراهيتهم العنيدة للأجنبي، على الاستسلام، وأجبرت كل الأمم، في خضم ألم ومخاطر الإبادة، على تبني نمط الإنتاج البورجوازي، وأجبرتهم على إدخال ما سمّته الحضارة، إلى قلوبهم، أي أن يتحولوا بأنفسهم إلى بورجوازيين. وبكلمة واحدة، خلقت البورجوازية عالمًا مماثلاً لصورتها» (Marx and Engels 1974:71)

ومنذ مطلع عام ١٨٥٣ لاحظ ماركس (1983a:333) أن بعض المجتمعات الآسيوية كانت تتنظم على أسس تختلف عن مثيلاتها في الدول الأوروبية. ففي هذه المجتمعات غابت الملكية الخاصة، إذ إن الأرض، أهم أساليب الإنتاج، كانت تملكها الجماعات القروية المستقلة أكثر من الأفراد أو الدولة. وانضوت هذه الجماعات القروية تحت جناح الدول عبر علاقات الجزية. ومركز الديناميكية السياسية بين الطرفين هو مقدار فائض العمل والبضائع التي كانت الدولة، أو الدولة ممثلة في الحاكم، قادرة على انتزاعه من المنتجين المباشرين.

وطور ماركس أفكاره حول المجتمعات الآسيوية في سلسلة من الأبحاث ظهرت في الصحف في خمسينيات القرن التاسع عشر (Avineri 1969).

وفي كتابه: (Grundrisse) تقدم ماركس خطوة جديدة للأمام صوب وضع مفهوم تنوع الأشكال المجتمعية والمسارات التاريخية (Marx 1973: 471 — 513). وهنا يبحث ماركس تطور التقسيم الاجتماعي للعمل — أي تزامن تحلل مؤسسات وممارسات الجماعات التي تنظمها علاقات القرى مع ظهور الطبقات الاجتماعية (Hobsbawm 1965: 36 — 8) ويشير إلى أن البنى الطبقيّة تطورت بطرق ثلاث أو أربع تختلف باختلاف الظروف التاريخية التي مرت بها: (١) استحواد الدولة أو الدولة ممثلة في الحاكم على الملكية الجماعية والعمل (٢) بقاء الملكية الجماعية كالمادة الخاضعة لفعل الخميرة في المجتمعات التي حصل أفرادها على البضائع والعمل عبر القرصنة وسرقة الماشية والإغارة على العبيد (٣) فرض الحرفيون

الأحرار المنظمون في نقابات القرون الوسطى سيطرتهم على وسائل إنتاجهم (٤) ظهور البروليتاريا التي عُزل أفرادها عن وسائل إنتاجهم وأجبروا على بيع قوة عملهم.

وأدت ندرة كل من المعطيات الإثنولوجية والتاريخية في ذلك الوقت حول المجتمعات المشاعية التي تنظمها علاقات القرى إلى تعطيل البحث الذي كان يجريه ماركس حول الموضوع، بيد أن هذا الوضع قد تبدل منذ أخذ علم الأنثروبولوجي في التبلور كفرع من فروع المعرفة في ستينيات القرن التاسع عشر، وفي سبعينيات القرن قرأ ماركس بشكل منهجي عن القرية - الكومونة الفلاحية في الريف الروسي، وفي الأعوام التي سبقت وفاته بدأ (1974) قراءة نقدية لكتابات أهم علماء الأنثروبولوجي آنذاك عن المجتمعات البدائية التي تنظمها علاقات القرى وعن الدول القديمة (Krader 1974; Wada 1983).

وكان اهتمام ماركس بالكومونة الروسية والمجتمعات البدائية متأثراً بعمق بالأحداث التي أحاطت بتشكيل ودمار كومونة باريس عام ١٨٧١ الذي تناوله في كتابه: «الحرب الأهلية في فرنسا» (Sayer and Corrigan 1983; Shanin 1983). والأمر الذي استوقف ماركس بشدة حول الكومونة هو علاقتها بالدولة الرأسمالية وطاقتها كشكل سياسي يمكن عبره للعمال تحرير أنفسهم «... من سطو الاحتكاريين على أساليب الإنتاج» (Marx 1974b:252). وكان أن قادته دراسته للقرية - الكومونة في روسيا إلى التوصل إلى أن تجريد الفلاحين من الملكية - أي عزلهم عن أساليب إنتاجهم - لا يحدث بالضرورة بالطريقة ذاتها التي حدث بها في إنجلترا، إذ إن هناك بيانات تاريخية مختلفة في أوروبا الغربية وروسيا.

«...وبالتالي، ففي الحالة الغربية، تحول شكل واحد من أشكال الملكية الخاصة (...القائم على العمل الفردي) إلى نوع آخر من أنواع الملكية الخاصة (الملكية الخاصة الرأسمالية التي تعتمد على العمل المأجور). ولكن في حالة الفلاحين الروس، فإن ملكيتهم الجماعية كانت تتحول إلى ملكية خاصة» (Shanin 1983:124) (التشديد وارد في الأصل).

وهكذا فقد أثبتت الدراسات التي قام بها ماركس في السنوات اللاحقة والموثقة بالمعطيات الأنثروبولوجية، وجهة نظره المبكرة حول المغزى المهم لكومونة باريس. ففي روسيا يرى مجتمعاً بدون ملكية خاصة ولا تقسيم طبقي للعمل — وتلك سمات الجماعات البدائية — مؤثلاً مع القدرات الإنتاجية للرأسمالية، بيد أنه، أخذاً بعين الاعتبار للظروف التاريخية التي سادت في روسيا، توقف بقاء الكومونة وتطورها اللاحق على ثورة من نوع خاص (Shanin 1983: 111 — 7)

وفي عام ١٨٨٢ كان ماركس وإنجلز ينظران إلى روسيا بوصفها طليعة ثورية لأوروبا. وطرحا السؤال الآتي: «هل يمكن للأبشينا^(٩) الروسية، وهي شكل من أشكال الملكية البدائية المشتركة للأرض، حتى في حالة ضعفها الشديد، أن تعبّر مباشرة إلى الشكل الأعلى من الملكية الشيوعية؟ أم أنها، على النقيض، ستمر أولاً عبر العملية ذاتها من التحلل التي استتتها التطور التاريخي للغرب؟

«والإجابة الوحيدة الممكنة اليوم عن هذا السؤال هي أنه: إذا أصبحت الثورة الروسية إشارة بدء للثورة البروليتارية في الغرب، على نحو يكمل به كل منهما الآخر، فإن الملكية المشتركة الروسية الراهنة للأرض قد تصبح نقطة انطلاق للتطور الشيوعي» (Marx and Engels 1989:426)

بكلمات أخرى، فالأرجح أن تبدأ الثورة الاشتراكية في روسيا من أن تبدأ في البلدان الصناعية لغرب أوروبا. وكانت هذه النتيجة التي توصل إليها ماركس تتطوى على أهمية بالغة، ورفض ماركس وإنجلز فكرة أنصار نظريات التقدم والارتقاء القائلة إن التغيير الاجتماعي اتخذ الشكل الأحادي الخط وإن التغيير على هذا النحو حدث عبر تتابع ثابت للمراحل، وأكدوا عند الحديث عن التغيير على أهمية الصراع الطبقي والظروف الاجتماعية التاريخية التي كان يجري فيها. وأشارا أيضاً إلى أن الاشتراكية قد تكون المحصلة النهائية للتطور غير المتكافئ وللمسارات التنموية المختلفة.

(٩) Obschina (أبشينا/منطوقة باللغة الروسية) أي الجماعة القروية الروسية التي سادت بينها الملكية المشتركة البدائية للأرض/ المترجمة.

الموقف الليبرالي الوظيفي لإميل دوركايم

قضى إميل دوركايم (١٨٥٨ – ١٩١٧) سنوات تشكله في منطقة الإلzas – اللورين على الحدود الألمانية عشية هزيمة فرنسا في الحرب الفرنسية البروسية، وانهيار كومونة باريس والأعوام المضطربة لبداية عصر الجمهورية الثالثة. وتأثر دوركايم بفلاسفة التنوير وبشكل خاص مونتسكيه وروسو، وبالفلسفة الوضعية لسان سيمون وأوغست كومت – ومن تناول أعمالهم بالشرح والتحقيق – حول صعود المجتمع الصناعي الحديث. وتأثر أيضاً بعقلانية وأخلاقية الفيلسوف الكانتى – الجديد تشارلز رينوفيه وبأفكار معاصريه مثل هربرت سبنسر وويلهلم وانديت (Lukes 1977:54 – 5)

ويرى دوركايم أن الثورة الفرنسية لم تحقق وعودها إلى حد بعيد بسبب الاضطراب المدنى والحروب التى مزقت الحياة اليومية في فرنسا منذ سبعينيات القرن الثامن عشر، وأشار دوركايم في هذا الصدد إلى أن فرنسا «...لم تعرف كيف تقيم منابر من شأنها بعث الحياة في هذه الأفكار، مؤسسات يمكن أن تجسد هذه الأفكار» (Durkheim 1977: 305). واتخذ دوركايم لنفسه موقفاً وسطاً بين الملكيين والمحافظين – الذين التفوا حول الكنيسة الكاثوليكية ونادوا بإصلاح النظام القديم – ancien – regime من ناحية، والاشتراكيين والماركسيين من ناحية أخرى، الذين لم يكن يثق بهم بسبب خلافه مع موقفهم من الطبقة العاملة، واعتباره أنهم جريون اقتصاديون يتجاهلون المشاكل الأخلاقية للرأسمالية. وفي منتصف العقد الأخير من القرن التاسع عشر كان التماثل الذى أدركه دوركايم بين أفكاره وأفكار الاشتراكيين قد كلفه المقعد الجامعى الذى تطلع إليه فى باريس (Alexander 1986; Liobera 1981; Mauss 1958:3)

وطوال حياته المهنية كان دوركايم معنياً بالأساس الأخلاقى للمجتمع الصناعى الحديث وبالشروط التى يقتضيها بناء أخلاقيات جديدة، أخلاقيات من شأنها تعزيز الاستقرار الاجتماعى. أو التوازن – أى النظام الاجتماعى – فى فرنسا المنقسمة طبقيًا والتى كان يعمها آنذاك النزاع، والأخلاق عند دوركايم تتولد عن أنماط مستقرة من التفاعل، بيد أن المجتمع الفرنسى أثناء الجمهورية الثالثة لم

يكن مستقرًا بل غارقًا في نزاعات (Liobera 1994). ويزداد الأمر تعقيدًا بسبب حقيقة أن النزعة الفردية كانت قد استقرت في قلب الوعي الجمعي للأمة الصناعية الحديثة، وقابل دوركايم بين هذا وبين الظروف التي سادت في المجتمع البدائي، حيث تتطابق، عمليًا، خبرات حياة كل الأفراد، وحيث للأفراد المشاعر والمواقف ذاتها التي تتجلى في شبكة من المعتقدات والقيم والرموز والقواعد المشتركة للحياة اليومية، التي كانوا يخلصون لها بحماس أشبه بالحمية الدينية. أما في المجتمع الصناعي الحديث فكف الوعي الجمعي عن التمحور حول أولوية المجموعة على الفرد، وأصبحت حفنة فقط من المشاعر مشتركة بين الناس وذلك بسبب التقسيم المعقد للعمل وتنوع الخبرات الشخصية الناجم عن هذا التقسيم. بل إن المشاعر المشتركة أكدت على الفروق بين الأفراد وأكدت اعتمادهم المتبادل على بعضهم البعض في الوقت ذاته. وبينما كان للمجتمع البدائي مبادئ أخلاقية تشمل الجميع، فللمجتمع المعاصر مبادئ أخلاقية خاصة تطبق فقط على الأفراد من طبقات معينة أو على أقسام من المجتمع الأكبر.

ويشير دوركايم إلى أن انهيار الأشكال التقليدية للسلطة الجماعية كان سببًا مهمًا من أسباب الفوضى الأخلاقية للمجتمع الصناعي الحديث. وصاحب هذا الانهيار تزايد أهمية فئة اجتماعية جديدة هي الفرد المعنى بأهدافه الخاصة بدلاً من أهداف الجماعة، والذي أصبحت بينته الطبيعية تنحصر في دوره المهني. لقد شيد المجتمع الصناعي الحديث عبادة جديدة مكرسة للمنزلة الشخصية للفرد. ولم تكن الروابط التي خلقتها هذه العبادة اجتماعية حقيقية، إذ إنها عززت الهوية الفردية والمعتقدات الفردية والنزعة الفردية وفقدان الاهتمام بكل ما يقع خارج الذات (Durkheim 1964:172, 190) فضلاً عن أن هذه العبادة قد صيغت في السياق ذاته الذي شهد صعود الدولة وظهور علاقات جديدة بين الأفراد من ناحية ومؤسسات وممارسات الدولة من ناحية أخرى. وأخذًا بعين الاعتبار للأوضاع في فرنسا آنذاك، ناقش دوركايم الأمر قائلاً: إن الموظفين العموميين المدنيين للدولة الإصلاحية – مثل الجمهورية الثالثة – والذين يتصرفون وفقاً للمصلحة العامة للمجتمع ويظلون بعيدين عن النزاعات الجارية فيه، هم وحدهم القادرون على تحقيق الهداية الأخلاقية التي من شأنها أن تفضي في نهاية المطاف إلى الاستقرار الاجتماعي والعدالة وصيانة الحرية الفردية (Birnbaum 1976)

ويعتقد دوركايم (1886:61 – 9) أن الأخلاق والدين والقانون هي الآليات الثلاث المهمة لضبط المجتمع، وأن هذه الآليات تملأ على المجموعة مشاعرهم وأفكارها وتنظم تصرفات أفرادها. فالأخلاق تسمح للناس بالعيش معاً.

وهي «...تكيف الأفراد مع بعضهم البعض لتضمن بذلك توازن وبقاء المجموعة» (Durkheim 1887:138) بيد أن الدين هو الذي يحتل حقاً موقع القلب في هذا الثلاث، إنه المرجع التاريخي الأول لكامل الجهاز المؤسسي للمجتمع وجذره الرئيسي. ويرى دوركايم أن:

«... الدين يحتوى في ذاته، منذ البدايات الأولى، وإن كان بشكل مبهم، على العناصر كافة التي بفصل ذاتها عن الدين وتمفصلها وبروزها مستقلة واضحة، واتحادها بعناصر أخرى بآلاف الطرق، استتھضت التجليات المختلفة للحياة الجماعية، فمن قلب الخرافات والأساطير انبثق العلم والشعر، ومن الزخارف الدينية وطقوس العبادة جاءت الفنون التشكيلية، ومن سنن الطقوس الدينية ولد القانون والأخلاق» (Durkheim 1898:ii, quoted by Pickering 1984:74)

وعند دوركايم تشكل تضامن المجتمع من الأخذ والعطاء بين أفرادهم على مستوى الأخلاق، ومن الاتصال الرمزي الذي جرى بينهم، بيد أن المدى الذي بلغه التمايز الاجتماعي هو الذي صاغ الشكل المحدد الذي اتخذه التضامن، بكلمات أخرى، فإن تطور تقسيم العمل يبدل الأخلاق والدين والقانون. وفي كتابه: التقسيم الاجتماعي للعمل (1894) وضع دوركايم (174: 1964 – Wallwork 1984: 92) تفسيراً ارتقائياً للتمايز الاجتماعي المتنامي وللظواهر الاجتماعية المترابطة وظيفياً. واستخدم دوركايم المعطيات الإثنوجرافية والتاريخية للكشف عن طبيعة ومصادر أزمة المجتمع الصناعي الحديث، ومن ثم تناول الأمر لاحقاً في كتاب (Durkheim 1965[1912] The Elementary Forms of Religious Life : قائلاً إن: «الطبيعة الدينية للإنسان... هي الوجه الجوهري والدائم للإنسانية» (1965:13)

ويفسر دوركايم التطور الاجتماعي بوصفه المسار الخطي الاتجاهي باتساعه. أنه تتابع يبدأ من المجتمعات البدائية غير المتميزة والمتجزئة والتي كانت بدرجة أو أخرى متجانسة الخواص، إلى المجتمعات الحديثة المركبة بنيوياً حيث

أعلى درجات التمايز والتنظيم. ويتضمن هذا التطور انتقالاً من التضامن الميكانيكى إلى التضامن العضوى — أى من الروابط التى تتولد عن الخبرات المشتركة التى تربط مباشرة الفرد بالمجتمع إلى الروابط التى أفرزتها التجارب المتنوعة المختلفة التى تربط الأفراد بالتبادل فى السوق وتجعلهم معتمدين، وظيفياً، على بعضهم البعض.

وإذ إن «الحياة الاجتماعية... (كانت) سلسلة متصلة من التحولات» لذا من الطبيعى أن يكون التغيير بطيئاً وتدرجياً ومستمرًا (Durkheim 1938:134) وكنتيجة لذلك لم تطرأ أثناء عملية التمايز الاجتماعى اضطرابات كبيرة على توازن المجتمع وعلى أجزائه المترابطة فيما بينها وظيفياً. ومحرك التغيير الاجتماعى عند دوركايم إما داخلى فى المجتمع ذاته، أو يرقد فى علاقات هذا المجتمع بالمجتمعات المجاورة (Durkheim 1938:117 — 21). والرافعة التى تدفع تطور التمايز الاجتماعى هى تكتف السكان فى منطقة أو مدينة ضيقة، فهذا الوضع يكتف بدوره التفاعل بين الأفراد، الذى يطمس التفاوت والفجوات بين الأقسام المختلفة من السكان ويفضى إلى تماسك أخلاقى متزايد. وكان دوركايم معنياً بفهم كيف تأثرت المؤسسات والمضامين الجماعية المختلفة للمجتمع بالكتلة الاجتماعية المتنامية وبتواتر التفاعل الاجتماعى أكثر مما كان معنياً بالتغيرات الكمية فى حد ذاتها.

ولقد أمكن الحفاظ على التماسك (النظام) الاجتماعى فى التجمعات البدائية، أبسط وأول الأنماط الاجتماعية، لأن أفرادها تعاونوا فيما بينهم وتقاسموا مشاعر طبيعية — مثل الشرف والاحترام أو الشفقة — شكلت سلوكهم وعلاقاتهم الشخصية المتبادلة (Durkheim 1978) وطالما أن كل أعضاء الجماعة يتقاسمون القيم ذاتها ويشعرون بالمشاعر الجماعية ذاتها ويشاركون فى أنواع النشاط ذاته، لذا فهم يشبهون بعضهم البعض. وبالتالي نادراً ما كانت توجد فروق فردية أو نزاعات فردية فى هذه الجماعات. وفى هذه الجماعات يترسخ التضامن الأخلاقى فى الصداقة وفى الوعى الجماعى والمعتقدات والمشاعر التى يتقاسمها كل أفراد المجموعة (Wallwork 1972: 42 — 3) وفى الجماعة البدائية، كان محتوى الأخلاق منصهرًا مع المعتقدات والممارسات الدينية ومتخذًا منها شكله وجوهره: «... يحتوى الدين للكل، ويمتد ليشمل الكل. وهو يستوعب الجماهير المشوشة،

بالإضافة إلى المعتقدات الدينية الحقّة، والأخلاق والقانون ومبادئ التنظيم السياسي، بل العلوم، أو في أقل تقدير ما يفترض أنه علوم» (Durkheim 1964:135).

ولقد انهار التضامن الميكانيكي الذي ميز الجماعات البدائية عندما أصبحت هذه الجماعات جزءًا من قبائل تنظم العشيرة حياتها، وفي خضم هذه العملية اكتسبت كل قبيلة ملامحها الخاصة المميزة لها — مثل الأرض والوظائف التي تتخصص فيها والسلطة السياسية والأسلاف المقدسين، وحدث تمايز اجتماعي أعمق عندما اتحدت القبائل المختلفة لتشكل حلفًا تقوم فيه كل مجموعة بوظيفة محددة في إطار الكيان الأكبر، وأفضى تشكل الأحلاف القبلية ليس فقط إلى الفصل المتزايد للآلهة عن الحياة اليومية بل أيضًا إلى إرساء دعائم تقسيم بدائي للعمل — أي ظهور وحدات اجتماعية تتوقف على بعضها البعض وظيفيًا. وعلى هذا النحو... «...كانت الطبقات والطوائف... — التي ظهرت من قلب عدد كبير من الجماعات التي تخصصت كل منها في وظيفة معينة — تتوالد في ثنايا التنظيم العائلي السابق على تشكيلها» (Durkheim 1964:182) وبسبب تنوع الظروف الاجتماعية التي وجدوا أنفسهم فيها، طور أفراد كل طبقة أو طائفة بدائية أخلاقياتهم الخاصة (Durkheim 1887:123, Filloux 1993)

وبظهور الدولة — المدينة القديمة، التي تشكلت من مجموع عشائر وقبائل وتحالفات، ازداد التعقد البنوي عمقًا وتعاضم الاعتماد الوظيفي للناس على بعضهم البعض. وكان التقسيم الثانوي الرئيسي اللاحق للدولة — المدينة تقسيمًا إقليميًا وليس عشائريًا. واستقرت الوحدة الاجتماعية والسياسية راسخة في الدولة، وليس في العائلة أو المجموعات القبلية أو العقائد الدينية التي أبقوا على علاقاتهم بها. وكن نتيجة لذلك، تميزت القيادة السياسية عن المؤسسات المرتبطة بالعشيرة والدين. وتم إخضاع العقائد الدينية المحلية للقبائل أو الأحلاف القبلية لدين الدولة الذي كان أكثر تجريدًا وأقل تحكمًا في الحياة اليومية للناس، وذلك بهدف توحيد كل هذا التنوع السكاني المقيم بالمدينة. وكانت رموز دين الدولة أيضًا أكثر عمومية من رموز العقائد الدينية العشائرية (Durkheim 1964:156 — 181, 62 — 6) وبينما شجعت الدولة هذه التقاليد والممارسات الدينية واعتبرتها جوهرية للحفاظ على النظام الاجتماعي، لم تكن الدولة بشكل عام والرومانية على سبيل المثال...

«تفوض سلطاتها للدين إلا بالقدر الذى كانت فيه الهجمات التى يتعرض لها الدين تمثل خطراً على الدولة ذاتها بشكل غير مباشر» (Durkheim 1964:160).

وهكذا ظهر شكل جديد من التضامن الاجتماعى رافق صعود الدولة - المدينة وأقر التمايز الذى ظهر والتخصص والروح الفردية لدى قاطنى المدينة. وقام هذا التضامن العضوى على التمايز وعلى الاعتماد الوظيفى المتبادل للأفراد أكثر من أى نوع من أنواع الوعى الجماعى القبائلى الذى تقلصت بسرعة أهميته. ويؤكد هذا التضامن على الانتماء للمكان أكثر من الانتماء للعشيرة.

وشهد مجتمع العصور الوسطى، أى المرحلة التى سبقت تطور الأمة الصناعية الحديثة، تغييرين رئيسيين: تضمن الأول. ظهور المؤسسات المتخصصة التى تعنى بشئون الحكومة والدين والتعليم والاقتصاديات. والثانى تضمن التمايز بين الأقاليم فى الاقتصاد الأوروبى، أفرز بدوره تقسيمًا دوليًا للعمل (Durkheim 1964:288 - 91) وفى هذه الظروف، أصبح الدين المسيحى أكثر تجريدًا من ذى قبل وتآلف من.. «..بنود فضفاضة وعامة للغاية للإيمان ليست معتقدات تفصيلية دقيقة وممارسات محددة». ولقد سهلت المسيحية علمنة الدولة والاقتصاد بسماعها باتساع مساحة التفكير الفردى والتحرك الإرادى الطوعى والاستقراء العقلانى (Durkheim 1964:163 - 4) وعلى هذا النحو تحررت الأمم الصناعية الحديثة من قيود الإقليم التى ميزت الدولة - المدينة ومجتمع القرون الوسطى، وأصبحت لدى هذه الأمم مؤسسات ضخمة تقوم كل منها بوظيفة محددة نوعية تعنى بأمور الحكومة والتعليم والتصنيع والتجارة التى سرت فى أرجاء الدولة، وكانت هذه المؤسسات مترابطة فيما بينها وخاضعة للدولة التى أرست شروط تعاونها (Durkheim 1964:212 - 29) هذا بالإضافة إلى أن تقسيم العمل فى المجتمعات الصناعية الحديثة عزز الوجود الفردى والهوية المتميزة ونمو اقتصاد السوق، ودفع هذا الناس إلى أقصى حد للاقتتال فيما بينهم وهم يسعون لبيع أو شراء سلعة معينة.

وإذ إن الوعى الجماعى للمجتمع البدائى قد وهن وتوارى، تبدلت الأسس التى قامت عليها الأخلاق والتماسك الاجتماعى. وأخذ التضامن الاجتماعى يعتمد

بشكل متزايد على التخصص في المهن وعلى الاعتماد المتبادل للأفراد والجماعات المختلفة وعلى حقوق الأفراد، تلك المشاعر التي أقرت بأهمية التنوع في مجتمع متغير الخواص فضلاً عن مبدأ الانتماء إلى الأمة (Wallwork 1972:43 — 4)

وظهرت الدولة إلى الوجود عندما تآكل التضامن الميكانيكي للمجتمع البدائي بتأثير التقسيم المتزايد للعمل. وكانت الدولة هي الأداة المركزية التي نسقت وظائف الأجزاء المختلفة للكل الاجتماعي، وبفضل هذه المكانة المركزية كانت الدولة أقدر من الأفراد على إدراك مغزى الكل، وعلى تحقيق الوحدة المرجوة للمصالح بهدف التوصل إلى صيانة توازن المجتمع والإبقاء على هذا التوازن (Alexander 1982:107 — 8) لقد أصبحت الدولة «...الذراع المحورية في الماكينة، لأنها وحدها هي التي تجعل الماكينة تعمل» (Durkheim 1964: 113) وبينما سار المجتمع على طريق التقدم، أصبحت الدولة مصدراً للتنظيم الاجتماعي وذلك بفضل ضبطها لعمليات الأخذ والعطاء والاتصال المعنوي الذي جرى بين الأفراد والمجموعات المتنوعة (Alexander 1982:222 — 3) ومضى ممثلو الدولة على هذا الطريق إلى آخره بسن القوانين اللازمة لتحديد الوظائف الطبيعية للأجزاء المختلفة للكل الاجتماعي وعلاقاتها ببعضهم البعض (Durkheim 1964:126 — 7)

ومشكلة المجتمع الصناعي الحديث، وبشكل خاص، ذلك الذي ظهر في فرنسا، هي أن تقسيم العمل كان في الحقيقة قد قلص، ولم يوسع، التضامن بين أفرادها. واعتبر دوركايم أن هذا تطور غير طبيعي، أو مرض، وليس سمة أصيلة من سمات المجتمع المتقدم، وأن هذا حدث لأن الاقتصاد قد انفصل عن الكل الاجتماعي، وأشار في هذا الصدد إلى أن الرأسمالي قد حشر ذاته كالإسفنج.. «..بين العامل والمجتمع، (و) صادر على إمكانية تقدير العمل حق قدره ومكافأته بما يتناسب مع قيمته الاجتماعية» (Durkheim 1958:25) فضلاً عن الافتقار لعمليات الأخذ والعطاء والاتصال المعنوي بين العمال والمجتمع الأكبر، الأمر الذي كان له آثار مدمرة. وبدلاً من توسيع مساحة التعاون، خلق هذا نكوصاً اقتصادياً وصراعاً طبقياً وانهياراً للنظام الاجتماعي وخللاً في المجتمع (Alexander 1982:153) وبما أن العلاقات بين الرأسمال والعمل كانت متحررة من

أى انضباط لذا كانت فى حالة من الفوضى الاجتماعية^(١٠). وفرض الظلم الناجم عن التبادل غير المتكافئ فى السوق تقسيمًا قسريًا للعمل يعكس حجم الثروة ووضع الأسرة بدلاً من توزيع طبيعى للثروة يكون أساسه مواهب وقدرات الأفراد. (Durkheim 1964:354 – 70)

ولا يرى دوركايم أن المشاكل الحقيقية للمجتمع الرأسمالى الحديث هى مشاكل اقتصادية، إذ إن الرأسمالية قد أقصت الحياة الاقتصادية عن عمليات الاتصال التى تنظم الدولة عبرها بقية المجتمع. كما أن العلاقات الاقتصادية لم تكن جزءًا من الأسس الحقيقية للمجتمع الحديث (Bottomore 1984: 115 – 6) وإنما استقر المجتمع الحديث، بدلاً من ذلك، على دعائم أساسية تضم المعتقدات الدينية والنظم القانونية والأخلاقية والتجمعات السياسية والأدبية والمهنية وتضم أيضاً، وهو الأطراف، الأنظمة المالية (Durkheim 1938:3 – 4)

وفى كتابه (Suicide 1897) أشار دوركايم (١٩٥١) إلى أن المسيحية كانت عاملاً سببياً قائماً بذاته شكل أساس تفرد الغرب. وأنها كانت جزئياً مسئولة عن فصل الفرد عن بنية المجتمع الحديث. أما أمراض المجتمع الحديث وغياب التوازن الناجم عن غياب التنظيم فى الحياة الاقتصادية فيمكن معالجتها فى رأى دوركايم، بإعادة تكوين المجموعات الثانوية المهنية (Professional) والوظيفية (Occupational) لتقوم بالدور الذى قامت به نقابات تجار وصناع القرون الوسطى فى روما التى وقفت بين الأسرة والدولة. وقال دوركايم إنه تم تدمير هذه المجموعات بصعود المجتمع الصناعى الحديث، وإن فقدان هذه المجموعات الوظيفية أضعف تنظيم الاقتصاد والتجارة وصيانة الأخلاق الوظيفية التى تدعمها السلطة الجماعية، وأضعف أيضاً البيئة الجماعية التى كانت بالفعل تستحق الولاء (Wallwork 1972:103)، وأشار فى هذا الصدد إلى:

«إن المجتمع الذى يتألف من عدد لا حصر له من الأفراد غير المنظمين، والذين تجد الدولة المتضخمة لزاماً عليها قمعهم ولجمهم، هذا المجتمع يشكل مسخاً

(١٠) Anomie الفوضى الاجتماعية الناجمة عن تآكل منتظم للمعايير والقيم وحالة من التخريب وغياب الهدف نتيجة لفقدان للمعايير والقيم المشتركة. ولقد استخدم دوركايم هذا التعبير للمرة الأولى لوصف المجتمع أثناء التصنيع وتحول المجتمع من زراعى إلى صناعى/ المترجمة

سوسيولوجيًا حقيقياً. فالنشاط الجماعي، دائماً، معقد للغاية على نحو يصعب معه التعبير عنه من خلال أداة الدولة الفريدة الاستثنائية الوحيدة، فضلاً عن أن الدولة بعيدة للغاية عن الأفراد وعلاقاتها بهم خارجية ومتقطعة للغاية على نحو يمنع تغلغلها بعمق في الضمائر الفردية وطبيعتها تحت جناحها. في هذه الحالة وحيث إن الدولة هي المحيط الوحيد الذي يمكن فيه للناس العيش حياة مشتركة، لا مفر من أن يفقد الأفراد التواصل والاتصال المباشر ويصبحوا مقطوعى الصلة ببعضهم البعض الأمر الذي يفضي إلى تفسخ المجتمع. ويمكن الحفاظ على الأمة فقط إذا توسطت بين الدولة والفرد سلسلة كاملة من المجموعات الثانوية القريبة بالقدر الكافي من الأفراد لجذبهم بقوة إلى مجال حركتهم وجرهم، بهذه الطريقة، إلى السيل العام للحياة الاجتماعية» (Durkheim 1964:28)

ويرى دوركايم أن المجموعات الوظيفية تؤدي هذه المهمة، وأنها أيضاً بمثابة قوة إحداث توازن بين أي ميول للدولة لممارسة سطوتها على الأفراد من ناحية، ونمو النزعة الفردية الفوضوية من ناحية أخرى. ويمكن لكل من أصحاب العمل والمستخدمين الانتماء لمنظمات جماعية مختلفة لأن مصالحهم تصبح متآخرة في ظل الظروف التي خلقتها الرأسمالية. وتعتمد حياة المجموعة في هذه الحالة على التعليم والدعم المتبادل وينتمي أفرادها إلى بعضهم البعض عبر قنوات الأخذ والعطاء والتواصل الأخلاقي، وبكلمات أخرى، فالأفراد يتقاسمون الأفكار والمشاعر والممارسات، والمجموعات تنظم تصرفات أفرادها بناء على السلطة والقوة الأخلاقية الممنوحة لها.

وتشكل المجموعات الثانوية عند دوركايم أمر جوهري لإقامة الصلة بين الفرد والدولة، وكانت القضية المهمة بالنسبة له هي كيف يمكن إنشاء هذه المجموعات وصيانتها؟ وأجاب عن ذلك قائلاً: إن الدولة يجب أن تشارك في تشكيلها. وفي كتابه (Professional Ethics and Civil Morals) الذي وضعه أواخر تسعينيات القرن التاسع عشر عدل دوركايم أفكاره السابقة حول أن الدولة هي المنظم وهي السلطة الأخلاقية للمجتمع، وبدلاً من ذلك قال إن:

«...الدولة هي أداة خاصة مسئولة عن تطوير أشكال محددة من التمثيل الصحيح لمجموع المواطنين، وتتميز أشكال التمثيل هذه عن أشكال التمثيل

الجماعى الأخرى بدرجة أعلى من الصواب والتبصر... والدولة لا تنهض بذاتها بأعباء تنفيذ أى مهام، ولا يتحرك مجلس الوزراء أو الملك نفسه أى حركة تزيد عما يفعله البرلمان، إنهم يصدرّون الأوامر لتنفيذ أى عمل، إنهم ينسقون الأفكار والمشاعر، ومنها يشكلون القرارات، ويحولون هذه القرارات لهيئات أخرى هى التى تنفذها، وهنا فقط تقف حدود عملهم، وفى هذا الصدد فليس هناك فرق بين البرلمان (أو مجالس التشاور من الأنواع كافة، التى تحيط بالملك أو رئيس الدولة) والحكومة - أى السلطة المعروفة بالتنفيذية - بالمعنى الدقيق للكلمة، وكل حياة الدولة، بالمعنى الحقيقى للكلمة، تتشكل ليس فى الفعل الخارجى، أى إحداث التغييرات.... ولكن فى التفكير أى التمثيل، إنهم آخرون - الهيئات الإدارية من الأنواع كافة - هم المسئولون عن تنفيذ التغييرات... وعلى نحو أدق فالدولة هى بالذات أداة الفكر الاجتماعى. وهذا الفكر موجه صوب هدف، هو هدف عملى وليس فكرياً. والدولة، على الأقل كقاعدة، لا تفكر لأجل خاطر الفكر أو لبناء أنظمة فقهية، ولكن لكى توجه السلوك الجماعى. وبرغم ذلك فوظيفتها الأساسية هى أن تفكر» (Durkheim 1992:50 - 1)

ويرى دوركايم أن الدولة لم تعد مجرد منظم أخلاقى للمجتمع كما كانت فى المدينة القديمة أو فى العصور الوسطى، ففي المجتمع الحديث أصبحت الدولة تمثيلاً لمجموع المواطنين، والجماعة الأخلاقية التى تقوم بصياغة النظم وغرس الولاء فى نفوس أفرادها. ولدى الدولة القدرة على توفير الشروط اللازمة لصياغة أخلاقيات جديدة تسمح بتدخل مجموعات ثانوية فى تنظيم الحياة الاقتصادية وفى معالجة التناقضات القائمة بين المعايير الاجتماعية للمساواة من ناحية والتفاوت والظلم الناجمين عن توارث الملكية والموهبة من ناحية أخرى (Durkheim 1992: 213, 220; Wallwork 1985)

وفى المراحل الأولى من تطورها - فى المدينة القديمة ومجتمع القرون الوسطى - ارتبطت الدولة والأخلاق الحضرية التى تغرسها ارتباطاً حميماً بالدين والمعتقدات الدينية، وأشار دوركايم فى هذا الصدد إلى:

«ارتبط مصير الدولة ارتباطاً وثيقاً بمصير الآلهة التى تُعبد على مذابحها. فإذا شهدت الدولة انتكاسة، فإن هيبة آلهتها تأخذ فى التدهور بالقدر نفسه - والعكس صحيح، وانصهر دين الدولة بالأخلاق المدنية، إنهما ليس سوى أوجه

مختلفة للواقع ذاته. فأحراز المجد للمدينة هو الوجه الآخر لترسيخ مجد آلهة المدينة» (Durkheim 1992:55).

وأشار دوركايم إلى ما اعتبره تشابهاً مذهلاً بين الجماعة الأخلاقية التي شكلتها الدولة المبكرة وتلك التي شكلها الدين — ويمكن هذا التشابه في: «المنظومة الموحدة من المعتقدات والممارسات ذات الصلة بالمقدس» (Durkheim 1965:62). وكانت كل من الدولة المبكرة والدين صوراً جماعية للمجتمع، صوراً أكدت على الطبيعة المقدسة للمجتمع الذي كان.

«.... يعبد المومنون لأن تفوق الآلهة على الناس هو ذاته تفوق المجموعة على أفرادها. وكانت الآلهة الأولى هي الأشياء الموضوعية التي قامت بدور الرموز لمجموع الناس، ولهذا السبب أصبحت صوراً لمجموع الناس الأمر الذي جعلهم يشتركون في مشاعر الاحترام التي يلهم بها المجتمع الأفراد المكونين له» (Durkheim 1992:161)

والدين، الذي جبل عليه السلوك الجماعي للمجتمع، كان، عملياً، المرجعية الأساسية لكل مؤسسة في المجتمع الحديث — من القانون إلى الأخلاق إلى التعاقد إلى الملكية إلى الفنون والعلوم — فقط باستثناء النشاط الاقتصادي، ولقد ساعد الدين الناس على الحياة معاً في جماعة أخلاقية واحدة وعلى التأقلم مع ظروف وجودهم، وكان الدين أيضاً نظاماً لتمثيل الناس، فسر العالم الذي كانوا يعيشون فيه، لقد كان الدين أساساً للمجتمع حصنه وشد أزره. وكان الدين أيضاً مصدراً للتغيير، بشكل خاص في تلك الحالات التي يتحد فيها الأفراد في سياق انفعال جماعي شديد ويبرز تمثيل جماعي جديد نتيجة لمشاركتهم هذه وتحركهم هذا (Pickering, 1984:385, 412 — Wallwork 1985)

وكان اهتمام دوركايم في كتابه (The Elementary Forms of Religious Life) منصباً على مشكلة النظام الاجتماعي، وتساءل ماذا يمنع المجتمع، وبشكل خاص المجتمع الديمقراطي الحديث، من السقوط في هوة صراع يقاتل فيه أفرادهم بعضهم البعض؟

وبينما كانت الدولة الأولى لا تبالي تجاه الفرد، الذي أخضع مصالحه لمصالح المجموع، انفصل الفرد عن الجمهور الاجتماعي في المجتمع الحديث

واكتسب، تدريجيًا، حقوقًا وملكية واحترامًا، وحلت عبادة الفرد محل عبادة الآلهة (Wallwork 1972:106 — 7) وناقش دوركايم (1992:69 — 74) الأمر قائلاً: إن من واجب الدولة الحديثة تعزيز وحماية وتعيين حدود الحقوق التي أخذت تظهر للفرد، وفي الوقت ذاته، صياغة أخلاق حضرية من شأنها تخليق وتعزيز ولاء الفرد — الذي يزداد استقلاله عمقاً — للمجموع الأكبر، أي الأمة والإنسانية. وتمتد جذور هذه الحقوق، ومن ثم الأخلاق التي قامت على أساسها بشكل أساسي في مملكة المقدس، إذ إن المعتقدات والممارسات المرتبطة بالأشياء المقدسة «الممنوع والمُحرم» هي فقط التي لديها القدرة على خلق الروابط الاجتماعية، وهذه الروابط جوهرية أكثر من تلك التي صيغت في العالم الدنيوي أو في السوق.

الموقف القومي اليساري الليبرالي لماكس ويبر

نشأ ماكس ويبر (١٨٦٤ — ١٩٢٠) في برلين في الأعوام التي تلت توحيد ألمانيا عام ١٨٧١ تحت قيادة ملاك الأرض البروسيين، وفي هذه الفترة، عايش ماكس ويبر فترة تحول برلين من مركز إداري محلي إلى مدينة صناعية عالمية، وأزمة الاقتصاد الزراعي الألماني والتطور السريع غير المتكافئ لأقطاب الاقتصاد الرأسمالي الصناعي العالمي الأكثر تقدماً، وتشكل الإمبراطورية الألمانية فيما وراء البحار والتمدد الضخم لكل من الدولة والبيروقراطيات الصناعية. وتأثر ويبر بالقضايا التي كانت موضع جدل في عصر التنوير والتي دارت حول العقلانية والعقل والتي خاض غمارها منظرون سياسيون مثل جون ستيورات ميل الذي تناول «أزمة الليبرالية». وتأثر ماكس ويبر أيضاً بمواقف الكانتيين الجدد مثل هنريك ريكيرت، وبالاقتصاد السياسي للمدرسة التاريخية الألمانية وبالنقد الثقافي للحضارة الحديثة لفريدريك نيتشه، وبأعمال كارل ماركس وأنصاره، وبشكل خاص إدوارد برنشتين، الذي ارتبط في الأذهان بالحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني والأممية الثانية (Gerth and Mills 1946; Mommsen 1987)

ونظر ويبر (1958a:17) إلى صعود الرأسمالية الصناعية باعتبارها.. «القوة الأكثر حتمية في الحياة الحديثة». إنها الملمح الأبرز في تاريخ المجتمع الغربي،

والعقلانية هي التعبير الإشكالي عنها في العالم الحديث (Lowith 1982:29, 48) وسعى ويبر لوصف وشرح العمليات الاستثنائية والدقيقة للعقلنة وأشكال العقلانية، التي جعلت المجتمع الغربى يتميز عن بقية العالم. وركز على كيفية تشرب العقل واستيعابه لمؤسسات وممارسات الحياة الاقتصادية والقانون والإدارة البيروقراطية والأخلاق الدينية (Brubaker 1984: 1 — 48) ودراساته المقارنة والتاريخية للحضارات الأخرى جعلته عملياً مدركاً للآثار الفادحة التي ترتبت على عقلنة المجتمع الرأسمالى الغربى، وأشار فى هذا الصدد إلى أن هذه العملية تضمنت: «..تجريد العلاقات الاجتماعية من الهوية الشخصية وتحسين تقنيات الحسابات وتعزيز الأهمية الاجتماعية للمعرفة المتخصصة وتوسيع الرقابة ذات الطابع العقلانى من الناحية التقنية على كل من العمليات الطبيعية والاجتماعية» (Brubaker 1984:2) وكان هذا يعنى بالنسبة له أن: «... القيم الجوهرية والأكثر سموًا توارت عن الحياة العامة إما إلى العالم الغيبى أو إلى الأخوة الكامنة فى العلاقات الشخصية والمباشرة» (Weber 1946a:155)

وكانت دراسات ويبر الأولية حول الرأسمالية فى مطلع تسعينيات القرن التاسع عشر تعنى بقضيتين. الأولى: ما إذا كانت الرأسمالية قد وجدت فى الحضارات القديمة مثل حضارة روما، والثانية: التحول الرأسمالى لألمانيا. وفى دراساته المقارنة للحضارات القديمة ناقش ويبر الأمر قائلاً إن الرأسمالية فى العالم القديم كانت تركز على التبادل فى السوق؛ لأن: «الرأسمال يعنى دائماً الثروة المستخدمة للحصول على ربح فى التجارة» (Weber 1976a: 48) بيد أن المشاريع الرأسمالية التى استخدمت العمل الحر المأجور والمباشرة لمشاريع اليوم كانت نادرة فى الحضارات القديمة، وضمت أنشطة موسمية أو غير منتظمة مثل الحصاد أو مشاريع البناء التى ترعاها الدولة. وتوجه التجار والمرابين نحو الربح كان جزءاً من نسيج الاقتصاد الطبيعى فى المقام الأول، ويرى ويبر أن الرأسمالية ازدهرت فى فترات كانت فيها الدول القديمة قد استحوذت حديثاً على مساحات ضخمة من الأرض عبر الفتوحات، وكانت تعيش فى خضم عملية إعادة توزيع الغنائم على جنودها وحلفائها، بالإضافة إلى أن المؤسسات التى قامت عليها كانت هشة للغاية، وعلى سبيل المثال، فمرحلة انهيار الإمبراطورية الرومانية شهدت

أيضاً انهيار المؤسسات الرأسمالية التي قامت معها – الجيش المستديم والبيروقراطيين مدفوعى الأجر والتجارة بين الأقاليم والقانون الإدارى والمدن (Weber 1976b:409) وهكذا كان للأنشطة التجارية والمرابية للعصور القديمة آثار مختلفة عن تلك المرتبطة بالرأسمالية الصناعية التي اخذت شكل وجه المجتمع الأوروبى الغربى (Collins 1980).

ويعتبر ويبر أن الرأسمالية هي التزود بالاحتياجات عبر البنس الخاص الساعى للربح، وفى كتابه (General Economic History) يشير إلى هذا الأمر قائلاً:

«...توجد الرأسمالية حيثما تتزود المجموعة الإنسانية باحتياجاتها الصناعية باستخدام أسلوب المشروع، وبغض الطرف عن نوع هذه الاحتياجات...»

والحساب الرأسمالى العقلانى الذى أصبح قاعدة لعمل كل المشاريع الصناعية الكبيرة يعزز تسليمنا بصحة وجود هذا الشكل من الرأسمالية... ويتضمن هذا الحساب، مرة أخرى، أولاً: امتلاك الوسائل المادية كافة للإنتاج – الأرض والمعدات والآلات والأدوات وغير ذلك – كملكية فى متناول يد المشاريع الخاصة الصناعية المستقلة... وثانياً: يتضمن حرية السوق، أى، غياب القيود غير العقلانية على التجارة فى السوق... وثالثاً: يفترض الحساب الرأسمالى توفر تكنولوجيا عقلانية، أى تلك التى يمكن إلى أقصى حد تحويلها إلى أرقام وحسابات والتى تتضمن الميكنة... والسمة الرابعة: هي القانون الحسابى... والملح الخامس: هو العمل الحر. وهنا لا يكفى أن يتواجد الأشخاص فى الموقع تواجداً قانونياً فحسب، بل أن يكون هؤلاء الأشخاص مجبرين على بيع عملهم فى السوق بلا قيود... والشرط السادس، والأخير هو أن تتحول الحياة الاقتصادية إلى تجارية، ونعنى بهذا الاستخدام العام للأدوات والوسائل التجارية لتمثيل حقوق الشراكة فى المشروع وأيضاً حقوق الملكية» (Weber 1981:276 – 8) (التشديد وارد بالأصل)

وفى عام ١٨٩٢ بدأ ويبر (1989a) بحثه فى قضايا تحول الاقتصاد الزراعى ووضع العمال الزراعيين فى بروسيا بهدف دراسة تطور الرأسمالية الألمانية الحديثة. وحلل ويبر كلا من بنية الطبقة الريفية والنزوع التتموى الذى وقف خلف تشكيلها. ويرى ويبر أن ظهور الرأسمالية تميز بتغييرات فى العلاقة بين

الهيمنة والاقتصاد، وبتغييرات فى المواقف الدولية من كل من المستأجرين وملاك الأرض الأرستقراطيين الذين سقطوا فى شرك علاقات إنتاج رأسمالية. لقد حلت عقود قانونية محل علاقات العمل التى قامت فى السابق على التعاقد الطوعى بين اللورد والمستأجر فى الإقطاع التقليدى، وحولت هذه العقود المستأجرين إلى بروتاريات ريفية عملت للحصول على الأجر وعلى قيمة استئجار الأرض. وفى خضم هذه العملية فقد المستأجرون استقلالهم الاقتصادى بفصلهم عن الأرض واستبدال حقهم فى ثروات الأرض بأجر نقدى.

ووضعت الإجراءات القانونية اللازمة لإرساء أسس هذا التحول بتوفير الشروط المسبقة للتغيير، وذلك بالسماح للتجار ببيع أو تأجير الأقطان الزراعية التى كانوا يديرونها بطريقة اقتصادية تنسم بالكفاءة بهدف تعظيم أرباحهم. وإذا تبنت الأرستقراطية البروسية أنماط استهلاك بوجوازية، أصبح لديها احتياج متزايد للنقود للحفاظ على وضعها الجديد الذى اعتادت عليه، ونتيجة لهذا، كان هناك أيضًا ضغط متنامى عليهم لعقانة الإنتاج فى إقطاعياتهم، وفى النهاية، بدأت المشاريع الرأسمالية الكبيرة تستورد العمال البولنديين الذين يمكن أن يعملوا مقابل أجور أقل من نظرائهم الألمان، وهكذا، ربط ويبر نضال الطبقة الريفية بالقضية الوطنية (Riesebrodt 1989)

وواصل ويبر (1989b:198) تحليله لتشكيل الطبقة والدولة فى خطاب تولىه منصب بروفيسور الاقتصاد فى جامعة فريبرج عام ١٨٩٥، حيث طالب عند تناوله لكافة السياسات الاقتصادية والسياسية بأولوية مصالح الدولة الوطنية الألمانية، وأشار فى هذا الصدد إلى: «أن السياسة الاقتصادية للدولة الألمانية ومعيار الأهمية الذى يتبناه المنظر الاقتصادى الألمانى، لا يمكن إلا أن تكون سياسة ألمانية ومعيارًا ألمانيًا». وفى تحليله لبنية الطبقة الريفية فى بروسيا قال: إن استمرار الهيمنة السياسية للطبقة المتداعية اقتصاديًا لا يلبي المصالح الوطنية، وإن الطبقة الحاكمة القديمة – النبلاء ملاك الأرض فى بروسيا – التى اكتظ أفرادها فى أروقة بيروقراطية الدولة والذين يجدون طريقهم إلى الملك – كانت تتجرع «الآلام العصبية للنزاع الأخير للاحتضار الاقتصادى» بسبب التطور السريع للرأسمالية. بيد أن البوجوازية التى اتخذت من البلدات والمدن مستقرًا لها لم تكن قد أرسست فى ذلك الوقت النفوذ السياسى الذى اعتقدت أنها تستحقه بفضل نجاحاتها

الاقتصادية فى الأعوام الأخيرة، وبينما كانت البورجوازية الألمانية فى الحقيقة بمثابة مخزن القوة الحقيقية لمصالح الأمة، فقد كانت سياسياً غير ناضجة مثلها مثل الطبقة العاملة الألمانية، بل انتهائية فى رأيه (Weber 1989b:198 — 207)

وتؤكد عمليات التشكل الطبقي أن الأفراد ومجموعات الأفراد انخرطوا فى صراع تنافسى على الامتيازات والفوائد، إذ كان كل يسعى لانتصار أفكاره ومصالحه المادية الخاصة (Clarke 1982: 192 — 6) ولقد استمد ويبر (1978:302 — 6, 926 — 39) آراءه حول المجتمع من الاقتصاديات الكلاسيكية الجديدة وبالتالى ربط سلوك المجموعات الاجتماعية — مثل الطبقات والشركات والأمم — بالظروف التى تشكل سلوك الأفراد وتصرفهم الاجتماعى.

وهكذا فهو يرى أن المجموعات الاجتماعية التى ظهرت فى ألمانيا تعكس تطابقاً وتقاطعاً لشكلين متناقضين من أشكال الانقسام الاجتماعى، ويعتمد الانقسام الطبقي كلية على التبادل الاقتصادى فى عالم التجارة، حيث كان الأفراد يشترون ويبيعون ملكياتهم ومهاراتهم، وكانت تتوفر للأفراد من الوضع الطبقي ذاته — أى ينتمون إلى الطبقة ذاتها — تقريباً «...الاحتمالات ذاتها للحصول على السلع التى يحتاجونها ولبلوغ مركز اجتماعى فى الحياة وللتوصل إلى الإشباع الداخلى» (Weber 1978: 302) وتقاطعت البنية الطبقيّة الناشئة فى ألمانيا عرضياً مع سلسلة منقسمة طبقياً من الفئات الاجتماعية الرئيسية التى تمتعت فى السابق بحقوق سياسية مميزة — أى المجموعات ذات الأوضاع التقليدية — التى اشترك أفرادها فى حقوق وواجبات قانونية — شرعية تختلف عن حقوق وواجبات أفراد الفئات الاجتماعية الأخرى، على سبيل المثال، كان لأرستقراطية الأرض البروسية مجموعة واحدة من الحقوق والواجبات فيما يتعلق بمستأجريهم، فيما كان للمستأجرين تطلعات ومسئوليات مختلفة تجاه ملاك الأرض، ويعتقد ويبر أن الطبقات والفئات الاجتماعية أشكال تنافست فيما بينها على السلطة السياسية.

ونظر ويبر إلى النضال للاستحواذ على السلطة السياسية فى ألمانيا كبعد واحد من أبعاد الصراع، الذى كان يراه بالطبيعة متأصلاً فى المجتمع الرأسمالى

بسبب سلوك الأفراد في السوق، حيث كان كل منهم يحاول تحقيق هدف محدد. والمشكلة التي أُرقت ألمانيا في تسعينيات القرن التاسع عشر كانت أن البيروقراطية، التي أصبحت طبقة اجتماعية في ذاتها، قد أمسكت بالسلطة وتحكمت في السياسات السياسية والاقتصادية للدولة، ولكي يتم تعزيز القوة الألمانية، كان من الضروري خلق الظروف التي يتطلبها ظهور قيادة سياسية، من شأنها أن تتصدى بنجاح لهيمنة البيروقراطية وأن تعترف بأولوية الدولة — الأمة التي كانت في رأي ويبر «...التنظيم الأعلى للقوة في العالم» (Mommsen 1971:111) وتطلب القيام بهذه المهمة توفير الشروط اللازمة لظهور شخصيات كاريزمية من قلب البورجوازية صاحبة الملكية — الطرف الوحيد القادر على قيادة الدولة الرأسمالية — للتصدى لهيمنة العقلانية الحقوقية للبيروقراطية (Bottomore 1984: 125 — 7).

واعتقد ويبر أن التغيير الاجتماعي يبدأ بتحويلات في الاتساق والانتظام السلوكي للناس. لكن بما أن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الأبعد من قدرة الناس على التحكم فيها تقيد أفعال الأفراد لذا «... فالشخص العادي، أيًا كانت الظروف، ليس أمامه فرص واسعة للاختيار إلا تكييف مسلكه/مسلكها في الحياة مع الظروف الاجتماعية الاقتصادية السائدة، فالتكيف مع ظروف وتقاليد محددة هو على الأرجح رد الفعل الطبيعي للأفراد (Mommsen 1989:150) ومع ذلك يخرج الأفراد أحيانا عن الأنماط المستقرة لسلوكهم، وتبدأ هذه التحويلات بأعمال مبتكرة لشخصيات كاريزمية ممن تتحدى مثلهم توجهات القيم وأنماط السلوك القائمة في المجتمع. ولأن مثلهم تبعث الاضطراب في بنى القوة القائمة وتضفي معاني جديدة على الحياة والكون فهم يجذبون أنصارًا من القطاعات المختلفة للمجتمع ممن يكتشفون أنهم يشاركونهم الأفكار والمصالح ذاتها. ولقد أرست هذه المصالح الأساس لأشكال جديدة من الفعل الاجتماعي. وكما لاحظ ويبر «ليست الأفكار، بل المصالح المادية والفكرية هي التي تحكم مباشرة تصرفات الناس. ولكن يحدث كثيرًا جدًا أن يقرر «عالم الصور» التي تخلقها «الأفكار» — تمامًا كما يفعل عامل التحويلة — المسارات، التي تقف المصالح الحيوية خلف اتخاذ الفعل الإنساني لها (Weber 1946b:280) « وبينما ينطوى الفعل الاجتماعي الذي تحركه المثل على طابع ثوري، يتسم الفعل الاجتماعي الذي تحركه بشكل رئيسي المصالح المادية بالميل إلى التكيف وترسيخ الروتين. ويشتمل الإعلان على أشكال مختلفة من السلوك.

وبدا ويبر (1958b) تطوير موقفه هذا من التغيير الاجتماعى فى كتابه (1904 The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism 1905) حيث زعم أن الأخلاق الاقتصادية للرأسمالية الحديثة مستمدة من المواقف الأخلاقية للبروتستانتية المتقشفة التى ظهرت فى القرنين السادس عشر والسابع عشر. ومن بين هذه المواقف فكرة مارتن لوثر عن الدافع الباطنى الداخلى لإضفاء سمو أخلاقى على النشاط الدنىوى، وفكرة كالفن بأن الفرد أداة للإرادة الإلهية وكراهية كالفن للنشاط الحسى الذى جعل الدين موضوعيًا وفردانيًا مستقلًا، فضلًا عن إيمانه بفقدان الأفراد القدرة على التأثير على مصائرهم. وهكذا فالنجاح الاقتصادى الدنىوى هو إشارة على مباركة الرب و«الزهد الدنىوى – أى النزوع للعمل بقوة ومنهجية لتحقيق الرسالة الدنىوية للحياة – فهو... النتيجة السيكولوجية العملية للتعالم النظرية للإصلاح وبشكل أخص للكالفينية» (Brubaker 1984:25) ويتبنى هذا الزهد الدنىوى أنصار لوثر وكالفن وشخصيات أخرى كاريزماتية تحدث بتوجهاتها القيمة الجديدة التقاليد، وقللت من شأن الروتين المؤسسى للعمل، وكانت شخصياتهم الفذة قوة ضخمة دافعة للتغيير التاريخى – تلك الخاصية التى نسبها ويبر فيما بعد (1978:243 – 1148, 1115, 5 – 56) إلى المفكرين الذين سعوا لشرح العالم ككل ذى مغزى.

ويواصل ويبر (1958b:72) قائلاً: إن الرأسمالية الحديثة تبدو أكثر شبهاً فى تطورها بالتكيف أكثر من التقدم الثورى المفاجئ، لأن الأخلاق الاقتصادية قد تحولت، إلى حد بعيد، إلى مؤسسات فى المجتمع الحديث حتى إنها... «لم تعد بحاجة لدعم أى قوى دينية، وأن محاولات الدين للتأثير على الحياة الاقتصادية – إذا كان الناس مازالوا أصلاً يشعرون بهذا – ليست إلا تدخلاً غير مبرر مثله فى ذلك تمامًا مثل تدخل الدولة لتنظيم الحياة الاقتصادية».

وإذ إن ويبر يؤمن بأن الرأسمالية الصناعية كانت ظاهرة يتفرد بها الغرب وأنها لم تتطور أبداً فى أى مكان آخر لذا تناول بالشرح الأبعاد المختلفة للظروف التاريخية التى ظهرت فيها. وفى عام ١٩١٥ درس ويبر العلاقة بين أخلاقيات العمل فى الأديان العالمية المختلفة وسلوك الطبقات الاجتماعية التى «...أثرت بقوة

أكثر على الأخلاق العملية لأديانهم الخاصة (Weber 1946b: 268) « وقال ويبر إن الطبقات المختلفة — على سبيل المثال، المحاربين والفلاحين والتجار والحرفيين والمفكرين المثقفين — كان لها ميول دينية مختلفة، ومن بين هؤلاء كانت طبقات المفكرين والبرنس هم الأكثر انفتاحاً على العقلانية على نقيض الفلاحين الذين كانوا أكثر تقبلاً للتفسيرات المشعوذة للطبيعة، أو المحاربين الذين اهتموا بالمصالح الدنيوية البعيدة عن الصوفية، وكان قاطنو المدن من الحرفيين والتجار والمليزمين في الصين والهند والشرق الأوسط وغرب أوروبا هم الأكثر غموضاً والتباساً في هذا الصدد والأكثر انفتاحاً في الوقت ذاته على تنوع من الطوائف والملل الدينية — الطاوية والبوذية والصوفية والمتطهرين، ومع ذلك فقد اشتركت الطبقات الحضرية في الميل إلى عقلانية عملية، ويشير ويبر إلى هذه الطبقات قائلاً:

«كان كل وجودهم قد اعتمد على الحسابات التكنولوجية أو الاقتصادية وعلى براعة الطبيعة والإنسان، برغم بدائية الوسائل التي توفرت لهم. وقد كان من الممكن بالطبع أن تتجمد في خضم التقليدية التقنيات التي أورتتها الأجيال لبعضها البعض.. (ولكن) توفرت دائماً الإمكانية — وإن يكن بدرجات متفاوتة للغاية — لترك التنظيم الأخلاقي والعقلاني للحياة ينهض. وكان من شأن هذا أن يحدث بربط الأخلاق بالنزوع إلى العقلانية التكنولوجية والاقتصادية» (Weber 1946b: 284)

ويواصل ويبر مناقشة الأمر قائلاً: إنه بينما توجه أنبياء الزارادشتية والإسلام، على سبيل المثال، بتعاليمهم حول السلوك الدنيوي إلى طبقات الفلاحين والنبلاء والمحاربين، وجه أنبياء البيوريتان (Puritan) رسالتهم حول الزهد الدنيوي للطبقة الحضرية بالمدن الغربية التي كان أفرادها بالفعل منفتحين على حجج عقلنة الحياة اليومية (Weber 1946b:287 — 9).

وبما أن الرأسمالية الصناعية الحديثة اعتمدت على التنظيم العقلاني للعمل الحر، شكلياً، المستجيب لمتطلبات السوق، لذا بدأ ويبر البحث عن إجابة للسؤال الآتي: كيف أن قوة العمل هذه «... قد ظهرت تدريجياً كشكل جديد تماماً للتنظيم الاجتماعي...؟ وأين؟ وفي ظل أية ظروف تطورت البورجوازية الحضرية

المستقلة؟» (Mommmsen 1989:149) وفي كتابه (The City (1958c[1921]) كان ويبر معنيًا بالتحديات السياسية والاقتصادية التي مثلت أمام الاستقرار الاجتماعي في خضم تطور المدن الغربية في القرن الثاني عشر. ويقول ويبر في هذا الصدد إنه عندما اصطدمت المصالح الاقتصادية لمواطني المدن مع مصالح اللوردات المحليين استخدم المواطنون الوسائل السياسية والعسكرية لانتزاع استقلالهم وإقامة اتحاداتهم الحضرية. بالإضافة إلى أن «... المواطنين^(١١) عندما دفعتهم مصالحهم الاقتصادية صوب إقامة الاتحادات ذات الطابع المؤسسي لم تحبط هذه اللحظة أية عوائق سحرية أو دينية» (Weber 1958c: 114) وعندما احتكر الأثرياء المواقع القيادية في هذه الاتحادات واستبعدوا من كان عاجزا عن دفع حصته من الضرائب، تددت المساواة السياسية التي قامت من قبل بينهم. ورغم ذلك ظل الأعضاء المبعدون يعتبرون أنفسهم وينظر إليهم المسئولون كمواطنين «... وحين يبلغ تقدير المستبعدين لأنفسهم... حد أنهم ليس بوسعهم احتمال فكرة أنهم مطرودون من السلطة، تتوفر في هذه اللحظة إمكانية القيام بثورة جديدة (Weber 1958c: 148) «وقام هؤلاء، مثلهم مثل أجدادهم، بتنظيم اتحادات مواطنين لصد مظالم السلطات المحلية ضدهم» (Alexander 1983a: 50 – 5)

وجدد ويبر في كتابه (General Economic History 1981[1923]) اهتمامه بالظروف الاقتصادية والسياسية التي سهلت صعود الرأسمالية الحديثة والدولة الحديثة، وتناول الأمر قائلاً: إن المدن الحديثة

«...تناسبت مع عنفوان الدول الوطنية المتنافسة في صراع أبدي على القوة في السلم أو الحرب، ذلك الصراع التنافسي الذي وفر أعظم الفرص للرأسمالية الغربية الحديثة، وكان على الدول منفردة أن تتنافس على الرأسمال المتحرك الذي أملى بدوره عليهم الظروف التي يُمكنه في ظلها مساعدتهم على الانتصار في الصراع على السلطة، ومن قلب هذا التحالف بين الدولة والرأسمال، الذي فرضته الضرورة، ظهرت طبقة المواطن الوطني أو البورجوازية بالمعنى الحديث للكلمة. وبالتالي، فالدولة الأمة المنغلقة هي التي قدمت للرأسمالية فرصتها للتطور —

(١١) Burgher بالإنجليزية هو مواطن المدينة القديمة ذات الحكم الذاتي/المترجمة.

وطالما أن الدولة الأمة لا تفسح مكاناً لإمبراطورية عالمية فستظل الرأسمالية أيضاً قائمة» (Weber 1981: 337)

وهكذا فالدولة الأمة العقلانية عند ويبر — الدولة الوحيدة التى توفر للرأسمالية الصناعية الحديثة فرص ازدهارها — غربية حصراً. والأساس الذى قامت عليه هذه الدولة الحديثة هو القانون العقلانى الذى وضعه وقام بتطبيقه حقوقيون متفرغون لهذه المهمة — لصالح سكان يتمتعون بحقوق المواطنة — وببيروقراطية تستخدم خبراء محترفين متفرغين لهذه المهمة. وكانت الدول العقلانية أيضاً كيانات وطنية لديها سياسات اقتصادية محددة على أفضل وجه. وكانت الماركانتيلية^(١٢) — التى ظهرت فى إنجلترا فى القرن الرابع عشر وكانت السياسة الاقتصادية الأولى للدولة الحديثة — هى التى أفسحت مجالاً فى السياسة لمصالح الملتزم الرأسمالى (Weber 1981:347 — 50) وتصرفت الدولة العقلانية كما لو كانت تتشكل كلية من الملتزمين الرأسماليين، الذين سعوا كلما أمكنهم ذلك لتعظيم مكاسبهم على حساب خصومهم. وأصبحت الدولة قوية بزيادة الضرائب التى تحصلها من مواطنيها. وأفضت السياسات الاقتصادية الماركانتيلية إلى تعزيز الاحتكارات الطبقية بمنح حقوق الاستيراد فقط لمن لديهم رخصة ملكية (Royal) لمزاولة هذا النشاط من ناحية، ومن ناحية أخرى حمت هذه السياسات الصناعات الوطنية.

بيد أن الماركانتيلية لم توفر الأسس لتطور الرأسمالية الحديثة ولذلك اختفت. وهكذا،

«... فالتطور الرأسمالى الحديث ليس درجة أعلى من درجات التطور جاءت من قلب الماركانتيلية الوطنية، بل الأصح القول بأن الرأسمالية تطورت فى البداية فى إنجلترا مع سياسة الاحتكار المالى. وما حدث هو أنه بعد انهيار سياسة الاحتكار المالى لأسرة ستيوارت أمدت شريحة الملتزمين، التى كانت قد تطورت

(١٢) Mercantilism نظام اقتصادى نشأ فى أوروبا خلال تفسخ الإقطاع استهدف تعزيز ثروة الدولة عن طريق التنظيم الحكومى الصارم لكامل الاقتصاد الوطنى وانتهاج سياسات تستهدف تطوير الزراعة والصناعة وإنشاء الاحتكارات التجارية الدولية/المتترجمة

بشكل مستقل عن الإدارة السياسية، البرلمان بدعم منتظم في القرن الثامن عشر. وهنا جرت وللمرة الأخيرة مواجهة اتخذت شكل النزاع بين الرأسمالية غير العقلانية والأخرى العقلانية – أي الرأسمالية العاملة في مجال الامتيازات المالية والاستعمارية ومجال الاحتكارات العامة من ناحية والرأسمالية التي كانت توجهها من ناحية أخرى – فيما يتعلق بفرص السوق التي كانت تتطور داخليًا – مصالح البرزنس ذاته وعلى أساس الخدمات المخصصة للبيع» (Weber 1981:350)

وبعد الحرب العالمية الأولى أعاد ويبر التأكيد على الموقف الذي تبناه طوال حياته المهنية منادياً بضرورة تقوية الدولة الرأسمالية الحديثة، قائلاً: إن القيام بهذه المهمة من شأنه الحفاظ على سلامة الأمة، الأمر الذي عرفه ويبر إلى حد بعيد بمعنى الثقافة واللغة المشتركة والنضال العالمي لهذه الأمة من أجل البقاء مع الدول الأمم الأخرى، وإذ إن الديمقراطية التشاركية لم تكن إلا أمراً مستحيلاً، إلا في أصغر المجتمعات، اختزلت الديمقراطية إلى ميكانيزم لانتقاء القادة – الذين من المفضل أن يكونوا شخصيات كاريزمية تمتلك رؤية للمستقبل. بيد أن الديمقراطية بتعريفها هذا وما ارتبط بذلك من حقوق للمواطنين كانت مهددة في الدولة الحديثة. وجاء الخطر من اتجاهين: الهيمنة المتزايدة للكيانات الكبرى على الحياة الاقتصادية والسياسية – والمقصود بالكيانات الكبرى الشركات الصناعية وبيروقراطية الدولة من ناحية والضغوطات غير العقلانية التي يمكن أن تقوم بها الحركات الجماهيرية مثلما حدث حول الغواصة U-boat في ألمانيا إبان الحرب العالمية الأولى. (Beetham 1985; Mommsen 1974, 1984) ^(١٣)

(١٣) U-boat اختصار Undersea boat وهي الغواصة الألمانية التي كانت الأولى من نوعها التي استبدلت الإغارة على سفن العدو من على سطح المياه إلى قصف السفن من عمق المياه وكان لهذه الغواصة فضل كبير في تدمير أعداد ضخمة من السفن البريطانية وسفن الحلفاء الآخرين في الحرب العالمية الأولى. ومنذ ذلك الحين بدأت الولايات المتحدة في تطوير أنواع مماثلة من الأسلحة، وحدث أن أخذت حركات شعبية تؤيد هذا الطرف أو ذاك إبان الحرب العالمية الأولى/المتراجعة.

خلاصة

كانت حجج ماركس وويبر حول نهضة الرأسمالية الصناعية أقرب إلى بعضها البعض من قرب أي منهما إلى حجج دوركايم. ولقد أولى كل من ماركس وويبر أهمية للخصوصية التاريخية للتطور الرأسمالي. وبينما اعتبر ويبر أن الرأسمالية الصناعية ظاهرة غريبة حصراً، نظر ماركس إلى تطور الرأسمالية الصناعية كعملية تجر إلى شراك علاقاتها الاجتماعية قسماً يزداد باطراد من السكان في العالم تماماً مثلما جرت المستعمرات أو بلدان الأطراف إلى علاقات التبادل في السوق. وأسس ماركس استنتاجاته إلى حد بعيد على تحليل لما حدث في أوروبا الغربية، بيد أنه لم يصادر على إمكانية أن يكون نمط الإنتاج الرأسمالي قد تطور محلياً في أجزاء أخرى من العالم بسبب الظروف والعلاقات الاجتماعية التي سادت في هذه المناطق عندما ألحقت بالسوق العالمية الناشئة. وفحص الكتاب اللاحقون، مستخدمين في ذلك المنهج التحليلي لماركس، ما إذا كانت الرأسمالية الصناعية قد تطورت محلياً في أي مكان آخر – في مصر مثلاً أو اليابان (Gran 1977; Moulder 1979).

ولما اعتبر دوركايم أن المجتمع هو أورجانيزم بيولوجي يتألف من أجزاء مترابطة وظيفياً – أجزاء تغيرت عبر الزمن، لذا لم يتناول إلا جزئياً الخصوصية التاريخية لنهضة المجتمع الصناعي الحديث. وصور دوركايم تطور هذا المجتمع بوصفه التفتح والنمو التدريجي المطرد للكامن المتأصل فطرياً في المجتمع ذاته والذي انطلق متحرراً بفضل تركيز السكان في المدن والتمايز الاجتماعي المتزايد. وأمكن الحفاظ على التماسك والنظام (Order) في مجتمع متزايد التعقيد عبر التبادل والاتصال والتقيّد بأخلاق مدينية ليست صارمة كان أساسها الدين والدولة اللذين حددا للمجتمع مشاعره وأفكاره ونظماً سلوك أفراد. ويرى دوركايم أن التمايز الاجتماعي ازداد عمقاً بسبب الكثافة السكانية التي أدت إلى تكثيف التفاعل بين الأفراد، الذي أفضى بدوره إلى زيادة الاتصال ومن ثم تقليص التمايز بين الأقسام المختلفة، الأمر الذي أفضى إلى زيادة اللحمة الأخلاقية للجماعة.

وفي عشرينيات القرن العشرين تبنى الإطار النظري لدوركايم علماء الأنثروبولوجي البنيويون الوظائفيون البريطانيون – مثل برونيسلاو مالينوفسكي

ورادكليف براون اللذين وجها اهتمامهما فى المقام الأول للعشائر من السكان الأصليين للمستعمرات، وبينما طور مالمينوفسكى فكرة دوركايم عن الضمير الجماعى أو الثقافة، تجنب رادكليف تماما فكرة الثقافة وركز عوضاً عن ذلك على العلاقات الاجتماعية. وفى ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين تبنى الأنثروبولوجى الأمريكى روبرت ريدفيلد فكرة دوركايم عن التابع الارتقائى للأنماط الاجتماعية لوصف ما اسماء المتصل الشعبى الحضرى (urban — Folk continuum) أى العلاقات التى تقوم بين مدينة ومجموعة من الجماعات الريفية التى تبنت بشكل متباين أنماطاً وممارسات ثقافية نابعة من المركز الحضرى. وفى خمسينيات وستينيات القرن العشرين سوف تصبح آراء دوركايم عن المجتمع معيناً لمنظرى التحديث الذين أرادوا ضماناً أن دول العالم الثالث سوف تأخذ بالإستراتيجيات الرأسمالية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وسوف يصفون التحديث استناداً إلى أفكار ويبر حول العقلانية المتزايدة والبيروقراطية وأهمية القيادات الكاريزمية.

وبالإضافة إلى تفسيرهم لنهضة الرأسمالية الصناعية، وضع ماركس ودوركايم وويبر أسس نظريات كاملة أو ضمنية حول تشكل الهويات الوطنية وتحول الريف، ودرس ماركس وويبر أيضاً الظروف الاقتصادية والسياسية التى شكلت أساس الإمبريالية. وسنتناول هنا فى عجلة إسهاماتهم فى هذه القضايا والتى سنتطرق إليها بإسهاب فى الأبواب التالية.

يرى ماركس وإنجلز أن تطور نمط الإنتاج الرأسمالى قضى على التمايز الإقليمى الثقافى واللغوى، ووجد — بتشكيل السوق — السكان الذين كانوا فى السابق متغايري الخواص، وأرست اللغات والثقافات الوطنية الناشئة الأسس لقيام دول استبدادية تقوم على أساس الانتماء للأرض (Nimni 1991:18). وأقر ماركس وإنجلز أيضاً بوجود «شعوب بلا تاريخ» فى أوروبا الشرقية — المقصود المجموعات السلافية ذات الثقافات واللغات المتميزة التى استوطنت الأراضى التى سيطرت عليها البورجوازية الألمانية (Roslowsky 1980)

وطور دوركايم أيضاً نظرية ضمنية حول الهوية الوطنية، ووصف

التضامن الاجتماعي باعتباره تضامناً عرقياً أو وطنياً ينجم عن المشترك من المعتقدات والمشاعر التي تمتد جذورها في الخبرات التاريخية المشتركة. وتظهر الأمم عندما تتداخل وتتشابك وتتحد الجماعات — التي توحدت (في السابق) على أساس الثقافة واللغة والمشاعر — بالدول. وبالتمييز بين القومية والدولة استطاع دوركايم، مثله مثل ماركس وإنجلز، التفريق بين القوميات المميزة مثل الفنلنديين والبولنديين الذين افتقروا إلى دولهم الخاصة من ناحية والدول الوطنية من ناحية أخرى مثل فرنسا وإنجلترا اللتين كانت الغلبة فيهما لأفراد قومية واحدة (Llobera 1994).

واعتقد ويبر أن الأمم تتواجد عندما يتقاسم الناس عاملاً مشتركاً موضوعياً — كاللغة والقيم والثقافة والدين وأنماط التفكير أو الخبرة السياسية — ويؤمنون بأنه مصدر التماسك والتضامن الاجتماعي الذي يجد تعبيراً عنه في الدولة المستقلة. وهو يرى أيضاً أنه بينما انتشرت فكرة الأمة بين كل شرائح البنية الطبقية، لم يؤمن بها بالقدر ذاته كل شرائح المجتمع، وأكد هنا أنه:

«كان لأقسام محددة من الجماعة مصلحة خاصة في هذا، مثل: الجيش والشرائح العاملة في مجال الخدمات المدنية لتتمكن من توسيع نفوذها وهيبتها والشرائح الثقافية لها المصلحة ذاتها لكي تتمكن من صيانة أو تطوير هوية الثقافة الوطنية، والطبقة صاحبة الملكية المصلحة ذاتها التي تخدم هدف توسيع والحفاظ على الأرباح التي تأتي من التجارة خلف البحار ومن الاستعمار» (Beetham 1985:144).

وجدير بالذكر أن ماركس لم يستخدم أبداً مصطلح الإمبريالية، بالرغم من أنه وضع الخطوط العريضة لنظرية تفسر التوسع الجغرافي للرأسمالية وتأثيره على المجتمعات غير الرأسمالية، وهو يرى أن التنافس أجبر الرأسماليين الصناعيين على اختراع أنظمة جديدة للإنتاج لزيادة الإنتاجية ولتطوير أسواق جديدة لبضائعهم وللحصول على أرخص الموارد من المواد الخام والبضائع وقوة العمل التي يشترونها، ولبي الرأسماليون الصناعيون هذه الاحتياجات مبدئياً عبر إيقاع المجتمعات قبل الرأسمالية في شرك علاقاتهم الاجتماعية، وسهلت الدول

الإمبريالية التوسع الرأسمالي وحمت الأسواق خلف البحار ومنعت رعاياها المستعمرين من تطوير صناعات من شأنها منافسة صناعات الدولة المتروبوليتانية (Brewer 1990:25 — 57)

وأشار ويبر إلى أن شرائح اجتماعية مختلفة قد استفادت من الإمبريالية وحظيت بمكانة مرموقة ورسخت مصالحها في ظلها، ومن هذه الشرائح الطبقات المالكة التي استفادت من التوسع خلف البحار، والشرائح الثقافية والعسكرية وفئات العاملين في مجال الخدمات المدنية التي استفادت من انتشار ثقافتهم الوطنية وامتدادها إلى مناطق جديدة (Mommsen 1982:19 — 30).

وفيما يتعلق بتحول العلاقات الاجتماعية الريفية، كان ماركس من بين الأوائل الذين أشاروا إلى أن تطور الرأسمالية الصناعية في إنجلترا قد بدأ بقوانين تسييج الأراضي Enclosure Acts التي دفعت الفلاحين ومستأجري الأرض خارج الأرض لتخلق بذلك طبقة من الأفراد منزوعي ملكية الأرض والذين أصبحوا مجبرين على بيع قوة عملهم لإقامة أودهم وأود عائلاتهم. وفي تحليله للزراعة البروسية أوضح ويبر أن العلاقات الاجتماعية التقليدية بين ملاك الأرض ومستأجري الأرض قد توارت واستبدلت بالعقود القانونية التي حولت مستأجري الأرض إلى بروليتاريا ريفية عملت مقابل الأجور ودفع قيمة إيجار الأرض. وأوضح ماركس وويبر أنه في كل من إنجلترا وبروسيا انفصل الكثير من المعدمين عن الأراضي الزراعية وانتقلوا نهائياً إلى مدن المصانع بحثاً عن عمل.

أما نظرية دوركايم عن تحول العلاقات الاجتماعية في الريف فقد وردت ضمناً في تناوله لقضية تحول الجماعات الصغيرة المتجانسة إلى جماعات كبيرة متميزة داخلياً، تمثلت محركات التغيير لديها في التبادل والمقايضة التي كانت تجري في الأسواق والمراكز الحضرية وفي سياسة الدول التي اتخذت من المدن مستقرًا لها. وأخذت الجماعات الريفية التي صمدت في وجه هذه التغييرات تعتمد بشكل متزايد على الممارسات والأفكار القادمة من المناطق الحضرية.

ومع خمسينيات القرن العشرين نظر المنظرون والموظفون الرسميون المعنيون بصياغة العلاقات الاجتماعية الرأسمالية في بلدان العالم الثالث إلى صمود الجماعات الريفية بوصفه العقبة الرئيسية أمام التحديث.

وفي الباب التالي سنفحص بمزيد من التفصيل كيف تناول المنظرون
اللاحقون لماركس ومعاصرو ويبر ودوركايم قضايا الإمبريالية والقومية وتحوّل
العلاقات الاجتماعية في الريف والقضايا المرتبطة بالسكان الأصليين ورعايا
المستعمرات.

الباب الثالث

الإمبريالية والأمم والفلاحون والسكان الأصليون

بعد العقد التاسع من القرن التاسع عشر اتسمت مسارات تطور الرأسمالية والقومية والإمبريالية بالتشابك والاعتماد المتبادل في مصير متضافر على نحو أخذ يتزايد بمرور الوقت. في حين تطورت الرأسمالية طوال الثلث الأول والثاني من القرن التاسع عشر بشكل مستقل نسبيًا في الدول الوطنية المختلفة عبر عملية خلق الأسواق المحلية واستغلال العمال الأجورين وتغلغل العلاقات الاجتماعية الرأسمالية في القطاعات الزراعية للاقتصاديات الوطنية. وترافق ظهور الصناعات التي تشترط توفر كثافة الرأسمال — مثل صناعة الصلب والسكك الحديدية — والشركات (Company) المساهمة في ستينيات القرن التاسع عشر مع عمليات مركزة وتكثيف الرأسمال ومع بداية عصر الاحتكارات. وهيمنت بعض هذه الاحتكارات على اقتصاديات بلادهم: فتحكمت في مجمل جوانب الإنتاج والتوزيع والبيع لسلع بعينها، وكانت لدى جميع هذه الاحتكارات القدرة على إنتاج أكثر مما يستطيع الاقتصاد المحلي استهلاكه. وحين بدأت هذه الشركات (Corporations) في تصدير فائض البضائع التي تنتجها أخذت الاقتصاديات الوطنية المختلفة في العالم تتدمج ببطء. وأمنت هذه العملية أيضا استمرار إعادة إنتاج الظلم بين البلدان الرأسمالية والنامية في الأطراف.

وبشرت الشركات (Corporations) والدول — الأمم الرأسمالية التي تعمل فيها باقتراب ظهور شكل جديد من الإمبريالية في سبعينيات وثمانينيات القرن التاسع عشر، شكل اعتمد على التوسع الاقتصادي الرأسمالي أكثر منه على فرض النفوذ السياسي. فقد أخذوا في تصدير فائض السلع والرأسمال إلى المناطق التي كانت تدر قيمة مرتفعة لمعدلات عوائد الاستثمار. وشجعت الإمبريالية الجديدة هجرة غير مسبوقة، إذ كان الناس من المناطق المختلفة مجبرين، بعد أن سلبت وسائل إنتاجهم، على الهجرة لكي يقيموا أودهم وأود أسرهم. وشجعت هذه التحركات الضخمة للناس من بلدان مختلفة نمو الحركات القومية ليس فقط في البلدان الرأسمالية ذاتها ولكن أيضًا في المستعمرات مثل الهند والهند الصينية الفرنسية.

ولقد تزامن ظهور الإمبريالية وانبعاث الوعي القومى والتصنيع والتحول فى حياة الريف وإدماج السكان الأصليين فى دول وطنية و / أو إمبريالية مع تحول العلوم الاجتماعية إلى مهن ومجالات متميزة ومستقلة للبحث. وبالتالي فمن الضرورى لكى نتوصل إلى تقييم شامل لكيفية تناول وفهم هذه العلوم للعمليات التى كانت تجرى أن نقرأ ما بين وخلف سطور التخوم الصارمة الراهنة التى صاغتها هذه العلوم للتقسيم التقنى للعمل.

الإمبريالية: غزو فى الخارج وقمع فى الداخل

اصطبغت النظريات المبكرة عن الإمبريالية بلغة ومفردات سياسية، من ذلك على سبيل المثال القول بأن الإمبريالية هى: «...السلطة الشخصية لحاكم قوى على أراضٍ واسعة، سواء فى أوروبا أو وراء البحار» (Mommsen 1982:1). ومع ذلك فبعد عام ١٩٠٢ أشارت النظريات الرئيسية فى تعريفها للإمبريالية إلى السياسات الاقتصادية للدول القومية والوطنية – إنجلترا، وفرنسا، وألمانيا ونيوزيلندا والولايات المتحدة – التى استحوذت على مستعمرات وراء البحار سعياً وراء الأرباح. وأكدت هذه النظريات على العلاقة بين المصالح الاقتصادية والاستحواذ على الأراضى، ونظرت إلى الإمبريالية كظاهرة عرضية حتمية للرأسمالية، ظاهرة تميزت بها مرحلة جديدة فى الصراع بين الرأسماليين وخصومهم.

وكان كتاب جون هوبسن (1940 – 1858) «الإمبريالية» ([1902] 1965) أهم مرجع فى تقييم أحداث هذا القرن. ولقد أثار الكتاب مناقشات عميقة بين الماركسيين والليبراليين (Arrighi 1978; Brewer 1990; Howard and King 1989; Mommsen 1982). وأشار هوبسن فى كتابه إلى أن المحرك الرئيسى للسياسة الإمبريالية للدولة كان فتح الأسواق وراء البحار لتسويق فائض البضائع وحيث فرص الاستثمار المربح لتغطية الخسائر المتوقعة التى يتكبدونها فى الأسواق الداخلية المتخمة بالبضائع. وهكذا تسبب تراجع معدلات الاستهلاك وزيادة المدخرات فى ظهور السياسات الإمبريالية، فالاستثمار الأجنبى يوفر متنفساً

لفائض المدخرات والسلع الراكدة كنتيجة لنقص الاستهلاك. ويشير هوبسن في هذا الصدد إلى:

«فيما أخذت الأمم تدخل الواحدة تلو الأخرى ماكينة الاقتصاد وتتبنى أنظمة صناعية متقدمة، ازدادت صعوبة تأمين أصحاب المصانع والمعامل والتجار ورجال الأعمال لربحية مواردهم الاقتصادية، وأخذت تغريهم أكثر وأكثر فكرة استخدام حكوماتهم لكي توفر لهم، لاستخدامهم الخاص، بلدًا نائيًا متخلفًا تضمه أو تفرض عليه الحماية....»

وظهر في كل مكان فائض قوى إنتاج وفائض رأسمال يبحث عن استثمار. وكان رجال الأعمال كافة يدركون أن نمو قوى الإنتاج في بلادهم يفوق نمو الاستهلاك، وأنهم بوسعهم إنتاج بضائع أكثر من تلك التي يبيعونها وأن يحققوا مع ذلك الربح المرجو، وأن رأسمال ضخماً يوجد أكثر مما تتوفر له فرص الاستثمار المربح.

«...إن هذا الوضع الاقتصادي بالذات هو الجذر الرئيسى للإمبريالية. وإذا رفع جمهور المستهلكين في هذا البلد مستوى استهلاكه ليبلغ مستوى كل تقدم تحرزه قوى الإنتاج فلن يكون هناك زيادة في البضائع أو في الرأسمال المتأهب للانقضاء على أى فرصة تمكنه من استخدام الإمبريالية لفتح الأسواق. وسوف يكون هناك مكاناً بالطبع للتجارة الخارجية، ولن تكون هناك مشكلة في تبادل قدر صغير من فائض إنتاجنا مقابل الطعام والمواد الخام التي نستخدمها كل عام وسوف نستطيع توظيف مدخراتنا كلها، لو شئنا هذا، في الصناعات الداخلية».

(Hobson 1965: 80 — 1)

ولاحظ هوبسن أن الشركات (Firms) الصناعية الكبرى والبنوك هي الطرف الرئيسى المؤيد للسياسات الإمبريالية والمنافع منها، وأنها استخدمت الحرب والعسكرة والسياسة الخارجية لتأمين متنفس لترويج فائض البضائع والرأسمال. ونتيجة لهذا ارتفعت ارتفاعاً مأساوياً في أواخر القرن التاسع عشر المخصصات المالية العامة للدول التي تبنت السياسات الإمبريالية، وهكذا ذهبت حوالى ثلثى الأموال التي يتم تحصيلها من الجمهور العام، غالباً من الضرائب على الاستهلاك،

إلى النفقات العسكرية ودفع الديون العسكرية. ولم تستفد من هذه السياسات كل الطبقات بالدول الإمبريالية على قدم المساواة، إذ إن عبء الضرائب وقع على الطبقات الدنيا، بشكل لا يتناسب مع دخلها، وهى التى لم يشارك أفرادها فى الأرباح التى جاءت من وراء البحار (Hobson 1965:105 — 6). واستنتج هوبسن أن الشركات (Firms) الصناعية الكبرى والبنوك التى تشجع السياسات الإمبريالية يزداد بثبات طابعها الطفيلي فى المجتمع ككل و، بالتالى، تلجأ إلى حماية متزايدة من جانب الدولة، ليس فى مواجهة طبقاتها الدنيا فى بلادها فحسب ولكن أيضاً فى مواجهة الرأسماليين فى الدول المنافسة.

وطور رادولف هيلفيردينج (1877 — 1941) فى كتابه: **Finance Capital** الذى ظهر عام ١٩١٠ الأفكار التى كانت جنينية فى أعمال كل من هوبسن وماركس حول أن تشكل الشركات (Corporations) الحديثة — المقصود الشركات المساهمة (Joint Stock Companies) — أرسى التربة الموانية لتطور الاحتكارات وكان إشارة بدء لظهور علاقات جديدة بين الشركات (Firms) الصناعية والبنوك. وفى النصف الأخير من القرن التاسع عشر — قبل ظهور الشركات (Corporations) الحديثة بأعداد كبيرة — كان حجم المشروع الخاص يتحدد بناء على الثروة الشخصية لمالكه وعلى استعداده لاستثمار أرباحه فى الشركة (Firm). هذا فى حين كان حجم الشركة المساهمة يتوقف فقط على عدد الأفراد الراغبين فى استثمار ثرواتهم الخاصة فى مقابل نصيب لهم فى الشركة (Corporation). ويرى رادولف هيلفيردينج (1981: 107 — 29, 305 — 7) أن تشكل الشركات المساهمة أرسى الأساس لتكثيف الرأسمال المطلوب لإقامة مشاريع عملاقة باهظة التكاليف — مثل المصانع (Mills) الحديثة للصلب، وأفضى أيضاً إلى تكثيف الإنتاج، إذ إن الشركات (Firms) الجديدة الكبرى عادة ما كانت تنتج وحدات أرخص من التى تنتجها الشركات الصغيرة، أى المنافسين الأقل تنظيمًا. وحين توقف المنافسون عن إنتاج السلع ذاتها، تركز الرأسمال. وهكذا فإن تكثيف ومركزة الرأسمال عجل وتيرة التوجه صوب تشكيل الاحتكارات.

بيد أن هذا كان فقط جزءًا من الحكاية بالنسبة لرادولف هيلفيردينج — فالبنوك — التى كثفت الشكل النقدي للرأسمال كانت فى الوقت ذاته قد مهدت التربة

لنمو الاحتكارات، إذ إنها أمدت الشركات (Firms) الصناعية بالأرصدة وأخذت بشكل مطرد تولى عناية للآفاق بعيدة المدى لعمالها. وبهدف تأمين عائدات مربحة لاستثماراتها في شركات (Firms) محددة، أخذت البنوك المنافسة وشجعت الكارتيلات (Cartels) والترسّات (Trusts) والاندماجات الضخمة (Mergers). وعندما ظهرت الاحتكارات انصهر الرأسمال الصناعى والبنكى، اللذين تمايزا في السابق، في رأسمال مالى. وتوطدت الصلات بينهما عبر مجالس إدارة متشابكة حيث يجلس كبار ملاك أو مديرو شركة (Firm) ما على مقاعد مجالس إدارات شركات (Firms) أخرى. وتتشابك مصالح الشركات (Firms) الصناعية والبنوك في هذه العملية على نحو لا يمكن معه فصلها أو تفكيكها (Hilferding 1981: 170 — 82, 223 — 6) (التشديد وارد في الأصل).

وكان لنهضة الرأسمال المالى نتائج عديدة. أولاً: أصبحت الشركات (Firms) الصناعية والبنوك، المرتبطة المصالح ارتباطاً لا ينفصم، قادرة على إجبار الحكومة على فرض تعريفه تحمى البضائع التى ينتجونها من المنافسة الأجنبية وتمنحهم سيطرة أكبر على السوق المحلية فى آن واحد. ثانياً: شهدت نهضة الرأسمال المالى نقلاً للأرباح من حيز الشركات (Firms) المتنافسة فيما بينها إلى الاحتكارية — بمعنى أن الشركات (Firms) التى تحولت إلى كارتيلات أخذت تحصد معدلات من الأرباح ترتفع باستمرار على حساب منافسيهم الأصغر. وثالثاً: حين بدأت الاحتكارات تسيطر بشكل متزايد على الأسواق المحمية أخذت تنخفض لدى المستهلكين بشكل يتزايد باستمرار قدر الموارد التى يشترون بها ما يحتاجونه من بضائع. ورابعاً: بينما استفحلت سيطرة الاحتكار على الأسواق الوطنية، تباطأ الاستثمار فى كل من الشركات (Firms) الاحتكارية ومنافسيها الأصغر، وأفضى هذا إلى تراكم الرأسمال الباحث عن استثمار آمن من شأنه أن يدر أقصى العوائد. وخامساً: ونتيجة لهذا، انتقل الرأسمال غير المستثمر إلى القطاعات غير المتطورة للاقتصاد الوطنى والغنية بالموارد والعمل الرخيص، أو بكلمات أخرى اتسعت المساحة ذاتها للاقتصاد الوطنى.

وأدرك رادولف هيلفيردينج أن الإمبريالية بدلت العلاقات الاجتماعية فى الداخل الوطنى والخارج. وتغيرت البنية الطبقيّة ودور الدولة على طول المساحة

الاقتصادية الوطنية، ودُمرت العلاقات الاجتماعية في المجتمعات ما قبل الرأسمالية التي ابتلعتها الدول الإمبريالية، وأشار هيلفيردينج في هذا الصدد إلى:

«أفضى تصدير الرأسمال، وبشكل خاص منذ اتخذ شكل الرأسمال الصناعي والمالي، إلى تعجيل ضخم لوتيرة إلحاق الهزيمة بالعلاقات الاجتماعية القديمة كافة، وتطويق العالم بشباك الرأسمالية. ولم يجر التطور الرأسمالي بشكل مستقل في كل بلد على حدة، وما حدث بالأحرى هو تصدير علاقات الإنتاج الرأسمالي والتوسع جنبًا إلى جنب مع تصدير الرأسمال من الخارج، وبالفعل تم تصدير هذه العلاقات في أعلى مستوى اتخذته في البلدان الأكثر تطورًا» (Hilferding 1981: 322).

وبينما اعتبر هوبسن وهيلفيردينج أن الإمبريالية شكل خاص من أشكال المجتمع الرأسمالي، لم توافق روزا لوكسمبورج (1870 – 1919) على هذا، ورأت أن الإمبريالية هي العسكرية، وأن مهمة العسكرية هي الدفاع عن المصالح الوطنية لدولة ما في مواجهة الدول المنافسة، وفي الوقت ذاته تعزيز الوضع المسيطر للرأسمال الصناعي والمالي في مواجهة الطبقات والشرائح الأخرى داخل الدولة الواحدة. ونظرت لوكسمبورج إلى الإمبريالية بوصفها:

«...أداة السيطرة الطبقيّة على السكان الكادحين داخل البلاد... (وكانت) مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالاستعمار والحماية وسياسات القوة إجمالاً...مثل سياق التسلح العالمي...والنهب الاستعماري وسياسة «مناطق النفوذ» في أرجاء العالم...وفي السياسة الداخلية والخارجية يتجلى أوضح ما يكون الجوهر الحقيقي للسياسة الرأسمالية في القهر القومي» (quoted by Mommsen 1982: 35 and Nettl 1966: 524)

وتناولت لوكسمبورج العلاقات بين الرأسمالية والإمبريالية في كتابها: (Lee 1971) The Accumulation of Capital (1951[1913]) وأشارت في هذا الصدد إلى أن الرأسمالية تظهر مثل جزيرة بركانية في بحر عريض من المجتمعات ما قبل الرأسمالية التي توفر البيئة التي يمكن لتراكم الرأسمال أن يحدث فيها، وكتبت:

«تتهض الرأسمالية وتتطور، تاريخيًا، في المجتمع غير الرأسمالي. وفي أوروبا الغربية ظهرت الرأسمالية، في البداية، في بيئة إقطاعية، ومن قلب هذه البيئة قفزت الرأسمالية بعد ذلك — أى بعد أن ابتلعت النظام الإقطاعي — لتحتل بشكل رئيسي بيئة الفلاحين والحرفيين...

فوجود وتطور الرأسمالية يتطلب بيئة من أشكال الإنتاج غير الرأسمالي، لكن ليس بالضرورة أن يلبي كل شكل من هذه الأشكال أهدافها. وتحتاج الرأسمالية إلى بنية اجتماعية غير رأسمالية كسوق لفائض القيمة الذي تنتجه، وكصدر لإشباع احتياجات وسائل إنتاجها وكمخزون لقوة العمل لنظام الأجور الرأسمالي» (Luxemburg 1951: 368)

والاقتصاديات «ما قبل الرأسمالية أو غير الرأسمالية أو الطبيعية، كما أطلقت عليها لوكسمبورج، في حد ذاتها كانت عديمة الفائدة للرأسماليين، لأنها كانت تلبي بشكل رئيسي الاحتياجات الداخلية، ولا تنتج فائضًا ولا تستفيد كثيرًا من البضائع الأجنبية، وإنما كان المطلوب هو البيئة التي تنتشر فيها هذه الاقتصاديات. ونتيجة لهذا، كان على الرأسماليين تغيير أو تدمير الأشكال غير الرأسمالية كافة للاستيلاء على مواردها وللحصول على العمل المأجور ولإدخال السلع ولفصل التجارة عن الزراعة.

وهكذا انقسم الاقتصاد العالمي مع انتهاء القرن إلى شقين: القطاع ما قبل الرأسمالي الراكد والقطاع الرأسمالي الديناميكي. وكانت حاجة الرأسماليين المستمرة إلى تغيير قوى وأساليب الإنتاج لضمان أعلى قدر ممكن من الأرباح هي المحرك الذي يقف خلف القطاع الرأسمالي الذي يشهد على الدوام توسعًا، ونتيجة لهذا، كان التطور الاقتصادي غير المتكافئ في المناطق المختلفة بالعالم شرطًا ضروريًا لتوسيع المساحات التي تحتلها الرأسمالية. وتشير لوكسمبورج إلى أنه:

«منذ البدايات الأولى كانت أشكال وقوانين الإنتاج الرأسمالي تستهدف استيعاب الكوكب بأكمله كمخزون للقوى المنتجة. ونهب الرأسمال، في اندفاعه للاستيلاء على قوى الإنتاج بهدف استغلالها، العالم كله، وجلب وسائل إنتاجه من كل صوب من على وجه الكرة الأرضية، واستولى عليها، بالقوة إذا تطلب الأمر، ومن مستويات الحضارة كافة وأشكال المجتمع كافة» (Luxemburg 1951: 358)

وإذ إن نمط الإنتاج الرأسمالي لا يمكن أن يوجد في عزلة وإنه يتواجد مع المجتمعات غير الرأسمالية لكي تأخذ مسارها عملية تراكم الرأسمال وإعادة إنتاج النظام الرأسمالي، لذا، على حد قول لوكسمبورج، لا يمكن أبداً للرأسمالية أن تصبح شكلاً عالمياً للمجتمع (Luxemburg 1951: 350, 365, 467). وبالتالي، وبينما أخضعت الرأسمالية العمال في بلدانها وابتلعت المجتمعات غير الرأسمالية عبر التوسع، فقد زرعت أيضاً بذور أزمتها الاقتصادية ودمارها، إذ إنها كانت «...تحول نقيضها، والشرط الوحيد لضمان وجودها، إلى مماثل لها» (Luxemburg 1951: 366).

وموقف لوكسمبورج هذا يعنى أن الأسواق المزروعة في مناطق علاقات إنتاج غير رأسمالية، وليس استغلال العمال المأجورين كما قال ماركس، كانت الشرط الجوهرى لتحقيق فائض القيمة، وأنه إلى ذلك يرجع الفضل في إرساء التربة الضرورية لعملية تراكم الرأسمال (Tarbuck 1972: 29 – 33). والسؤال العملى الذى طرح ذاته عشية الحرب العالمية الأولى هو – هل سيتحالف العمال في البلدان الرأسمالية مع الطبقات الرأسمالية في بلدانهم الوطنية؟ أم سوف يتحالفون مع شعوب البلدان غير الرأسمالية؟ (Luxemburg 1972)

وفى كتاب نيقولاى بوخارين (1938 – 1888 Imperialism and the Accumulation of Capital) جاء الرد الأعمق على نظرية لوكسمبورج حول الانهيار الرأسمالى (Bukharin 1972)، واختلف بوخارين مع قولها إن الرأسمالية لا يمكن أن توجد بدون المجتمعات غير الرأسمالية. وتناول الأمر قائلاً: إن نظرياتها حول الإمبريالية والانهيار الرأسمالى لا تقى هى الأخرى بالعرض، لأنها صيغت إلى حد بعيد صياغة سياسية تغطي عليها اللغة الإرادية، ولأنها تجاهلت التأثيرات التحولية العميقة التى أحدثتها الاحتكارات بالفعل على العلاقات الاجتماعية الرأسمالية. بيد أنه اتفق معها على أن كل الاقتصاديات الوطنية هى أجزاء من سوق عالمية واحدة، وأنها أصبحت باطراد متسيسة ومتنافسة، ذلك لأن «...قواها المنتجة قد تطورت أبعد من النقطة التى يمكن عندها أن تظل تعمل بكفاءة إذا ما حوصرت داخل حدود أى دولة – أمة» (Howard and King 1989: 87 – 9, Bukharin 1973: 246 – 168, 8 – 9)

ووافق بوخارين (١٩٧٣) على أفكار هيلفيردينج وطورها في كتابه: (Imperialism and the World Economy) الذى وضعه قبل الثورة الروسية ولم ينشر حتى عام ١٩٢٠. وبينما كان هيلفيردينج معنياً بشكل رئيسى بدراسة ظاهرة تكثيف ومركزة الرأسمال في دولة وطنية منفردة، أشار بوخارين إلى أن عمليتين متناقضتين كانتا بالفعل قد حدثتا متزامنتين عشية الحرب العالمية الأولى، فقد ازدادت عمقاً وعلى نحو يتصاعد دوماً ظاهرة اعتماد الاقتصاديات الوطنية المختلفة للاقتصاد العالمى على بعضها البعض عبر التجارة الدولية من ناحية، ومن ناحية أخرى، أخذت تظهر تكتلات وطنية للرأسمال في سياق هذا الاقتصاد العالمى حين تضافرت مصالح الاحتكارات مع مصالح الدول الرأسمالية التى استقرت فيها. وبالتالي، كانت الإمبريالية معضلة الاقتصاد العالمى، وأشار بوخارين في هذا الصدد إلى:

«ببساطة وتاماً مثلما أن كل مشروع فردى هو جزء من الاقتصاد «الوطنى»، فكل اقتصاد من هذه «الاقتصاديات الوطنية» مندمج في منظومة الاقتصاد العالمى، الأمر الذى يفسر لماذا يجب علينا النظر إلى الصراع بين «الكيانات الاقتصادية الوطنية» الحديثة في المقام الأول باعتباره صراعاً لأطراف مختلفة متنافسة من الاقتصاد العالمى؟. تماماً مثلما ننظر إلى قتال المشاريع الفردية لتصبح إحدى ظواهر الحياة الاقتصادية الاجتماعية» (Bukharin 1973: 17).

ويرى بوخارين أنه في حين أرسى التجارة العالمية أساس علاقات الإنتاج على نطاق العالم، كان التمايز في مستوى التطور الاقتصادى والتباينات في الظروف الطبيعية في مختلف أجزاء العالم أساساً لتقسيم متزايد للعمل العالمى وأشار بوخارين هنا إلى أنه:

«أيما كان حجم الأهمية التى تتسم بها الفروق الطبيعية في ظروف الإنتاج فإنها تتراجع أكثر وأكثر إلى الخلف أمام الفروق التى تنشأ عن التطور غير المتكافئ لقوى الإنتاج في مختلف البلدان... إن الصدع الذى حدث بين «المدينة» و«القرية» ومن ثم «تعمق هذا الصدع»، والذى اقتصر في السابق على بلد واحد،

يتم الآن إعادة إنتاجه على أسس مهولة الاتساع. (وهكذا)... فإن بلداناً بكاملها تبدو الآن مدناً، وبشكل خاص البلدان الصناعية» (Bukharin 1973:20 — 1).

وبينما يرى هيلفيردينج أن تكثيف ومركزة الرأسمال تجرى إجمالاً داخل حدود دولة بعينها بسبب الروابط بين احتكاراتها وجهاز الدولة فيها، يرى بوخارين أن هذه العمليات تعبر بين الفينة والفينة هذه الحدود، ويشير بوخارين هنا إلى:

«... تنبه وتستحث العوالم المختلفة لعملية تكثيف وتنظيم (الرأسمال) بعضها البعض خالقة نزوعاً قوياً للغاية صوب تحويل الاقتصاد الوطنى برمته إلى مشروع واحد عملاق موحد يحتضنه ملوك المال والدولة الرأسمالية، مشروع يحتكر السوق الوطنية... ومن ثم تتخذ الرأسمالية العالمية، أى المنظومة العالمية للإنتاج، فى زمننا هذا الطابع الآتى: تقف من ناحية حفنة صغيرة من كيانات اقتصادية موحدة منظمة (أى «القوى العظمى المتحضرة»)، ومن ناحية أخرى، يمتد المحيط الخارجى لهذه الدائرة الذى يتشكل من البلدان المتخلفة ذات النظام الشبه الزراعى» (التشديد وارد فى الأصل) (Bukharin 1973: 73 — 4)

ولفت التطور غير المتكافئ للنظام العالمى الانتباه إلى الطبيعة الخاصة للعلاقات بين الرأسماليين والدولة عشية تشكل الرأسمال المالى، والتي تجسدت فى شكل الاحتكارات وفى السياسات الاقتصادية الحمائية للدولة. ويعنى التطور غير المتكافئ أن النزوع صوب تشكيل الاحتكارات فى دولة وطنية منفردة لم يكن دليلاً على نهاية التنافس بل بالأحرى دليلاً على بزوغ وتكثف شكل جديد من التنافس يجرى على الساحة الدولية منذ طوقت الدول الأكبر الأكثر تطوراً جيرانها من الدول الأصغر الأقل تطوراً. ويرى بوخارين (1973:119 — 20) أن «(سياسة) الإلحاق الإمبريالى هو وجه واحد من أوجه النزعة الرأسمالية العامة صوب مركزة الرأسمال، وجه يصل بمركزة الرأسمال إلى أقصى نطاق وعلى نحو يتطابق مع تنافس الترسّات Trusts الرأسمالية للدولة». وبكلمات أخرى، كانت الدولة أداة فعالة فى يد كل من الرأسماليات المتطورة المختلفة الراسخة فى الدول الوطنية وفى يد المشاريع الإمبريالية لهذه الرأسماليات وراء البحار.

ويعد كتاب لينين الشهير (1870 – 1924) «الإمبريالية: أعلى مراحل الرأسمالية» الذي وضعه عام ١٩١٦، جزئيًا، دراسة جدلية في زمن الحرب تهاجم بعنف نظرية الإمبريالية – المتطرفة (Ultra – imperialism) التي تزعم أن القوى الرأسمالية يمكن أن توافق على الاستغلال المشترك للعالم بدلًا من شن الحرب لتقسيمه (Lenin 1964a, 1968; Brewer 1990: 129). ويرى لينين أن الإمبريالية هي مرحلة من التطور ترسخت فيها بالفعل هيمنة الاحتكارات والرأسمال المالي، وأنها تتسم بالملاح الآتية:

«١) تَطَوَّر تَكثِيف الإنتاج والرأسمال إلى مرحلة بلغت من القوة حد تأسيس احتكارات تضطلع بدور حاسم في الحياة الاقتصادية، ٢) اندمج الرأسمال البنكي بالرأسمال الصناعي وعلى أساس هذا «الرأسمال المالي»، شيدت الأولجاركية المالية، ٣) اتسم تصدير الرأسمال – تمييزًا لذلك عن تصدير السلع – بأهمية استثنائية ٤) تشكلت كتلات رأسمالية عالمية تقاسمت العالم فيما بينها و ٥) اكتمل التقسيم الإقليمي للعالم بأسره بين أكبر القوى الرأسمالية» (Lenin 1964a: 266).

ويرى لينين أن التكتلات الاحتكارية التي يقف على قممها أكبر رجال الأعمال هي أهم ملامح الإمبريالية (Lenin 1974a: 193 – 260, 4)، وأن تصدير الرأسمال إلى المناطق المتخلفة أو غير المتطورة كان متنافسًا لفائض الرأسمال ووسيلة لوقف تدهور معدلات الأرباح في الدول الوطنية المختلفة، فضلًا عن أنه كثف أيضًا التنافس والصراع بين الدول الرأسمالية في السوق العالمية. وبتصدير الرأسمال، وليس السلع، حصدت الاحتكارات أرباحًا طائلة استخدمت بعضها في رشوة الشرائح العليا من الطبقة العاملة في بلادهم بسبل مباشرة وغير مباشرة، وفي تحويلهم إلى أبطال للوعي القومي والإصلاح. وكان هذا أحد أسباب دعم الطبقات العاملة الأوروبية للطبقات الرأسمالية الوطنية في مختلف البلدان إبان الحرب العالمية الأولى. ولقد شجع تصدير الرأسمال أيضًا نمو شريحة من ذوي الدخول الثابتة كانت تجني دخولها من الأوراق والسندات المالية أو الملكية

وعلى هذا النحو عاش هؤلاء على «قصاصات الكوبونات» وعزلوا أنفسهم عن الإنتاج واقتاتوا على استغلال عمل البلدان والمستعمرات وراء البحار.

وهكذا، بالنسبة إلى لينين، كانت الرأسمالية الاحتكارية هي جوهر الإمبريالية. وحين فرض الاحتكار سيطرته على السوق..

«... ولّد ميلاً إلى الركود والوهن. فما أن تصبح أسعار الاحتكارات ثابتة ولو إلى حين، حتى يختفى إلى حد ما الدافع المحرك للتقدم التقني، وبالتالي، لأشكال التقدم الأخرى كافة، وتتساقط الإمكانية الاقتصادية لتطور اقتصادي بطيء... (ومع ذلك) فالاحتكار في ظل الرأسمالية ليس بوسعه أبداً أن يقضي تماماً، ولفترة طويلة جداً، على التنافس في السوق العالمية...» (Lenin 1964a:276) (التشديد وارد في الأصل).

ورأى لينين أن النزعة إلى الركود والذبول أضعفت قدرة الرأسمالية الاحتكارية على إعادة إنتاج ذاتها وهددت وجودها المستمر، بيد أن هذه النزعة لم تكن ضماناً لانتهاء محتّم للرأسمالية الاحتكارية كما افترض هوبسن ولوكسمبورج.

وعلى هذا النحو كان المحللون الماركسيون في أعوام ١٩١٠ - ١٩٢٠ يقدمون نظريات بديلة عن الإمبريالية تدرس شكل الرأسمال المالي والاحتكارات ونقاط الالتقاء بين الرأسمال ومصالح الدولة وحشر البلدان المتخلفة في كتلات اقتصادية كانت جزءاً من الاقتصاد العالمي فضلاً عن العلاقات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية في المناطق المستعمرة.

وفي هذا السياق صاغ الاقتصادي النمساوي جوزيف سكامبتر (1883-1950) — وهو نقد لتحليلات هيلفيردينج ولوكسمبورج والنظريات الماركسية الأخرى التي أشرنا إليها سابقاً. والإمبريالية بالنسبة إلى سكامبتر (1951:7) هي «...النزعة الذاتية من جانب الدولة للتوسع القسري غير المحدود». وبينما يمكن وجود تفسير اقتصادي لهذه الظاهرة، تناول سكامبتر الأمر قائلاً: إن المنظرين الماركسيين قد اختزلوا الإمبريالية في المصالح الطبقية الاقتصادية التي إذا أخذنا بعين الاعتبار «...الأنماط المألوفة للتفكير السياسي والمشاعر، لا يمكن أبداً أن تكون مجرد «انعكاسات» للإنتاج في هذا العصر أو نسخاً مطابقة له» (Schumpeter 1951:7).

والبديل الذي قدمه جوزيف سكامبتر هو العودة للنظرية الاقتصادية الليبرالية، ولقد ناقش الأمر قائلاً: إن الإمبريالية لا تمثل المرحلة الأعلى للتطور

الرأسمالي، وإنما هي عملياً ظاهرة انتقالية نشأت عن بقاء البنى السياسية والاجتماعية التي خلفها عصر الملكيات الاستبدادية بعد زواله. وبينما كان فرض التعريف والسياسات الحمائية سبيلاً لسيطرة الرأسماليين الاحتكاريين على الأسواق قبل عام ١٩١٤، فإن الاحتكارات ذاتها ظهرت فقط بعد أن كانت التعريف الحمائية التي فرضتها مختلف الدول الوطنية، قد استقرت بالفعل، بكلمات أخرى، وجد الصناعيون والمصرفيون ما يكفي من الأسباب لدعم مثل هذه الإجراءات التي استفادوا من البيئة التي وفرتها لانتزاع أقصى قدر من الأرباح من تصدير البضائع والرأسمال (Schmeltzer 1951: 83 - 5, 110 - 18) والإمبريالية، كما يقول سكامبتر..

«...لا تتسجم مع النزعة القومية أو العسكرية، برغم أنها اندمجت معهما بتأييدها لهما كما أيداها. وهي أيضاً، ليس فقط من وجهة النظر التاريخية بل من وجهة النظر السوسيولوجية على حد سواء، تركة الدولة الأوتوقراطية بعناصرها البنيوية وأشكالها التنظيمية وانحيازات مصالحها ومواقفها الإنسانية ومحصلة القوى ما قبل الرأسمالية فيها والتي أعادت الدولة الأوتوقراطية تنظيمها جزئياً بأساليب الرأسمالية المبكرة. ولم يكن للإمبريالية أبداً أن تنشأ من «المنطق الداخلي» للرأسمالية ذاتها. ويصح هذا حتى على الاحتكارية التي تتسم بنزوع أكثر للتصدير... فقدرة الاحتكارية على التطور لتتخذ أبعادها الحالية ترجع إلى قوة دفع الحالة التي تشكلت فيما مضى، والتي تواصل دوماً توليد بنى جديدة اقتصادية «اصطناعية»، وترجع أيضاً إلى هؤلاء الذين لا يستقون لاستمرار وجودهم سوى بالنفوذ السياسى...»

ويواصل سكامبتر في هذا الصدد قائلاً: «قد تكون العناصر ما قبل الرأسمالية في حياتنا الاجتماعية مازالت تملك حيوية كبيرة، وقد تساعد ظروف خاصة في الحياة الوطنية على بعث هذه العناصر بين الحين والآخر، ولكن في نهاية المطاف على مناخ العالم الحديث تدمير هذه العناصر... وأياً كان الرأى فيما يتعلق بحيوية الرأسمالية ذاتها، وأياً كان ما يحمله المستقبل لها، فإن عليها الصمود في وجه الهجوم الضارى لأعدائها وفي وجه لا عقلانياتها هي صموداً قد يمتد زمناً يتجاوز عمر احتكارية التصدير التي يتعذر تماماً الدفاع عنها حتى من وجهة النظر

الرأسمالية. إن احتكارية التصدير قد يطاح بها في غمار ثورة أو قد تتسحب سلمياً من الحياة، وقد يحدث هذا سريعاً، أو قد يتطلب بعض الوقت والنضال العنيف.

بيد أن شيئاً وحيداً مؤكداً هو أن هذا سوف يحدث. ولن يترتب على هذا لا ميول مفعمة بروح الحرب ولا عناصر بنيوية وأشكال تنظيمية تنزع إلى الحرب... (Schumpeter 1951: 128 — 30) (التشديد وارد في الأصل)

ولقد فسر سكامبتر الإمبريالية في العقود التي سبقت الحرب العالمية الأولى بوصفها هجرة للطريق الطبيعي للتطور الرأسمالي الذي يستمد منطقه الداخلي من اقتصاد السوق الحر التنافسي الذي لا يجيز التدخل. وهو يرى أن الإمبريالية سوف تختفي حينما تزول بقايا المجتمعات ما قبل الرأسمالية من المجتمع الحديث.

المسألة القومية: الأمم والقومية والأقليات القومية

تبلورت المفاهيم التي ترى في الأمة شكلاً من أشكال الهوية الجماعية، وفي القومية أيديولوجية وحركة ذات أبعاد سياسية وثقافية عشية الثورات الأمريكية والفرنسية التي جرت أواخر القرن الثامن عشر وثورات أمريكا اللاتينية في العقود الثلاثة الأولى من القرن التاسع عشر (Hutchinson and Smith 1994: 4 — 10). وكما ذكرنا في الباب الثاني كانت العلاقة بين الأمة والقومية من ناحية والدولة الرأسمالية من ناحية أخرى موضع جدل منذ أواسط القرن التاسع عشر وصاعداً، في عالم شكل ملامحه التصنيع الرأسمالي والتوسع الإمبريالي والحركات الشعبية الضخمة والنضالات الرامية إلى تأسيس الدول — الأمم ذات السيادة في وسط أوروبا.

وكانت أعمال جوهان هيردر (١٧٤٤ — ١٨٠٣) وغيره من الكتاب الرومانسيين في سبعينيات القرن الثامن عشر Walicki 1982^(١٤) قد عبرت عن

(١٤) بينما استخدم الرومانسيون الألمان فكرة الأمة — المجموعة المترابطة ثقافياً ولغوياً وجغرافياً — كأساس لأيديولوجية قومية تدعو إلى التوحيد السياسي لدول مختلفة، دمج كتاب القرن التاسع عشر

الطموحات التي برزت منذ أربعينيات القرن التاسع عشر وصاعدًا لتوحيد الشعوب المتحدة بالألمانية في وسط أوروبا في دولة — أمة ذات سيادة وبالتالي توحيد أعضاء المجموعات اللغوية الأخرى في دول ذات سيادة. وصاغ هيردر ومعاصروه نظرية عن القومية الثقافية. وترجع نشأة الأمم عندهم للطاقت الخلاقة لشعب يشترك أفراده في اللغة نفسها وأنماط التفكير في مسار الحياة اليومية.

صفي فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية هذا التعريف بمفاهيم عن الطبقة والعرق بهدف التوصل إلى الفكرة القائلة إن المظالم الاجتماعية تستمد جذورها من الطبيعة. وفي منتصف خمسينيات القرن التاسع عشر على سبيل المثال زعم الكونت جوزيف دي جوبينو (1816-1882) أن الطبقة الحاكمة الفرنسية والطبقات الدنيا تنتمي إلى أعراق مختلفة وأن الزواج المختلط بينهم قد أفضى ليس فقط إلى انحطاط الحضارة الفرنسية ولكن أيضًا إلى ظواهر مرعبة مثل الديمقراطية والثورة الفرنسية والتصنيع (Gobneau 1915). بينما جمع عالم الأنثروبولوجي الأمريكي دانييل برينتون (1837-1899) في تسعينيات القرن التاسع عشر بين المعايير الثقافية واللغوية والجغرافية من ناحية والسمات الجسمانية من ناحية أخرى ليفرق بين أربع أعراق أوروبية. وفصل برينتون في الهرمية التي ابتكرها- «الآريون»، الذين اعتبرهم أكثر الأعراق الأوروبية تقدمًا وتحضرًا، عن الأعراق الإفريقية والآسيوية والهندية/الأمريكية وحتى عن الأعراق البيضاء لشرق وجنوب أوروبا الذين كانوا حينذاك يهاجرون إلى الولايات المتحدة بأعداد كبيرة. وأرسى مخطط برينتون الأسس الأيديولوجية لهوية فوق الطبقات في الولايات الأمريكية الجنوبية تشترك فيها النخبة القديمة من أصحاب المزارع والمزارعين الصغار الذين يزرعون أرضهم بأنفسهم، اللذين عرّف دانييل برينتون كليهما بـ«الآريين» (Brinton 1890: Patterson and Spencer 1994)

وفيما استخدم الفرنسيون والأمريكيون العرق لتمييز الفروق الاجتماعية في مجتمعاتهم نظر الألمان إلى العرق بوصفه تعبيرًا عن الأساس التحتي لوحدة الأمة والدولة الألمانية. بيد أن هذا لا يعني أن المنظرين الاجتماعيين الألمان لم يستخدموا مفهوم العرق أو لم يؤمنوا بالتراتبية العرقية. وعلى سبيل المثال، ففي الخطاب الذي ألقاه بمناسبة تعيينه بالجامعة أضفى ماكس وبيير (1989a) طابعًا عرقيًا على الفروق القومية حين فصل بين المزارعين البولنديين والألمان في بروسيا الشرقية على أساس السمات الجسمانية والذاتية. ولكنه عاد فرفض موقفه هذا عام 1910 زاعمًا أن مفهوم الفروق العرقية الخلقية قد تم استعماله بشكل مفرط وأن هذا المفهوم كثيرًا ما استخدم لشرح كل شيء» (Beetham 1985: 122)

وأشاروا إلى أن هذه المعتقدات والممارسات المشتركة قد وجدت بين المزارعين والحرفيين والتجار والمتقنين في الجماعات النائية غير المنقسمة طبقياً نسبياً والذين ظل أعضاؤها على صلة حميمة بالبيئات الطبيعية التي عاشوا فيها، بيد أنه لم يشاركوهم هذه المعتقدات والممارسات لا الحكام الأرستقراطيين ولا الفقراء (189:1992; Beiser 1965; Barnard 1991 — Markus 244; 1991)

ولم يتفق جورج هيجل (١٧٧٠ — ١٨٣١) القومي البروسي مع هذا الرأي وقدم نظرية عن القومية السياسية في كتابه: (١٨٢١) *Philosophy of Right* و(١٨٣٠) (1952: *Lectures on the Philosophy of World History: Introduction* 97 — 155; 1975: 74 — 102) وناقش هيجل الأمر قائلاً:

«... إن شبكة المؤسسات الحكومية والسياسية للدولة — أي بنيتها وقوامها — هي إجمالاً نتاج تاريخ أمة محددة وتعبير عن ثقافة هذه الأمة — أي قيم هذه الأمة ومعتقداتها الدينية ونظرتها للعالم وتقاليدھا وعاداتھا. وتتفد ثقافة (أو «روح») الأمة إلى العلاقات الإنسانية الأخرى أيضاً (وبدرجة أقل في العلاقات التي وقعت في دائرة التأثير النسبي للمجتمع المدني)، وتضفي عليها وحدة كاملة وتماسكاً. وتربط المؤسسات الوسيطة (كالشركات والنظام التمثيلي وغيرهما) بين قيم الجماعة الوطنية من ناحية وعمل حكومتها المركزية من ناحية أخرى، وتضمن هذه المؤسسات أن تعبر أنشطة الحكومة إجمالاً عن المثل والمصالح الرئيسية للمجموعات داخل الجماعة أو للأعضاء المستقلين للجماعة. وإذا غابت مثل هذه الروابط الوسيطة أو توقفت عن أداء وظيفتها الصحيحة ستتسلخ وتغربب الأمة أو أجزاء مهمة منها عن الحكومة وستعرض سلامة أو استقلال الجماعة السياسية للخطر» (Pelczynski 1984: 266)

ويرى هيجل (153: 1964 — 64) أن الأمة هي كينونة سياسية صنعتها الدولة، وأن الوحدة الثقافية أو اللغوية ليستا كافيتين لصهر مجموعة في أمة.

واتخذ كل من ماركس وإنجلز أيضاً موقفاً نقدياً من التصورات الثقافية عن الأمة والوعي القومي ولكنهما لم يقدموا نظرية منهجية لا عن الأمة ولا عن المسألة

القومية (Lowy 1974: 371). ومثلها مثل هيجل كان فهمهما للأمة فهماً سياسياً وليس ثقافياً أو لغوياً، أما المسألة القومية فقد نظرا إليها باعتبارها قضية الشعوب المناضلة من أجل الاستقلال السياسى وحق تقرير المصير (Pelczynski 1984: 266). وفى عام ١٨٤٩ تبنى إنجلز (1974, 232, 237) فكرة هيجل عن التمييز بين «الشعوب التاريخية»، مثل الألمان والفرنسيين، الذين لهم تاريخ ديناميكى وسيشكلون قوة فى المستقبل، و«الشعوب بلا تاريخ» مثل السلافيين أو المورافيين، الذين هم مشهم التطور التاريخى فى أوروبا (Rosdolsky 1980). بكلمات أخرى استخدم إنجلز «الشعوب» كمرادف لمصطلح «الأمة» عند هيردر.

وعشية المقاومة الأيرلندية للقمع البريطانى فى ستينيات القرن التاسع عشر بدل ماركس وإنجلز نظرتهم إلى الحركات القومية. وفى عام ١٨٦٩ درس ماركس (١٩٨٧) العلاقات بين الطبقة والأمة وأشار إلى أن قومية العمال الإنجليز التى ربطتهم بحكامهم أساءت إليهم هم فى نهاية المطاف، وقال فى هذا الصدد:

«إن الطبقة العاملة الإنجليزية... لن تكون أبداً قادرة على عمل أى شىء حاسم هنا فى إنجلترا قبل أن تستقل بموقفها تجاه أيرلندا كلية عن موقف الطبقات الحاكمة، ومن ثم ليس فقط التوصل إلى موقف مشترك مع الأيرلنديين فى هذا الصدد، بل القيام بمبادرة لإلغاء الاتحاد الذى قام عام ١٨٠١. ويجب أن يحدث هذا ليس من قبيل التعاطف مع الأيرلنديين ولكن كمطلب تحتمه مصالح البروليتاريا الإنجليزية ذاتها. وإذا لم يحدث هذا فستظل البروليتاريا الإنجليزية مرتبطة أبد الدهر بالدوائر القيادية للطبقات الحاكمة، لأنها ستجد ذاتها مجبرة على الدخول فى جبهة مشتركة معهم ضد أيرلندا...»

ومن ثم درس إنجلز (1990a) العوامل المادية التى أدت إلى صعود الدولة الوطنية فى نهاية العصور الوسطى وأرست الأسس لنشأة القوميات الجديدة فى آن. ومع اقتراب نهاية القرن التاسع عشر أخذ الوعى القومى يتحول بشكل متزايد إلى قضية ضاغطة فى الإمبراطورية النمساوية - الهنجرية، حين سعت أكثر من اثنتى عشرة حركة قومية مختلفة، يضم العديد منهم أمما بلا تاريخ، لتأكيد هويتها فى حزب اشتراكى ديمقراطى جاهر بأهميته. وأجبرت هذه التطورات

الماركسيين النمساويين، مثل أوتو بوور (١٨٨١ - ١٩٣٨) على التصدى للمسألة القومية تصديقاً مباشراً (Bottomore 1978: 30 — Nimni 1991: 119 — 6, 84). وأعاد بوور (١٩٧٩) صياغة مفهوم الأمة وبالتالي فتح صفحة جديدة في الجدل حول المسألة القومية.

وصفت نظرية بوور العملية التاريخية التي ظهرت في خضمها الأمم الحديثة وأشار في هذا الصدد إلى أن الثقافة القديمة الأحادية المميزة لحياة اجتماعية بسيطة للأمة قد تحللت مع نشأة الطبقات الاجتماعية وتم استبدالها بالثقافة العامة للطبقات الحاكمة من ناحية ومن ناحية أخرى بالثقافات المتشظية الشديدة المحلية للفلاحين والمزارعين والعمال التي نشأت عن تفسخ الأمة القديمة (Bottomore and Goode 1978: 108). وهكذا يشير بوور إلى وجود طبقتين في كل أمة: الطبقة القوية سياسياً التي تشكل الثقافة الوطنية وتشارك فيها مشاركة حقيقية والمجموعات التي تم إخضاعها واستبعادها من الحياة الوطنية إلا أن عملها وكدها ظل يمد ثقافة الطبقات الوطنية بأسباب الحياة (Nimni 1991: 167).

ولم يستتبع تشكل الطبقة والدولة في رأى بوور إبادة أعراق فحسب — أى تدمير نمط حياة — بل أيضاً تشكيل بيئة مواتية لنشأة أعراق جديدة — بمعنى أن يبدأ الناس الذين شغلوا المكانة ذاتها في مجتمع منقسم طبقياً في إدراك أن لهم هوية مشتركة. وتستمد هذه الهوية جذورها من شخصيتهم الوطنية التي تعزى، وفقاً لبوور، إلى بنية خاصة للخصائص الثقافية والسمات المميزة التي تنشأ بدورها عن الكيفية التي تطور بها تاريخياً عبر الزمن وضعهم المشترك في مجتمع علاقات الجزية أو المجتمع الرأسمالي. أما اللغة فكانت، فقط، تعبيراً جزئياً عن الجماعة الثقافية، سمة واحدة ليس إلا من ثمرات التطور التاريخي المعقد للجماعة الإنسانية. وتنوع الثقافة يعنى عند بوور أنه حتى عندما تحدث الناس باللغة ذاتها مثل الكروات أو الصرب، فكثيراً ما ظلوا أمماً مختلفة (Bauer 1979: 5 — Nimni 1991: 146 — 60) (التشديد وارد في الأصل)

وقال بوور أيضاً إن التعليم الوطنى في المجتمعات الرأسمالية، والذي يعبر عن الثقافة العامة للطبقات الحاكمة، يأخذ تدريجياً في اجتياح الثقافات الوطنية الخاصة للعمال والفلاحين الذين تم إخضاعهم — أى ثقافات «الشعوب بلا تاريخ»، وهو يشير في هذا الصدد إلى:

«فى النمسا كان قطاع الطبقة العاملة لدى «الأمم بلا تاريخ» قومى التوجه: وكانت ألمانيا هى الدولة التى استعبدتهم، وألمانيا كانت المحكمة التى قامت بحماية أصحاب الملكية وألقت بمن تم انتزاع ملكياتهم فى السجون، وفى ألمانيا تم تحرير كل حكم صدر بالإعدام موتاً، واستُخدمت ألمانيا لإصدار الأوامر للجيش [المتعددة الجنسية] التى أرسلت لسحق كل إضراب للعمال الجوعى العزل» (Bauer 1979: 296). (التشديد وراد كما هو فى الأصل) وإن...»

لم تفرز الرأسمالية طبقة عاملة وطنية متجانسة وإنما بالأحرى...بروليتاريا واعية وطنياً» (Munck 1986: 40) (التشديد وارد فى الأصل).

ويتردد فى افتراضات بوور فيما يتعلق بالمسألة القومية صدى آراء النقاد الاجتماعيين الآخرين ممن دخلوا أيضاً فى صراع مع الفكر الكانتى الجديد. ففى العقد السابق على ذلك، فى مطلع القرن العشرين، وفى الولايات المتحدة، حيث اندمجت أفكار الأمة والعرق، كان ديو بويس (1868 – 1923) المدافع عن الحقوق المدنية وفرانز بواس (1858 – 1942) عالم الأنثروبولوجى يتصدیان للأفكار النظرية الأساسية حول العرق، ويدرسان كلاً من السياق والعمليات التاريخية التى نشأت خلالها الأعراق فى ذلك البلد (Du Bois 1898, 1903; Boas 1894, 1911a). وبحلول عام 1911 كان بواس (1911b) قد أخذ يدلل بالفعل على أن العرق واللغة والثقافة ظواهر مستقلة تتمايز عن بعضها البعض، وأن الترابط بينهم إنما كان نتيجة عمليات تاريخية معقدة. وللأسف فشل الأوروبيون الذين رجحت كفتهم فى إدارة الجدل حول المسألة القومية فى إدراك مغزى ما قاموا به.

وفى ألمانيا، كان لماكس ويبر فهماً مختلفاً قليلاً للعلاقات المتبادلة للطبقة والأمة والدولة. فبالنسبة إلى ويبر:

«...تقوم الدولة الوطنية على أسس سيكولوجية عميقة وجوهرية تمتد جذورها إلى قلب الشرائح العريضة الخاضعة اقتصادياً من الأمة، إنها ليست على الإطلاق مجرد «بنية فوقية»، إنها تنظيم الطبقات المسيطرة اقتصادياً. والمسألة أنه فى الأوقات العادية يحدث أن تغور هذه الطبيعية السياسية تحت مستوى الوعى

لدى الجماهير، وفي هذه الحالة تتمثل الوظيفة الخاصة الدقيقة للشرطة القيادية اقتصاديًا وسياسيًا في التحول إلى مستودعات للفطنة السياسية (Weber 1989b: 202)».

وعلى هذا النحو، توجد الأمة حين تُميز الظروف الموضوعية المشتركة لمجموعة من الناس هذه المجموعة عن غيرها من المجموعات. وتقرّر هذه الظروف مشاعر التضامن التي تجد تعبيرًا عنها إما في المؤسسات السياسية المستقلة أو في المطالبة بها (Beetham 1985: 122 — 3). وبمرور الوقت اتفق ويبر مع بوور أن الثقافة، وليس العرق، هي دعامة الهوية الوطنية، واعتقد أيضًا أن اشتداد عود النزعة القومية في زمنه يرجع إلى النزاعات الاقتصادية للإمبريالية وإلى انتشار الجهل والثقافات الفئوية المحلية بين الجماهير التي لم تكن في السابق متعلمة (Weber 1978[1922]: 395 — 8, 919 — 26).

كان كارل كاوتسكي (١٨٥٤ — ١٩٣٨) ناقدًا لاذعًا لنظرية بوور حول الأمة. وفي كتابه (The Modern Nationality 1887) ناقش كاوتسكي الأمر قائلاً: إنه من الصعب تعريف الأمة لأن محتواها كان في تحول مستمر واختلف من ظروف إلى أخرى. وبالنسبة إليه يمكن إدراك معنى الأمة على أفضل نحو على ضوء التطور الاقتصادي والبنى الرسمية، وأشار في هذا الصدد إلى أن:

«... الدولة — الأمة هي الشكل التقليدي للدولة الحديثة، بيد أن الأشكال التقليدية بشكل عام توجد كقابلية فقط ونادرًا ما يتطور شكل ما إلى نمط نموذجي كلية... فالعداءات الاقتصادية تتعمق، وتسعى كل منطقة صناعية إلى تطوير صناعتها هي الحضرية والريفية، وتقل مع الوقت أكثر وأكثر قدرتها على القيام بهذا دون الإضرار بصناعة جيرانها. وتميل الأقاليم النمساوية المختلفة للانفصال، وتزداد صعوبة عملية «رأب الصدع» بين الأقوام» (Kautsky 1887 quoted in Haupt, Lowy and Weill 1974: 114, 116).

ويقدم كاوتسكي (١٩٠٨) في كتابه: (Nationality and Internationality) نظرية بديلة لنظرية بوور. ويقول في هذا الصدد إن الدولة الوطنية قد ظهرت لأن الرأسماليين أرادوا اكتشاف أسواق تكون بمنأى عن تدخل البنى الرسمية القديمة وفي خضم هذه العملية اتسمت البيروقراطيات الرسمية الجديدة بأهمية متزايدة.

بيد أن هذه البيروقراطيات لم تعمل على النحو المرجو بدون لغة رسمية وتوحيد لغوي، الأمر الذي شجعه أيضًا تحويل المجتمع إلى مجتمع تجاري. ولكن، بينما كانت القوى الاقتصادية والسياسية قوية على نحو كاف لتوطيد أركان لغة وطنية حقيقية، أفضت مساعي الدولة لفرض التماثل اللغوي، عمليًا، إلى التنوع، إذ إن المجموعات التي عانت في ظل هذه السياسات قد تحولت صوب هوياتهم ولغاتهم المحلية التي تحصنوا خلفها وقاوموا بها هويات ولغات الدولة. وفي رأي كاوتسكي أن بوور لم يقدر تقديرًا دقيقًا قوة اللغة في صياغة المشاعر القومية التي تتناقض مع توجه الدولة في هذا الصدد (Harman 1992: 21 — 3).

ووافقت روزا لوكسمبورج (1976: 176 — 7) على بعض حجج بوور وكاوتسكي فيما يتعلق بالمسألة القومية وعدا ذلك رفضت الكثير من مواقفهما وبشكل خاص المتعلق منها بحق تقرير المصير للحركات القومية. واستخدمت روزا لوكسمبورج إيطاليا وألمانيا كنماذج للتدليل على أن النشاط الاقتصادي للبورجوازيات الكبيرة التي اندفعت بعنف لفتح الأسواق المحلية هو منشأ الحركات القومية. ولكن هذا الوضع لا ينطبق في رأيها على بلادها بولندا، فهناك استمد الوعي القومي جذوره من المكانة الاجتماعية النبيلة للقومية ذاتها، وهكذا كانت البورجوازية في بلادها عاملًا مناهضًا للقومية، جزئيًا بسبب أن البورجوازية كانت أجنبية وجزئيًا بسبب أن صناعاتها انخرطت إلى حد بعيد في إنتاج السلع التي كانت تصدر إلى روسيا. ولهذا اتكأت الطبقة الرأسمالية البولندية على روسيا ولم تطالب بإقامة دولة وطنية موحدة. وأشارت لوكسمبورج في هذا الصدد إلى: «في بولندا نشأ تعارض بين الفكرة القومية والتطور البورجوازي الذي أضفى على هذه الفكرة ليس طابعًا طوباويًا فحسب وإنما أيضًا رجعيًا» (Luxemburg 1976: 177).

ورفضت لوكسمبورج (1976: 128 — 31) أيضًا فكرة كاوتسكي القائلة إن انتشار الرأسمالية وصعود الاشتراكية، كنتيجة طبيعية لذلك، من شأنه وتدرجيًا إزاحة الفوارق القومية كافة، وقالت:

«إن تشكل القوى العالمية، وتلك من الملامح المميزة لعصرنا هذا والتي تزداد أهميتها مع تقدم الرأسمالية، قد حكم، ومنذ البدايات الأولى له، على الأمم الصغيرة كافة بالعقم السياسي. وباستثناء حفنة من أقوى الأمم وقيادات التطور

الرأسمالي الذين يمتلكون الثروات الروحية والمادية الضرورية للحفاظ على استقلالهم السياسى والاقتصادى فإن «تقرير المصير» والوجود المستقل للأمم الصغرى والأمم الثانوية هو الآن وهم وسيزداد هذا الوهم قوة. وعودة جميع الأمم، أو غالبية الأمم الواقعة اليوم تحت نير القهر، لقضية الاستقلال من شأنه أن يكون ممكناً فقط لو أن لوجود الدول الصغيرة فى عصر الرأسمالية أى فرص أو آمال فى المستقبل. فضلاً عن أن اقتصاد وسياسات القوة الكبيرة — التى هى شرط بقاء الدول الرأسمالية — قد حولت الدول الأوروبية الصغيرة المستقلة الأنداد، شكلياً، إلى بكماء على المسرح الأوروبى بل فى أغلب الأحيان إلى كباش فداء...

وأفضى تطور التجارة العالمية فى المرحلة الرأسمالية فى حد ذاته إلى الخراب الحتمى، وإن يكن بطيئاً أحياناً، لكل المجتمعات البسيطة، ودمر السبل التى توافرت لديهم تاريخياً لـ «تقرير المصير»، وجعلهم تابعين للعجلة المهلكة للتطور الرأسمالى... وبعد التأثير المدمر للتجارة العالمية يأتى التقسيم الكامل أو التبعية السياسية بدرجات وأشكال متفاوتة للبلدان المستعمرة » (Luxemburg 1976: 129 — 30) (التشديد وارد فى الأصل)

وانتقد لينين (1964b, c) آراء لوكسمبورج فى المسألة القومية وحق تقرير المصير (H.Davis 1976)، وأقام حججه على تحليل كاوتسكى لنشأة الأمم، وقال فى هذا الصدد:

«لكى يتحقق الانتصار الكامل للإنتاج السلعى (أى للرأسمالية) يجب أن تستولى البورجوازية على السوق المحلية، ويجب أن يكون هناك أراض موحدة سياسياً يتحدث سكانها لغة واحدة، فضلاً عن القضاء على العقبات كافة الماثلة أمام تطور تلك اللغة وتماسكها فى شكل أدب. وهنا يكمن الأساس الاقتصادى للحركات القومية...

ولذلك فهدف أى حركة قومية هو إقامة دولة وطنية، يتم فى ظلها تلبية متطلبات الرأسمالية الحديثة على أفضل وجه. وتدفع العوامل الاقتصادية العميقة الأمور أيضاً نحو تحقيق هذا الهدف، وبالتالي، يمكن القول إن الدولة الوطنية بالنسبة لكل أوروبا الغربية بل بالنسبة للعالم المتحضر برمته، هى الدولة النموذجية والطبيعية للمرحلة الرأسمالية..» (Lenin 1964b: 396 — 7) (التشديد وارد بالنص الأصلى).

ويرى لينين أن انتشار العلاقات الاجتماعية الرأسمالية في أرجاء الكوكب أطلق العنان لحركات قومية جديدة ودعا إلى تشكيل دول وطنية جديدة بشكل خاص في آسيا. أى، بعكس تحليل روزا لوكسمبورج، إن الدولة الوطنية وفرت أفضل الشروط لتطور الرأسمالية. وهذا لا يعنى غياب استغلال وقمع الشعوب ولا يعنى أيضاً أن هذا الاستغلال والقمع يمكن القضاء عليهما في هذه الدول. وإنما يعنى أن...«حق الشعوب في تقرير مصيرها»... لا يمكن، من وجهة النظر التاريخية – السياسية، أن يكون له أى معنى آخر سوى تقرير المصير السياسى واستقلال الدولة وتشكيل الدولة الوطنية» (Lenin 1964b: 400) (التشديد وارد فى الأصل)

وواصل لينين مناقشة جوهر الحركات القومية قائلاً إنه لأمر جوهري، عند الحكم على الحركات القومية، التفريق بين مرحلتين مختلفتين للتطور الرأسمالى. تتميز المرحلة الأولى بانهيار الإقطاع والحكم المطلق، وكانت الحركات القومية فى هذه المرحلة حركات جماهيرية واسعة تدعو إلى إقامة الدولة البورجوازية – الديمقراطية. بينما جرت المرحلة الثانية فى دول رأسمالية مكتملة التطور اتضحت بالفعل فيها التناقضات التنافسية بين الطبقات الرأسمالية والعمالية، بكلمات أخرى يمكن توقع وجود أنواع متباينة من الحركات القومية فى كل مرحلة، والمغزى السياسى الذى يتضمنه هذا بالنسبة إلى لينين هو أن على الماركسيين أن يأخذوا بعين الاعتبار الظروف التاريخية العامة والأخرى المحددة الملموسة للدولة عند تقييمهم للجوهر الثورى لدعوة أى حركة قومية لتقرير المصير، وأشار فى هذا الصدد إلى:

«إن الوعى القومى البورجوازى لأى أمة مضطهدة له مضمون ديمقراطى عام. فهو موجّه ضد القمع، وهذا المضمون هو ما نؤيده نحن بلا تحفظ.

وفى الوقت ذاته فنحن نميز على نحو صارم بين هذا من ناحية والنزعة صوب الإقصاء القومى من ناحية أخرى » (Lenin 1964b: 412) (التشديد وارد فى الأصل)

ولهذا السبب استنتج لينين عام ١٩١٤ أن الطبقة العاملة الروسية كانت تواجه:

«مهمة مزدوجة هي: النضال ضد القومية من أى نوع كان، وفى المقام الأول القومية الروسية العظمى، والاعتراف، ليس فقط بالحقوق المتساوية تمامًا لكافة الأمم بشكل عام، وإنما أيضا حقوق متساوية لكل الأمم فى تقرير علاقاتها بالدولة، أعنى حق الأمم فى تقرير المصير حتى الانفصال. وفى الوقت ذاته فمن واجبهم — الأمر الذى يحقق أيضا مصالح النضال الناجح ضد كافة وكل نوع من أنواع القومية بين الأمم — صيانة وحدة كل من النضال البروليتارى والمنظمات البروليتارية وتوحيد هذه المنظمات فى اتحاد دولى وثيق العرى، برغم مساعى البورجوازية للإقصاء الوطنى» (Lenin 1946b 453 — 4)

وبعد مرور عامين أكد لينين أن من واجب الطبقات، العاملة للأمم المضطهدة أيضا أن:

«... تناضل ضد الاستبقاء القسرى للأمم المضطهدة داخل حدود دولة معينة، أى إن عليهم القتال من أجل حق تقرير المصير. وعلى البروليتاريا أن تطالب بحرية الانفصال السياسى للمستعمرات وللأمم التى تضطهدها أمتها «هى»... وعلى اشتراكى الأمم المضطهدة بشكل خاص أن يضعوا موضع التنفيذ وأن يدافعوا عن الوحدة الكاملة غير المشروطة... بين عمال الأمم المضطهدة وعمال الأمة التى تضطهدهم» (Lenin 1964d: 147 — 8) (التشديد وارد بالأصل).

وكان لينين يوجه هذا التصريح إلى عمال الدول الرأسمالية لأوروبا الغربية والولايات المتحدة وعمال البلدان المتخلفة الأقل تصنيعًا لأوروبا الشرقية وأشباه المستعمرات مثل الصين وتركيا والقواعد الاستعمارية الأمامية فى آسيا وإفريقيا التى كان بها سكان مختلطون يبلغ عددهم أكثر من بليون إنسان.

وأثارت المسألة القومية جدلاً حارًا، وظلت القضايا السياسية التى أثارها المشاركون فى هذا الجدل الذين ذكرناهم أعلاه وغيرهم من الكتاب الذين سنتناولهم فى الفصول القادمة، لا تجد حلولاً لها برغم حقيقة أن هذه القضايا عادت مرارًا لتطفو على سطح الحياة طوال القرن العشرين.

القضية الزراعية : التطور الرأسمالي والفلاحون

كان ماركس من بين أول من درس العلاقة بين تطور الرأسمالية والسكان الزراعيين الريفيين. وأشار ماركس في هذا الصدد إلى أنه في أواسط القرن التاسع عشر كانت اقتصاديات البيت^(١٥) الفلاحي الفرنسي منعزلة عن بعضها البعض وعن الأحداث التي كانت تجرى في البلدات والمدن. وبرغم أن الفلاحين قد منحوا عشية الثورة الفرنسية حق تملك أراضيهم، فقد كانت عزلتهم الاجتماعية والمكانية تعنى أنهم لم يكن، فعليًا، لهم تأثير سياسى لا أثناء الإمبراطورية الثانية ولا فى ظل الحكومة المؤقتة. وفى عام ١٨٥٠ ثار هُولاء ضد محاولات الحكومة المؤقتة لفرض ضرائب على الخمر الذى كانوا ينتجون، ولهذا السبب، أيدوا انقلاب الدولة الذى قام به بوناپرت. وربطوا بذلك أنفسهم بالصناعيين والتجار والمرابيين والجيش ضد العمال وأرستقراطية الأرض. وكانت مناصرتهم لبوناپرت تستند إلى تأييده للبابوية ولحقهم فى امتلاك قطع الأرض التى يعملون بها لكسب رزقهم الذى كان يتزايد نقصاناً وقلة وتتزايد المخاطر التى تحيط به كل عام، حيث أخذوا يغرقون أكثر وأكثر فى الديون وأخذت تزداد وتيرة إرسال أبنائهم الفقراء إلى الجيش الإمبريالى المتواجد فى القواعد الاستعمارية الأمامية فى أرجاء العالم (Marx 1963: 123 — 1964b: 69 — 130; 76)

وبرغم موقفهم هذا من بوناپرت، واصل الفلاحون الفرنسيون العيش فى ظل ظروف مشابهة لتى كانوا يعيشونها فى السابق، ووضِعوا فى مواجهة الطبقات الأخرى.

«...ولم يتمخض تماثل مصالحهم لا عن جماعة ولا عن رابطة وطنية ولا تنظيم سياسى بينهم ولم يشكلوا طبقة. وبالتالي عجزوا عن فرض مصالحهم الطبقيّة بأنفسهم...وليس بوسعهم تمثيل أنفسهم... (و) على من يمثلهم فى الوقت ذاته أن يكون على شاكلة جماهيرهم وأن يملك سلطاناً عليهم وسلطة حكومية مطلقة

(١٥) Household البيت الفلاحي، وترجمة هذا المصطلح مأخوذة من قصة الحضارة، ول ديورانت/المجلد ٢٧/٢٨ ترجمة محمد على أبو درة الجزء الثانى ص ٧٦/إصدارات مكتبة الأسرة/هيئة الكتاب/الترجمة

الصلاحيات تحميهم من الطبقات الأخرى وتبعث إليهم بالأمطار وأشعة الشمس من السماء، وبالتالي، وجد النفوذ السياسي لصغار الملاك من الفلاحين التعبير النهائي عنه في السلطة التنفيذية التي تخضع المجتمع ذاته» (Marx 1963: 124)

وترك هذا الفلاحين الفرنسيين نهبا وفريسة لأهواء ولضراوة الطبقات الرأسمالية التي تستوطن الحضر. ومع ذلك ظل ماركس (1971:77 – 9) يعتبر أن الفلاحين الفرنسيين قوة سياسية تملك قدرات نضالية كامنة رغم أن الدولة عزلتهم وأبقتهم في الظلام. ورأى ماركس أن قدراتهم الكامنة هذه ستفجر يوما ما لأن الفلاحين يتم جرهم بشكل متزايد إلى العلاقات الرأسمالية الآتية من المناطق الحضرية، في هذا الوقت بدأ صغار الملاك من الفلاحين يشعرون بالفعل بوطأة تأثيرات الزراعة الرأسمالية الحديثة عليهم – مثل الديون وصكوك الرهن وتجريدتهم من أراضيهم، ودمج ملكيات الأرض وترسيخها في أيدي المزارعين الرأسماليين الذين أنتجوا البضائع للبيع وليس للاستخدام، وأخيرا النمو المطرد للبروليتاريا الريفية.

وفي سبعينيات القرن التاسع عشر أدرك ماركس (1983b) تدريجيا أن التطور الرأسمالي كان يجري أيضا في الريف الروسي وأن هذا هدد تنظيمات ملكية الفلاحين المشتركة للأرض بالقرى^(١٦). واعتقد ماركس أن سياسة النظام القيصري مضافا إليها سياسة الرأسماليين الذين استقروا في الحضر قد تدفع الفلاحين الروس صوب التحرك السياسي، بالرغم من أن هذا التحرك قد يتخذ شكلا مختلفا عن أشكال تحركات الفلاحين في إنجلترا أو فرنسا (Duggett 1975: 173 – 1983; Shanin 7).

ودلل إنجلز (1990b) في كتابه: «المسألة الفلاحية في فرنسا وألمانيا» (١٨٩٤) على أن الفلاحين في الأجزاء المختلفة من أوروبا كانت لهم بنى مختلفة. ولهذا السبب قد تجرى أيضا على مسارات مختلفة عملية انهيار اقتصادياتهم

١٦) Mir كلمة روسية مكتوبة هنا بحروف إنجليزية ولكن وفق نطقها بالروسية، وتعني: تلك الجماعة من الفلاحين الروس الذين عاشوا في ظل ملكية مشاعية للأرض قبل الثورة الروسية/المترجمة.

الطبيعية ذات الاكتفاء الذاتى فى خضم زحف علاقات الإنتاج الرأسمالية من المدن إلى الريف. لقد قضت الرأسمالية بالفعل على الفلاحين كقوة سياسية واقتصادية مؤثرة فى إنجلترا وبروسيا. واعتبر إنجلز أيضا أن التشكل السريع للبروليتاريا الريفية شرق نهر الألب^(١٧)، والذي وصفه ماكس ويبر (1989a) قبل ذلك ببضعة أعوام (انظر الفصل السابق)، ينطوى على أهمية بالغة إذ إن بروسيا كانت تتحول إلى ساحة للنضال السياسى — الاقتصادى الذى احتل فيه العمال الريفيون المأجورون بالمنطقة، الموقف الطبقي ذاته للعمال الصناعيين بالحضر.

وفى كتابه: The Agrarian Question [1899] درس كارل كاوتسكى (١٩٨٨) تطور الزراعة فى المجتمعات الرأسمالية. وسعى لشرح لماذا كان تطور الزراعة الرأسمالية يجرى بسرعة مختلفة ويتخذ شكلاً مختلفاً عن السرعة والشكل اللذين اتخذهما تطور الصناعة؟ وكيف تعايشت علاقات الإنتاج الرأسمالية وتم فصلت مع علاقات الإنتاج ما قبل الرأسمالية فى الريف؟ (Alavi and Shanin 1988; Banaji 1976a, 1990; Byres 1991, 1996: 20, Hussain and Tribe 1988; 1981a) ووضع كاوتسكى (1988:13) التصور المبدئى الآتى:

«باستثناء بضع مستعمرات، بدأ نمط الإنتاج الرأسمالى تطوره فى المدن فى الصناعة، تاركا الزراعة إلى حد بعيد دون أن يكدر صفوها. وسرعان ما بدأ تطور الصناعة ذاته فى التأثير على طبيعة الإنتاج الزراعى» (التشديد وارد فى الأصل)

وفى خضم هذه العملية، تم على نحو لا مفر منه جر العائلات الفلاحية ذات الاكتفاء الذاتى التى كان أفرادها ينتجون الطعام والمصنوعات اليدوية لاستخدامهم الخاص إلى علاقات السوق عندما تطورت الحرف الحضرية وحلت محل الصناعة المحلية الريفية. وكننتيجة لهذا، ازدادت صعوبة استمرار حياة الفلاح بدون نقود. وكان الطريق الوحيد الذى يمكنهم عبره الحصول على النقود التى يحتاجونها هو إنتاج السلع للسوق، بيد أن هذه السلع لم تكن عادة تلك التى يفضلون إنتاجها، وإنما

(١٧) نهر يمر وسط أوروبا ويخترق شرق وغرب ألمانيا حتى بحر الشمال متدفقا إليها من جمهورية التشيك/المترجمة

بالأحرى تلك التى لم تكن تنتجها الصناعة الحضرية. ولكى يقيموا أودهم وينتجوا للسوق كان الفلاحون بحاجة إما إلى مزيد من الأرض، التى لم تكن تتوفر بسهولة أو إلى تقليص عدد الأفراد غير المستقلين اقتصاديا بينهم إلى أقصى حد وتحول أبناؤهم إلى بروليتاريا فى الريف أو المدن أو هاجروا إلى بلدان أخرى مثل الولايات المتحدة. وأفضت التغييرات فى طبيعة الإنتاج الزراعى إلى أن من ظل منهم فى المزارع كان يعمل أكثر فى مقابل أقل، وإلى أن العمال المأجورين كثيرًا ما كان يتم استئجارهم على أسس موسمية (Kautsky 1988: 13 — 17)

واعتبر كاوتسكى (1988:95 — 132) مثله فى ذلك مثل العديد من معاصريه أن الوحدات الكبيرة للإنتاج كانت أكثر كفاءة من الصغيرة، وأن عمليات التراكم والمركزة كانت تجرى بشكل يختلف فى الريف عن المدينة. وكان من الصعب إقامة مزارع كبيرة لأن الأرض الصالحة للزراعة كانت وسيلة إنتاج ثابتة نسبيًا ولم يكن من السهل توسيعها إلا إذا تم تطويق وتسييج الأراضى العامة أو طرد الفلاحين من أراضيهم كما حدث فى المناطق التى سيطر عليها الإقطاع. فضلاً عن أن أشكال الوراثة التى سادت فى المناطق التى يشكل الفلاحون صغار الملاك فيها أغلبية المزارعين جعلت أيضاً من الصعب إقامة مزارع كبيرة تستفيد من التقدم العلمى التكنولوجى المرتبط بالاقتصاديات الكبيرة. وحين كان الرأسماليون الزراعيون يشترون قطع الأرض أو صكوك الرهن الخاصة بالفلاحين المفلسين كان من المستبعد أن تكون الحقول التى يشترونها متجاورة. ونتيجة لهذا كان من المستحيل عليهم تحويل الملكيات الصغيرة إلى وحدات كبيرة تتسم بالكفاءة.

ويواصل كاوتسكى (1988: 169 — 97) مناقشة الأمر قائلاً: إن استمرار الإنتاج الفلاحى كان ملمحاً مكماً للرأسمالية، إذ اعتمدت المزارع والإقطاعيات Latifundia الرأسمالية الكبيرة^(١٨) — أى التكتلات التى تجمع بين الإنتاج الزراعى والصناعى فى المناطق الريفية — على المزارع الفلاحية المحيطة بها لتوفير ما يحتاجونه من هذا الخليط الفريد من العمل الدائم طوال العام والعمل

(١٨) La-tia-fund فى الأصل هى قطعة أرض ضخمة مملوكة ملكية خاصة يزرعها فى روما القديمة العبيد وفى أمريكا اللاتينية العمل المأجور/المترجمة

الموسمى. وهذا يعنى أن الفلاحين الذين يستأجرهم الرأسماليون الزراعيون كان لديهم وقت أقل وطاقة أقل لتكريسهما لإنتاج ما يكفى لاستمرار حياتهم. ونتيجة لذلك، كانوا هم وعائلاتهم كثيرًا ما يعملون أكثر مقابل استهلاك أقل، وكانوا مجبرين على قبول نمط من الاستغلال الذاتى المعتمد على الجمع بين العمل الشاق والاستهلاك الأقل وبيع ما يملكونه بسعر أقل. وبينما كانت المزارع الكبيرة تقلص إنتاج قوة العمل فى مزارع الفلاحين كان مجرد وجودها يضاعف فى الوقت ذاته الطلب عليهم. وفسر كاوتسكى هذا التناقض بأن المزارع الرأسمالية الكبيرة لن يكون بوسعها أبدا أن تسود تمامًا.

وكان لينين (1960a, b, c) أيضا معنيًا بالشكل الذى كان يتخذه التطور الرأسمالى فى الريف، واستهدف كتابه: تطور الرأسمالية فى روسيا (١٨٩٩)، توضيح كيف كانت تتشكل السوق المحلية فى خضم تطور الرأسمالية فى روسيا؟

بيد أن لينين، عكس كاوتسكى، ناقش الأمر قائلاً: إن التطور المبدئى للصناعة الرأسمالية قد جرى فى اقتصاديات البيت الفلاحى، وأن هذا التطور أرسى الأسس اللازمة لظهور الورش والمعامل، بداية فى الريف ومن ثم فى المدن، ولتشكل برولينتاريا حضرية. وفى رأيه أن قضية تطور الرأسمالية فى روسيا يجب النظر إليها من زاويتين اثنتين: مدى تغلغل العلاقات الرأسمالية فى الريف وكيف أثرت العلاقات بين القطاعين الزراعى والصناعى للاقتصاد على تشكل الطبقة العاملة؟ (50 — 69, Hussain and Tribe 1981b: 37 — Lenin 1960a: 37)

وعلى عكس كاوتسكى، اعتقد لينين أن العلاقات الرأسمالية سوف تكتسح فى نهاية المطاف الاقتصاد الزراعى برمته. وأشار على هذا الصدد إلى أن طبقتى الفلاحين الأثرياء والفلاحين الفقراء كانتا الطبقتين المهيمنتين فى منظومة الجماعات القروية القديمة. بيد أنه بعد قانون إلغاء القنانة فى روسيا عام ١٨٦١، الذى أطاح بالعلاقات الإقطاعية القديمة بين الفلاحين وأرستقراطية الأرض، بدأ أثرياء الفلاحين فى تحويل أنفسهم إلى مزارعين رأسماليين على حساب جيرانهم الأفقر، فقد اشتروا أو استأجروا الأراضى واستخدموا جيرانهم كعمال مأجورين دائمين أو موسمين. وكان فقراء الفلاحين، الذين لم يكن فى كثير من الأحوال يتوفر لديهم ما

يكفى من الأرض لقيام أود عائلاتهم، مجبرين على شق طريقهم إلى سوق العمل بهدف الحصول على تلك السلع التى لا ينتجونها أو لا يستطيعون إنتاجها بكميات كافية للإبقاء على حالهم من الاكتفاء الذاتى. وأفضى تطور البنية الطبقيّة الريفية إلى تشكّل سوقين محليّتين فى الريف — اعتمدت إحداهما على بيع السلع واعتمدت الأخرى على تبادل الأرض ووسائل الإنتاج الأخرى. وبينما اشتركت كل من البروليتاريا والبورجوازية الريفية فى سوق السلع، انفردت البورجوازية الريفية وحدها بسوق تبادل وسائل الإنتاج الرئيسية (Lenin 1960a: 70 — 190)

وبعد دراسة التمايز الذى جرى فى أوساط الفلاحين، فحص لينين (1960a: 191 — 251). الكيفية التى قضى بها تشكّل نظام العمل المأجور فى الريف على نظام السخرة وحول اقتصاد كبار ملاك الأرض إلى اقتصاد رأسمالى. فبعد إلغاء القنانة عام ١٨٦١ اضطر كبار ملاك الأرض إلى استئجار العمل المأجور للعمل فى مزارعهم. ولم يُستدرج أثرياء الفلاحين، الذين امتلكوا حيوانات جر ومعدات ثقيلة، إلى سوق العمل هذه مثلما وبالكثرة التى أُستدرج بها فقراء الفلاحين الذين امتلكوا فقط أدوات بسيطة. وهكذا وبينما تحول فقراء الفلاحين إلى بروليتاريا، لم يكن جيرانهم الأكثر ثراء مضطرين إلى هذا.

وهكذا كان هناك شكلان للتطور الرأسمالى فى الريف الروسى. ظهر الأول بتأثير التمايز الداخلى للاقتصاد الطبقيّ للفلاحين وتشكّل الطبقات الريفية بظهور الرأسماليين والبروليتاريا. فيما اتسم الشكل الثانى بتحول زراعة الإقطاعيات إلى زراعة رأسمالية. وناقش لينين (1960a: 252 — 330) الأمر قائلاً: إن الشكل الأول كان ثورى الجوهر، فى حين تمخض الثانى عن نوع من الرأسمالية الزراعية كالتى ظهرت فى شرق بروسيا وسيطر عليها اليونكر^(١٩) وأن الشكل الأول عمق طريق التطور الرأسمالى المتحرر من أى أغلال والذى تحول الفلاح فى ظله إلى مزارع حر، بينما أفقر الثانى الفلاحين واستعبدتهم وعزز الملكية الخاصة لمساحات

(١٩) Junkers النبيل الألمانى الشاب، حصراً أحد أفراد أرستقراطية الأرض البروسية وهى طبقة عرفت بالرجعية السياسية والروح العسكرية. وظل لهذه الطبقة وجود ونفوذ سياسى كبير حتى القرن العشرين/المتريجة

ضخمة من الأراضي وأبقى على النفوذ السياسى والاقتصادى للوردات الاراضى الذين عرقل جميعهم التطور الرأسمالى.

ويرى لينين أن الزراعة الرأسمالية تطورت بشكل مختلف عن الصناعة فى روسيا. فبينما خضعت السلع الصناعية تدريجياً لقياسات موحدة، كانت قياسات السلع التى تنتجها الزراعة الرأسمالية تزداد اختلافاً وتنوعاً نتيجة لتخصص الأقاليم المختلفة فى منتجات بعينها ونمو مزارع منتجات الألبان وظهور مزارع الخضروات والفاكهة فى المناطق الواقعة فى ضواحي المدن. ومن وجهة نظر لينين (1960a: 331 – 453) كان الإنتاج الريفى والأسواق التى تلبى الاحتياج إلى كل من الرأسمال والبضائع الاستهلاكية ما زالت تهيمن على الاقتصاد الرأسمالى لروسيا.

وفى عام ١٩٠٧، دلى لينين على أن التحول صوب الرأسمالية فى الريف الروسى قد يسير على طريقين مختلفين تماماً – الطريق البروسى والطريق الأمريكى – وكلاهما يختلف كل الاختلاف عن التحول الزراعى الذى حدث فى إنجلترا. ففي الطريق البروسى فرضت الرأسمالية من أعلى على يد طبقة لوردات الأرض الإقطاعيين التى حولت هى نفسها إلى طبقة رأسمالية. ويتناقض هذا مع الحالة الإنجليزية، حيث استمر لوردات الأرض يعيشون كطبقة لوردات أرض رأسماليين وليس كطبقة مزارعين رأسماليين. وبالتالي يخلق الطريق البروسى أى تطور للاقتصاد الفلاحى ويمنع تطور الزراعة الرأسمالية بتجزئة طبقة الفلاحين الذين يزداد فى صفوفهم التمايز (Byres 1991, 1996: 27 – 9). أما الطريق الأمريكى فيمثل، على العكس، الرأسمالية من أسفل، حيث ارتقى الفلاح إلى مزارع رأسمالى فى ظروف اتسمت بنمو سوق محلية ضخمة (Lenin 1962: 239). إنه «اقتصاد حر لمزارع حر يعمل بالأرض» (Lenin 1963: 140). وتفرد الطريق الأمريكى ناتج عن توفر الأرض المجانية التى انتزعت من القبائل الهندية التى كانت تمتلك هذه الأراضي وتقيم عليها (Lenin 1964e: 88; Byres 1991, 1996: 30 – 2).

وتناولت روزا لوكسمبورج أيضاً (١٩٥١: ٣٦٨) المسألة الزراعية فى مؤلفها: (The Accumulation of Capital) وناقشت الأمر قائلة إن الرأسمالية

تطورت في بيئة اجتماعية عجلت بـ«الإنتاج السلعي البسيط في الزراعة والتجارة» بين الفلاحين والحرفيين. وقضى الإنتاج والتبادل السلعي على الاقتصاد الطبيعي للجماعات غير الرأسمالية ذات الاكتفاء الذاتي. وتلك عملية تعمقت أكثر حين وفرت أساليب الانتقال الجديدة — القنوات والسكك الحديدية والطرق الجديدة للشحن — الأساس التحتي لنشر الاقتصاد السلعي. وحين تنفصل الصناعة عن الزراعة يأتي دور الخطوة التالية أي ترحيل الصناعة إلى المناطق الحضرية واجتثاث جذور الصناعة الريفية (Luxemburg 1951: 386, 395).

وأوضحت لوكسمبورج أن الدولة قامت بدور مهم في تدمير اقتصاديات الفلاح. وفي الولايات المتحدة على سبيل المثال:

«...قرر كونجرس الاتحاد برئاسة مونرو نقل الهنود الحمر من شرق الميسيسيبي وغرسهم في غربه. واستبسلت القبائل الحمر في مقاومة مستميتة ولكن كل من بقي منهم على قيد الحياة بعد المجازر الأربعين للهنود الحمر تم سحقه كالنفاية وسوقه غرباً، ومن ثم طوقوهم في حظائر حجز مثلهم مثل الخراف. وأجبر الهنود الحمر على إخلاء المكان للمزارع — والآن تم إلقاء المزارع نفسه خلف الميسيسيبي لإفساح المجال للرأسمال» (Luxemburg 1951: 402 — 3)

وواصلت لوكسمبورج مشيرة إلى أن كلاً من شركات المضاربة بالأراضي والرأسماليين المغامرين ممن استخدموا الأساليب العلمية وأحدثت التكنولوجيات، قد احتجزوا لأنفسهم أفضل الأراضي الزراعية في الغرب لزراعتها بكفاءة وربحية، وهنا «لم يتمكن المزارع الأمريكي بنجاح من منافسة مثل هذه المشاريع الرأسمالية» (Luxemburg 1951: 405). وسقط المزارعون الصغار في الديون وفقد الكثير منهم منازلهم وأراضيهم. وواجه من هاجر إلى أراضي القمح في كندا المشكلة نفسها مرة أخرى، حيث كانت كندا قد بدأت في تصدير القمح إلى السوق العالمية. وتري لوكسمبورج أن المسألة الزراعية لم تكن قضية تتفرد بها أوروبا، وأوردت في هذا الصدد حالات مشابهة في شمال أمريكا وآسيا وجنوب إفريقيا.

بيد أن مساهمات المفكرين الذين تناولوا المسألة الزراعية في البلدان الأخرى — مثل المكسيك أو بيرو — حيث كانت هذه القضية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً

بالقضية الوطنية وحيث أطلق عليها المسألة الهندية – لم تكن للأسف معروفة على نطاق واسع في تلك الأثناء. وفي هذا الصدد وضع الأنثروبولوجي المكسيكي أندريه مولينا إنريكو (1868 – 1940) تحليلًا للمسألة الزراعية عام 1909 قائلاً: إن السياسات الحكومية التي سمحت بتشكيل الملكيات الكبيرة للأرض (Latifundia) (انظر الهامش السابق للمترجمة) في الريف حطمت الجماعات التي امتلكت الأرض ملكية مشاعية ومنعت تشكل طبقة وسطى ريفية، وأبطأت التطور الصناعي في المناطق الحضرية. وإن الملكيات الكبيرة للأرض ((Latifundia بإنتاجها للمحاصيل للتصدير وبدعم دفعها لعمالها لأجور قد حالت دون تطور سوق محلية (Molina Enriquez 1978). وفي الأعوام التالية مباشرة على الثورة المكسيكية، أدان إنريكو عملية إعادة إقامة العلاقات الإقطاعية في الريف ونادى بإلغاء التشريعات الإقطاعية التي كانت أساساً للعلاقات السياسية – الاقتصادية الإقطاعية (Shadle 1994).

وفي بيرو كان عالم الأنثروبولوجي لويس فالكارسل (1891 – 1981) مهتمًا أيضًا بنشأة الزراعة الرأسمالية التصديرية على الساحل وتأثيرها على الإنتاج الريفي وملكيات الأرض والحياة اليومية في الأجزاء الأخرى من البلاد. وكان معنيًا بشكل خاص بالصراع على الأرض الذي نشب بين السكان الأصليين الذين امتلكوا الأرض بشكل جماعي من ناحية، والمزارع الكبيرة (Haciendas)^(٢٠) المجاورة في المناطق الهضابية مثل مدينة كوسكو^{٢١} من ناحية أخرى، ومثله مثل معاصريه في المكسيك انتقد فالكارسل (1914, 1981: 130 – 72) البنى الطبقيّة الريفية التي أخذت في الظهور عشية التغلغل الرأسمالي في الريف، وبالتالي، كان أيضًا من أنصار الإصلاح الزراعي.

(٢١) Haciendas المزارع في البلدان المتحدثة بالإسبانية وهي من الكلمة اللاتينية *facienda* /المترجمة/

²¹ مدينة Cuzco كوسكو بجنوب بيرو بنيت على جزء من مدينة قديمة اكتشفت في القرن الحادي عشر على يد أول حاكم لشعب الإنكا. وكانت المدينة عاصمة لإمبراطورية كبيرة ومزدهرة ولذا عرفت بمدينة الشمس. اليوم تضم المدينة آثارًا كثيرة من أزمنة الإنكا-المترجمة

الشعوب الأصلية والأقليات القومية ورعايا المستعمرات

فى النصف الأخير من القرن التاسع عشر قامت إنجلترا وفرنسا وألمانيا بترسيم حدود الممتلكات الاستعمارية فى إفريقيا وآسيا. وكانت الولايات المتحدة آنذاك تشكل أيضا إمبراطورياتها، إذ ضمت الأراضى المتاخمة لها وأخرى وراء البحار — مثل الجنوب الغربى الأمريكى وهاواى أو الفلبين — وأدخلت سكان هذه المناطق فى الدولة الوطنية كشعوب أصلية أو أقليات قومية. وكانت الأهواء والمواقف الدولية المختلفة هى التى تصوغ مدارك واحتياجات وتمثيل الشعوب التى تحتل هوامش الدول الإمبريالية وظروف حياتهم. واعتبر أنصار الارتقاء الاجتماعى أن هذه الشعوب تحتل المرتبة الدنيا على السلم الذى يقطع المسافة بين الوحشية والحضارة. بينما صورهم الداروينيون الاجتماعيون كثقافات أو أعراق منحلة شغلت المكانة التى احتلتها بسبب انحطاطهم. أما الانتشاريون فقد ناقشوا الأمر قائلين إن مستوطنى وشركات ووكلاء الدول المتروبولىتانية سوف يأتون بأفكار وممارسات جديدة إلى هذه الأطراف وسوف يعجلون بالتغيير الاجتماعى والثقافى بين سكانها.

وفى خلاف نشب حول كيفية تنظيم المعروضات الأنثروبولوجية فى المعرض الكولومبى العالمى عام ١٨٩٣ فى شيكاغو (Rydell 1984: 38 — 71) برزت قضية كيفية تقديم الشعوب الأصلية للجمهور. واستمدت المواقف النظرية لعلماء الأنثروبولوجى من مجلس الأعراق الأمريكى بمعهد سمسون — وبشكل رئيسى عالم الأنثروبولوجى أوتيس ماسون (١٨٣٨ — ١٩٠٨) جذورها من نظرية الارتقاء الاجتماعى التى تجمع بين أفكار كل من مورجان وسبنسر (Hinsley 1981: 125 — 42). ويرى ماسون أن دراسة علماء الأنثروبولوجى للهنود يجب أن تكون دراسة لعلاقاتهم بالمناطق الجغرافية المختلفة التى عاشوا فيها، وبالتالي يجب تنظيم المعروضات بالمعرض وفقاً للمناطق — مثل الجنوب الغربى الأمريكى أو السهول الأمريكية. واعتبر ماسون أن هذا يسمح لعلماء الأنثروبولوجى أيضا بتصوير الطريق من الوحشية إلى الحضارة وذلك بترتيب الأشياء — مثل نماذج المنازل الموجودة فى المنطقة نفسها — فى المعرض ترتيباً فى شكل خط متصل يبدأ بالأبسط وينتهى بالأعقد، يمثل على حد زعمهم التغيير والتنمية عبر الزمن.

بيد أن فرانز بواس^(٢٢) عالم الأنثروبولوجي رفض هذا الموقف وناقش الأمر قائلاً: إن المعروضات يجب أن تصور حياة ونشاط وأشياء قبائل محددة مثل الكواكيوتل أو الكيويوا (Boas 1887a, b). وكان يرى أن كل الشعوب القبلية اليوم هي النتاج النهائي لعمليات معقدة ومتراصة تاريخياً. ويرى كل من بواس وجيمس مونى (١٨٦١ - ١٩٢١)، أحد علماء الأنثروبولوجي من مجلس الأعراق الأمريكي، أن أعضاء كل قبيلة احتلوا منزلة دقيقة في مجموعة من علاقات القوى وأن ثقافتهم هي التي ربطتهم ببعضهم البعض وشكلت الأفكار والسلوك والأشياء المتوارثة تاريخياً ومنحتهم شعوراً بالتاريخ والهوية المشتركة (Mooney 1896). أي إن الثقافات تعددت وإن كلاً منها صاغها تاريخها الخاص بها.

(٢٢) بواس أول عالم أنثروبولوجي يصوغ فكرة تعددية الثقافات-أي إن المجموعات المختلفة من الناس كان لها ثقافات مختلفة (Stocking 1982b: 202-3). وكانت هذه الفكرة، التي تبلورت في أواخر ثمانينيات القرن التاسع عشر، واحدة من أهم مساهماته في الفكر الأنثروبولوجي. ولقد طور بواس هذا الموقف في سياق موقفه النقدي من الفكر الارتقائي الاجتماعي القائل بأن التطور يتخذ دوماً الاتجاه نفسه ويمر عبر السلسلة نفسها من المراحل بالرغم من اختلاف الظروف الخارجية. وشدد بواس (1940a:663) على أهمية المصادفة التاريخية وليس تعاقب المراحل في تسلسل ثابت، وكتب في هذا الصدد يقول:

«...يعود الفضل في تطور علم الأعراق البشرية إلى حد كبير إلى الاعتراف العام بمبدأ الارتقاء للبيولوجي. ولقد اتفقت كافة تيارات نظرية الارتقاء على أن كل كائن حي يعتبر نتاج لتطور تاريخي، وأن مصير الفرد لا يؤثر عليه وحده بل أيضاً على كل الأجيال التالية. وبالتالي فلكي نفهم الكائن الحي (والثقافة) لا يمكن الاكتفاء بدراسته كشكل ثابت، بل بمقارنته بأسلافه كافة وأبناء سلالاته اللاحقين. ولقد أدخلت وجهة النظر هذه الموقف التاريخي إلى العلوم الطبيعية وأحدثت ثورة في مناهجها. ويعود الفضل في تطور علم الأعراق البشرية إلى حد بعيد إلى تبني الموقف الارتقائي، لأنه يرسخ قناعتنا بأنه لا تمر أية حادثة في حياة الناس بدون أن تترك آثارها على الأجيال اللاحقة. ولقد تركت الأساطير التي كان يرويها أسلافنا والتي آمنوا بها بصمات عميقة على طرق تفكير أبنائهم الذين خضعوا لتأثير حضارة أجنبية. وحتى الناس الأكثر نكاه وعبقرية يخضعون لتأثير روح العصر الذي يعيشون فيه وبيئة هذا العصر التي هي نتاج أحداث الماضي»/المؤلف

وبعكس ماسون، كان كل من بواس ومونى معنيين ليس بالنماذج الفردية التى تجمعت من قبيلة ما، بل بالاحرى بتفرد الكل الذى يأخذنا إلى السياق العام الذى يمكن عبره فهم الجوهر الفردى للنماذج المحددة (Stocking 1982a: 155 — 6) بكلمات أخرى، فقد شددنا على أهمية فهم العمليات والأحداث التى شكلت التطور التاريخى للمجتمعات القبلية المختلفة. وأكدنا أيضاً على أهمية عملية الحصول على المعلومات عن هذه المجموعات القبلية من مصادرها المباشرة.

وأضاف بواس وبويس قائلين إن الشعوب القبلية المختلفة كان لها ثقافتها الخاصة التى عكست تجاربها التاريخية الفريدة، وتصدى كلاهما مع غيرهما لمزاعم الداروينيين الاجتماعيين حول وجود تراتيبات عرقية. وكانت تلك المزاعم سائدة فى الولايات المتحدة فى ذلك الوقت حيث أكد الداروينيون الاجتماعيون أن الأعراق المختلفة تتميز عن بعضها البعض بفروق كثيرة وراثية — مثل شكل الرأس ومستوى الذكاء أو الميل الطبيعى للنشاط الإجرامى — واستخدموا هذا لتقنين العلاقات الاجتماعية القمعية الاستغلالية. واستعانت الرابطة الأمريكية لمناهضة الهجرة أيضاً بهذه الحجج لإجبار الكونجرس الأمريكى على وقف تدفق المهاجرين من أوروبا الشرقية والجنوبية وآسيا إلى الولايات المتحدة.

ولم يكن بواس (1940b) يولى اهتماماً يذكر بمثل هذه التصنيفات العرقية المتحجرة التى انتشرت فى عصره، واهتم عوضاً عن ذلك بالعمليات التى اكتسب عبرها الإنسان ملامح خاصة وبالظروف التاريخية والبيئية التى شكلت أو عرقلت هذه العمليات. واستخدم بواس معطيات الأنثروبولوجى والمعطيات الإحصائية لإظهار أن التباين ساد داخل المجموعة العرقية الواحدة أكثر من ذلك الذى عُرف بين المجموعات العرقية بعضها البعض، وأن هيئة الإنسان نفسه، كانت شديدة القابلية للتشكل بسبب حساسيته للعوامل التاريخية والبيئية المتباينة، وبفكرته هذه وجه بواس طعنة نافذة لمصادقية مزاعم الرابطة الأمريكية لمناهضة الهجرة وللأدبيات العلمية التى تدعمها.

ومنذ منتصف ثمانينات القرن التاسع عشر بدأ جيمس مونى، الأنثروبولوجى من مجنس الأعراق الأمريكى، سلسلة من الدراسات الأنثروبولوجية الوصفية فى

الولايات المتحدة (Colby 1977; Moses 1984) وكان موني مهموماً في المقام الأول، وليس حصراً، بالشعوب، وبشكل خاص القبائل الهندية الأمريكية التي تم ترحيل أفرادها وقتلهم وبيعهم كعبيد وبشكل عام ظلمهم وإساءة معاملتهم بأشكال عديدة وقع ضحيتها أعداد ضخمة في عمليات نشر الحضارة وعلى يد وكلائها المدنيين والرسميين. وأخذته دراساته إلى المناطق الجبلية لشمال كاليفورنيا حيث التقى كلاً من فقراء البيض والرواة من قبيلة شيراكي الشرقية (قبيلة هندية معروفة من شمال أمريكا/المترجمة). وفي عام ١٨٩٠ سافر موني إلى الغرب الأمريكي بعد فترة وجيزة من المذبحة التي قام بها الجيش الأمريكي وراح ضحيتها أكثر من ٢٠٠ هندي من الرجال والنساء والأطفال في مقرات الاحتجاز في جنوب داكوتا. وكان الجيش قد تصور خطأ أن الرقص المرتبط بديانة رقصة الأشباح^(٢٣) هو إشارة البدء لثورة قبائل السيوكس الهندية. وواصل موني طوال السنوات الثلاث التالية أحاديثه ولقاءاته مع شخصيات – من قبائل عديدة مثل البايوت والأراباهو والسيوكس والكيوا – ممن كانت تتوفر لديهم معلومات ومعرفة مباشرة عن حركة رقصة الأشباح.

ورقصة الأشباح حركة دينية تبنتها قبائل أمريكية هندية عديدة في الغرب وفي السهول الكبرى وكان أعضاؤها شهوداً على تحلل ثقافتهم القبلية عشية

(٢٣) رقصة الأشباح: رقصة هندية يعود الفضل في ظهورها للبطل الشعبي الهندي «ووفوكا» أو جاك ويلسون (١٨٥٧-١٩٣٢)، وهو من الهنود السكان الأصليين لأمريكا ولد فيما هو معروف الآن بنيفادا. وعمل لدى صاحب مزرعة ماشية وسمى باسمه: جاك ويلسون. في عام ١٨٨٨ مرض ووفوكا مرضاً شديداً وزعم أنه جاءته أثناء مرضه رؤية من عند الله تأمره بتعليم الهنود أصحاب البلد الأصليين شعائر رقصة معينة تمكنهم من استعادة أراضيهم الأصلية وتوحيدهم بأسلافهم وتجعل من الممكن أن يعيشوا في رفاهية وسلام أبدى. وسرعان ما اعتبره الهنود من سكان السهول مسيحهم المنتظر. بيد أن السلطات الأمريكية اضطهدت هذه الحركة وأبادت أتباعها وحرمتها باعتبارها حركة سياسية مناوئة للسلطات الأمريكية، وكان تفسير مغزى هذه الديانة أو الرقصة موضع خلاف بين بعض العلماء، وهم قلة قليلة للغاية من ناحية والسلطات الأمريكية وممثليها من العلماء في مجلس الأعراق الأمريكي ورابطة مناهضة الهجرة من ناحية أخرى/المترجمة.

التدمير المتعمد لسرب من الجاموس المقدس قبل ظهور هذه الحركة بعقد أو أكثر قليلاً من الزمن، وكانوا أيضاً شهوداً على تدفق المستوطنين البيض إلى مناطقهم القبلية. وكتب موني (1896: 657) في هذا الصدد يقول:

«عندما يرقد الجمع مسحوقاً يئن تحت وطأة العبودية الأجنبية، كم يكون طبيعياً حلم المخلص، البطل، الذي سيعود من منفاه أو يستيقظ من ثبات عميق ليحذر المغتصب وينتصر لشعبه ويسترد لهم ما فقدوه. ويصبح الأمل إيماناً ويتحول الإيمان إلى عقيدة يحتضنها الكهنة والأنبياء ويمسى البطل إلهاً والحلم ديناً ينتظر معجزة عظيمة من الطبيعة ليتحقق ويبلغ ذراه. إن عقائد الهندوس حول تجسد الآلهة في الأشخاص وإيمان العبرانيين بموسى والمسيحيين بالرب، ورقصة الأشباح هي الشيء ذاته وتتطوى على القدر ذاته من الأهمية ولها جميعها جذورها العميقة المتمثلة في أمل ما وتطلع مشترك ما لدى كل البشرية نحو الخلاص» (التشديد وارد بالأصل).

كانت رقصة الأشباح حركة قبلية عامة ربطت بين شعوب كانت في السابق تنظر إلى بعضها البعض بعين التمايز والاختلاف. كانت ديانة جديدة تماماً انتشرت بسرعة. ونظر المشاركون في الحركة من مختلف القبائل إلى أنفسهم وكأن قدرًا ومصيرًا مشتركًا يضمهم ويتجلى في التنبؤات والطقوس والشعائر التي يمارسونها ويؤمنون بها. لقد حلموا باسترجاع الحياة القديمة والجاموس المقدس وبأن الهندوس سيوحدون مرة أخرى مع أسلافهم وأصدقائهم القدامى وبأن أساليب الرجل الأبيض سيتمكن التغلب عليها.

ويرى موني (1896: 928) أن رقصة الأشباح هي: «...ما يخلفه الحلم من تأثير موج، حلم طقوسه الرقص والوجد والنشوة»، ويؤكد أنها مثل الحركات الدينية العظمى الأخرى الوارد وصفها في الإنجيل أو المرتبطة بانتشار وتنوع المذاهب المسيحية. وأثارت مقارنة موني لرقصة الأشباح بالحركات الدينية للمذاهب المتحضرة — أي المسيحية — حفيظة جون ويسلي باول^(٢٤)، مدير مجلس الأعراق

(٢٤) جون ويسلي باول (١٨٣٤-١٩٠١) من أبرز علماء الأعراق الأمريكيين وهو أيضاً جيولوجي ومكتشف ومسئول حكومي كبير، وهو أول من وضع تصنيفاً للغات السكان الأصليين

الأمريكي الذي تخوف من رد فعل عكسي من جانب الناس، الأمر الذي من شأنه تعريض المخصصات السنوية التي يحصل عليها المجلس من الكونجرس للخطر. وكانت آراء باول هي الآراء النموذجية المنتشرة آنذاك والتي ترى في رقصة الأشباح وهما ينتمى إلى مرحلة ما قبل التوراة من الثقافة (Powell 1896: 1x). وبرغم ذلك سمح باول بنشر عمل موني، وأصر موني من ناحيته على مقارنته لرقصة الأشباح بالحركات الدينية الأخرى التي تتفجر فجأة في ظروف تغيير اجتماعي وثقافي سريع، عندما يُجبر الناس على البحث عن عزاء لفجيعتهم في رداءة حياتهم في عالم متحجر القلب.

وإحدى هذه الحركات الدينية هي البيتوي Petoye Religion^(٢٥) التي ظهرت بين مختلف القبائل مع نهاية القرن. وفي عام ١٩١٨ في شهادته حول استخدام الشعوب الهندية الأمريكية لهذا النوع من الصبار (البيتوي)، قال موني لأعضاء لجنة الشؤون الهندية بمجلس النواب الأمريكي:

في الأمريكتين، ومن أوائل من وضعوا أبحاثاً جغرافية وجيولوجية عن مناطق جبال الروكي Rocky Mountains. وقام بزيارات استكشافية عديدة في الأمريكتين لوضع أبحاثه هذه، ودرس ووضع أبحاثاً عديدة عن السكان الأصليين. وهو أول مدير لمجلس الأعراق الأمريكي/المترجمة (٢٥) Petoye Religion البيتوي، ضرب من الصبار الأمريكي يحتوى على مادة مخدرة وينتشر في جنوب تكساس وشمال وسط المكسيك، وتستخدمه القبائل الهندية كدواء مقدس وكمصدر لأعمال السحر. ويعتقد أنصار هذه الديانة أن البيتوي نبات مقدس وضعه الله على الأرض لمساعدة السكان الأصليين لأمريكا في الحصول على المعرفة من لدن الله والمسيح. وامتنع أنصار البيتوي عن شرب الكحل واعتبروا العائلة من المقدسات ودعوا لاحترام الأرض والظواهر الطبيعية كافة باعتبارها نعمة من عند الله. وتعد ديانة البيتوي أضخم ديانة بدأت ونُظمت ووُجهت على يد ومن أجل السكان الأصليين للأمريكتين. وفي ١٦٢٠ منع الأسبان استخدام الهنود الحمر للبيتوي في أي غرض كان، بيد أن هذا المنع فشل في وقف ديانة البيتوي التي ظلت تنتشر طوال القرن العشرين. وطوال الفترة من ١٨٨٦ إلى ١٩٣٢ سعت لجنة الشؤون الهندية (بمجلس النواب الأمريكي) بالسبل كافة للتخلص من هذه الديانة، وفي الفترة ما بين ١٨٩٩ و ١٩٣٧ حرمت الهيئات التشريعية الأمريكية في ١٤ ولاية نبات البيتوي، ورفع أنصار البيتوي-الذين تمكنوا من إدخال ديانتهم إلى أوكلاهوما-دعوى قضائية لكسب حق استخدام نبات البيتوي في شعائرتهم الدينية، ونجحوا في استصدار ٦ أحكام لصالحهم في الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٩ /المترجمة.

«عليكم أن تدركوا أن هذه ديانة تنتشر داخل القبائل، وأن كل قبيلة — ممن لم تفقد نهائياً عقائدها الدينية القديمة — ظلت تحتضن دينها القبلي الخاص حيث يتخذون شيئاً أو تمثالاً مقدساً ما محوراً له، ومن ثم جاءت عبادة البيتوى لتحل محل العبادات الأخرى. بكلمات أخرى فالهندي المؤمن بديانة البيتوى هذه يتخلى عن فكرة أنه هو وقبيلته يعيشون من أجل أنفسهم فقط، ويأخذ في الاعتراف بحقيقة أخوة العرق الهندي بشكل خاص وأخوة البشر بشكل عام» (Mooney quoted by Colby 1977: 495)

وتعاطف موني مع أنصار رقصة الأشباح ومع الديانات الهندية الأمريكية الأخرى وأيضاً مع حركة المقاومة الأيرلندية المعروفة باسم: Irish Home Rule^(٢٦) كان يتعارض تماماً مع مواقف البيروقراطيين بالحكومة الفيدرالية الأمريكية، وأرسى تقييمه لرقصة الأشباح الأسس لتحليلات لاحقة لحركات المقاومة الأخرى القائمة على أديان المضطهدين، وبشكل خاص تلك الحركات التي ظهرت عندما أجبرت الشعوب الأصلية، خضوعاً لظروف كثيرة ما كانت أكبر من قدرتهم على ضبطها أو التحكم فيها، على التصدي للحضارة وللرأسمالية. وكان باول (1880:46) هو الذي صك اصطلاح الميثاق^(٢٧) لوصف أنواع التغيير التي جرت في خضم هذا الصدام بين الشعوب الأصلية والشعوب المتحضرة.

وفي مقال له يتناول سياسات الدول الإمبريالية تجاه رعايا المستعمرات أشار الأنثروبولوجي الإنجليزي ويليام ريفرز (١٨٦٤ — ١٩٢٣) إلى:

«حين يتولى شعب إدارة شئون شعب آخر، فهناك ثلاثة سبل محتملة للتصرف، الأول منها إبادة ثقافة السكان الأصليين عن بكرة أبيها وإدارة شئون هذا الشعب وفقاً لأفكار ومؤسسات الحكام الجدد. والثاني هو الحفاظ على ثقافة السكان الأصليين بشكل عام ومحاولة الحكم وفقاً للأفكار التي توارثوها عن آبائهم. والسبيل الثالث الوسط هو مساندة ثقافة السكان المحليين باستثناء ما يتعارض منها مع المثل الأخلاقية والاجتماعية للشعب الحاكم (Rivers 1917: 303).

(٢٦) هي الحركة السياسية التي سعت للحصول على استقلال أيرلندا منذ خمسينيات القرن التاسع عشر- المترجمة.

(٢٧) انظر هامش المترجمة بالمقدمة الفقرة الأولى.

وإذ إن معظم الدول تبنت السبيل الثالث، على الأقل كلما أمكنهم ذلك، وجد علماء الأنثروبولوجي شيئاً يساهمون به في فهم الآثار المترتبة على التغيير الثقافي على هذا النحو. وبالإضافة إلى تصحيحهم للجرائم التي ارتكبت في حق الحقائق ذاتها، فقد تحول المعارف التي يقدمونها دون ارتكاب الإدارات الاستعمارية لمزيد من الأخطاء.

ولقد ناقش ريفرز^(٢٨) هذا الأمر قائلاً: إن الموظفين الرسميين الذين تولوا مسؤولية المستعمرات كثيراً ما كانوا يرتكبون أخطاء جسيمة لأنهم لم يفهموا ثقافة وممارسات رعاياهم في المستعمرات — من ذلك على سبيل المثال الدور والوضع الخاص لشيوخ القبائل. وأشار في هذا الصدد إلى أنه بعد فرض السيطرة على منطقة ما، عادة ما كان أول عمل يقوم به هذا الموظف الإداري هو أن يجد أو أن يخلق وسطاء ممن بوسعهم ربط الدول المستعمرة بالسكان الأصليين الذين تحكمهم.

وكان ريفرز (١٩٠٦) قبل هذا بخمسة عشر عاماً قد وثق التناقضات التي ظهرت بين الشعوب التي تعاني آثار تشكل الدولة والطبقات في حضارة الاستعمار، وذلك في هضاب نيلجيري بجنوب الهند. ووصف جهود وتحالفات الرئيس الذي عينته الحكومة الاستعمارية لشعب التودا لحصد الضرائب من جيروافه وعشيرته من ناحية والشيخ التقليدي لعشيرة وأبناء شعب التودا^(٢٩) من ناحية أخرى (Vincent 1990 — 109 — 11). وأوضح ريفرز كيف ترافق هذا مع تشويه التنظيم

(٢٨) ريفرز ويليام هالز ١٨٦٤-١٩٢٢ عالم طبيب وسيكولوجي وأنثروبولوجي بريطاني كان أول مدير لأول معمل للسيكولوجي التجريبي في بريطانيا عام ١٨٩٧ بجامعة لندن من أشهر أعماله وهو الذي يشير إليه المؤلف في الفقرة بعد التالية/المترجمة. The Todas كتابه

(٢٩) شعب التودا يقيم على تلال نيلجيري في جنوب الهند، اعتمد اقتصادهم على رعي البقر وصناعة الألبان، وتاجروا في منتجات قصب السكر والخيزران مع جيرانهم من القبائل الأخرى وذلك في مقابل القمح والملابس وغيرهما. تدور ديانتهم حول تقديس البقر ويقيمون لذلك شعائر يومية هي أحد أشكال الاختلاط والتضامن فيما بينهم. وتتضمن هذه الشعائر تنصيب الكهنة والمراسم الجنائزية -انتزعت أراضيهم التي اتخذوها للرعي وهدد هذا ثقافتهم ووجودهم وديانتهم/ المترجمة.

الاجتماعى للمجتمع التقليدى للتودا، وتفكيك هذا التنظيم وتشتيته ومن ثم إعادة بنائه على نحو يحقق إعلاء المصالح الطبقية بشكل مطرد على مصالح العشيرة والجيرة.

خلاصة

بينما اعتبر الكتاب الرومانسيون فى أواخر القرن الثامن عشر أن القوة المحركة لنشأة الهويات الوطنية هى عالم الثقافة، رأى المحللون الليبراليون عشية الثورات الفرنسية والأمريكية أن هذه القوة هى الميدان السياسى. وأشار الماركسيون إلى أن تشكل الهويات الوطنية كان مرتبطاً سياسياً واقتصادياً بتطور الرأسمالية، وأن الرأسماليين والعمال المأجورين فى البلدان التى تطورت فيها الرأسمالية الصناعية كانوا بشكل عام يعتبرون أنفسهم يشتركون فى الهوية الوطنية نفسها — أى الهوية القائمة فى مواجهة هوية الرأسماليين والعمال المأجورين فى الدول الوطنية الأخرى. وفى البيان الشيوعى أشار ماركس وإنجلز إلى ذلك عندما كانا يستحثان عمال العالم على التوحد فى مواجهة الطبقة الرأسمالية. وكان الشغل الشاغل للحركات العمالية والاشتراكية منذ أواسط القرن التاسع عشر ولاحقاً هو قضية صياغة الروابط والتضامن بين الطبقات العاملة للبلدان المختلفة. وكانت الحرب العالمية الأولى جزئياً نتيجة لعجزهم عن القيام بهذه المهمة.

واعتمد الشكل الجديد للإمبريالية — الذى ظهر فى أواخر القرن التاسع عشر — كما أوضح هوبسن وآخرون على تصدير فائض السلع والرأسمال إلى المناطق التى بشرت بمعدلات عالية من الأرباح. وفى الوقت ذاته هاجر الملايين من بلدان الاقتصاديات الرأسمالية المتطورة إلى الخارج بحثاً عن عمل. وفى الولايات المتحدة على سبيل المثال، وجد هؤلاء المهاجرون أنفسهم يقعون فى شرك أسواق عمل منقسمة على أساس عرقى، حيث يقف العمال من السكان الأصليين للولايات المتحدة على قمة هذه التراتبية العرقية، بينما يحتل المهاجرون من شرق وجنوب أوروبا موقع الوسط، أما السود فهم إما فى قاع هذه الطبقة أو خارجها تماماً. وفى تسعينيات القرن التاسع عشر أبدى الليبراليون القوميون مثل ماكس ويبر اهتماماً بتأثيرات هذه الهجرات وأيدوا فى الوقت ذاته التوسع الاستعمارى لأنه قد أفاد

الدولة الألمانية ومواطنيها ولأنه — على حد زعمهم — أفضى إلى استحضر الحضارة إلى ما وراء البحار، أى إلى تلك الشعوب التى أخذت تقع فى شرك العلاقات الاجتماعية للدولة الإمبريالية.

وأدرك مختلف المحللين أن الإمبريالية — أى انتشار العلاقات الاجتماعية الرأسمالية — قد عجلت بخلق الحركات القومية فى أرجاء الكوكب وبشكل خاص جدًا فى آسيا. وناقش لينين، كما يتذكر القارئ، الأمر قائلاً: إن الحركات القومية التى كانت تظهر فى الأطراف الرأسمالية كانت فى كثير من الأحيان حركات جماهيرية تتادى بتشكيل دول بورجوازية ديمقراطية. ويرى لينين أن الطبقات العاملة فى الدول الرأسمالية يجب أن تؤيد هذه الحركات لأنها تسعى إلى تقرير المصير وتشكيل دول بورجوازية ديمقراطية، وفى الوقت ذاته يجب أن تناضل الطبقات العاملة ضد القومية بكل مظاهرها فى بلادهم هم. ومثله مثل ماركس كان لينين مدركاً لأن ما يطالب به لا يحدث ولا بأى درجة ذات شأن. وتناولت روزا لوكسمبورج مسألة الإمبريالية بشكل مختلف عندما ناقشت الأمر قائلة إن الإمبريالية يمكن أن توجد فقط فى حالة وجود مجتمعات غير رأسمالية، توفر الفرص لبيع فائض البضائع، وبالتالي، فتراكم الرأسمال يحدث بفضل أسواق المناطق غير الرأسمالية وليس بسبب استغلال العمال المأجورين، وهكذا فالبروليتاريا فى مختلف البلدان الرأسمالية قد استفادت من التغلغل والاستغلال الاقتصادى للشعوب غير الرأسمالية بالأطراف — وتلك وجهة نظر رفضها بوخارين.

وأدرك علماء الأنثروبولوجى بشكل خاص كيف أسهمت الإمبريالية والاختراق الاستعماري للمناطق الريفية والمستعمرة فى تشكيل الطبقة والدولة فى هذه البلدان وفى الخارج. لقد انقلبت العلاقات الاجتماعية حين تحول المزارعون من الفلاحين من صغار ملاك إلى بروليتاريا، وحين هاجر الريفيون إلى المدن وعندما حاولت البورجوازيات الجديدة مضاهاة أنماط الحياة المترفة الغنية للملكيات والأرستقراطيات الأوروبية. وفى المناطق المتخلفة انقلبت أيضاً العلاقات الاجتماعية التقليدية حين صاغت الدول الاستعمارية والمشاريع الرأسمالية ووكلاؤها أشكالاً من العلاقات الجديدة المتنوعة مع أقسام منتقاة من سكان المستعمرات وليس مع غيرهم. وأصبحت هذه الأقسام من السكان وكلاء للدولة

الاستعمارية وممثلين للمشروع الرأسمالي أو متعهدين لكل ما من شأنه خدمة أو تلبية مطالبهم. وبعيدًا عن مراكز القوة في العالم الرأسمالي، كان الأفراد من مناطق معينة كثيرًا ما يتم تجنيدهم كعملاء للدولة المستعمرة لجمع الضرائب أو الإشراف على نشاط أبناء عشيرتهم أو جيرانهم الأقل اندماجًا في عملية المثاقفة. وساعد كل هذا على تشكيل البنى الطبقية بالإضافة إلى تحلل العلاقات الطائفية القبلية قبل الرأسمالية التي تركزت في المناطق الريفية.

وخلقت الإمبريالية ظروفًا كانت وقودًا لنمو المشاعر القومية، وسهلت هذه الظروف ذاتها كلا من عمليات إيالة الأعراق من ناحية وخلق أعراق جديدة من ناحية أخرى. وقفزت إلى السطح القضايا المرتبطة بالهوية الوطنية في الدول المتعددة الجنسية مثل أستراليا وفي المناطق المستعمرة مثل شبه القارة الهندية. هناك كانت بعض المجموعات قد شرعت بالفعل في صياغة هويات وطنية في مواجهة هوية الدولة الإمبريالية، وفي إرساء الأسس للحركات القومية التي أخذت بمرور الزمن تتصدى لكل من سياسات وشرعية هذه الدولة. ففي مناطق مثل الأمريكتين، دمرت هذه السياسات أنماط حياة السكان الأصليين ومواردهم وكثيرًا ما دمرت مع كل هذا الشعوب نفسها. وفي الوقت نفسه، وفي الولايات المتحدة نفسها، صاغت مجموعات هندية متباينة هويات لها بين قبائلية دارت حول رقصة الشبح وديانة البيتوي، هويات تعترف بوضعهم النوعي المشترك في البنى الوطنية للقوة.

وفي الباب الرابع سوف نتناول كيف شرح المنظرون الاجتماعيون للأعوام ما بين الحربين العالميتين أزمت الرأسمالية وقضايا الإصلاح الاجتماعي والثورة الاشتراكية والبنى الطبقية الريفية والسبل المختلفة للتنمية الزراعية والمسألة القومية والمثاقفة؟.

الباب الرابع

أزمة الرأسمالية والبحث عن نظام اجتماعي

أشعلت الأزمة الرأسمالية العالمية فتيل الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨)، التي كانت أولى الحروب العالمية بكل معنى الكلمة، رغم أن معظم المعارك دارت رحاها في أوروبا والشرق الأوسط. وكانت الحرب بداية لحرب أوروبية وقفت فيها فرنسا وإنجلترا وروسيا ضد ألمانيا والنمسا - هنجاريا، إلا أن دولاً أخرى - مثل الولايات المتحدة واليابان انضمت في نهاية المطاف إلى النزاع، وخلفت الحرب، التي تركت وحشيتها جروحاً عميقة في نفوس كل من بقى حياً بعدها وكذلك في نفوس من لم يشاركوا فيها، آثاراً أخرى عميقة.

ومن وجهة نظر الدول الرأسمالية المنتصرة، تمخضت الحرب عن نتائج وبالتالي، مهام مترتبة عليها مثل: ظهور النظام البلشفي الثوري في روسيا الذي يجب عليها احتواؤه، والوضع الذي آلت إليه ألمانيا وضرورة الإبقاء عليها ضعيفة وظهور دول/أمم جديدة في المناطق التي كانت تسيطر عليها، حتى سنوات قليلة خلت، روسيا والإمبراطورية النمساوية الهنجرية والإمبراطورية العثمانية، تلك الدول/الأمم التي كان دعم وجودها بعد الحرب مشروطاً بمناصبتها للبلاشفة عداء شديداً (Hobsbawm 1996:24 - 31, 65 - 70). فضلاً عن أن الدول الرأسمالية كان عليها أيضاً تنفيذ مهام التحول في القطاعات الزراعية لاقتصادياتها والتصدى لنشأة التيار القومي في بلادها وفي الخارج ووضع السياسات المتعلقة إما باستيعاب أو بمزيد من تهمة الأقليات القومية والسكان الأصليين. وكان على الحكومة الاشتراكية الجديدة في الاتحاد السوفيتي التصدى أيضاً لحفنة من المهام على رأسها البحث في كيفية دعم التصنيع غير الرأسمالي.

وأصبحت قضية التطور غير المتكافئ مشكلة نظرية تزداد أهمية طوال النصف الأول من القرن العشرين، مشكلة ذات مضامين عملية وأبعاد زمنية ومكانية على حد سواء. وأحد جوانب هذه القضية هو كيفية فهم التغيير والتنمية في المجتمعات والبلدان المستعمرة على أطراف العالم الرأسمالي، بما في ذلك أطراف

الاتحاد السوفيتي، حيث لم ترتبط أقسام كبيرة من السكان ولا بأى طريقة واضحة كانت بالعلاقات الرأسمالية للإنتاج. وكثيراً ما كان علماء الاجتماع يصورون هذه البلدان كبلدان ذات اقتصاد ثنائي أى جيوب صغيرة رأسمالية ديناميكية منخرطة فى نشاط موجه نحو التصدير — مثل التعدين أو الزراعة — تقع فى قلب أو مباشرة إلى جوار علاقات إنتاج تقليدية أو إقطاعية. والجانب الثانى لقضية التطور غير المتكافئ هو كيفية تحليل السبل التى سلكتها الرأسمالية لتغيير المجتمعات المستعمرة التى سيطرت عليها.

أزمة الرأسمالية بين الإصلاح الاجتماعى والثورة الاشتراكية

مرت البلدان الرأسمالية بسلسلة من الأزمات الاقتصادية فى السنوات الواقعة بين ١٨٧٣ ومنتصف تسعينيات القرن التاسع عشر (Hobsbawm 1987: 34 — 45). وتناول ماركس (1978:153 — 1981: 607، 6 — 25) هذه الظاهرة قائلاً: إن الأزمات الاقتصادية الدورية المتزايدة العمق فى القرن التاسع عشر لم تكن مجرد أزمات عرضية، بل كانت ملمحاً مكملًا للرأسمالية، بسببه الإنتاج المفرط الزيادة والتفاوت المتزايد بين الإنتاج المتضخم والطلب المتباطئ الإيقاع فى مجتمعات كانت الأغلبية العظمى من السكان فيها أفقر من أن تشتري وتستخدم البضائع المنتجة. ولهذا السبب لم يكن بوسع الرأسماليين تحقيق الأرباح المرجوة من بيع كل البضائع التى ينتجها عمالهم، وبهدف الإبقاء على مستوى الأرباح التى كانوا يحققونها فى الماضى، كان على الرأسماليين إما البحث عن أسواق جديدة وتقليص نفقات الإنتاج وتخفيض عدد السلع المنتجة، أو الاستثمار فى قطاعات اقتصادية تدر معدلات أعلى من الأرباح. ويرى ماركس أن الأزمات الاقتصادية التى تسببها فوضى الإنتاج هى مؤشر على كل من التناقضات والشروط التى تتطلبها الثورة الاجتماعية.

وفى عام ١٨٩٨ تصدى إدوارد برنشتين (١٨٥٠ — ١٩٣٢)، ممثل التيار الإصلاحى فى الحزب الاشتراكى الديمقراطى الألمانى، لنظرية ماركس وإنجلز حول انهيار الرأسمالية، وتناول برنشتين (E. Bernstein 1961: 79 — 80، 164 —

5) الأمر قائلاً: إن نشأة الكارتيلات واتساع رقعة الأسواق المحلية والاستعمارية والأشكال الجديدة من القروض والديمقراطية قد منحت الرأسمالية عمراً جديداً مديداً. وطالما أن الرأسمالية مازالت تحيا وعلى أفضل وجه، فقد تواصل تطورها في ظل هذه الظروف في المستقبل. ومن ثم يجب أن تناضل الأحزاب الاشتراكية ليس من أجل التغييرات الثورية في علاقات الإنتاج بل بالأحرى من أجل إصلاحات تشريعية من شأنها أن تغير تدريجياً العلاقات الاقتصادية والسياسية وأن تتوصل في نهاية المطاف إلى إقرار المساواة في الحقوق لأعضاء المجتمع كافة. بالإضافة إلى أنه على الحزب أن يهجر فكرة أن تتولى الدولة أمور الإنتاج والتوزيع. ولسوف تنشأ الاشتراكية في رأيه ببطء من قلب النضالات اليومية للعمال ومن قلب الإصلاح وليس الثورة.

وسرعان ما جاء الرد على مقولات برنشتين من التيار الثوري للاشتراكيين الديمقراطيين، وفي ألمانيا ناقشت لوكسمبورج الأمر قائلة إن برنشتين بإخراجه لمفهوم ماركس وإنجلز عن الانهيار الاقتصادي من سياق التطور التاريخي للرأسمالية، قد أتى بـ «فكرة لطيفة مريحة عن التطور» تغفل تاريخ الصراع الطبقي، وأشارت إلى:

«إن الرفاق الذين يعتقدون أن بوسعهم قيادة المجتمع إلى الاشتراكية بشكل سلمى، بلا تغيير عنيف، هم في الحقيقة يفتقرون لأي أسس تاريخية لهذا الاعتقاد. ونحن بالثورة لا نعنى بالضرورة المذرة وإراقة الدماء، فالثورة يمكن أيضاً أن تجرى على المستوى الثقافي، وإذا كان هناك أية آفاق لأية ثورة فهذه الآفاق تكمن في الثورة البروليتارية، إذ إننا آخر من يلجأ إلى الأساليب العنيفة، وآخر من يتمنى الثورة العنيفة. ولكن مثل هذه القضايا لا تتوقف علينا وإنما تتوقف على خصومنا» (Luxemburg 1971: 48 – 9).

وترى لوكسمبورج أن برنشتين لم يكن راغباً في بناء نوع جديد من المجتمعات، ولكن بالأحرى تعديل أو إصلاح وجه المجتمع الرأسمالي. وكان يستهدف تلطيف استغلال وتجاوزات الرأسمالية بدلاً من القضاء عليها (Luxemburg 1970a: 78).

وانتقد لينين أيضاً برنشتين والمدافعين عنه من «اتحاد الاشتراكيين الديمقراطيين الروس في الخارج»، قائلاً: إنهم لم يحرموا الاشتراكيين فرصة أن يوضحوا للعمال أن مصالحهم تتعارض مع مصالح الطبقة الرأسمالية فحسب، ولكنهم أيضاً يسيئون أخلاقياً إلى الوعي الاشتراكي بابتذالهم للفكر الماركسي عبر

«...اختزال حركة الطبقة العاملة والنضال الطبقي إلى مجرد حركة نقابية ونضال «واقعي» من أجل الإصلاحات التدريجية النافهة. إن هذا يعني إنكار الديمقراطية البورجوازية لحق الاشتراكية في الاستقلال، وبالتالي، لحقها في الوجود، وهو يعني في الواقع تحويل الحركة الوليدة للطبقة العاملة إلى ذيل للبراليين» (Lenin 1961: 362 — 3).

وبحث كل من لوكسمبورج ولينين عن التكتيكات والأشكال التنظيمية التي من شأنها الدفع بالثورة الاشتراكية للأمام. ركزت لوكسمبورج (1970b: 198 — 9) اهتمامها على التكتيك — أي التحركات الجماهيرية (مثل الإضراب والتظاهر) — بما في ذلك مشاركة وتعاون ودعم أكبر عدد ممكن من الناس (Geras 1976: 111 — 32). أما لينين، الذي أدرك أن في كل من ألمانيا وروسيا ظروفًا تختلف عن بعضها البعض، فكان معنيًا ليس بالأحزاب الجماهيرية أو النشاط البرلماني ولكن، بالأحرى، بإنشاء منظمة قوية من النشطاء المتفرغين المدركين للخطر الذي يمثله بوليس وممثلو الدولة. وعلى هؤلاء تعليم وتقوية الجماعات المحلية في المدن والمناطق الريفية وتوسيع المشاركة في النقابات (Lenin 1961: 464 — 509).

ولم تكن مواقف الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية المختلفة أبدًا موحدة، ودار بينهم جدل عنيف حول الأولويات والعراقيل النسبية للحلول العملية المطروحة. وكان البعض يسعى لإصلاح أسوأ تجاوزات الرأسمالية، بينما كان البعض الآخر يدعم التكتيكات والأشكال التنظيمية الثورية بهدف القضاء على الرأسمالية وصياغة بديل اشتراكي لها.

فضلاً عن أن الديمقراطيين الثوريين لم يكونوا أبدًا الحزب السياسي الوحيد في أي بلد. وأثناء ثورة ١٩٠٥ في روسيا على سبيل المثال، كانت التيارات الثلاثة للاشتراكيين الديمقراطيين — أي البلاشفة الثوريين والمناشفة الإصلاحيين والمجموعة الأممية التي تطلعت إلى إعادة توحيد صفوف الحزب — تتبارى مع

مجموعات أخرى — مثل الاشتراكيين الثوريين الشعبويين والحكومة والمحافظين بكافة طوائفهم — للوصول إلى السلطة. وباختصار، رأى الاشتراكيون الثوريون من الضروري تحويل الأراضي الزراعية إلى ملكية جماعية لمنع التغلغل الرأسمالي في الريف وفي التشكيلة الطبقيّة الريفية، وبينما طالبوا بمضاعفة الفوائد والامتيازات للعمال الصناعيين رفضوا تحويل الملكية في المصانع إلى ملكية جماعية قائلين بدلاً من هذا إن المدن، التي تقع فيها المصانع، يمكنها تحويل الأرض التي تقام عليها هذه المصانع إلى ملكية جماعية (Radkey 1958: 25) — (46).

وكانت الحكومة الروسية برئاسة بيوتر صطالين لا تدخر جهداً لتعميق التطور الرأسمالي في روسيا. وأصدر صطالين، الذي نظر إلى نفوذ الاشتراكيين الثوريين في الريف كأكبر خطر على القيصر، تشريعاً أفضى إلى خصخصة واحتلال الأراضي الزراعية، بيد أن اقتراحاته بإصلاحات إدارية وبتوسيع الحقوق العرقية والدينية لـ «الأقليات من التجار» — اليهود والأمريكيين — قد أحبطها النبلاء المحافظون والملكيون الذين نظروا إلى هذه الإصلاحات كخطر يهدد نفوذهم ونفوذ القيصر على حد سواء (Shanin 1986: 236 — 51).

وبينما فسر المناشفة فشل ثورة ١٩٠٥ بأن روسيا لم تكن قد تحولت إلى الرأسمالية بالقدر الكافي الذي يسمح بقيام الثورة البروليتارية، استخلص لينين وكاوتسكي (١٨٧٩ — ١٩٤٠) دروساً مختلفة من فشل الثورة (Hill 1971). فلقد دفعت راديكالية الفلاحين — وبشكل خاص فلاحى جورجيا الذين انضموا إلى الحزب الاشتراكي الديمقراطي بأعداد كبيرة — لينين إلى اقتراح إقامة تحالفات بين البلاشفة والاشتراكيين الثوريين الزراعيين واتحاد الفلاحين. واعتقد لينين أيضاً أن أي حزب بروليتاري، مثل حزب البلاشفة، يستهدف الاستحواذ على سلطة الدولة، يجب أن يسعى لكي يحظى بأوسع تمثيل ممكن في أية حكومة مؤقتة قد تتشكل في المستقبل، وهذا يعني انتقال الحزب إلى العلنية بدلاً من السرية. وأخيراً توصل لينين إلى أن الظروف المحددة وتوازن القوى الذي ينشأ في منطقة معينة أو بلد ما ينطوي على أهمية خاصة. وهكذا، فإن راديكالية الفلاحين الروس مجتمعة مع راديكالية الطبقة العاملة الصناعية فتحت آفاق الاحتمالات الثورية المستقبلية. وكان

الوعي القومي غير الروسي، على غرار ما أبداه العمال في ريجا أو العمال والفلاحون في جورجيا، سلاحًا فعالاً يمكن استخدامه ضد القيصر. بكلمات أخرى فدعم وتأيد العمال والفلاحين الراديكاليين للنضال من أجل التحرر القومي قد وفر شروط المصادفة التاريخية التي يمكن في ظلها لدولة ما بعد الثورة أن تظهر للوجود في روسيا، البلد الواقع على أطراف العالم الرأسمالي وليس في قلبه (Shanin 1985, 1986:279 — 305).

وفي عام ١٩٠٦ استوقفت تروتسكي (1969a) هو الآخر خصوصيات التطور التاريخي الروسي. وكان مقتنعًا مثل لينين أن الثورة الاشتراكية تتوفر لها أسباب النجاح في روسيا، التي نظر إليها كدولة متخلفة شبه إقطاعية وإلى حد بعيد قبل صناعية تقع على هوامش العالم الرأسمالي. وتفسيرًا لموقفه هذا أشار تروتسكي إلى أن المتطلبات الرئيسية للثورة الاشتراكية «... قد أرساها التطور الاقتصادي للبلدان الرأسمالية المتطورة» (Trotsky, 1969a:100). ومن ناحية أخرى وبما أن الديمقراطية البورجوازية قد نمت هزيلة في روسيا، لذا بوسع العمال الروس يدعمهم الفلاحون الاستحواذ على السلطة قبل أن تتمكن البورجوازية الليبرالية من إظهار براعتها السياسية في ظل المناخ الثوري (الذي كانت تشهده روسيا في تلك الآونة/الترجمة) (Trotsky 1969a:63). وعلى عكس الوضع في الدول الغربية، حيث لم تكن قد جرت بعد الثورة الاشتراكية، فلن ينقطع في روسيا المناخ الثوري بفضل الثورتين الديمقراطية والاشتراكية من بعدها (Lowy 1981: 30 — 158; Trotsky 1969b: 69 — 239, 77 — 43).

وكانت الأوضاع في روسيا قد نضجت للقيام بالثورة عام ١٩١٧. إذ كان جيشها يتجرع الهزيمة في الحرب، وكانت المدن تعاني من نقص المواد الغذائية وانهار نظام القيصر عندما تحدث النساء والعمال الحكومة مطالبين بالطعام وبأجور أفضل وساعات عمل أقل. وفي حين كانت الحكومة المؤقتة — قصيرة العمر — تواصل عملها، استخدم البلاشفة، الذين شاركوا فيها، شعار «الخبز والسلام والأرض» لتنظيم أنفسهم في المدن وللحصول على دعم الفلاحين. وعندما انهارت

الحكومة المؤقتة في أكتوبر انتزع البلاشفة السلطة. ونظر الكثيرون إلى هذا الحزب المنظم المركزي باعتباره الحزب الوحيد القادر على الإبقاء على البلاد موحدة، وفضل الفلاحون الذين استولوا على الأرض الزراعية البلاشفة على النبلاء القدامى. وفور استيلاء البلاشفة على السلطة سعوا لتوقيع معاهدة سلام مع الألمان وحلفائهم، الأمر الذي أغضب الدول الرأسمالية الغربية. ومع ذلك، وبعد أن حصل البلاشفة على السلام الذي أرادوه، كان عليهم التصدى لقضايا عديدة: كالحرب الأهلية التي استمرت طوال العامين التاليين للثورة بقيادة النبلاء والملكيين المخلوعين بالإضافة للمناطق الانفصالية المختلفة، فضلاً عن التصدى للغزو الأجنبي والجوع والانحيار الاقتصادي والانتقاد من جانب المناشفة وكارل كاوتسكي، الذي كان يعتقد أن البلاشفة إنما يقطعون طريقاً مختصرة إلى الشيوعية دون المرور بالثورة الاشتراكية على نحو لا تسمح به أوضاع بلد متخلف اقتصادياً مثل روسيا (Hobsbawm 1996: 60 — 6).

وكان على البلاشفة الانخراط مباشرة أيضاً في حل مشكلة كيفية التعامل مع أجهزة الدولة بعد استيلائهم على السلطة. ووضع لينين (1964f) آراءه حول هذه القضايا في كتابه: «الدولة والثورة: النظرية الماركسية حول الدولة ومهام البروليتاريا في الثورة»، وكتب لينين هذا المؤلف حين نقضت الحكومة المؤقتة وانهارت عام ١٩١٧. وأسس لينين آراءه على تحليلات ماركس وإنجلز لثورات ١٨٤٨ و ١٨٥١ وكومونة باريس، وأيضاً على أساس الظروف التي سادت روسيا آنذاك. وناقش لينين الأمر قائلاً: إن الدولة هي نتاج التناقضات الطبقية المستعصية على التصالح في مجتمع منقسم طبقيًا، وبشكل أخص، هي الوسيلة التي حافظت بها الطبقة الرأسمالية على سيطرتها المطلقة على السلطة وأعادت إنتاج هذه السيطرة — التي كانت نضالات الطبقات المقهورة، بالطبع، تهددها دائماً. وكان البديل الذي يراه لينين لديكتاتورية البورجوازية هو ديكتاتورية البروليتاريا التي أمكن التوصل إليها عندما نجحت الطبقة العاملة في انتزاع سلطة الدولة، عندئذ فقط أصبح تطور ونجاح النضال الطبقي — الذي أرسى أسس هذا التحول المهم — ممكناً تاريخياً. في حين قبل انتزاع البروليتاريا لسلطة الدولة لم يكن من الممكن التخطيط لهذا.

وبتعبير لينين: «إن التحول من الرأسمالية إلى الشيوعية سيفرز بالتأكيد فيضاً وتنوعاً ضخماً من الأشكال السياسية...» (Lenin 1964f:418; Balibar 1977: 58) — (60).

وأشار لينين إلى أن أخطر أجهزة الدولة، وليس حصراً، هو أجهزتها القمعية — الجيش والبوليس — والجهاز الحقوقي، فضلاً عن البيروقراطية ذاتها، وأنه لن يكون بوسع البروليتاريا القضاء على الاستغلال وخلق مجتمع بلا طبقات وبلا استغلال إلا بعد تفكيك الآليات القائمة للدولة، وقيام دولة جديدة تحل محل القديمة وترسى أسس الاشتراكية أو ديكتاتورية البروليتاريا. ولهذا كانت سياسات واقتصاد الدولة الانتقالية موضع نقاش مكثف في ذلك الحين (e.g Bukharin 1971, 1982). ورأى لينين (1965a: 25) إنه طالما أن الدولة غارقة في التناقضات والصراع الطبقي، فعلى دولة البروليتاريا أن تدافع عن العمال ضد أعدائهم من ناحية، وعلى العمال أن يدافعوا عن أنفسهم في مواجهة الدولة من ناحية أخرى (Lock 1977: 13) — (25).

وكانت الأحداث في روسيا وقوداً للإضرابات والمظاهرات المعادية للحرب التي اجتاحت وسط أوروبا في يناير ١٩١٨. وشكل هروب الجنود من الجيش البلغاري وثورة البحارة في الأسطول النمساوي — الهنجاري إشارة لبداية تقويض الإمبراطوريات القديمة عشية الهدنة. وطوال عامي ١٩١٨ و ١٩١٩ انتفضت الدول — الأمم الجديدة بكل مواطنيها — الذين تطلعوا إلى الأرض وأضمرّوا شكوكاً في المدن — وغربائها وحكوماتها، حتى بما في ذلك الجمهوريات الاشتراكية القصيرة العمر في بافاريا وهنجاريا. وتطلع لينين إلى تحول أحداث الاتحاد السوفيتي إلى قوة لدعم وتأييد الحركات العمالية الثورية في البلدان الأخرى التي كان أبنائها نشطاء منظمين عاقدين العزم على التخلص من نير الرأسمالية. وتشكلت الأممية الثالثة أو الشيوعية عام ١٩١٩ للعمل على تحقيق هذه المهمة (Hobsbawm 1996: 66 — 75).

وفي عام ١٩١٨، نظر البلاشفة بعين الارتياح للحكومة التي شكلوها عشية ثورة أكتوبر بوصفها تمثل على أفضل وجه مصالح أغلبية السكان. وثمت الموافقة

على تشكيل الحكومة التي ضمت الاشتراكيين الثوريين أو المناشفة والعمال والفلاحين، الذين شكلوا غالبية سكان روسيا. ومن نافلة القول إن الحكومة اصطدمت طوال العامين التاليين بضغوطات عديدة — مثل الحرب الأهلية والغزو الخارجي والانحيار الاقتصادي فضلاً عن الصعوبات غير المحتملة التي عانى منها العمال والفلاحون أثناء الحرب، ورد الدولة على هذه التحركات، وقيدت هذه الضغوطات أو اعترضت مسارات الأحداث. بيد أن أهم نتائج الثورة هي السياسة الاقتصادية الجديدة NEP التي بدأ تطبيقها عام ١٩٢١ بعد هزيمة المعارضة اليمينية. فقد أرخت NEP قبضة الحكومة على الاقتصاد وسمحت بالمشروع الخاص بين الفلاحين، الأمر الذي بدل أوضاع الحياة اليومية في الريف ومعها الظروف التي تعمل في ظلها الحكومة على حد سواء.

وأثارت NEP جدلاً عنيفاً، فبينما نظر لينين (1965b: 61) إليها باعتبارها تراجعاً إستراتيجياً — أو تنازلاً أمام ضغوطات كل من الفلاحين والرأسماليين — حيث إن «...التحول المباشر من الاقتصاد الروسي القديم إلى إنتاج الدولة على الخطوط الشيوعية» لم يكن في الحقيقة قد حدث بعد. ورأى بوخارين — الذي أدرك أن الزراعة الفلاحية أصبحت لها الغلبة أكثر مما كانت عليه قبل الثورة — أن من المفيد تطبيق NEP ببطء حتى يتم تدريجياً تحويل الاقتصاد. فيما أراد تروتسكي التخلي بأسرع ما يمكن عن هذه السياسة لشن حملة جماهيرية لتصنيع الاقتصاد المتخلف (Knei — Paz 1978: 269 — 78). وبحلول عام ١٩٢٦ تمكنت NEP من ترميم إنتاج القطاع الاقتصادي المتدهور لتعود به إلى المستويات التي كان عليها قبل الحرب، ومع ذلك فقد كان من الواضح أيضاً أن NEP سوف تستمر تنخفض عن تطور صناعي بطيء للغاية في بلد مازال أكثر من ٩٠% من سكانها يعملون في الزراعة. أي إن الاقتصاد السوفيتي سوف يستمر يعتمد على البلدان الرأسمالية الغربية للحصول على العديد من البضائع الصناعية.

وفرخت NEP بيروقراطية متزايدة لأن المسؤولين والمديرين السابقين تراجعوا عن خدمة الدولة وتم الاستعانة بمجندين جدد (Carr 1953: 273)، وفي الوقت الذي أرخى فيه البلاشفة قبضتهم عن الاقتصاد السوفيتي، فرضوا حظراً على مشاركة مجموعات المعارضة المنظمة في السوفييتيات أو مجالس العمال

والحزب الشيوعي ذاته على حد سواء. فقد كانوا يخشون من تحالف قد تقيمه البورجوازية الحضرية، التي انبعثت وازدهرت في ظل NEP، مع الإنتليجينسيا والفلاحين للتصدي لسلطة الدولة البروليتارية. وبينما نظر لينين وتروتسكي إلى هذا الحظر كإجراء مؤقت يرفع عندما تستقر الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في البلاد، اعتبره آخرون في الحزب، وعيونهم على الأوضاع التي أفضت إليها NEP إجراء يستمر لفترة أطول (Deutscher 1954: 518).

وقادت حقيقة أن الثورات الاشتراكية فشلت في التحقق في أوروبا بحلول عام ١٩٢٠ فضلاً عن استمرار التبعية الاقتصادية للاتحاد السوفيتي للغرب إلى تغييرات سياسية مهمة بعد عام ١٩٢٤ حين بدأ جوزيف ستالين (١٨٧٩ - ١٩٥٣) في حشد قواه وفرض سيطرته على كل من الحزب وجهاز الدولة. وأخذ ستالين في تطبيق سياسة «الاشتراكية في بلد واحد» التي كانت بمثابة الضوء الأخضر لظهور أفكار حول أهمية العلاقات الخارجية مع البلدان الرأسمالية. وبدأ الدبلوماسيون السوفييت يركزون في علاقاتهم بالبلدان الغربية على أمن ورفاهية الدولة السوفيتية بدلاً من مفاهيم الثورة العالمية التي كانت تظهر في الصورة فقط بالقدر الذي تعزز به تحقيق هذه الأهداف. بل كان يُنظر إلى الثورة العالمية في الحقيقة باعتبارها متوقفة على أمن ورفاهية الدولة السوفيتية (Carr 1964: 19 - 20).

وفي ديسمبر ١٩٢٧ أعاد ستالين طرح قضية تصنيع الاقتصاد السوفيتي تحت رقابة الدولة (Erlich 1960). ونادى بالاستثمار في قطاعات اقتصادية بعينها والرقابة على أسعار السلع الرئيسية ودعم الدولة لإنتاج بضائع محددة. وفي خضم هذه العملية حل التخطيط المباشر للاقتصاد، على المستويين المالي والمادي، محل اقتصاد السوق المخطط وفق NEP. وأدرك ستالين ومفكرو الدولة التناقضات القائمة بين خططهم للتنمية الاقتصادية والبنية القائمة للزراعة الفلاحية. وكان الطريق الوحيد لحل هذه التناقضات في رأي ستالين هو «...تحويل المزارع الفلاحية الصغيرة المبعثرة هنا وهناك إلى مزارع ضخمة موحدة تعتمد على الزراعة المشتركة للأرض للانتقال إلى الزراعة التعاونية على أساس تقنيات جديدة أحدث... ليس هناك مخرج آخر» (quoted by Nove 1969: 148).

وهكذا، تضمنت الخطة الخمسية الأولى التى بدأت فى ربيع عام ١٩٢٩ تحويل الزراعة إلى زراعة تعاونية، برغم مقاومة الفلاحين لذلك، وتكريس استثمارات مالية ضخمة فى الصناعة ودعم المواد الغذائية، وذلك بهدف توطيد دعائم التطور الصناعى وهزيمة المعارضة اليسارية التى رفض أعضاؤها هذه السياسات والذين طعنوا فى السابق فى صحة NEP التى قامت على أساسها هذه السياسات (Lewin 1974: 3 – 124). وكان الثمن الإنسانى للخطة الخمسية الأولى لستالين فادحاً، إذ قوضت الدولة البنى الاجتماعية القائمة وتسببت فى تفشى أوضاع فوضوية، أفضت بدورها إلى مزيد من تدخل الدولة وإلى التضخم السريع والمطرود لأهمية جهازها البيروقراطى (Lewin 1968, 1985). وبرغم الثمن الإنسانى الفادح والآثار السلبية التى تمخضت عن تكثيف ومركزة السلطة وصناعة القرار، إلا أن الاتحاد السوفيتى قد حقق فى هذه الفترة معدلات عالية للنمو الاقتصادى ونجح فى التحول إلى بلد صناعى فى ثلاثينيات القرن العشرين، حتى بدأ شبح الفاشية يصعد فى وسط أوروبا كطائر العنقاء من قلب رماد الحرب العالمية الأولى.

البنى الطبقيّة الريفيّة والطرق البديلة للتنمية الزراعيّة

اهتم علماء الاجتماع طوال سنوات ما بين الحربين العالميتين بتحليل اقتصاديات الفلاحين والبنى الطبقيّة الريفيّة وأسس تطورها. وكان الجدل حول هذه القضايا حاراً بشكل خاص فى الاتحاد السوفيتى حيث كان أكثر من ٩٠% من السكان فى فترة الانتقال إلى الاشتراكية مازالوا يجنون رزقهم من احتراف الزراعة. بيد أن هذه القضايا كانت موضع اهتمام السياسيين والباحثين فى أجزاء أخرى من العالم أيضاً، على سبيل المثال فى الصين وإيطاليا والمكسيك وبيرو.

وأثناء NEP اعتمد فهم البلاشفة للبنى الطبقيّة الريفيّة على وصف لينين للبنى الاجتماعية – الاقتصادية التى تمفصلت مع بعضها البعض بأشكال مختلفة فى المناطق المختلفة من الاتحاد السوفيتى. فيما استند لينين ومعاصروه على المعطيات التى جمعها قبل الثورة المسئولون المعنيون بالحياة الزراعيّة وبالظلم فى الريف

واعتمدوا أيضًا على الدراسات التي كان يجريها آنذاك الماركسيون وعلماء الاجتماع الشعبويون ومن أبرزهم كريتمان (1890 L.N.Kritsman — 1937) وألكسندر تشايانوف (1888 Alexander V. Chayanov — 1939) اللذان أدركا إدراكًا عميقًا مغزى ما كان يجرى مع الفلاحين السوفييت. وانتقد كل من كريتمان وتشايانوف الخطة الخمسية لستالين والتأثير الذي يمكن أن تحدثه على الزراعة الفلاحية (T. Cox 1986; Littlejohn 1984:68, Solomon 1977).

واستخدم كريتمان أيضًا التصنيف الذي توصل إليه لينين (1965 c:331) للريف أثناء الفترة الانتقالية أي: المزارع الفلاحية ذات الاكتفاء الذاتي، وصغار منتجي السلع، والرأسماليون الذين استخدموا العمل المأجور وسعوا لتعظيم أرباحهم، والمشاريع الرأسمالية للدولة التي توجهها الدولة البروليتارية، والمشاريع الاقتصادية الاشتراكية التي تقوم الدولة بتخطيطها. وأضاف كريتمان أنه كان هناك أيضًا بنى إقطاعية في بعض أجزاء آسيا الوسطى. وهذا يعنى أن الانقسام الطبقي اتخذ أشكالاً مختلفة في المناطق المختلفة وأن هذه الفروق تعكس جزئيًا حقيقة ما إذا كان الإنتاج موجهاً في هذه المنطقة أو تلك في المقام الأول لإنتاج السلع أم للاستهلاك المحلي؟ ويصح هذا بشكل خاص بعد ما أعادت NEP إدخال آليات السوق عام ١٩٢١ وبعثت الحياة في إمكانية قيام زراعة رأسمالية (T. Cox 1984: 55 — 6).

وضع كريتمان ورفاقه سلسلة من الدراسات عن الاتحاد السوفيتي بهدف التوصل إلى المعطيات الإحصائية المطلوبة لرسم صورة دقيقة عن تطور البنى الاجتماعية الاقتصادية الريفية (T.Cox 1984; Shanin 1980). وركزت هذه الدراسات على البيوت الفلاحية كوحدات أساسية للتحليل وكشفت عن الاتجاهات التنموية المتناقضة التي وجدت بينهم، وبشكل خاص المرتبط منها بالإنتاج السلعي الصغير. وميزوا بين البيوت الفلاحية التي كانت تنتج للسوق والأخرى التي تنتج للاستهلاك. وأشاروا إلى أنه في المرحلة الانتقالية كانت آفاق مختلفة محتملة قد تبدت أمام معظم صغار منتجي السلع. فقد كان يمكن للبعض إقامة تعاونيات قد تصبح بعد ذلك اشتراكية أو رأسمالية، وقد يتوجه بعضهم الآخر مباشرة صوب الإنتاج الرأسمالي، أو التحول إلى بروليتاريا.

وتوصل كريتمان (139: 1984 - 41) ورفاقه إلى ملاحظة مهمة وهي أن ملكية الحيوانات العاملة في الأرض والمعدات المستأجرة للزراعة، وليس الأرض ذاتها، كانت البنية الرئيسية للزراعة الرأسمالية في الريف. إذ كانت البيوت الفلاحية التي تملك حيوانات الجر ومعدات الزراعة قادرة على انتزاع فائض قيمة من العائلات الفلاحية التي أجبرت على أن تستأجر منهم وسائل الإنتاج هذه لكي تزرع الأراضي التي تملكها. إذ كان هؤلاء الفلاحون يستأجرون الحيوانات أو المعدات مقابل العمل في مزرعة الأسرة التي تملكها، وعلى هذا النحو كان الفلاح الذي يستأجر وسائل الإنتاج هو الذي ينتج فائض القيمة، وليس ملاك الحيوانات أو المعدات التي يستأجرها هذا الفلاح. وفي بعض المناطق، كانت ثلاثة أرباع مزارع الفلاحين تمارس هذا النوع من الاستغلال. بيد أنه كانت هناك أشكال أخرى من الزراعة الرأسمالية، تلك التي لجأت إلى استئجار العمال الريفيين المأجورين. ولاحظ كريتمان ورفاقه أن التجارة والربا كثيرا ما ارتبطت ببعضها البعض في الريف، وذلك عبر انتشار التسليف، الأمر الذي يعكس الفوضى الاقتصادية للبيوت الفلاحية. وانتبهوا أيضا إلى أن تأثير ضرائب الدولة السوفيتية على أوضاع الفلاحين كان مشابها لتأثير الرأسمال التجاري والربا، حيث يقع العبء بشكل متفاوت على فقراء الفلاحين الذين أجبروا على بيع قوة عملهم.

واهتم تشايانوف أيضا بمصير الفلاحين الروس من حيث احتمالات التطور الرأسمالي التي خلقتها NEP في عشرينات القرن (Banaji 1976b; Littlejohn 1977; D.Thorner 1986). وعلى نقيض كريتمان نظر تشايانوف إلى اقتصاد ومجتمع الفلاحين كظواهر مستقلة عن البنى الاقتصادية والاجتماعية الكبرى. وبرغم أنه اتفق مع كريتمان على أن البيت الفلاحي كان وحدة اقتصادية أساسية إلا إن تحليله سار على طريق مختلف وركز على تنظيم وطبيعة عمليات الإنتاج الفلاحي، وأشار في هذا الصدد إلى:

«...في المزرعة التي تقوم على عمل الأسرة، تستخدم الأسرة، المزودة بوسائل الإنتاج، قوة عملها لزراعة التربة والحصول، كنتيجة لعمل طوال العام على قدر معين من البضائع... ويحدد حجم إنتاجية العمل بشكل رئيسي حجم

وتكوين الأسرة العاملة (أى عدد أفرادها القادرين على العمل) وإنتاجية وحدة العمل وأخيراً - وهو الأمر الذى ينطوى على أهمية خاصة - مقدار جهد العمل (أى درجة الاستغلال الذاتى التى ينجز بها الأفراد العاملون كمية معينة من وحدات العمل أثناء السنة) « (Chayanov 1986a: 5 - 6).

والأمر الذى كان يميز البيت الفلاحى المستقل عن الملتزم أو المتعهد الرأسمالى و/أو العمال المأجورين هو أن أفراد البيت الفلاحى يحددون وقت وكثافة العمل المطلوب لإنتاج البضائع التى يستهلكونها. وينبنى التوازن بين العمل والاستهلاك على الاحتياجات الاستهلاكية للعائلة ودرجة الجهد أو العمل الشاق الذى يرتضى أفرادها العاملون إنفاقه طواعية طوال السنة لإنتاج كمية البضائع التى يحتاجونها للاستهلاك.

وهكذا رأى تشايانوف أن توازن العمل/الاستهلاك هو المنظم الرئيسى للنشاط الاقتصادى للمزرعة، وهو يعكس أيضاً الدورة الديموجرافية للعائلة الفلاحية. ومباشرة بعد نشأة البيت الفلاحى (المقصود كوحدة اقتصادية/المت ترجمة) كانت كل من كمية البضائع المنتجة وعدد الأفراد العاملين صغيراً، ونما كلاهما حين أنجبت العائلة أطفالاً سرعان ما أصبحوا عمالاً، وبدأ كلاهما يتقوض عندما غادر الأطفال العائلة ليقيموا بيوتاً لأنفسهم، أو عندما قُسمت المزرعة بما فيها إلى أجزاء. ومعنى هذا أن حجم النشاط الاقتصادى للمزرعة يحدده حجم عائلتها، وأن أى تمايز يطرأ على أوضاع الفلاحين إنما تسببه العوامل الديموجرافية وليس الاجتماعية (Littlejohn 1977: 131).

ووضع تشايانوف (1986b:90 - 4) فكرة عن تنظيم المزرعة الفلاحية بوصفها تجمع بين عناصر تقليدية ثلاثة من عناصر الإنتاج هى الأرض والعمل والرأسمال. ويفضى العجز فى أى من هذه العناصر إلى انحسار متناسب مواز فى العنصرين الآخرين من عناصر المستوى الأمثل لهذا المركب الثلاثى. إلا إذا حدثت بعض الزيادة فى كثافة وإنتاجية العمل، إذ سيقود هذا إما إلى انخفاض حجم مزرعة العائلة الفلاحية أو إلى قيام عمالها بتعويض النقص فى دخلهم عن طريق المهن غير الزراعية للحفاظ على توازن العمل/الاستهلاك فى الحالات التى لا يتم

فيها إشباع مطالب العائلة من الدخل الناتج عن العمل في المزرعة. بيد أن هذا يعنى أيضاً أن هناك سوقاً، ويعنى أيضاً أن السوق تؤثر على توازن العمل/الاستهلاك للبيت الفلاحى، وأن منتجات المزرعة تنقسم بشكل أساسى إلى سلع للبيع وبضائع لاستهلاك العائلة.

وتظل المزرعة الفلاحية فى رأى تشاينوف وحدة اقتصادية مستقلة حتى تبدأ فى استئجار العمال من خارجها، وعندئذ تتحول إلى مشروع رأسمالى. وهكذا يتناقض فهمه لظهور علاقات الإنتاج الرأسمالية فى الريف مع فهم كريتمان الذى أكد فى هذا الصدد على أهمية الفلاحين الذين كانوا يستأجرون الحيوانات والمعدات. ويرى تشاينوف — الذى يفترض أن إيرادات المزرعة العائلية تتناسب مع جهد العمل المبذول من أفرادها — أن أى بيت فلاحى يقدم على استخدام العمال فهو يقدم فى الوقت ذاته على إقامة مجموعة جديدة تماماً من الحسابات الاقتصادية. وبفضل السوق لم يعد على البيت الفلاحى أن ينتج كل شىء يستهلكه فالأشياء التى يحتاجها أفرادها ولكنهم لم يعودوا ينتجونها، يمكن شراؤها من السوق مستعينين على ذلك بالدخل الذى يحصلون عليه ببيع فائض البضائع التى يواصلون إنتاجها. وهذا يعنى أن البيت الفلاحى يمكن أن يبدأ فى التخصص فى إنتاج وبيع بضائع معينة — أى تلك التى تتطلب مستويات من جهد العمل أقل من الجهد المطلوب لإنتاج البضائع التى يشترونها من السوق.

ويعتقد تشاينوف (1986b: 255 — 69) أن المزارع الرأسمالية لم تكن منتشرة على نطاق واسع فى الاتحاد السوفيتى، وأن التمايز الاجتماعى بين الفلاحين مازال فى مراحله المبكرة. وأن العلاقات الاجتماعية الرأسمالية اخترقت فى البداية الريف عندما غيرت التجارة وجه المزرعة الفلاحية المنعزلة لتصبح منتجاً صغيراً للسلع متصلاً عبر السوق بالمزارع الأخرى والتجار والحرفيين والمصانع التى حوّل عمالها المواد الخام إلى سلع تستهلكها المدينة — مثل تحويل الجلد إلى أحذية أو ورق. وهو يرى أيضاً، أن من شأن نظام البيع بالجملة وتعاونيات البيع بالتجزئة، المنظمة تنظيمياً رأسياً، تعزيز هذه العلاقات. ومن شأن التعاونيات أيضاً حماية المزرعة العائلية من خطر المزارع الرأسمالية الكبيرة وضمان ألا يفضى استمرار وجود السوق الريفية إلى تحويل الريفيين إلى

بروليتاريا أو إلى اضطرارهم للجوء إلى الأشكال القسرية للتسليف والوقوع في شرك الاستغلال الرأسمالي، لأن التعاونيات فرضت إعادة تنظيم اقتصاد المزرعة العائلية. وهو يرى أيضا أن التعاونيات الخاضعة لرقابة الدولة هي الطريق الأمثل لتطور الزراعة السوفيتية.

وفي كتابه (The New Economics [1926] 1965) أشار يفجينى بريابرازينسكى (1886 — 1937) إلى أهمية الدراسات التى وضعها كريتمان وتشاينوف عن التمايز الاجتماعى بين الفلاحين السوفيت فى ظل السياسات الاقتصادية NEP. والمشكلة الاقتصادية الجوهرية للاتحاد السوفيتى فى نظر بريابرازينسكى هي: كيفية تعزيز الدولة الثورية لنمو الصناعة التى تملكها الدولة فى بلد استحوذ فيها على رأسمال ضخّم أثرياء الفلاحين ممن امتلكوا وسائل تراكم الرأسمال فقط منذ بضع سنوات خلت، حين استولوا على الإقطاعيات الكبيرة المنتجة وقسموها فيما بينهم، بكلمات أخرى، إن شكلين متناقضين من التراكم تعيشا فى الاتحاد السوفيتى أثناء NEP: التراكم الاشتراكى فى القطاعات التى تملكها الدولة — أى القطاع الصناعى الذى تركز فى المدن، والتراكم الرأسمالى ومعه قانون القيمة فى القطاع الزراعى الريفى (Preobrazhensky 1965:79 — 145).

ومن وجهة نظر الدولة، كان على الحكومة البروليتارية الحصول على الموارد المادية من خارج النظام الاقتصادى الذى تديره هى لكى تتمكن من تمويل التصنيع الشديد الافتقار إلى هذه الموارد. وفى ظل غياب استثمارات أجنبية ذات شأن، كان هناك طريقان لجعل أصحاب الملكيات الخاصة يستثمرون فى القطاع الصناعى الذى تملكه الدولة: الأول هو فرض ضرائب مباشرة على القطاع الخاص، والثانى هو رقابة الدولة على التبادل فى السوق بين الدولة والقطاع الخاص. وكان بريابرازينسكى مع الخيار الثانى بسبب الاحتمال الكبير لتهرب الفلاحين من دفع الضرائب. وهو يرى أن الرقابة على التبادل فى السوق تعنى زيادة مبيعات المزارع للدولة لتتمكن الأخيرة من إطعام المدن ودعم قطاع التصدير الذى تشرف عليه، فضلا عن زيادة كفاءة وإنتاجية الصناعة السوفيتية والرقابة على أسعار البضائع التى تباع للفلاحين — الأمر الذى من شأنه، فى نهاية المطاف دفع التراكم الاشتراكى للأمام (Dobb 1966: 183 — Nove 1965:xi — xvii).

وفي الصين كان ماو تسي تونج (1976 - 1893) معنيًا أيضًا بالبنى الطبقيّة الريفية والتغيير الاجتماعي في أواخر عشرينيات وبداية ثلاثينيات القرن العشرين - أي في الوقت الذي كان فيه سكان الصين يتشكلون من حوالي ٤٠٠ مليون فلاح، وما لا يزيد عن مليونين من البروليتاريا الحضرية. وميز ماو (1965a) في تحليله للمجتمع الصيني عام ١٩٢٦ سبع طبقات تضم كلاً من الأقسام الحضرية والريفية من السكان، طبقة نبلاء الأرض وطبقة الكومبرادور - أي المديرون الصينيون للمؤسسات التجارية الأجنبية - وكاننا مرتبطتين بالبورجوازية العالمية، ثم البورجوازية الوطنية أو المتوسطة التي كانت تمثل العلاقات الاجتماعية الرأسمالية في كل من المدينة والريف، والبورجوازية الصغيرة بما في ذلك الفلاحين الملاك وأرباب الحرف والتجار ومدرسي المدارس ومسؤولي الحكومة من المستويات الصغيرة. ثم يأتي أشباه البروليتاريا بما في ذلك صغار الحرفيين وعمال المحلات وصغار التجار والفلاحين أشباه الملاك، الذين كانوا يعملون جزئيًا في أرضهم وجزئيًا في الأراضي المستأجرة من آخرين، وفقراء الفلاحين أو المأجورين ممن لا أرض لهم. ومن ثم فرق ماو بين فقراء الفلاحين ممن يملكون أدوات ولديهم أساليبهم للحصول على موارد مالية من ناحية، وأولئك الذين لا يملكون من ذلك شيئًا من ناحية أخرى وأجبروا على بيع قوة عملهم. وكان أفراد البروليتاريا الحضرية يعملون في صناعات النسيج والتعدين والسكك الحديدية والمواصلات البحرية وبناء السفن. وأخيرًا تأتي البروليتاريا الدنيا^(٣٠) التي تتألف من الفلاحين ممن فقدوا أرضهم والحرفيين العاجزين عن إيجاد عمل.

(٣٠) Lumpen بالألمانية تعني حرفيًا السفلة أو الحثالة، وقد كان ماركس أول من استخدم هذا اللفظ في سياق الحديث عن شرائح اجتماعية خارج الطبقة أو الشرائح الدنيا من البروليتاريا ممن يفتقرون لوعي طبقي والعاطلين عن العمل والمشردين وغيرهم. وأصطلح على ترجمة Lumpen Proletariat «حثالة البروليتاريا» أو «البروليتاريا الرثة»، ولكنني أفضل ترجمة المصطلح: البروليتاريا الدنيا، لأن صفات الحثالة والرثة هي في الحقيقة نوع من السباب والقذف لا يليق إصاقه بالبشر من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد كان ماركس معنيًا بوصف الشريحة الدنيا من البروليتاريا وأوضاعها وما تزاوله من أعمال، تلك الأوضاع التي قادتهم إلى الافتقار إلى الوعي الطبقي، وبالتالي الانتماء الطبقي/المترجمة.

وفى بحثين تالين ركز ماو (1965b; 1990: 148 – 58) حصراً على البنى الطبقية والعلاقات الاجتماعية فى الريف. وحدد خمس طبقات اجتماعية ريفية وقسم نبلاء الأرض إلى شرائح ثلاث اعتماداً على الدخل وعلى ما إذا كانوا يعملون أم أنهم يستمدون معظم دخلهم من تأجير الأرض، ومن ثم يستكملون دخلهم الأساسى باقتراض الأموال أو باعتصار فائض القيمة من العمال الذين يستأجرونهم للعمل فى مشاريعهم التجارية أو الصناعية. وكان أثرياء الفلاحين يملكون أراضيهم هم، ولديهم وسائل جيدة للإنتاج وللحصول على الرأسمال – وكانوا أحياناً يستخدمون عمالاً ويؤجرون بعض أراضيهم. وكانت الطبقة الوسطى من الفلاحين تمتلك بعض الأرض التى يزرعونها ويستأجرون الباقى، وكانوا يستمدون دخلهم من عملهم، أما فقراء الفلاحين فعادةً ما كانوا يستأجرون الأرض التى يزرعونها، وبعكس الطبقة الوسطى، يُجبرون على بيع قوة كدحهم. أما عمال المزارع فهم من لا يملكون عموماً أرضاً أو أدوات عمل، ويقومون أودهم ببيع قوة كدحهم.

وكان ماو (1965c) مهتماً بديناميكيات التغيير الاجتماعى فى المناطق الريفية، وفى عام ١٩٢٧ قدم تقريراً عن شكل الاتحادات الفلاحية فى مقاطعة هونان. وأشار فى هذا الصدد إلى الزيادة الضخمة فى عضوية هذه الاتحادات التى كانت تضم ٣٠٠ – ٤٠٠ ألف عضو عام ١٩٢٦، ومن ثم قفز هذا العدد إلى مليونى عضو، فى حين بلغ عدد أنصار الاتحادات الفلاحية قبل ذلك بعام أكثر من ١٠ ملايين. وأحدثت تنظيمات الفلاحين تغييرات جوهرية على علاقات القوة التى كانت قائمة فى الريف. وأكد ماو على:

«إن الهدف الرئيسى لهجوم الفلاحين هم الطغاة المحليون، أى الطبقة العليا الأرستقراطية الفاسدة ونبلاء الأرض غير الشرعيين، بيد أنهم فى طريقهم يطيحون أيضاً بالأفكار والمؤسسات الأبوية والمسؤولين الفاسدين فى المدن وبالممارسات والعادات السيئة فى المناطق الريفية. والهجوم عاصف من حيث القوة والزخم ومن سينحنى أمام العاصفة سينجو ومن سيقاوم سيهلك. وهكذا، تتفتت الآن إلى شظايا الامتيازات التى ينعم بها نبلاء الأرض الإقطاعيون منذ آلاف السنين. وتجر أذيالها الآن كل ذرة كرامة أو هبة بناها نبلاء الأرض لتتحول إلى نفايات. وبانهيار سلطة نبلاء الأرض أصبحت اتحادات الفلاحين الآن الأدوات الوحيدة للسلطة، وأصبح شعار: «كل السلطة لاتحادات الفلاحين» واقعاً» (Mao 1965c: 25).

ولاحظ ماو (44: 1965c — 6) أن العلاقات بين الفلاح والفلاحة تختلف من طبقة إلى أخرى، وأن سلطات الأزواج كانت دائماً ضعيفة بين فقراء الفلاحين حيث تكدح النساء جنباً إلى جنب مع أزواجهن وأن لهن صوتاً مسموعاً في القرارات العائلية. وشرح ماو كيف شكلت الفلاحات من القرى المختلفة مجموعات نسائية لحماية أنفسهن من قسوة وعنف الرجال، ومن ثم وصف كيف تحدث هذه المجموعات وأضعفت أنظمة تقليدية ثلاث من أنظمة السلطة في ريف هونان، هي العشيرة الأبوية، والمقدسات الدينية، وآباؤهن وأزواجهن — وكيف كن يكافحن من أجل المزيد من المساواة لصالح النساء في العلاقات القائمة؟

ومن ثم تناول ماو أهداف الحركة الفلاحية بما في ذلك منع القمار وتدخين الأفيون وتقطير المشروبات الروحية واستخدام الزوارق ذات المحركات وتقييد عدد الخنازير والبط التي تملكها العائلات بسبب تدميرها للحبوب، وكبح السلوك العدواني للمشردين والصعاليك والقضاء على اللصوص وقطاع الطرق وإبطال الجبايات التي يفرضها على الفلاحين نبلاء الأرض وأرستقراطية الأرض الذين يديرون الجهاز الريفي للدولة، ونشر التعليم وتسهيل التسوق للمستهلكين وإقامة تعاونيات التسليف وبناء وإصلاح الطرق والسدود (49: 1965c — Mao 56).

ولم يكن ماو بالطبع المنظر الاجتماعي الوحيد الذي كتب عن المسألة الزراعية في الصين، فقد وصف الأنثروبولوجي الصيني فيي خياوتونج (b1910) في كتابه (1939 Peasant Life in China) العلاقات بين النظام الاقتصادي والبنية الطبقيّة للجماعة الفلاحية في وادي يانجزي الذي يقع على بعد ٥٠٠ ميل شمال شرق المنطقة التي كتب عنها ماو قبل ذلك بستة أعوام. وناقش فيي (1939: 120) الأمر قائلاً: إنه لا توجد فروق اجتماعية حقيقية بين القرويين برغم أن عدداً قليلاً منهم كان يملك أرضاً وبعضهم كان أغنى من غيره، وإن التمايز في الثروة الذي كان قائماً كان يرجع إلى الفروق في مبلغ الإيجار الذي يدفعونه لنبلاء الأرض الغائبين. وهكذا كانت الظروف الاقتصادية للقرويين بما في ذلك انهيار الصناعة المحلية للحريز مرجعها الغرباء الذين فرضوا إيجارات باهظة وعملوا بالربا وحصدوا ضرائب فاحشة — واشترك جميعهم في إفساد النظام الاجتماعي

القائم فى القرية. واعتبر فى خياوتونج أن كلاً من الاقتصاد الرأسمالى العالمى والحكومة قد تسببا أيضاً فى مشاكل للقرويين.

وبناء على هذه المزاعم البنيوية/الوظيفية مر فى مرور الكرام على الفوضى التى شهدتها الريف آنذاك. وهو يرى أنه بينما كان يمكن أن تفضى الإصلاحات الزراعية إلى تخفيف وطأة المشاكل الاقتصادية للقرية، فإن الحل الحقيقى يكمن أساساً فى إعادة بناء الصناعة الريفية. بيد أن المشاكل الحقيقية تمثلت فى إهدار الحكومة للكثير جداً من دخلها فى محاولة إلحاق الهزيمة بالشيوخيين وفى أنها لم تفهم فعلاً القرى الفلاحية أو المشاكل التى تواجهها (Fei 1939: 110 — 282, 16 — 5). ونظر فى إلى التقسيم السياسى الثانوى الذى فرضته الدولة فى الريف بوصفه تقسيماً اصطناعياً لا أساس له فى الاقتصاد والمجتمع التقليديين واعتبر أن المدارس التى أسستها الدولة لم تول أى اهتمام لإيقاع الحياة الريفية وعلمت التلاميذ مهارات لم يكن يرى فيها الفلاح نفعاً (Arkush: 1981: 74 — 9).

التوحيد القومى

برزت المسألة الزراعية تدريجياً مع القضية القومية فى بلدان مثل إيطاليا وبيرو وإندونيسيا أو المكسيك، وكان السؤال المطروح هو: كيف يمكن إدماج الفلاحين والأقليات القومية أو الشعوب القبلية التى تعيش فى مناطق ريفية فى الدولة الوطنية؟ وليست «المسألة الجنوبية» و«المسألة الهندية» و«الاقتصاديات الثنائية» و«المتصل الشعبى الحضرى» إلا بعض المفاهيم التى برزت حول هذه القضية.

وفى هذا الصدد كتب أنطونيو جرامشى (1891 — 1937) كتابات عديدة حول التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى إيطاليا أثناء وبعد مرحلة التوحيد القومى للبلاد. وكان جرامشى مهتماً بوضع إستراتيجية سياسية ثورية يمكن تطبيقها فى بلد رأسمالى متطور بعينه (إيطاليا)، وانخرط أثناء ذلك فى مناقشة والرد على النظريات الاقتصادية القائمة ومفاهيم ونشاط الإمبريالية وهزيمة الحركات الثورية فى عشرينيات القرن وصعود الفاشية والانهيال الاقتصادى عام

١٩٢٩، ونمو دولة الشركات التَّخْلِيَّة في ثلاثينيات القرن. وركز جرامشي على ممارسة سلطة الدولة، وكيف يُستخدم الإكراه والخداع والفساد وحمل الناس على مباركة سياسات الدولة، لكي يتسنى لسلطة الدولة الحفاظ على وإعادة إنتاج العلاقات الطبقيَّة القائمة. ولم ينصب اهتمام جرامشي على الجهاز القمعي للدولة بقدر ما كان معنيًا في المقام الأول بالأدوار التي تقوم بها الفئات المختلفة من المثقفين في عملية ضمان قبول الجماهير لسياسات الدولة، وفي تنظيم سيطرة الطبقة المهيمنة، التي تستمد سلطتها السياسية أساسًا من القاعدة الاقتصادية برغم استحالة اختزال الأمر بأي طريقة بسيطة كانت إلى مجرد القاعدة الاقتصادية (Jessop 1982: 142 — 52).

وطالما أن العلاقات المعقدة بين المدينة والريف كانت القوة المحركة للتاريخ الإيطالي، لذا يرى جرامشي أن أي دراسة حول هذه القضية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار العلاقات المتبادلة بين القوة الشماليَّة الحضرية والقوة الجنوبيَّة الريفية — أي القوة الواقعة شمال وسط البلاد والقوة الريفية لصقالية وسردانيا. ويعود تعقد هذه العلاقات إلى حقيقة أن الرأسمالية الصناعية قد نشأت وتطورت بشكل غير متكافئ، وفي مناطق متباعدة في شبه الجزيرة الإيطاليَّة، وتركزت تمامًا تقريبًا في المدن الواقعة على سفوح الجبال الشماليَّة حيث ارتبطت البورجوازية وعمال المصانع بنمط الإنتاج الرأسمالي وجمعتهم النظرة إلى العالم كعالم قائم أساسًا على الاقتصاد، الذي يوحدهم في مواجهة إيقاع ونمط الحياة اليومية في الريف. أما بقية شبه الجزيرة فقد سيطرت عليها كتلة زراعية شبة إقطاعية تتألف من الفلاحين ومُلاك الأرض والمثقفين التقليديين الذين كان نشاطهم يكرس ويعزز العلاقات بين الطبقتين الريفيَّتين (Gramsci 1967, 1971a: 90 — 133, 1992: 102).

وقاد التوحيد السياسي لإيطاليا عام ١٨٧٠ إلى ضم مناطق ذات تاريخ مختلف وأسس اقتصادية مختلفة وممارسات ثقافية مختلفة في جهاز دولة واحد. ويرى جرامشي أن التوحيد السياسي لم يوفر الشروط المواتية لمزيد من التطور والتوسع الرأسمالي في الجنوب، لكنه عمق وعقد، فحسب، التقسيمات القديمة الاجتماعيَّة والإقليميَّة التي كانت بالفعل قائمة. وإذا تناولنا ما حدث من منظور اقتصادي فقد استعمر الشمال الجنوب وامتص منه الرأسمال والعمل اللذين كانا

وقودًا للنمو الرأسمالي اللاحق على سفوح الجبال. أما من وجهة النظر السياسية فقد كانت البورجوازية الشمالية عاجزة عن حشد فئات اجتماعية أخرى لتوطيد أقدامها كطبقة مهيمنة اقتصاديًا، وعن وضع برامج واضحة لذاتها. وهكذا كان على أعضائها تقاسم سلطة الدولة مع ملاك الأرض النبلاء شبه الإقطاعيين، الذين عملوا دومًا على ترسيخ مصالحهم الاقتصادية الخاصة.

ولاحظ جرامشي (1967:45 — 14, 1971b: 7 — 5) أن المثقفين الجنوبيين شكلوا ٦٠% من بيروقراطية الدولة، وهذا يعنى أن الكتلة الزراعية الجنوبية ككل كانت الوسيط والمراقب للرأسمال الشمالى والبنوك الكبيرة. وفي الجنوب، كان المثقفون التقليديون لمدن الريف (المحامون وكتاب العدل والكهنة والمدرسون) وسطاء بين جماهير الفلاحين والدولة. وكنيجة لهذا، كان جرامشي معنيًا بشكل خاص، بالخصوصيات والسمات الثقافية لهذه الشريحة الاجتماعية. وتوصل جرامشي إلى أن هذه الشريحة استمدت أصولها بشكل رئيسي من صغار ومتوسطى ملاك الأرض الذين حصلوا على دخلهم بتأجير الأرض للفلاحين أكثر من اعتمادهم على زراعة الأرض بأنفسهم، وكان مستوى حياتهم أعلى من الفلاح المتوسط. ونظر أفراد هذه الطبقة إلى الفلاحين أفضل قليلًا من نظرتهم إلى الماكينات، واعتقدوا أن من الضروري إرهابهم واحتقارهم بسبب ولوعهم بالعنف. وترجع أصول الكهنة الجنوبيين أيضًا — بعكس رجال الدين في الشمال الذين كانوا ينحدرون من أصول حرفية أو فلاحية — إلى صغار ومتوسطى ملاك الأرض وتبنوا ذات نظرتهم الطبقيّة إلى الفلاحين.

وأشار جرامشي إلى أن الفلاحين كانوا يتخذون مواقف متناقضة من المثقفين التقليديين. فمن ناحية هم يحترمونها ويأمل الكثيرون منهم أن يصبح واحدًا في أقل تقدير، من أبنائهم مثقفًا، وكاهنًا بشكل خاص، ليرتقى بذلك بالوضع الاجتماعي الاقتصادي لعائلاتهم اعتمادًا على الصلات التي يقيمونها باختلاطهم عن قرب بطبقة ملاك الأرض. بيد أن إعجاب الفلاحين بالمثقفين كان ممزوجًا بالحسد والغضب. ولما كان القساوسة بشكل رئيسي من طبقة ملاك الأرض، نظر الفلاحون إليهم كوكلاء مزارع ومرابين يوحى سلوكهم المخنث ومعاملاتهم المالية بقليل من الثقة في أى من حسن تمييزهم أو نزاهتهم.

وتمثل دور المثقفين الجنوبيين، بما في ذلك الكهنة، في إحباط أية محاولات من جانب الفلاحين لتنظيم تحركات جماهيرية، وفي منع تطور أية انشقاقات داخل الكتلة الزراعية. وفي الواقع، فإن المثقفين الجنوبيين، ممن احتلوا مناصب في الحكومة الليبرالية الديمقراطية قبل صعود الفاشية في عشرينيات القرن العشرين كانوا يجتهدون لتميع مطالب واحتياجات الفلاحين وتحويلهم إلى هوامش على الساحة السياسية بتصوير خصوصياتهم ومصالحهم بوصفها تتعارض مع الدولة. من ذلك على سبيل المثال قولهم إن ثقافة الفلاح بسيطة ومتشظية بينما ثقافة الدولة مركبة ومركزية ووحدية (Cirese 1982).

وشدد جرامشي على ضرورة قيام تحالفات عمالية فلاحية حقيقية لهزيمة البرامج السياسية المهترئة للديمقراطيين الليبراليين، التي كانت تؤبد الأشكال التقليدية للفساد والابتزاز في المناطق الريفية، وبدعاوى الوحدة، أقام الديمقراطيون الليبراليون تكتلاً من الصناعيين والعمال الحضريين في المدن الشمالية، وعزز هذا التكتل اقتصاد وهيمنة الشمال، وحوّل بقية شبه الجزيرة إلى مستعمرة. وكان القمع البوليسي والمذابح الدورية للفلاحين والإجراءات السياسية على شاكلة تقديم الخدمات الشخصية والوظائف للمثقفين الجنوبيين والتساهل في تطبيق القوانين الكنسية في المناطق الريفية، كان كل هذا كفيلاً بضبط الأمور في الجنوب.

وفي كتابه *Seven Interpretive Essays on the Peruvian Reality* (1930 Jose M. Mariategue [1928] (1971) - 1894) استخدم جوزيه مارياتيغ عدسات مماثلة لتحليل الأوضاع التي سادت في بيرو، البلد الذي كان مازال يهيمن عليه اقتصادياً النظام شبه الإقطاعي للإقطاعيات الضخمة^(٢١) الذي يجمع بين ملكية الأرض وعبودية الفلاح. ويرى مارياتيغ أن هذا النظام عرقل تطور رأسمالية وطنية وكرس الركود والفقر المدقع للحياة الحضرية على الساحل وللجماعات الهندية الريفية في الجبال على حد سواء. وقام ملاك الإقطاعيات الكبيرة الذين يزرعون الشمندر والقطن للتصدير بدور الوستاء بين الأهالي والشركات الأجنبية

(٢١) انظر هامش المترجمة بالباب الثالث *Lutifundia* الإقطاعيات الكبيرة في أمريكا اللاتينية/المترجمة

التي تعمل في التعدين والتجارة والنقل. ونتيجة لهذا كان التطور الصناعي على الساحل في العقود المبكرة من القرن العشرين يقتصر إلى حد بعيد على مصانع (Mills) السكر الآلية الصغيرة الواقعة بالقرب من العناقيد التي تتدلى في الإقطاعيات الكبيرة المنتجة للسكر. وتعايش مع الإقطاعيات الكبيرة شكلان آخران من أشكال النشاط الاقتصادي. الأول هو اقتصاديات السكان الأصليين المشاعية في المناطق الجبلية، والثاني هو الاقتصاد البورجوازي الصغير المتخلف في بعض المناطق الساحلية (Mariategui 1971:16).

وأطلق مارياتيغ (Mariategui 1971:18, 30, 158 — 70) اسم Gamo/nalism or Boss/ism^(٣٢) نظام الزعماء أو الشيوخ على الشكل السياسي الذي يتفق مع حقائق اقتصاد بيرو، أي كبار الشيوخ في الأنحاء المختلفة من البلاد، وكان الكثير منهم كبار ملاك أراض آمن لهم وضعهم في بيروقراطية الدولة الإشراف على التعليم وتنفيذ القانون وإدارة العدل في المناطق التي عاشوا فيها. وضمنت لهم سيطرتهم على الحكومة في مناطقهم إعفاء منتظمًا لإقطاعياتهم من الضرائب، ومن تنفيذ القوانين الأخرى التي تفرضها الحكومة المركزية على الجماعات من السكان الأصليين وعلى المدن، وضمن لهم أيضًا انضباط الأهالي الريفيين المرتبطين بالإقطاعيات. باختصار، فإن الزعماء المحليين الذين أمسكوا بالسلطة لم يقفوا موقف المعارضة من الحكومة المركزية، بل تواطؤوا معها لضمان الحفاظ على بنى القوة القائمة وإعادة إنتاجها.

وكنتيجة لهذا لم يكن هناك سبب يدعو هؤلاء الزعماء للتصدي لا إلى المسألة الهندية ولا إلى المسألة الزراعية برغم كثرة تفجر هاتين القضيتين، اللتين تركزتاً في المقام الأول على السكان الأصليين في الجبال. ولم يكن مارياتيغ ومعاصروه، مثل لويس فالكارسيل (الذي ذكرناه في الباب السابق)، يعتبرون السكان الأصليين مخلفات للمجتمع الكولومبي البائد واصلت وجودها — بعد أن اجتثت جذورها من الساحل — بشكل رئيسي على الجبال بعد زوال هذا المجتمع.

(٣٢) نظام الرئيس أو الزعيم الذي يهيمن في ظله شخص على تنظيم اجتماعي أو سياسي/المترجمة

بل نظروا إليهم كشكل مشاعى للإنتاج يعتمد على التعاون والاتحاد اللذين كانا مظلة لحماية السكان الريفيين من طلب الإقطاعيات الكبيرة على خدمات العمال. ولقد حافظت هذه المظلة على السكان الريفيين وحمتهم من تهديدات الزعماء من ناحية، ومن ناحية أخرى من النزعة الفردية التى روج لها الإصلاحيون الليبراليون الذين كانوا يرددون بحماس أن المشاكل التى كانت تواجهها الجماعات الهندية يمكن التغلب عليها عبر التعليم والاستيعاب والملكية الخاصة للأرض. وفشل الليبراليون فى رأى مارياتيغ فى فهم القوى السياسية والاقتصادية التى مثلت تهديدًا للجماعات الهندية الجبلية فى العقود التى تلت حرب الباسيفيك (1879 — 1883).

وبما أن الجماعات الهندية كانت تتألف من مزارعين، رأى مارياتيغ (1971: 32) أن المسألة الزراعية والقضية الهندية مرتبطتان ارتباطًا وثيقًا، وأشار إلى ذلك قائلاً:

«...أولاً وقبل أى شىء تأتى مشكلة القضاء على الإقطاع فى بيرو...وهناك شكلان باقيان للإقطاع: الإقطاعيات الكبيرة والعبودية، وإذا إنهما متلازمان ومن الجوهر ذاته، قادنا تحليلهما إلى النتيجة القائلة إن العبودية التى تضطهد العرق الأصلي لا يمكن القضاء عليها ما لم يتم القضاء على الإقطاعيات الكبيرة.

وبوضع المسألة الزراعية فى إطارها الصحيح هذا، لا يمكن تحريفها بسهولة. فهى على هذا النحو تتضح بكافة أبعادها كمشكلة اجتماعية — اقتصادية وبالتالي سياسية ينبغى أن يعالجها المتخصصون فى هذه القضايا. ومن العبث محاولة تحويلها، على سبيل المثال، إلى مشكلة تقنية — زراعية تخص المعنيين بالزراعة». فضلاً عن أن توحيد الجماعات الهندية فى الدولة — الأمة مشكلة سياسية يجب أن تحل حلاً سياسياً وفقاً لرأى مارياتيغ.

وقدم الاقتصادى جوليوس بويك (Julius H. Boeke 1884 — 1953) فهماً بديلاً لتناول مارياتيغ لهذا الوضع الذى وصفه باعتباره استمراراً لبقاء العلاقات الاجتماعية الإقطاعية. وبدلاً من ذلك طور بويك فكرة الاقتصاديات الثنائية فى تحليله للمستعمرة الهولندية فى إندونيسيا. وكتب يقول إن المجتمعات ذات

الاقتصاديات الثنائية اختلفت عن، وكانت أكثر تعقيداً من، تلك التى عرفت فى الغرب وأشار فى هذا الصدد إلى:

«... إننا هنا إزاء مجموعات تتلامس وتؤثر على بعضها البعض، نظامان اجتماعيان، أحدهما يتطابق مع المنطق الاقتصادى الغربى بينما الآخر لا يتطابق.

والصدام بين النظامين الاجتماعى والاقتصادى ليس ظاهرة إندونيسية. فحيثما تغلغت الثقافة الغربية فى الأراضى الشرقية دون أن تبيد الثقافة البدائية أو الشرقية، سنجد الظواهر ذاتها والتعقيدات ذاتها» (Boeke 1953: 11)، أى نظام اقتصادى رأسمالى وآخر قبل رأسمالى. وفى المجتمع ذى الاقتصاديات الثنائية تتناقض المدن التى شارك أفرادها (الذين أصبحوا غربيين) فى الأسواق العالمية مع القرى الريفية باقتصادها التقليدى الزراعى ذى الاكتفاء الذاتى.

ويرى بويك أن القرية هى «... جماعة دينية من مزارعى المحاصيل الغذائية ينتمون إلى العشيرة نفسها وتحكمهم تقاليد مشتركة» (Boeke 1953: 27). ويقيم سكان القرى اتصالاً مباشراً دائماً ببعضهم البعض، وتقع حقولهم على مقربة شديدة من القرية. بيد أن السياسات الرأسمالية التى عززتها الحكومة والمصالح الخاصة أضعفت أواصر العلاقات الجماعية التى كانت قد أفضت إلى تماسك القرويين. وهكذا، كافح القرويون للتأقلم مع الظروف المتغيرة التى عصفت بحياتهم وللحفاظ على حق وسائل إنتاجهم فى الحياة ولتلبية واجبات والتزامات الانتماء للجماعة وصيانة تضامنها. وفى بعض المناطق نما سكان القرى الريفية حتى أصبح هناك شباب أشداء كانوا، فى الحقيقة، زائدين عن حاجة اقتصاد القرية. وعندما تغلغت أسواق العمل الرأسمالية فى هذه المناطق، استخدم هؤلاء الرجال كعمال غير مهرة طارئین يمكن دفع أجور لهم أقل كثيراً من المطلوب لإقامة أودهم، إذ إن احتياجاتهم واحتياجات أسرهم كانت مازالت يمكن إشباعها فى الواقع بمساعدة عشيرتهم وجيرانهم فى القرى (Boeke 1953: 33, 81, 138 — 41).

وخلق نمو زراعة التصدير الرأسمالية طلباً كان يزداد بثبات على الأرض ووجدت الشركات الرأسمالية الزراعية سبلاً للحصول على الأرض، لأن ملاك الأرض من الأهالى كانوا بدورهم قد: «نشأت بينهم الحاجة إلى النقود» لدفع الديون أو الضرائب أو لشراء البضائع التى لم تعد تنتج محلياً فى القرية. وحصل

القرويون على المال المطلوب بتأجير و/أو بيع كل من الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي البور (Boeke 1953: 130 — 6).

ونادى بويك بتدخل الحكومة أو رقابتها على السياسة الاقتصادية، وأشار إلى البديهة الآتية:

«...إن إندونيسيا اليوم قد ابتعدت جدًا عن الاكتفاء الذاتى مقارنة بما كانت عليه منذ قرن مضى، لقد دُمرت إلى حد كبير، فى سياق التطور الحديث صناعاتها الوطنية الصغيرة وتزويدها الذاتى الريفى الجماعى لذاتها بالمواد المصنعة...وعمق التطور الاقتصادى للبلاد تبعيتها الاقتصادية — تبعية السكان الريفين، الذين ولدوا وترعرعوا فى القرية (Boeke 1953: 277) (التشديد وارد فى الأصل).

باختصار، أصبحت إندونيسيا أكثر تبعية للرأسمال الذى تراجعت آسيا أكثر وأكثر عن مكانتها كمصدر له. وبينما يجب على الدولة التدخل فى الاقتصاد وفى إدارة التطور الرأسمالى، يجب عليها أيضا القيام بهذا بسبل يستفيد منها المجتمع الإندونيسى بأسره، بما فى ذلك القرى الريفية. ولبلوغ هذه الغاية، على الحكومة أن تقر سياسة اقتصادية تلبي بشكل متساو حاجات كل من القطاعين الرأسمالى والتقليدى للمجتمع (Boeke 1953: 226 — 9).

لقد أراح بويك الستار عن القضايا الإشكالية التى كان على الدولة التصدى لها. بيد أن معظم توصياته كانت موجهة للسياسات ذات العلاقة بالاقتصاد الرأسمالى — أى الرقابة على الإنتاج والرقابة على الأجور والأسعار وتنظيم الواردات والصادرات أو تشجيع بعض الصناعات الوطنية. وحدد أيضا باختصار أسباب البطالة فى المناطق الريفية وأشار بشكل خاص إلى:

«النمو السريع للمصانع فى المناطق الاستوائية، والملكيات الصغيرة وضعف الأسواق والنقل غير المربح والوسطاء الذين لا مفر منهم، كل تلك هى عوامل لا يمكن تغييرها وهى التى تجعل مشكلة البطالة الريفية مستحيلة الحل (Boeke 1953: 318).

وبينما كان يمكن للقرى تقديم ولو مساعدة جزئية للفلاحين والقرويين ممن يعملون كعمالة طارئة في القطاع الرأسمالي، أخذت البروليتاريا الريفية — التي تستخدمها الإقطاعيات الرأسمالية الزراعية — و المهاجرون إلى المدن في الانفصال عن جماعاتهم الطبيعية، وبالتالي لم تعد تتوفر لديهم مساعدات من القرية لسد حاجاتهم المالية وللاستعانة بها على الحياة. ووفقاً لحجة بويك، فالفلاحون من القرى التقليدية كان يمكن دعمهم عن طريق جماعاتهم الطبيعية فقط في المراحل الأولى لدمجهم في القطاع الاقتصادي الرأسمالي، ولكن بعد انفصالهم عن جماعاتهم الطبيعية تحولت مشكلة البطالة بينهم إلى مشكلة متزايدة الخطورة.

وطور الأنثروبولوجي الأمريكي روبرت ريدفيلد (1958 — 1897) تفسيراً بديلاً لعملية التوحيد القومي يعتمد على الأبحاث التي أجراها هو وآخرون في جنوب المكسيك عشية الثورة المكسيكية. فمنذ أواخر عشرينيات القرن العشرين وصاعداً انكب ريدفيلد على دراسة وتقديم نظرية تضمنت عناصر مهمة من الإطار النظري لدوركايم — تلك القائلة إن المجتمع وثقافته كانتا كليتين متكاملتين وظيفياً وأن الثقافة أدت وظيفتها المتمثلة في الحفاظ على العلاقات الاجتماعية القائمة، ومن ثم أخذت تتغير ببطء عبر الزمن بسبب التمايز الاجتماعي. واعتقد ريدفيلد أن استيعاب الجماعات الريفية ودمجها في الدولة المكسيكية كان حتمياً، وأن مهمة علماء الأنثروبولوجي التطبيقيين وخبراء التنمية تكمن في ضمان أن يجرى التحول الذي تعيشه الجماعات الشعبية في قرى الفلاحين بأقل درجة ممكنة من الألم (Hewitt de Alcantara 1984: 21 — 31).

ويرى ريدفيلد (1962a) أن تطور الثقافة في الجماعات القبلية والقرى الفلاحية في ريف المكسيك حدث نتيجة الاحتكاك والاتصال المباشر بالمدن، مصدر الأفكار والممارسات الحديثة الغربية. فقد كانت الجماعات القبلية لكوينتانا روو^(٣٣) على سبيل المثال، ثابتة نسبياً ومنعزلة عن المجتمع الحضري، وبالتالي اتسمت ثقافتهم بالتجانس التام، لأن الاتصالات بينهم كانت مازالت تعتمد إلى حد بعيد على

(٣٣) كوينتانا روو أحد دول شبه جزيرة ياكوتان، استقلت بأراضيها عام ١٩٠٢ وأقامت دولة عام ١٩٧٥، انظر الهامش اللاحق للمترجمة حول جزيرة ياكوتان/ المترجمة.

اللقاءات وجها لوجه بين أفراد الجماعات. ويتناقض هذا مع مجريات الأمور في القرى الفلاحية التي على الأقل يقرأ بعض أفراد الجماعة فيها - مثل المدرسين والحرفيين أو أصحاب المتاجر - المنتعلين الأحذية - الصحف ويزورون مدينة المكسيك. ويتناقض هذا بدوره مع جيرانهم من الفلاحين ممن يعيشون على حافة المدينة ويحصلون على أسباب رزقهم بشكل رئيسي أو حصراً من الزراعة ويواصلون تقاسم ممارسات تقليدية ويتتبعون السبل المألوفة في الحياة. هذا فيما كان يزداد استسلام السكان الكوزموبوليتانيين للمدن للعملية المزدوجة للتغيير. إذ خضع هؤلاء من ناحية إلى عملية تفكيك ثقافتهم عندما تخلوا عن بعض العقائد والممارسات التقليدية، وأخذوا يتحولون إلى ثقافة أخرى من ناحية أخرى عندما تبنا أفكاراً وممارسات آتية من المدن الحديثة. وأحد المواقف التي تبناها هو النظر إلى الفلاحين - أقرانهم السابقين - باعتبارهم حقراء وأدنى من الناحية العقلية وأنهم ينحرفون خلف التقاليد. ويرى ريدفيلد أن الفلاحين من ناحية أخرى كانوا يزدادون اندهاشاً وارتباكاً من سلوك جيرانهم الذين تحولوا أكثر نحو ثقافة أخرى.

وبينما أقر ريدفيلد (1962a, 1962c) أن إدماج وتوحيد الشعوب القبلية والقرى الفلاحية في الدولة الوطنية كان عملية تاريخية، فقد ركز اهتمامه على الأبعاد المكانية لهذه العملية. فالشعوب القبلية البعيدة كانت أكثر عزلة عن التأثيرات الحضرية من الجماعات الفلاحية. ووصف ريدفيلد هذه العملية باعتبارها تعاقباً ثابتاً للمراحل يتضمن انهيار المعتقدات والممارسات التقليدية وتبني ممارسات حضرية حديثة، أو ما أطلق عليه: المتصل الشعبي الحضري. ولقد تقوض التجانس الثقافي للمجموعات القبلية البدائية حين تحرك بعضها إلى القرى الفلاحية ومنها إلى المدن الحديثة بسكانها الكوزموبوليتانيين ومظهرهم المادي. وما كان يميز الجماعات عن بعضها البعض، عدا المتصل الشعبي الحضري، هو «...درجة عزلتهم عن المراكز الحضرية التي يفرض تأثيرها إلى التغيير...» (Redfield 1962c: 250).

واستوقفت ريدفيلد (1962d) أيضاً قابلية التحرك لدى التجار من قرى الفلاحين في هضاب جواتيمالا. إذ إن ٣٠% من الرجال من جماعة واحدة كانوا

تجّاراً قضوا ٧٠% من وقتهم على الطرق، يتجولون لبيع المحاصيل أو البضائع والعمل كوسطاء في الأسواق اليومية أو الأسبوعية للجماعات الأخرى. وبينما لم ينعزل التجار المتنقلون عن الجماعات في القرى الغربية، فقد اقتصرت علاقاتهم بسكانها على السوق. وكانوا يعتبرون أنفسهم غرباء في هذه القرى، في حين كانوا يضمرون مشاعر انتماء قوية لجماعتهم الطبيعية حتى برغم ندرة تواجدهم هناك. وأشار ريدفيلد في هذا الصدد إلى: «كان كل مركز مدينة مع الريف التابع له... يشعر بتميزه وتفرده عن الآخرين. فلا يتزوج أفراد جماعة معينة من الغرباء عنهم، ولكل جماعة حكومتها الخاصة التي تخضع فقط لسلطة الأمة الجواتيمالية» (Redfield 1962d: 203). ونظر ريدفيلد إلى هذا الجمع الفريد بين النشاط التجاري والممارسات البدائية باعتباره بنية ثقافية راسخة ظهرت على الأرجح قبل الغزو الإسباني، ولم يعتبر هذا دليلاً على التغلغل الرأسمالي في الريف في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وأكدت دراسات ريدفيلد الرأي القائل إنه إذا ما ترك لحاله فإن المجتمع والثقافة الشعبية كانا سيواصلان ثباتهما النسبي. وأبدى ريدفيلد (1950: 178) أسفاً شديداً على التغيير الذي طرأ على هذه الثقافات بسبب العلاقات المتزايدة الكثافة مع الغرباء.

وما غاب عن ريدفيلد بأفكاره الإستاتيكية نسبياً عن الثقافة والمجتمع الشعبيين هو تأثير العلاقات الاجتماعية الرأسمالية على شعوب شبه جزيرة ياكوتان^(٣٤). لقد كان العديد ممن ينتمون إلى الجماعات الشعبية في الحقيقة بروليتاريا ريفية انخرطت في العمل المأجور في مزارع ألياف الصبار الأمريكي منذ نهاية القرن التاسع عشر، وكانت الشعوب القبلية في كوينتانا روو تقاوم بشدة غزوات الدولة الإسبانية في القرن العشرين (Mintz 1953; Sullivan 1989).

(٣٤) شبه جزيرة ياكوتان تضم أجزاء من المكسيك وشمال جواتيمالا وهندراوس البريطانية (الآن) وتقع على المحيط الأطلنطي، وهي أشبه بكوع يطل على البحر الكاريبي وخليج المكسيك. كان الإسبان هم أول من اكتشف شبه الجزيرة في القرن السادس عشر، وبحلول عام ١٥٤٩ كانت نصف الجزيرة تقع تحت سيطرتهم، وظل الوضع على ما هو عليه حتى حصلت المكسيك ووسط أمريكا على استقلالهما، ومن ثم تحولت ياكوتان إلى إحدى الدول المكسيكية التي انفصلت عام ١٨٦٢. ويتحدث سكان الجزيرة باللغة المايانية وهي لغة شعب من الشعوب الأصلية لأمريكا ويقطن هذا الشعب الآن جواتيمالا ويشكل ٤٤% من تعداد سكانها/المترجمة

المثاقفة والتفاعل الثقافى

فى أعوام ما بين الحربين العالميتين أعاد علماء الأنثروبولوجى الذين تلقوا العلم فى الولايات المتحدة وإنجلترا صياغة مفاهيم عمليات المثاقفة والتفاعل والاتصال الثقافى. ولإنجاز هذه المهمة كان دعم مالى ضخيم يأتىهم بشكل مباشر أو غير مباشر من الهيئات الخيرية لروكفلر الذى كانت أهدافه تتمثل فى «... منع انهيار الرأسمالية الديمقراطية الليبرالية» (Fisher 1993: 232, 1988; Stocking 1995: 391 — 426). واعتمد موقف علماء الأنثروبولوجى الأمريكين على دراسات جرت بين القبائل الأمريكية من السكان الأصليين، ولكنها جرت فى وقت كانت فيه الحكومة الأمريكية تتراجع عن سياسة إبادة الأعراق أو بلعها فى الثقافة المهيمنة لتتبنى سياسة إعادة خلق ثقافات السكان الأصليين ((Herskovits 1938; 335 Linton 1940; Steward 1977a: 6). أما علماء الأنثروبولوجى الذين تلقوا علومهم فى بريطانيا فقد بنوا موقفهم على أساس الأبحاث التى جرت بين الشعوب الأصلية فى المستعمرات الإفريقية (Malinowski 1938, 1945).

وركز الأمريكيون اهتمامهم على المثاقفة... تلك الظواهر التى نشأت عندما أقامت مجموعات من أفراد ذوى ثقافات مختلفة علاقات مستمرة مباشرة فيما بينهم، مع التغييرات الناتجة عن ذلك فى الأتماط الثقافية الأصلية لأى منهم أو لهم جميعاً (Redfield, Linton and Herskovits 1936: 149). أما البريطانيون فقد اهتموا بالتواصل الثقافى - أى بالتغييرات المؤسساتية التى ظهرت عندما أقام رُسل الثقافة الغربية اتصالات مباشرة وتفاعلاً ديناميكياً مع رعاياهم فى المستعمرات الإفريقية والتى أفضت إلى تحولات فى الثقافات الإفريقية، وإلى تغييرات فى الثقافات الأوروبية أيضاً ساعدت الأوروبيين على التأقلم على نحو أفضل مع البيئة الإفريقية، وقاد هذا أيضاً إلى خلق ثقافات جديدة جمعت بين عناصر أوروبية وإفريقية^(٣٥) وتبنى كل من الأمريكين والبريطانيين وجهات نظر إميل دوركايم

(٣٥) يميز المؤلف هنا بين ما اصطلح على تسميته مثاقفة: أى فرض ثقافة الغير على الشعوب من موقع القوة والاحتلال والقهر والنموذج الذى اختاره المؤلف لهذا هو نموذج الاستعمار والاحتلال الاستيطانى الأمريكى لمناطق الهنود الحمر-السكان الأصليين لأمريكا- بشكل خاص، وما يسميه

=المؤلف تفاعلا وتواصلأ أقامته بريطانيا مع رعايا مستعمراتها في إفريقيا والذي على حد قوله أفضى إلى تغييرات ثقافية لدى طرفي الاحتكاك والتواصل، وإلى ظهور ثقافات جديدة جمعت بين عناصر من الثقافتين. وهنا مغالطة شديدة لا يقبلها العقل تفترض بداية: أن بريطانيا إنما أقامت اتصالاً وتواصلأ ثقافياً وبداية مع رعايا مستعمراتها في إفريقيا، وثانياً: أن هذا «التواصل والأخذ والعطاء» الثقافي إنما جاء بقبول ورغبة الطرف الآخر من رعايا المستعمرات. وثالثاً: يتغافل المؤلف حقيقة القهر والاضطهاد والعنف الذي استخدمته بريطانيا مع رعاياها ومستعمراتها لامتناس آخر قطرة دم وفائض عمل وفائض منتج من هذه المستعمرات بل إنها اعترضت في بلد مثل مصر مسار التطور الصناعي الجنيني لتحول البلاد برمتها إلى مزرعة قطن لتشغيل معامل تصنيع القطن في لانكشير- وإيها لهذا السبب فرضت إتاوات وضرائب ضخمة على بعض للزراعات المصرية الناجحة أدت إلى اختفائها مثل زراعة الدخان وقصب السكر وغيرهما، مما تميزت مصر بزراعته آنذاك، وكان من الممكن أن تنافس بنجاح المنتجات البريطانية ذاتها في السوق العالمية. ويسقط المؤلف في افتراضه هذا حقيقة أن بريطانيا استخدمت الأراضي والجيش المصري لزع مصر في حرب لا ناقة لها فيها ولا جمل دفاعاً عن مجد الإمبراطورية البريطانية، وأن المندوب السامي البريطاني اللورد كرومر ظل عشرات السنوات يتدخل تدخلاً مباشراً ومستمرأ في كل صغيرة وكبيرة لها علاقة بالتعليم والثقافة والإعلام في مصر ليمنع أى شىء من شأنه مقاومة الاستعمار أو انتقاد بريطانيا، ولكي يضمن ليس فقط استمرار الاحتلال العسكري للبلاد وإنما فرض الثقافة البريطانية واللغة الإنجليزية على رعاياها، وغير ذلك مما شغل آلاف الصفحات في كتب التاريخ على يد مؤرخين مختلفي الجنسية بما في ذلك بريطانيين. ورابعاً: ينفي هذا السياق طابع الاستعمار والاحتلال الاستيطاني للتوسع البريطاني في إفريقيا، وكان بريطانيا قد جاءت بأساطيلها وجيوشها لإفريقيا لجرها بود إلى الحضارة الوارفة للحضارة الجميلة. والحقيقة أن الفرق الجوهرى الوحيد بين الاستعمارين البريطانى والأمريكى هو درجة العنف والشراسة والقوة التى استخدمها الطرفان لإخضاع الشعوب واستنزافها وفرض ثقافتهم عليها، وفى الطرق والأساليب التى استخدمها كل طرف، والتى فرضتها إلى حد بعيد الظروف المحددة، بما فى ذلك الزمان والمكان وطبيعة الشعوب وعلاقتها بالطرف المستعمر لها. أما طبيعة الاستعمار وهدفه فتظل واحدة تنطبق على الاستعمار البريطانى مثلما تنطبق على الاستعمار الأمريكى مع فروق لا تمس الجوهر. ولعل أهم الفروق بين الحالتين هو ما تمخض عنه الاستعمار من نتائج الأمر الذى يعتمد فى المقام الأول على للطرف الآخر فى المعاملة أى الشعوب: إلى أى حد قاومت؟ وكيف

الوظيفية، التى نظرت إلى الثقافة أو المجتمع ككُل بنىوى يتألف من أجزاء مترابطة على نحو يجعل التغيير فى جزء واحد لا يؤثر فقط على الأجزاء الأخرى بل أيضاً على المجموع ككُل. والفرق المهم بين الفريقين يكمن فى أن الأمريكين كانوا معنيين إلى حد بعيد بالشعوب القبلية فى الولايات المتحدة، الذين فرض عليهم طوق الثقافة الرأسمالية الطاغية، بينما كان البريطانيون مهتمين بشكل رئيسى بالشعوب الأصلية الطاغية عددياً فى مستعمراتهم الإفريقية.

وفى المذكرة المشهورة التى كتبها روبرت ريدفيلد ورالف لينتون وميلفى هيرسكوفيتس (١٩٣٦) إلى مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية أثاروا مجموعة من الأسئلة اعتقدوا أنها جديرة بالاهتمام فى دراسات الثقافة مثل: (١) ماذا كانت طبيعة الاتصال والتفاعل — هل كانت ودية بين كل مجموعات الناس أم بين أفراد بعينهم؟ (٢) ماذا كانت الظروف المحيطة بالاتصال وعمليات الثقافة الناتجة عن ذلك؟ — أى هل وقع ظلم بين المجموعات أو ما إذا كان هذا قد تضمن استخدام العنف؟ (٣) ما عمليات الثقافة التى تضمنها هذا؟ — بمعنى كيف كان يتم انتقاء السمات (الثقافية/المتروجة) من قبل المجموعات المانحة والمتلقيّة لهذه السمات وكيف أدمجت هذه السمات فى أنماط ثقافة المجموعات المتلقيّة؟ (٤) ما هى الآليات الذاتية التى كانت أساساً لقبول ورفض ودمج العناصر الجديدة؟ و (٥) ماذا كانت نتائج الثقافة؟ — أى هل قبل عدد كبير من السمات الجديدة؟ وهل اندمجت سمات أصيلة من كلا الثقافتين لتفرز كلاً جديداً فاعلاً بسلاسة؟ أم كان قبول السمات الجديدة يلقى مقاومة؟ ولقد بنى هؤلاء العلماء توصياتهم اعتماداً على الدراسات الأنثروبولوجية المعنية بالتفاعلات التى تجرى بين الفرد والثقافة، مثل كتاب روث بينيديكت (Roth Benedict's (1961) Patterns of Culture)، وعلى الدراسات التى تناولت ظهور المفاهيم المثالية عن الثقافة — أى المفاهيم التى تؤكد على نمطية عناصر الثقافة والجوهر غير الواعى لتوجهاتها القيمية التى تشكل دورها، وتنمخض عن، كل من التماسك والتوحد المُميز للبنى الثقافية (Sapir

قاومت؟ وإلى أى حد قبلت أو رفضت هذا أو ذاك من السمات الثقافية للطرف المعتدى المحتل، وإلى أى حد كانت نتائج هذا مفيدة أو معرّقة لتطور المستعمرات ورعاياها؟/المتروجة.

(1949a, b). وتتبنى الدراسات التي اعتمد عليها هؤلاء العلماء الاعتقاد القائل بأن الجوهر الباطني غير الواعي للثقافة كان مقاوماً للتغيير أكثر من الشكل الصريح الخارجي أو السطحي للثقافة.

وكان واضعو مذكرة مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية معنيين بشكل خاص بـسيكولوجيا الثقافة — أي تحديد الجوهر الخفي للتوجهات القيمية لدى الثقافات المتلقية والخصائص السيكولوجية للأفراد الذين يقبلون أو يرفضون عناصر من الثقافة المانحة في ظل ظروف معينة للاتصال بين الطرفين. وأراد أصحاب المذكرة الفصل في مسألة: لماذا قبلت بعض المجتمعات عناصر ثقافية جديدة في حين رفضت أخرى هذا؟ أو لماذا يتبنى بعض الأفراد من مجتمع معين سمات أجنبية بينما يرفض آخرون؟ ولقد طبق هذا المنظور لدراسة المرات الأولى لظهور رقصة الأشباح والنهضة الدينية بين القبائل الهندية لغرب الولايات المتحدة (Gayton 1932, Nash 1937). وبعد ذلك ببضعة أعوام أشار عالم الأنثروبولوجي كلود كلوكوهن (Clyde Kluckhohn 1905 — 60) إلى أهمية فهم المديرين في الإدارة الأمريكية للشئون الهندية، للجوهر الخفي للثقافة — أي التوجهات القيمية غير الواعية — في مجتمع تجري فيه عمليات الثقافة أو يشهد مقاومة لتبني سمات جديدة (Kluckhohn 1943).

والمرادف البريطاني لمذكرة مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية حول الثقافة هو الدراسة التي أصدرها المعهد الإفريقي بعنوان: Methods of Study of Culture (Contact in Africa (Mair 1938). وفي مقدمة الدراسة يعلق عالم الأنثروبولوجي برونيسلاو مالينوفسكي (1884 — 1942)، مدير المعهد الإفريقي، على علاقات القوى بين الحواضر الاستعمارية من ناحية والمستعمرات من ناحية أخرى والتأثيرات التشكيلية العميقة لهذه العلاقات على التفاعل والتغيير الثقافي في إفريقيا وقال في هذا الصدد:

«إن مفهوم الحضارة الأوروبية باعتبارها ينبوع الوفرة الذي يهب الأشياء مجاناً، كل هذا المفهوم برمته، هو محض ضلال. ولا يتطلب الأمر جهداً من المتخصص في علم الأنثروبولوجي ليعرف أن «الهبّة» الأوروبية هي دوماً انتقائية

للغاية. فنحن لم نهب ولن نهب أبداً لأى من الشعوب/السكان الأصليين الذين وقّعوا تحت قبضتنا، لأنه سيكون حماقة صرفة أن نفعل ذلك طالما نحن نغذى السير على طريق سياستنا الواقعية الحالية العناصر التالية من حضارتنا:

• لم نمنحهم وسائل القوة المادية: كالأسلحة النارية والطائرات القاذفة للقنابل والغازات السامة وكل ما من شأنه أن يجعل الدفاع حقيقياً أو العدوان ممكناً.

• ولم نهبهم أيضاً وسائل تحقيق السيادة السياسية (السيادة أو حق التصويت) ..

• ولم نتقاسم معهم الثروة والامتيازات الاقتصادية... وحتى عندما كانوا يزرعون تحت نير الاستغلال الاقتصادي غير المباشر، مثلما حدث فى غرب إفريقيا أو أوغندا، فقد سمحنا لهم بحصة من الفوائد، أما التحكم الكامل فى التنظيم الاقتصادي فقد ظل فى أيدي المشروع الغربى.

• ولم نقلهم كأنداد فى الكنائس والمدارس ولا حتى فى غرف الرسم... ولم تكن المساواة الكاملة السياسية والاجتماعية أو حتى الدينية مكفولة لهم فى أى مكان كان (Malinowski 1938:xxii – xxiii).

ويرى مالينوفسكى (1938: xxiv – xxv) أن دراسات التغيير الثقافى يجب أن تأخذ بعين الاعتبار ليس فقط تأثير الثقافة «الأعلى» أو الغربية على ثقافة السكان الأصليين بل أيضاً جوهر ثقافة السكان الأصليين التى كانت الأولى موجهة ضدها، فضلاً عن الآثار غير القصدية للتغيرات التلقائية المترتبة على تفاعل الثقافتين. ويشير مالينوفسكى إلى أن تأثير الثقافتين فى بعضهما البعض هو أكثر من مجرد خليط ميكانيكى لعناصر من كل منهما، فلقد مزق هذا التأثير توازن المجموعة القبلية وتمخض عن غياب الانسجام وعن تدهور واضطراب وتوترات وصراع من ناحية، وتعاون بل حتى حلول وسط من ناحية أخرى. وإذا نحينا جانباً آراءه حول علاقات القوى، فقد شدد مالينوفسكى على طبيعة الأخذ والعطاء فى عمليات الاتصال الثقافى وعلى الاعتماد المتبادل للثقافتين الاستعمارية والقبلية على بعضهما البعض بسبب تحلل الأشكال الثقافية القديمة وظهور وقائع ثقافية جديدة محلها.

وأكد مالفينوفسكى ومعاصروه، مثل مونیکا هانتر (1908 - 82)، أيضاً على أهمية الأماكن والسياقات المؤسسية التى جرى فيها الاتصال الثقافى كالكنائس والمدارس والأسواق والمناجم التى يملكها الأجانب أو النظام الاقتصادى الرأسمالى. وبما أن هذه السياقات كانت تنظمها عادة شرائع حقوقية تجمع بين الأعراف المحلية والقانون البريطانى، وكان يشرف على تنفيذها الحكام الأوروبيون (للمستعمرات/ المترجمة) الذين قد لا يكونون على معرفة بالممارسات الجائزة المألوفة للسكان الأصليين، لذا كان علماء الأنثروبولوجى مهتمين بشكل خاص بمعرفة الكيفية والسبل التى جرى بها، عبر الاحتكاك، تغيير القوانين التى نظمت السلوك الاجتماعى فى الأوضاع التقليدية. وقادهم هذا إلى دراسة دور مختلف وسطاء الاتصال الثقافى - مثل المدرسين والطلاب والمديرين فضلاً عن الرجال والنساء والأطفال من السكان الأصليين الذين تركوا جماعاتهم الطبيعية ورحلوا إلى المدن والمناجم للانخراط فى العمل المأجور (Hunter 1938: 23 - 4, 1936).

ونظر ماير فورتس (1906 - 83)، أحد تلاميذ مالفينوفسكى بالمعهد الإفريقى، إلى وسطاء الاتصال كأجزاء مكملة لجماعات السكان الأصليين التى كانت تشهد تطورات سريعة، وإن يكن بشكل غير متساو كنتيجة لتسرب الممارسات الأجنبية إليها. بيد أنه يرى أن الجماعات ذاتها التى كان يجرى فيها التغيير، وليس الأعراف والتقاليد، هى التى يجب أن تكون موضع دراسة. وركز فورتس اهتمامه على العمال المهاجرين الذين تركوا جماعاتهم للحصول على رزقهم، وأثار مجموعة من الأسئلة حولهم مثل: ما الظروف التى قادتهم إلى أو أجبرتهم على ترك جماعاتهم الطبيعية؟ فيم تمثل رد فعلهم على بيئتهم الجديدة؟ كيف تفاعل أفراد جماعاتهم مع هذه الهجرة؟ أى تأثير كان فى نهاية المطاف للهجرة على الحياة المؤسسية وعلى ممارسات وعادات ومعتقدات الجماعة القبلية؟ وقارن فورتس (1938: 72 - 91) بين تأثيرات العمل المهاجر على الجماعات القبلية فى الأراضى الشمالية للساحل الذهبى وفى بيتشونالاند. ولاحظ أنه بينما كان العمال المهاجرون من الساحل الذهبى يتم إعادة استيعابهم فى جماعاتهم الطبيعية لم يكن هذا هو الوضع فى جنوب إفريقيا، حيث كان المهاجرون يسخرون من المرجعية التقليدية، ويتحولون إلى كسالى فاسقين ويمثلون مشكلة فى نظر كبار السن فى جماعاتهم. وكانت الفروق بين جماعات الساحل الذهبى وبيتشونالاند

تُعكس، في رأيه، المراحل المختلفة لعملية الاتصال، وأن جماعات الساحل الذهبي قد استبكت على نحو هامشي فقط بالخارج، في حين أن جماعات بيتشونالاند كانت قد جُرت نهائياً إلى النظام الاقتصادي الرأسمالي كمصادر لقوة العمل، ولذا انتقلت إليهم أخلاقيات المدن وقضى الدخل القادم من عمل المهاجرين على «النظام التقليدي المغلق للاقتصاديات القبلية» (Fortes 1938: 88).

وفي كتاب (The Analysis of Social Change) لمؤلفيه جودفري ويلسون (1908 — 44) ومونيكا هانتر ويلسون لخص المؤلفان الكثير من الأبحاث حول التغيير الاجتماعي والثقافي الذي جرى في إفريقيا أثناء ثلاثينيات القرن العشرين ومطلع أربعينيات القرن (Wilson and Wilson 1954). وناقشا الأمر قائلين إن اقتصاد روديسيا الشمالية كان بالفعل جزءاً مكملًا للاقتصاد العالمي وإن الشعوب القبلية في المنطقة لم تعد اقتصاديًا ذات اكتفاء ذاتي كما كانت (Brown 1973). لقد جُرت المنطقة والمقيمون فيها إلى الاقتصاد العالمي بسبب الثروات المعدنية الآتية من مناجم بروكين هيل ومن كوبربيلت. وطوال بضعة عقود استجلبت المناجم العمال من المناطق المجاورة، وحشرتهم ببطء ولكن بلا رحمة في الاقتصاد الرأسمالي لمدن المناجم وما وراءها، وسحقت في طريقها في الوقت ذاته الجماعات الطبيعية للعمال بتجريدتهم من الموارد الإنسانية التي يحتاجونها لضمان إعادة إنتاج أنفسهم ديموجرافياً واجتماعياً، وبتدمير أسس الأنظمة التقليدية للسلطة السياسية في القرى. وكان أحد هموم الدولة الاستعمارية، أخذاً بعين الاعتبار للتحويلات التي جرت، هو ما إذا كانت الجماعات القبلية ستواصل إعادة إنتاج قوة العمل للمناجم وإعالة أبنائها الذين أدخلوا في الاقتصاد الرأسمالي وفي مجتمع المناجم بالمدن؟ (Wilson and Wilson 1954: 3 — 22).

ولقد خلق الطلب على العمل من جانب مناجم النحاس بالإضافة إلى سياسات الدولة المستعمرة تطوراً متفاوتاً وغير متكافئ على نطاق واسع. وتُميز المجتمع الناشئ لروديسيا الشمالية، وبشكل خاص في مدن المناجم، بالتباين وبانعدام التوافق والانسجام. وتمثل أحد أشكال التباين في مشكلة العرق التي أثارت السكان الأفارقة الخاضعين الأكبر عدداً، والاستعماريين الأوروبيين ضد بعضهم البعض وجعلت الجماعة الهندية الصغيرة تتوازن بصعوبة بينهما. وقاد هذا التباين إلى صدامات في

أماكن العمل بين العمال الأفارقة وأصحاب العمل الأوروبيين حول الأجور، وبين العمال الصناعيين الأفارقة والأوروبيين حول السماح للأفارقة بالعمل كعمال مهرة. ووقفت هذه النزاعات خلف إضرابات واضطرابات أعوام ١٩٣٥ و ١٩٤٠ في مناطق مناجم النحاس التي انتهت بموت عشرين عاملاً إفريقيًا. وعلاوة على ذلك كان هناك تنافس بين المزارعين الأفارقة والأوروبيين حول الأرض وبين الرجال الأفارقة والأوروبيين حول النساء. وكان هناك أيضا نزاع بين الجماعات القبلية المختلفة الذين ناضل أفرادها للاحتفاظ بحقوقهم في التحكم في مصائرهم من ناحية والسلطات الاستعمارية التي دأبت على قمع الممارسات والنشاطات التي كانت تعتبرها غير شرعية وغير أخلاقية أو تهدد سلطة ورفاهية الدولة الاستعمارية من ناحية أخرى.

ووصف آل ويلسون (15: 1954 - 16) العلاقات والمشاعر الاجتماعية التي يفرزها هذا التباين على النحو التالي:

«فشلت الحلول المهيمنة فشلًا ذريعًا في إدارة العلاقات العرقية في المدينة وبدرجة أقل في عموم البلاد. وهكذا نجد في روديسيا الشمالية أبوابًا منفصلة (للأفارقة/المتريجة) في مكاتب البريد والمحلات، ودرجة أقل من التهذيب في التعامل مع زبائنهم من الأفارقة الذين يستأفون من هذه المعاملة وأحيانًا يتدافعون ويحدثون صخبًا وجلبة ليلفتوا إليهم الأنظار. وصاحب اتساع ظاهرة ارتداء الأفارقة للملابس الأوروبية واقتنائهم بالسلوك الأوروبي، برغم أن هذا يرمز إلى درجة أعلى من التحضر، درجة أعلى وليس أقل من الفظاظة من جانب الكثير من الأوروبيين الذين كانوا يشعرون أن هذه مساعي مبتذلة للمساواة.

ولا يكفي لوصف طبيعة هذا الوضع اعتباره فظاظة سائدة، فالأحرى أن هذا رفض لاستخدام السلوك المهيمن. ويستاء الأفارقة ويعتبرون أن من المهين تجاوز النادل لهم، الذي يجب أن يخدم الإفريقي حين يحين دوره، في حين يذهب النادل أولاً ليلبي طلب الأوروبي المنتظر. ومن ناحية أخرى أصبح تجاهل الجماعة الأوروبية للأفارقة عرفاً يفضي خرقه إلى الارتباك في أوساطهم.

وتزداد ظاهرة التباين بين الأعراق تعقدًا بإضافة الخلاف داخل المجموعة الأوروبية حول السياسة الأوروبية مع السكان الأصليين والخلاف داخل المجموعة

الإفريقية بين المحافظين الذين يرغبون في الإبقاء على الظواهر التقليدية والراديكاليين الذين يجدون في البحث عن سبل تقربهم من الأوروبيين في كل شيء....»

وكتب الأنثروبولوجي فيلكس كيسنج (1902 - 61) حول الديناميكيات الثقافية التي أفرزها الاستعمار والتغلغل الرأسمالي في الباسيفيك، حيث ميز نمطين لأوضاع الاتصال (Keesing 1934). تضمن النمط المبكر ظهور التجار والمبشرين وأفرز ما أطلق عليه ثقافة «التاجر - المبشر - من السكان الأصليين» التي كانت تميل - في ظل غياب مزيد من التغلغل - إلى الوصول إلى نوع من التوازن - أي حالة من الاستقرار والثبات التي تفضي إلى نفي الأشكال المختلفة للتأثير بعضها البعض. وتمخض النمط الثاني عن أوضاع أكثر انضباطاً وأكثر استغلالية مثل «النظام الثقافي» في جزيرة جاوة، حيث أجبر السكان الأصليون على العمل أو الإنتاج لصالح الأجانب. وانتزعت الأرض منهم وكافحت الشعوب الأصلية للمنطقة في عمل شاق لإنتاج الأرباح للأجانب. وفي هذا السياق لاحظ كيسنج:

«وجدت قيادات السكان الأصليين شعبها مواجهًا بفقدان كل من استقلاله وأراضيه، وما انفك هؤلاء يتطلعون بذاكرة مؤرقة إلى الأيام الخوالي الخيرة ويشعرون بالنقمة على ظلم الأساليب الاستبدادية المستهترة للقادمين الجدد الذين كانوا يعرقلون حياتهم في العديد من أوجهها، تلك الأساليب التي لا تتبى بأي مستقبل باستثناء تشريد ودمار عرقهم. وهكذا أخذت مجموعات تلو الأخرى تلجأ إلى السلاح، بل حتى إلى أقصى أشكال الضراوة في محاولة لصد الغزو» (Keesing 1934: 449).

وبينما تمرد وثار السكان الأصليون لنيوزيلندا وجزر فيدجي وصولومون كانت الجماعات الأخرى قد استنزفتها النضالات الطويلة ضد الأجانب وأمكن في نهاية المطاف، فقط بالكثرة العددية الصرفة، هزيمتهم. وفي أوضاعهم الجديدة بدأت جماعات كثيرة تصر على التمسك الواعي بنزعة ثقافية محافظة مقاومة للتغيير، وتتشبث بعند بأعراف خاصة في خضم نضالها لمقاومة تغلغل الممارسات الغربية أو اليابانية - أي الرأسمالية في حياتهم اليومية. ونبعت هذه المشاعر

القومية الثقافية من الشعور بالظلم الذى يمكن التعويض عنه جزئياً فقط بالشعور بأهمية الذات (Keesing 1934: 453).

وعلى نقيض هذا المعسكر من القوميين الثقافيين الذين سعوا للحفاظ على الماضى، شكلت مجموعات أخرى أو شاركت فى حركات قومية ناضلت من أجل الاستقلال السياسى. ولم تكن القوى الاستعمارية قادرة على وضع حلول فعالة لمسألة القوميين السياسيين فى الهند الصينية الفرنسية والإنديز الشرقيين فى نيوزيلندا وهاواى والساموا الأمريكيين أو الفيدجى، ولن يكون بوسعهم عمل هذا فى المستقبل...

«...إلا إذا أرخت الشغوب المهيمنة قبضتها على نحو لم يحدث أن أبدت أى نوايا للقيام به إلا إذا أجبرتها الظروف العملية على ذلك، وإلا إذا قوبلت المظاهر الثقافية المرضية بعلاج أكثر فعالية من مجرد الحجج الرنانة والعبارات اللفظية الرسمية القانونية واستعراضات القوة العسكرية. إن النزعة القومية الثقافية للمجموعات الصغرى تعود إلى انفعالات مصحوبة بدرجة أكبر أو أقل من العنف قبل التوصل إلى ذلك المستوى من إعادة ترتيب الأوضاع الذى يمليه حجمهم العدى ووضعهم فى المشهد الإنسانى الآن» (Keesing 1934: 558).

على هذا النحو يصف كيسنج الأوضاع التى تقف خلف نمو حركات التحرر من الاستعمار والاستقلال السياسى قبل وبعد الحرب العالمية الثانية.

خلاصة

أدرك علماء الاجتماع فى الأعوام ما بين الحربين أنهم كانوا يشهدون تغييرات اجتماعية غير مسبقة على نطاق العالم، وأن شعوباً بثقافات مختلفة ومتنوعة فى أرجاء العالم كافة كانت تجرى عمليات لتقريبها من بعضها البعض كما لم يحدث من قبل فى التاريخ الإنسانى. ولقد حاولوا شرح العلاقات الداخلية المعقدة بين الأزمات الاقتصادية والأزمات السياسية التى نتجت عنها فى المجتمعات الرأسمالية ومستعمراتها. ولم تكن هذه الأزمات تتبع فى حقيقة الأمر

من دورات البرنس، التي أصبحت بالفعل ملمحاً مكملاً للمجتمع الرأسمالي، وإنما كانت تتسم بطابع عام، وأخذت تهدد بإضعاف بل انهيار المبادئ المنظمة والمميزة للأساس التحتي للدول الرأسمالية (Held 1991; Shaikh 1991a). وخلقت مثل هذه الأزمات التربة الخصبة لتغيير تلك المبادئ المنظمة في الاتحاد السوفيتي بعد الثورة الروسية، ولتحولات جوهرية في البلدان الرأسمالية ذاتها وبشكل خاص أثناء ثلاثينيات القرن العشرين، حيث تبنت دولة تلو الأخرى نصيحة جون كينز (1936) بالتدخل في اقتصادياتها الوطنية بهدف ترميم النظام الاجتماعي وتنظيم النشاط الاقتصادي ودعم النمو.

وكانت تأثيرات التوسع والتغلغل الرأسمالي عميقة المدى، ليس فقط في المدن الصناعية التي تضخم سكانها، بسبب قدوم الرجال والنساء والأطفال بحثاً عن عمل في مصانعها، ولكن أيضاً في الريف والمستعمرات — أوطان المهاجرين. وبحلول تسعينيات القرن التاسع عشر كان ويدر ولينين وغيرهما قد شرعوا بالفعل في وضع وصف وتحليل، أولى في أقل تقدير، للعمليات التي بدأت في شمال الألب^(٣٦) وروسيا. ووصفوا هذه العمليات باعتبارها تشكلاً طبقيًا ريفيًا أو تمايزًا اجتماعيًا وظهورًا لطرق بديلة للتطور الزراعي الرأسمالي. وفي عشرينيات القرن العشرين وجهت الدولة السوفيتية الجديدة تشايفانوف وكريتمان وزملاءهم لدراسة بنية وتنظيم الزراعة الفلاحية والتغيرات التي كانت تجرى فيها نتيجة التطور الرأسمالي في المناطق الريفية. وأجرى فيي وماو دراسات مماثلة في الصين برغم أنهما توصلا إلى استنتاجات مختلفة تمامًا حول طبيعة المجتمع الريفي. وأرست هذه الأبحاث بطبيعة الحال أسسًا هامة لتطور الدراسات الفلاحية بعد الحرب العالمية الثانية.

(٣٦) نهر يمر وسط أوروبا ويخترق شرق وغرب ألمانيا حتى بحر الشمال متدفقا إليها من جمهورية التشيك. والمقصود هنا هو الشكل السريع للبروليتاريا الريفية شرق نهر الألب الذي تناوله إنجلز وماركس بالدراسة والتحليل، والذي اعتبره ينطوي على أهمية بالغة، ودلالة على تحول بروسيا إلى ساحة للنضال السياسي-الاقتصادي الذي يحتل فيه العمال الريفيون المأجورون بالمنطقة الموقف الطبقي ذاته للعمال الصناعيين بالحضر/المتروية.

وكانت الدراسات حول التشكل والبنى الطبقيّة الريفية في الوقت ذاته دراسات حول العلاقات التي نشأت بين المراكز الحضرية والمناطق الخلفية لها وحول الكيفية التي كان بها التطور غير المتكافئ للرأسمالية في المدن والريف وقودًا لإعادة إنتاج هذه العلاقات. وأخذت تتسم بأهمية متنامية وملحة الإجابة عن سؤال: كيف تمفصلت الجيوب الرأسمالية مع الاقتصاديات قبل الرأسمالية أو غير الرأسمالية للمناطق الريفية؟ وكشف جرامشي وبويك عن الأسس الاقتصاديّة والسياسية للتطور غير المتكافئ متخذين نموذجًا على ذلك المسألة الجنوبية في إيطاليا وتشكل الاقتصاديات الثنائية في إندونيسيا الهولندية. وناقش ريدفيلد الأبعاد الثقافية للعلاقات بين المراكز الحضرية وما وراءها من مناطق بوصفها ما أطلق عليه المتصل الشعبي الحضري الذي يؤكد على أهمية الفروق في كثافة الاتصالات بين المدن التي تحولت إلى غربية من ناحية والقرى الفلاحية والجماعات القبيلة النائية من ناحية أخرى، وتجاهل ريدفيلد إلى حد بعيد طبيعة العلاقات السياسية الاقتصاديّة التي أرسنها المشاريع الرأسمالية وتأثيراتها العميقة في شبه جزيرة ياكوتان.

واعتبر المنظرون الماركسيون وبشكل خاص ماو وجرامشي ومارياتيج أن الفلاحين كانوا قادرين على فهم الأوضاع التي اصطدموا بها وعلى صناعة تاريخهم بأنفسهم، أخذًا بعين الاعتبار توازن القوى المحتمل تاريخيًا. أما الليبراليون من المتخصصين — مثل ريدفيلد وبويك وفورترس، على سبيل المثال، فقد اعتقدوا أن حياة الفلاحين والشعوب القبلية سوف تكتسحها في نهاية المطاف وإلى أقصى درجة علاقات وممارسات وعادات وأفكار الحضارة الرأسمالية التي غرست في ثقافة المدن التي وقعت في شرك العلاقات الاجتماعية للاقتصاد الرأسمالي العالمي.

وكان علماء الأنثروبولوجي مدركين إدراكًا عميقًا للآثار التي ترتبت على التغلغل الرأسمالي على الشعوب القبلية والفلاحين، ليس فقط في إفريقيا والباسيفيك ولكن أيضًا في الأمريكتين. وأشار كل من كيسنج وآل ويلسون إلى الآثار المدمرة للاتصال الثقافي، واستخدموا أفكار الفوضى الاجتماعية الناجمة عن اجتثاث المعايير والقيم القائمة والتغريب لشرح أسباب انبعاث وتشكل الحركات القومية

الثقافية، وانتشار دعاوى الاستقلال على أيدي القوميين السياسيين أمثال غاندى وهوشى منه أو جومو كينياتا. وحاول منظرو المثاقفة فى الولايات المتحدة التحقق بالتجربة من السمات السيكلوجية أو جوهر التوجهات القيمية التى قادت أشخاصا ومجموعات مختلفة لتبنى أو رفض أنماط رأسمالية معينة من السلوك، وإلى استيعاب العلاقات الاجتماعية الرأسمالية أو مقاومتها بشكل سلمى أو باستخدام العنف، أو قادت إلى ظهور بدائل سياسية قومية.

وفى الباب الخامس، سنعالج الكيفية التى تتناول بها المنظرون الاجتماعيون من البلدان الرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية الإمبريالية باعتبارها نموًا اقتصاديًا وتحديثًا، وكيف نظر معاصروهم - من أمريكا اللاتينية أو الدول المستعمرة الذين قادوا حركات التحرر من الاستعمار والاستقلال السياسى - إلى الإمبريالية باعتبارها التبعية والتخلف أو الاستعمار الجديد. ولسوف نتناول أيضًا العلاقات بين الجماعات الفلاحية والتطور الريفى والثورة الاجتماعية.

الباب الخامس

الحرب الباردة والتحرر والتنمية في العالم الثالث

عمت الفوضى أرجاء البلدان الرأسمالية مع نهاية الحرب العالمية الثانية وكانت الولايات المتحدة البلد الوحيد الذي خرج من الحرب دون أن تصب قاعدتها الاقتصادية بأذى، بينما دمرت بشدة اقتصاديات البلدان الأخرى – إنجلترا وفرنسا وألمانيا واليابان – وتطلب الأمر ما لا يقل عن عقد من الزمن لإعادة الأوضاع على ما كانت عليه قبل الحرب. وفي عام ١٩٤٦ عجلت البلدان الرأسمالية بشن الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفيتي بهدف وقف تقدم الاشتراكية. وكانت الحرب الباردة نوعا من التوازن غير المتكافئ ظل قائما بفضل النفقات الضخمة على السلاح من الجانبين (M. Walker 1993). وكما لاحظ المؤرخ إيريك هوبسباوم (b.1917) «سبب أجيال كاملة في ظل شبح المعارك النووية الكوكبية التي، وهو الأمر الذي كان موضع تصديق واسع النطاق، قد تشتعل في أية لحظة وتدمر البشرية... ولكنها لم تشتعل، ومع ذلك ظلت طوال أربعين عاما محتملة الوقوع يوميا» (Hobsbawm 1996: 226).

والملمح الثاني الطاغى من ملامح عصر ما بعد الحرب هو إزاحة الاستعمار. فقد انتهز رعايا مستعمرات الولايات المتحدة وإنجلترا وفرنسا وهولندا فرصة ضعف الدول الإمبريالية للدعوة إلى الاستقلال السياسي، أو لشن حركات شعبية مسلحة وغير مسلحة للحصول على الاستقلال. وبحلول عام ١٩٦٠ حصل حوالي ١,٣ بليون شخص – أي أكثر من ثلث سكان العالم آنذاك – على استقلالهم بفضل نضال حركات التحرر الوطني الذي تكلل بالنجاح. وازداد عدد الدول المستقلة في آسيا وإفريقيا من مجرد حفنة صغيرة إلى أكثر من خمسين دولة (Hobsbawm 1996: 22).

وخلق تفكيك الاستعمار عالما ثالثا تألف من الدول الحديثة التحرر ولكن الفقيرة في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية والباسيفيك (Pletsh 1981). وتلك دول لا

هى رأسمالية مثل الدول الغربية للعالم الأول، ولا هى اشتراكية مثل الاتحاد السوفيتى وبلدان أوروبا الشرقية التى تشكل العالم الثانى. وكان الفقر والمشاعر المتناقضة تجاه المستعمرين السابقين هو القاسم المشترك بين دول مختلفة مثل الهند والمكسيك. وفى عام ١٩٥٥ تبنت هذه الدول سياسة عدم الانحياز، أى طريق التنمية الاقتصادية والسياسية غير الرأسمالى وغير الاشتراكى. وفى الواقع العملى قدم كل من الولايات المتحدة وحلفائها والاتحاد السوفيتى لبلدان العالم الثالث قروضا لتشجيع التنمية ولضمان الولاء. وإحدى نتائج هذا كانت أن كل الحروب التى شنت طوال نصف القرن اللاحق دارت فى الحقيقة رحاها فى العالم الثالث (Hobsbawm 1996:344 — 71).

وكان للحرب الباردة وتفكيك الاستعمار تأثير عميق على السبل التى سلكها العلماء وهم بصدد وضع نظريات التغيير والتنمية فى عالم كانت فيه الرأسمالية مفعمة بالحيوية من ناحية، وكانت الاشتراكية تقدم بدائل جديدة للتطور والتنمية من ناحية أخرى. فى حين ظلت الأسئلة التى أثارها القضايا المتعلقة بالإمبريالية والقومية والفلاحين تنتظر إجابات. وفى أواخر أربعينيات القرن العشرين شرع أنصار النمو الاقتصادى الرأسمالى ومدرسة التحديث بالفعل فى وضع أسس نظريات الارتقاء الاجتماعى والتقدم والحدثة. وأثار هذا سلسلة من ردود الفعل الثرية المميزة فى أوساط العالم الثالث والنقاد الماركسيين، الذين رفضوا إجمالاً هذه الأفكار. وبدلاً من ذلك أخذوا يحللون ملامح التطور والتبادل غير المتكافئ بين العالم الرأسمالى وأطرافه، فضلاً عن أوجه التشابه التى وضعوا أيديهم عليها بين أوضاع العالم الثالث آنذاك وتلك التى سادت فى الغرب أثناء فترات التحول من الإقطاع إلى الرأسمالية.

وفى عالم رسمت ملامحه نضالات الشعوب من أجل الاستقلال السياسى، درس علماء الاجتماع أيضاً مشاركة الأقليات القومية والفلاحين والشعوب القبلية فى حركات التحرر الوطنى ومحاولات توحيدهم ودمجهم فى الدول الحديثة الاستقلال.

النمو الاقتصادي والتحديث

استخدم علماء الاجتماع من أنصار طريق التطور الرأسمالي واستمرار هيمنة العالم الرأسمالي الأول أفكار البنيوية الوظيفية أساسا لتحليلاتهم للنمو الاقتصادي والتحديث. وبعثوا مرة أخرى وجددوا فكرة «مناظر النمو» وتناولوا الأمر قائلين إن كل أوجه المجتمع أو الثقافة مترابطة وأن التغيير اتجاهي ويتقدم تدريجيا عبر تعاقب ثابت للمراحل. واستندوا إلى حد بعيد على آراء دوركايم وعلى التفسيرات الجديدة لمغزى هذه الآراء (Bock 1963; Parsons 1961a; A.D. Smith 1973).

والتغيير وفقا لعالم الأنثروبولوجي جوليان ستيوارد^(١) (1902 — 1972) ظاهرة حتمية، ويقول في هذا الصدد إن لكل ثقافة جوهر، أي «...اقتصاد أساسي ينتج شكلا يقيم علاقة متبادلة (وظيفية) بين عدد كبير من العناصر...» المرتبطة ارتباطا وثيقا بأنشطة البقاء وبالنساق الاقتصادية (Steward and Seltzer 1938:7). ويؤثر هذا الجوهر — الذي يضم تكنولوجيات محددة تاريخيا وأنساقا إنتاجية تطورت عبر تعاقب مراحل تزداد تعقيدا — تأثيرات تشكيلة عميقة على أوجه التنظيم الاجتماعي الثانوي والأقل ثباتا (Steward 1955a, 1977b).

(٢٧) لم تكن نظرية ستيوارد هي النظرية الارتقائية الوحيدة للنمو الاقتصادي التي ازدهرت بعد الحرب العالمية الثانية (Leacock 1982; Patterson 1987). فقد طور عالم الآثار الاسترالي جوردون تشايلد (1892-1957) وعالم الأنثروبولوجي الأمريكي ليزلي وايت (1900-1975) نظريات تتناول التطور الاجتماعي من منظور ارتقائي قبل أو أثناء الحرب. وتأسيسا على ماركس، شرح تشايلد (1942) التغيير بوصفه مؤسسات اجتماعية وسياسية واقتصادية قامت بدور مهم في ضمان التوصل للاختراعات التكنولوجية (Trigger 1989: 250-63). وناقش وايت (1943) الأمر قائلا: إن الثقافة هي الطرق والأساليب المادية للغاية التي استخدمها بنو الإنسان في صراعهم من أجل البقاء، والسبيل الذي استحوذوا عبره على الطاقة وسخروها. ووفرت الزراعة وزيادة مخزون المواد الغذائية — التي ضاعفت إلى حد بعيد كمية الطاقة الممكن تسخيرها — القوة الدافعة لمزيد من التطور والتقدم في أوجه الثقافة كافة، بما في ذلك تطور علاقات الملكية وبعث الملكية الخاصة (Carneiro 1981; Peace 1993).

وكان ستيوارد (1949) فى الأصل مهتما بما أسماه الانتظامية عابرة الثقافات للتأثير والتأثر، التى حددت طبيعة تطور الحضارات المبكرة فى المناطق شبه المجدية مثل بلاد الرافدين أو بيرو وفى عام ١٩٥٠ وضع ستيوارد مفهومه حول التاريخ العالمى بوصفه تعاقبا لمراحل تكشف تدريجيا بينما كانت جماعات الصيد واقتناص ونهب الغذاء تطور زراعة القرية، ومن ثم التنظيمات السياسية القائمة على الدولة. وبلغ تعاقب المراحل أوج تطوره فى المجتمعات الأوروبية - الأمريكية المعاصرة التى تتميز بالمشروع الحر والتنافس بين مؤسسات البرنس. وقال ستيوارد فى هذا الصدد:

«فى البداية كانت هناك جماعات صغيرة من المزارعين الأوائل. وتعاونت هذه الجماعات لاحقا فى بناء أعمال الري، وأصبح السكان أكبر وأكثر استقرارا. واندمجت القرى فى دول يحكمها حكام ثيوقراطيون... وأخيرا توقفت الثقافة عن التطور، ودخلت دول كل منطقة فى تنافس مع بعضها البعض... ونجحت دولة أو أخرى فى الهيمنة على الآخرين، أى فى بناء إمبراطورية، بيد أن مثل هذه الإمبراطوريات اتخذت مجراها وانهارت بعد بضعة أعوام فقط لكى تفسح الطريق لإمبراطورية أخرى لا تختلف كثيرا عن الأولى (Steward 1950: 103 - 4).

وينظر المؤرخ إلى هذا العصر من الفتوحات والاستيلاء الدورى على الأرض كمرحلة تاريخية يملأ صفحاتها الرجال العظام والحروب والمعارك وتغير مراكز القوة وغير ذلك من الأحداث الاجتماعية. أما مؤرخ الثقافة فتلك الأحداث تعد فى نظره أقل شأنا للغاية مقارنة بتلك التى جرت فى العصور السابقة حين تطورت الحضارات الأساسية فى الشرق الأدنى أو فى حقبة الحديد حين تبدلت الأنماط الثقافية مرة أخرى وانتقلت مراكز الحضارة إلى مناطق جديدة (أعنى أوروبا) (Steward 1950: 104).

... وجاءت الثورة الصناعية بتغيير ثقافى عميق إلى أوروبا الغربية ووفرت التربة الملائمة للتنافس على المستعمرات ومناطق الاستغلال. ودخلت اليابان حلبة التنافس مباشرة بعد أن اكتسبت الملامح المطلوبة التى تؤهلها لخوض الصراع الدائر فى هذه الحلبة. وما إعادة اصطفاف القوى التى سببتها خسارة ألمانيا فى

الحرب العالمية الأولى وخسارة إيطاليا واليابان في الحرب العالمية الثانية إلا من قبيل إرساء نظام اجتماعي، أما الأنماط الثقافية الجديدة التي تمخضت عنها هذه الأحداث فما زالت تتطلب دراسة (Steward 1950:104 — 5).

ويبدو أن من الشائع اليوم الافتراض جدلاً أننا إزاء خطر تغييرات ثقافية أساسية يقف انتشار الشيوعية خلفها. فلقد أفضت الثورة في روسيا إلى ظهور أنماط ثقافية جديدة تماماً. أما قضية ما إذا كانت الدول الأخرى تنظر إلى الشيوعية النظرة ذاتها فما زالت قضية لم تبحث بعد» (Steward 1950:105).

واعترف ستيوارد بقصور واحد في هذا المفهوم لتاريخ العالم هو إنه عام جداً، وهناك مناطق معينة، مثل الممتلكات الاستعمارية، لا ينطبق بدقة عليها. وهكذا وفي أواخر أربعينيات القرن العشرين، بدأ ستيوارد في تنفيذ خطة في بورتوريكو لدراسة تأثير الرأسمالية الأمريكية في هذه المستعمرة الريفية الزراعية في المقام الأول، والتي تقوم الزراعة فيها على محاصيل التصدير بينما كانت تستورد «... تقريباً كل البضائع المصنعة التي تحتاجها وحوالي نصف احتياجاتها الغذائية» (Steward 1950:129). ويرى ستيوارد أن تنوع وتغاير الخواص الثقافية لبورتوريكو يعود إلى التغلغل المتباين لـ «... العمليات التي يتم عبرها استجلاب انتقائي لأنماط الإنتاج والأنماط الاجتماعية، والأنماط الأخرى المرتبطة بالحياة من الخارج، ومن ثم تكيفها مع الاحتياجات المحلية...» (Steward 1950:133 — 4).

ونظر ستيوارد إلى البنية الاجتماعية للجزيرة بوصفها تتألف من ملمحين متبادلي الاعتماد: (١) سلسلة من المجموعات الاجتماعية — الثقافية الثانوية المحلية المميزة التي تتقاطع معها بطول الجزيرة وعرضها شرائح طبقية وعرقية واجتماعية أخرى هرمية التنظيم، (٢) المؤسسات المحلية الضيقة المنعزلة — أي العلاقات الاقتصادية والنظام القانوني والحكومي — التي نظمت المجتمع والتي يتعين فهمها بمعزل عن سلوك الأفراد المرتبطين بها. وهو يرى أن، «أهم عوامل التغيير الثقافي في بورتوريكو... يبدو أنها تغلغت في الجزيرة على محاور هذه المؤسسات الأساسية» (Steward 1950:145). وبينما كان قد تم بلوغ هذه المرحلة الأعد من التطور، لم تختلف الثقافات الشعبية للجزيرة، ولكنها كانت تشهد هي

الأخرى تطورات وتصبح أجزاء متخصصة تابعة لشكل جديد — هو ثقافة وطنية متعددة الأوجه (Steward 1955b: 51 — 3).

وأخذ الضعف الذي يعترى نظرية ستيوارد حول النمو الاقتصادي وتاريخ العالم يزداد وضوحاً بعد عام ١٩٥٣، حين اتخذت قضايا تفكيك الاستعمار والتنمية أبعاداً أكبر في الدول الجديدة بالعالم الثالث، وحين أخذت تقترب من الكمال عملية إعادة بناء الاقتصاديات الرأسمالية لأوروبا الغربية واليابان^(٢) (Huntington 1982: 58; Preston 1976[1971]) فضلاً عن أن ستيوارد لم يتصد للقضية الحاسمة التي فجرتها المعارضة المنهجية المنظمة للتطور الرأسمالي في بلدان العالم الثالث أى: كيف يمكن تعريف ودعم الطبقات أو المجموعات التي تناصر التطور الاقتصادي الرأسمالي في هذه البلدان؟

وكانت هذه قضية سياسية حاول منظرو التحديث، الذين اختلفوا مع ستيوارد وغيره ممن ركزوا بشكل رئيسي على النمو الاقتصادي، التصدي لها^(٣) (Sztompa 1993: 129 — 36). وفي هذا الصدد قدم والت روستو (b. 1916) المؤرخ والاقتصادي ومستشار الرئاسة في مطلع ستينيات القرن العشرين تفسيراً بديلاً لتاريخ العالم في كتابه *The Stages of Economic Growth: A Non* —

٣٨) ركز علماء الأنثروبولوجي تقديم لنظرية الارتقاء الثقافي على أوجه ثلاثة. أولاً أثاروا شكوكاً أحاطت بالادعاءات الوظيفية حول الجوهر الاقتصادي للثقافة وحول اقتران ظهور تكنولوجيات محددة بأشكال خاصة من التنظيم الاجتماعي والسياسي كما زعموا. وثانياً: طالبوا بدرجة أعلى من الدقة والتحديد في العلاقة بين الجانبين الاقتصادي والسياسي لأنماط ثقافية معينة. وأخيراً رفضوا فصل ستيوارد لدراسة العملية الثقافية عن التاريخ، وأيدوا الدراسات التي تحلل وتشرح الخصوصية التاريخية لتعاقب الأشكال الثقافية والاجتماعية في مناطق بعينها/ المؤلف.

٣٩) ظهرت أبحاث عديدة تنتقد مقولات التحديث وأفكار تصنيف المجتمعات إلى تقليدية وحديثة (انظر 1973: Tipps; 1972a: Frank; 1972: H. Bernstein). وعلى سبيل المثال انتقد الاقتصادي ألبرت هيرشمان (١٩٥٨) تأكيدهم على التطور المتوازن وأشار بدلاً من ذلك إلى أنه أخذاً بعين الاعتبار حقيقة أن الأفراد نوى الملكات الخاصة—أى موهبة صناعة القرار والإدارة الناجحة—قليلو العدد في معظم الدول الجديدة، لذا يجب تركيزهم في قطاع واحد أو بضعة قطاعات بدلاً من انتشارهم في قطاعات الاقتصاد كافة/ المؤلف.

Communist Manifesto (Rostow 1971a) الذى كرسه لشرح سبب ظهور نمط اجتماعى ديناميكى مدفوع نحو التقدم الاقتصادى فى الغرب، فيما واجه التحول من المجتمع التقليدى إلى الحديث عراقل وصعوبات فى الأماكن الأخرى. وزعم روستو أن أى مجتمع، على الأقل فيما يتعلق بالبعد الاقتصادى، يندرج تحت واحد من خمسة أنماط عامة. وحدد الشروط والعمليات التى تشجع التحول من المجتمع التقليدى إلى عصر الاستهلاك الجماهيرى الضخم الذى ظهر فى البلدان الرأسمالية فى خمسينيات القرن العشرين.

ورسم روستو المجتمع التقليدى وكأنه جراب الحاوى، جراب يضم مجموعات بشرية تستخدم تكنولوجيا بدائية وتكرس نسبة كبيرة من مواردها للزراعة. ولهذه المجتمعات الهرمية التنظيم بنى سياسية محلية يسيطر عليها لوردات الأرض. ولم تتمكن هذه المجتمعات من تحسين نصيب الفرد من الإنتاج لأنهم «... إما لم تتوفر لديهم التسهيلات الهائلة التى أحدثها تطور العلوم والتكنولوجيا الحديثة أو أنها لا تطبق بشكل منتظم ومنهجي» (Rostow 1971a: 4). ولقد توفرت الشروط المسبقة للانطلاق الاقتصادى، التى تطورت فى البداية فى إنجلترا حوالى عام ١٧٠٠، عندما سخر الإنسان نتاج العلوم الحديثة لزيادة الإنتاج الزراعى والصناعى فى سياق كان التوسع وراء البحار أهم ملامحه. وعندما اكتسحت أفكار التقدم الحياة اليومية للناس أمكن التغلب على أى مقاومة لفكرة النمو المتواصل، ونفسخت تماما مؤسسات المجتمع التقليدى (Rostow 1971a: 4 — 1971b: 26; 7 — 97). وبينما تم بلوغ عصر الانطلاق فى إنجلترا ومستعمراتها بسبب هذا المحرك التكنولوجى للتطور، تطلب الأمر فى الأماكن الأخرى أنظمة سياسية تقوم بمهمة التحديث.

ويشير روستو إلى أنه أثناء الانطلاق الاقتصادى ضاعفت المجتمعات إلى حد بعيد استثماراتها لتصل إلى ١٠% أو أكثر من دخلها الوطنى لتحقيق الأهداف الآتية: توسيع الإنتاج الزراعى والصناعى، والعمل على بناء مجمع صناعى تكنولوجى جديد وإن يكن ضيقا نسبيا، وتوسيع العمالة المدنية — الصناعية وتشجيع ظهور طبقة جديدة من المقاولين. وبعد عقد أو اثنين من تبنى هذه السياسات تبدلت البنى الاجتماعية والسياسية لهذه المجتمعات على نحو من شأنه

مؤازرة النمو الاقتصادى المطرد (Rostow 1971a: 17 — 1971b: 98 — 36 — 183). ويعود الفضل فى التطور الذى حدث طوال الأعوام الخمسين أو الستين اللاحقة إلى انتشار التكنولوجيات الحديثة فى قطاعات الاقتصاد كافة وإلى الزيادة المنتظمة فى الإنتاج، والتى فاقت معدل النمو السكانى وإلى التغييرات المستمرة فى البنية الاقتصادية، وذلك حين ظهرت صناعات جديدة وجرت عمليات إحلال للواردات وظهرت مواد جديدة للتصدير. وفى هذه المرحلة:

«أرسى المجتمع هذه الأوضاع لأنها، مع حتمية بناء إنتاج حديث كفاء، من شأنها إحداث توازن للقيم والمؤسسات الجديدة فى مواجهة القديمة، أو تعديل الأخيرة على نحو يجعلها توازن عملية النمو بدلا من عرقلتها» (Rostow 1971a:9).

وتوفرت للمجتمعات الناضجة المهارات التكنولوجية والإدارية لإنتاج أى شىء يريدونه، وكان هذا أساسا قام عليه عصر الاستهلاك الجماهيرى الضخم فى البلدان الرأسمالية فى خمسينيات القرن العشرين، عندما تحولت القطاعات الاقتصادية الرئيسية إلى إنتاج البضائع الاستهلاكية المعمرة. ومن ناحية أخرى ازداد الدخل الحقيقى للفرد وتغيرت بنية قوة العمل، حين عملت النسبة الأكبر من إجمالى السكان فى المدن فى أعمال مكتبية/إدارية أو فى الوظائف التى تتطلب مهارات فى المصانع. وهكذا أصبحت المجتمعات الغربية قادرة على تخصيص موارد إضافية للرفاهية الاجتماعية والأمن. وبينما كان الاتحاد السوفيتى مستعدا تقنيا لدخول هذه المرحلة، لم تكن قياداته فى رأى روستو قد تصدت بعد للمشاكل السياسية والاجتماعية الصعبة العسيرة للتكيف الاقتصادى الذى كان يمكن أن يحدث لو أن هذه المشاكل حلت (Rostow 1971a: 10 — 11, 73 — 92).

ونسج منظرو التحديث على منوال ويبر وآرائه حول أهمية دور العقلانية والبيروقراطية والأحزاب السياسية فى التحول الاجتماعى^(٤) وكان التحديث فى

(٤٠) وإذا توخينا مزيدا من الدقة فلقد نسج منظرو التحديث على منوال تفسيرات تالكوت بارسون لأراء ماكس ويبر. وشدد بارسون على أهمية المعايير التصنيفية عند ويبر واعتبره منظر الفعل الاجتماعى والعقلانية والمنهجية السوسيولوجية (Hennis 1988: 7-8).

نظرهم عملية تمزيق تبدد تماما الارتباطات الاجتماعية والاقتصادية والسيكولوجية للمجتمعات التقليدية. لقد انفتح أعضاء المجتمعات المختلفة، عبر أجهزة الإعلام والثقافة والتمدن، على أوجه مختلفة من الثقافة الرأسمالية الحديثة — مثل التصنيع والعقلانية وحقائق العلم والمنهج العلمي (العقل) والنزعة الفردية والبيروقراطيات والأحزاب السياسية والمقرطة. وحين تغلغل التحديث بعمق أكثر في نسيج الحياة اليومية، تبنت المجتمعات السلوكيات والأفكار العصرية التي وفرت الفرص لظهور أشكال جديدة من تعبئة المجتمع وتحريكه صوب التقدم (Deutsch 1961). وفي مجال الاعتماد على آراء ويبر استخدم كل من ديفيد ماكلياند (1961) وإيفيريت هاجن (1962) على سبيل المثال فرضية ويبر «الفرضية الأخلاقية البروتستانتية» للقول بأن المقاولين الناجحين في المجتمعات التي تتجه نحو العصرية يؤمنون بالاعتماد على الذات وبمعايير الأداء العالية. ويحدث هذا في رأيهما في هذه المجتمعات بسبب تراجع أهمية الآباء البعيدين عن المنزل معظم الوقت والدور المتزايد للأمهات اللاتي يقضين معظم أوقاتهم في المنزل.

ويتناول هؤلاء المنظرون التحديث كظاهرة مركبة معقدة. فبالمعنى الاقتصادي يعنى التحديث تطوير التكنولوجيات المعتمدة على المفاهيم الغربية للمعرفة العلمية، واستبدال القوة الإنسانية والحيوانية بالماكينات، والانتقال من زراعة الاكتفاء الذاتى إلى الزراعة التجارية وإقامة الأسواق وتشييد صناعات تتخذ من المدن مكانا لها، والعناية بإرساء قوة عمل في المدن تتسع مساحتها وتزداد وتنوع مهاراتها دوما. وبالمعنى السياسى يعنى التحديث التحول من الأشكال القبلية للسلطة إلى حق الاقتراع والأحزاب السياسية والممثلين المنتخبين والمقرطة. وعلى مستوى التعليم يعنى التحديث القضاء على الأمية والتأكيد على أهمية المعرفة والمهارات والكفاءة. وبالمعنى الإنسانى، يعنى التحديث تقليص أهمية مؤسسات العشائر وعلاقات الجيرة التي توفر شبكة أمان لأعضاء الجماعة الإنسانية وتمنح دورا أكبر للأسرة النووية (Eisenstadt 1973: 21 — Smelser 1961: 2).

ونظروا إلى التحديث أيضا باعتباره تقاربا للأنظمة الاجتماعية والسياسية — الاقتصادية للغرب الرأسمالى والاتحاد السوفيتى فى نهاية المطاف لأن منطق

التصنيع يشجع التماثل^(٥) ويحدث هذا التماثل وفقا لأنصار نظرية التقارب لأنه:

«بينما تقدم التصنيع وأصبح ظاهرة تكتسح العالم بشكل متزايد... تقلص بالضرورة نطاق البنى المؤسساتية وأنظمة القيم والمعتقدات القابلة للحياة. وبالتالي سوف تميل كل المجتمعات، بغض الطرف عن الطريق الذي سلكوه لدخول العالم الصناعي، إلى الاقتراب من النموذج الأمثل للشكل الصناعي الصرف حتى وإن لم نجد أعراضا ظاهرة لذلك» (Goldthorpe 1971: 263).

وفرض التحديث مشاكل كان على العالم الثالث التصدي لها (Shils 1960a, b, 1963)، فقد كان عليهم إقامة حكومات تتسم بالكفاءة، الأمر الذي يعنى (١) إقامة وحماية جهاز سياسى عقلانى تعتبره الجماهير جهازا شرعيا (٢) تزويد هذا الجهاز بطاقم عمل محلى من الدارسين أو المتقبلين للثقافة الغربية الحديثة (٣) دمج جماهير السكان، الغارقين فى الثقافة التقليدية، فى المجتمع الوطنى الجديد (٤) إقامة وتطوير مؤسسات وتقنيات اقتصادية جديدة لنقل الأمة من زراعة الاكتفاء التقليدية إلى الزراعة التجارية أو الصناعة (٥) إقناع الجماهير التقليدية بقبول هذه التجديدات، وبالتالي، كان من الضرورى تحديد كيفية قيام المؤسسات والممارسات والمعتقدات المختلفة «بوظائفها فى تمفصل المجتمع، وفى ضم أو إبعاد أو تثبيت كل قطاع (من السكان) فى دائرة علاقاته بالأنظمة المركزية المؤسساتية والقيمية للمجتمع» (Shils 1963: 23 — 4).

وينظر عالم الأنثروبولوجى كليفورد جيرتز (1927 b) إلى التحديث بوصفه عملية عريضة من التغيير الاجتماعى والسياسى والثقافى والاقتصادى تحدد ملامحها بشكل رئيسى قيم المنظومة الثقافية (Geertz 1956, 1963a). ورفض جيرتز التفسير المادى للتاريخ فيما يتعلق بالنمو، وأولى أهمية أساسية للقاعدة الاقتصادية. واشتمل رفضه هذا ليس فقط على التحليلات الماركسية ولكن أيضا

(٤١) كانت نظرية التبعية (مثلها فى ذلك مثل نظريات للتنمية المشتركة والتطور غير المتكافئ وتمفصل أنماط الإنتاج) فضلا عن عودة ظهور الدراسات الفلاحية ردود أفعال نقدية فى الغرب الرأسمالى على نظرية التقارب (Blomstrom and Hettne 1984; Wowy 1981; Taylor) (1979).

على حجج الحتمية الاقتصادية لستيوارد وغيره من الارتقائيين الاجتماعيين في خمسينيات وستينيات القرن العشرين. وينقله محرك التنمية من القاعدة الاقتصادية إلى دنيا الثقافة، تبني جيرتر آراء دوركايم وتالكوت بارسونز (1902 - 79)، معلمه المخلص (Geertz 1971: 376, 1973a, b). وطغت وجهات النظر هذه أيضا على دراسات المثاقفة بعد مطلع خمسينيات القرن العشرين (Barnett, Broom, Siegel, Vogt and Watson 1954).

ولقد استعان منظرو التحديث إلى حد بعيد بآراء بارسونز حول المجتمع والتغيير، واستخدموا تفسيراته لمغزى أفكار ماكس ويبر، وذلك لكي يفسروا بدقة كيف جرت في الواقع العمليات التي أدركوها وتناولوها بالشرح، وكيف كان يعاد إنتاجها. ولقد ميز بارسونز بين التغييرات التي تجري داخل المجتمع - تشكل الأسرة الجديدة المبنية على أساس الزواج أو بناء شخصيات الأطفال على سبيل المثال - والتغييرات الأخرى البنيوية للمجتمع. ونظر إلى التغيير باعتباره تبديلا للبواعث التي تحدها الثقافة والتي يمكن عبرها للأفراد أو المجموعات الوصول إلى الإشباع حد الكمال. ويرى بارسونز أن الأفراد والمجموعات ذوو المصالح المقررة^٦ قد اعترضوا سبيل أو سعوا لمنع التغييرات في البواعث وإشباع الحاجة لكي يتمكنوا من الإبقاء على النظام الثقافي القائم^(٧) ويقول بارسونز إنه عندما ظهرت الأنواع المتنافسة من البواعث وأشكال إشباع الحاجة، ظهرت معها التوترات في التفاعلات التي تحدد طبيعة النظام الاجتماعي، وفي قيم المنظومة الثقافية وفي الطريقة التي تسمح بها شخصيات الأفراد بتوطيد أنفسهم على الوضع

Vested interests^٦ مصطلح قانوني يعنى المصالح المقرر الانتفاع بها من قبل شخص أو طرف معين / المترجمة.

(٤٣) في تناول نقدي لكتاب بارسونز: *The Social System* ناقش كل من لويس كوزر (Lewis 1956/ Coser) ورالف داهريندورف (Ralf Dahrendorf/ 1957) الأمر قائلين إن نظرية بارسونز للتغيير الاجتماعي شددت للغاية على عمليات الدمج أو الإصلاح، ولم تتطرق على نحو مرض إلى الصراع الاجتماعي. ولقد أثر التمييز الذي رسما حدوده بين موقف الإجماع وموقف الصراع على الطريقة التي نظر بها علماء الأنثروبولوجي إلى قضية تشكل الدولة (e.g, Fried 1967; Service 1975).

الجديد. وحتى يمكن إعادة إنتاج التغيير — بدلا من بقائه فى صورة حالة استثنائية من حالات الانحراف — يجب أن تدخل النتائج التى تمخضت عنها البواعث الجديدة فى نسيج المقوم الأساسى (المتشكل من العقيدة والقيمة) للمنظومة الثقافية التى أعيد ترتيبها من جديد (Parsons 1951:480 — Savage 1981: 503) (التشديد وارد بالأصل).

وافتنن بارسونز (1961c: 37, 1961b) بنوع التغيير الذى يتوسط تلك التغييرات التى تجرى داخل المجتمع — حيث ظلت ثابتة أنماط الثقافة المتمأسسة من ناحية — والتغييرات الأخرى البنيوية — حيث تبدلت بنية منظومة الفعل من ناحية أخرى. وأطلق على هذا مصطلح التمايز البنىوى. ويبدأ هذا التمايز عندما تمزق قوة ناشئة عن أى عدد من المصادر — اقتصادية أو سياسية أو ثقافية — التخوم القائمة للعلاقات بين المجتمع وبيئته. ويفرز هذا التمايز توترات تفضى بدورها إلى صراعات اجتماعية، إذ إن أصحاب الحقوق المقررة، بتأثيرهم بالتوترات الجارية، يحاولون فى آن واحد مقاومتها وإعادة التأكيد على شرعيتهم هم وتحكمهم فى أية وحدات شاردة. ويقود هذا المسعى إذا فشل إلى تمايز أعمق.

و«تصبح المؤسسات المرتبطة بالأبعاد المختلفة للمجتمع — مثل تلك المعنية بالمطالب الوظيفية للتأقلم وإحراز الأهداف وغير ذلك — منفصلة عن بعضها البعض. وفى خضم هذه العملية تظهر كل مؤسسة منهم القدرة على تعبئة موارد الأخرى، والتأكيد على انتظامها المستقل وإن يكن جزئيا» (Alexander 1983b: 128) (التشديد وارد بالأصل).

وتواصل البنى الحديثة التمايز تطورها، مثل الأورجانيزم البيولوجى، حتى يتم استعادة توازن النظام، وحتى تتغير أنماط التضامن الاجتماعى بإعادة ترتيب النظام.

وفى منتصف ستينيات القرن العشرين حاول بارسونز تفسير بعض القضايا التى اعتقد أنها كلية جامعة فى عملية التحديث. وإحدى هذه القضايا هى «الانعقاد» من المرحلة البدائية من التطور المجتمعى، الأمر الذى حدث بفضل ظهور الانقسام الطبقي والإجازة الثقافية للوظائف المجتمعية المتميزة الجديدة، وبشكل خاص

الوظيفة السياسية، التي كانت مستقلة عن العشيرة. وتمخضت هذه الظواهر عن تشكل المجتمعات الوسيطة — إمبراطوريات بلاد الرافدين القديمة والصين والإمبراطوريات الإسلامية، أو روما — التي كانت لا هي بدائية ولا هي حديثة. وما إن تأسست الثقافة في هذه المجتمعات الوسيطة، حدث تغييران إضافيان هما تطور البيروقراطيات الإدارية، وبشكل خاص في الحكومة، وظهور النقود والأسواق (Parsons 1967, 1971).

وكان بارسونز (24: 1966 — 7) أيضا معنيا بكيف؟ ولماذا كانت هذه المجتمعات الوسيطة مختلفة عن الحديثة؟ وهو يرى أن الخطوة المهمة صوب التقدم التي فشلت المجتمعات الوسيطة في تحقيقها هي تطوير وتعميم نظام حقوقى — ذلك النظام الذى وضع أساسه القانون الإنجليزى العام. وبينما وجدت سوابق لهذه الخطوة فى النظام الحقوقى فى اليونان القديمة، عجزت اليونان عن تحويل اكتشافاتها فى هذا المجال إلى مؤسسات فى ظل الظروف التى سادت آنذاك. ومع ذلك فـ«البذرة» التى غرستها استفاد منها، بعد أكثر من ألف عام، الإنجليز وحلقوا بها بنجاح صوب الحداثة.

وقدم منظرو التحديث والنمو الاقتصادى حججا عديدة لتفسير التغيرات التى جرت فى عالم ما بعد الحرب. ووافق الكثيرون على آراء ستيوارد وروستو القائلة إن للتغيرات فى القاعدة الاقتصادية تأثيرات تشكيلية عميقة فى الأوجه السياسية والاجتماعية والثقافية للمجتمع. بينما اتفق البعض الآخر مع جيرتز أو بارسونز اللذين تبنا آراء دوركايم الثقافية حول أن العوامل المحددة للتغيير تقع أساسا فى المنظومة الثقافية. ولسوء الحظ فإن أيا من أنصار الموقفين لم يتصدوا أبدا لتفسير هذا التعارض. والأمر الواضح ضمنا فى مواقف مدرستى الجبرية الاقتصادية والجبرية الثقافية هو فكرة التقارب، أى إن المجتمعات التى تتطلع إلى التحديث سوف تشابه بشكل متزايد بعضها البعض بسبب القيود التى يفرضها منطق التصنيع.

التبعية والتخلف

حدثت الأوضاع الاقتصادية المتدهورة في أمريكا اللاتينية في خمسينيات وستينيات القرن العشرين الباحثين في المنطقة على إنعام النظر في نظريات النمو الاقتصادي والتحديث، التي توصلت إليها البلدان الرأسمالية – وبشكل خاص الولايات المتحدة. وبينما تشير هذه النظريات إلى أن التقارب سوف يحدث حين تتقدم عمليات النمو والتحديث، فإن الاقتصاد العالمي ظل يتسم بالتمايز ولم يحدث هذا التقارب كما لاحظ باول بريبيستش (1901 – 86) مدير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لشئون أمريكا اللاتينية (ECLA) الذي أشار في هذا الصدد إلى:

«يقوض الواقع في أمريكا اللاتينية النظام البالي لتقسيم العمل الدولي. هذا النظام الذي اتسم بأهمية كبيرة في القرن التاسع عشر والذي استمر، كمفهوم نظري، يحدث تأثيرا كبيرا حتى وقت قريب جدا. وفي ظل هذا النظام، وقع على عاتق أمريكا اللاتينية، باعتبارها جزءا من أطراف النظام الاقتصادي العالمي، أداء مهمة نوعية هي إنتاج الغذاء والمواد الخام للمراكز الصناعية الكبرى» (Prebisch 1950: 1).

ولقد كان الاقتصاد العالمي مبنيا على الأساس التالي: مركز مهيمن ومحيط تابع تربطهما علاقات تبادل لم تكن متساوية الفائدة للطرفين. واعتمدت أنماط التطور الاقتصادي التي عرفتتها أمريكا اللاتينية بشكل خاص والعالم الثالث بشكل عام على قرارات اتخذتها البلدان الصناعية الرأسمالية – في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان.

وفي الأرجنتين أدرك بريبيستش، الذي كان أيضا في السابق مديرا للبنك المركزي الأرجنتيني، בזكاء فشل جهود البلاد على صعيد التنمية الداخلية والتصنيع في عشرينيات القرن العشرين حيث، بعكس تنبؤات منظري النمو الاقتصادي والتحديث، لم يفض ضخ الموارد المالية في شرايين القاعدة الاقتصادية أو في أيدي مقاولي «التحديث» إلى تنمية اقتصادية أو تحديث أو تقارب مع البلدان الصناعية الرأسمالية. وفي الحقيقة أصبحت البنى الاجتماعية والاقتصادية للأرجنتين في

الخمسينيات أقل شبها من مثيلاتها في البلدان الغربية مما كانت عليه قبل ذلك بخمسين عاما (Blomstrom and Hettne 1984:38; Girvan 1973; Preston — 44; 145: 1982 — 7) وكان بريبيستش وزملاؤه في ECLA ينظرون إلى حقيقة تناقض تاريخ أمريكا اللاتينية مع تنبؤات منظري النمو الاقتصادي والتحديث بوصفها في حد ذاتها نقدا لاذعا لنماذج التنمية الآتية من بلدان العالم الأول — وبشكل رئيسي الولايات المتحدة.

وحاولت حكومات بلدان الأرجنتين والبرازيل والمكسيك تخفيف حدة تأثير اقتصادياتهم بالأسواق العالمية بعد أزمة ١٩٢٩، وذلك بإقامة التحالفات السياسية وبانتهاج سياسات دولة تضبط الاستثمارات الأجنبية والتجارة. وبرغم هذا وغيره من الجهود التي بذلت طوال ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي، وجدت هذه الدول أن اقتصادياتها أصبحت تابعة في الستينيات أكثر مما كانت عليه منذ أربعة عقود مضت. بيد أن أدوات التبعية قد تغيرت، ولم تكن الأدوات الجديدة هي شركات استخراج المعادن وزراعة التصدير الرأسمالية التي عرفت في الأزمنة المبكرة، وإنما شركات العالم الأول المتعددة الجنسية (فوق القومية) التي دمجت نشاطات متنوعة في شركة واحدة وعملت في مجموعة من البلدان المختلفة.

وتكمن قوة الشركات المتعددة الجنسية في تحكمهم في التكنولوجيات التجارية. ولكي يحصل الصناعيون المحليون على هذه التكنولوجيات كان عليهم الدخول في مشاريع مشتركة مع هذه الشركات، الأمر الذي كان دافعا لتطور العمليات التي أفضت في آن واحد إلى إلغاء تأمين الصناعة في بلدان أمريكا اللاتينية، وفتح أبواب أسواقها الداخلية أمام البضائع الأجنبية، وتغير توازن القوة بين الطبقات الحاكمة. وتمخضت إعادة الهيكلة الاقتصادية هذه عن نتائج مدمرة. فلقد استخدم الرأسمال المحلي لتمويل المشاريع المشتركة، وازدادت إلى حد بعيد كمية الرأسمال المنتج داخليا والذي يصدر من أمريكا اللاتينية في شكل أرباح وعمولات للاقتصاديات المهيمنة. ونتيجة لهذا تقلص حجم الرأسمال المحلي المستثمر في القطاعات الاقتصادية الوطنية المختلفة (O'Brien 1975:16 — 19; Sunkel 1969).

وأطلق علماء الاجتماع في ECLA على هذا المشهد مصطلح «نظرية التبعية». وأهم ملامح هذه النظرية هو القول بأن البلدان المتطورة والمتخلفة في العالم تشغل مكانات مختلفة في النظام العالمي للإنتاج والتوزيع الذي يجمع أطرافه تبادل غير متكافئ. وتناول الاقتصادي البرازيلي سيلسو فورتادو (b. 1920) هذه الظاهرة، ووصف أوضاع التخلف مستخدماً نظرية الاقتصاديات الثنائية. ويشير فورتادو إلى أنه عند إدخال البنى والممارسات الرأسمالية، مثل الإنتاج للتصدير إلى بلد يسودها إلى حد بعيد اقتصاد الكفاف، فإن عدداً صغيراً فقط من العمال هو الذي يتم استيعابه في المشروع الرأسمالي، في حين لا يطرأ تغيير جوهري على البنى الاقتصادية البالية. ولإحداث هذا التأثير الجوهري كان يجب استخدام أعداد من الناس أكثر جداً في القطاع الرأسمالي، فضلاً عن توفر الدخل الذي يمكن إنفاقه على الاستهلاك أو استثماره. بيد أن الدخل الذي يوفره القطاع الرأسمالي في بلد تابع هو، جزئياً فقط، مرتبط بهذا البلد، إذ إن الحصة الأكبر من هذا الدخل كانت تصدر وتستثمر لتعزيز القطاع الرأسمالي الديناميكي في الدولة المتروبوليتان. ونتيجة لهذا، يستنتج فورتادو أنه بينما كانت تخوم الرأسمالية الغربية تتسع بثبات طوال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، قامت المرة ثلث الأخرى اقتصاديات مهجنة تربط القلب الرأسمالي بالبنى البالية في الأطراف. وما ظهر في البلدان التابعة هو اقتصاديات ثلاثية القطاعات تتألف مما تبقى من اقتصاد الكفاف واقتصاد رأسمالي للتصدير، واقتصاد إنتاجي رأسمالي صغير يعنى بالاستهلاك المحلي. وفي البلدان التابعة كانت العناصر الديناميكية الوحيدة هي الطلب الخارجي والأجور التي تتخلق في قطاع التصدير. ومع ذلك، وإذا أخذت الدخول الأجرية تنمو، فقد يحدث بفعل تأثير داخلي قوى زيادة في الاستثمار وتشغيل العمالة في قطاع الإنتاج الرأسمالي المحلي (Furtado 1964: 129 – 40).

وأشار كل من فرناندو كاردوسا (b. 1931)، الرئيس الحالي للبرازيل، وإنزو فاليتو إلى أن بعض أهم مكونات النظام الرأسمالي – وبشكل رئيسي القطاعات التكنولوجية والمالية – هي تقريباً، حصراً، ملكية للدول المتطورة. وإذا إن هذه المكونات حاسمة في تحديد عمق التطور اللاحق، فإن تبعية الدول المتخلفة، مثلها مثل هيمنة الدول المتطورة تزداد عمقا، في الوقت الذي تحاول فيه بلدان العالم

الثالث توسيع اقتصادياتها. وفي رأيهما أن الدول التابعة كانت أشبه بالمقترض الذى يستجدى رئيس بنك لإقراضه (Cardoso and Faletto 1979 xxi – xxii).

ولاحظ الاقتصادى بول باران (1910 – 64) فى كتابه: (The Political Economy of Growth (1957) أن الكثير من الدول المتخلفة فى أمريكا اللاتينية كانت بها قطاعات صناعية صغيرة ذات معدلات إنتاج عالية، وقطاعات زراعية ضخمة ذات معدلات إنتاج منخفضة نسبيا. وبينما تكمن إمكانية النمو وتشغيل العمالة فى القطاع الصناعى، فإن الحجم الصغير للأسواق المحلية والقدر الصغير من فائض القيمة الذى يتوفر للاستثمار وللتراكم الرأسمالى يكبح توسيع رقعة هذا القطاع. ولاحظ باران (Baran 1957: 170 – 248) أن أشكالا مختلفة من انتزاع فائض القيمة تتعايش فى البلدان المتخلفة اقتصاديا: فاللوردات ملاك الأرض ينتزعون إيجار الأرض من الفلاحين، والمرابون يفرضون فوائد على القروض والتجار ينتزعون الأرباح من التجارة، والرأسماليون – الأجانب فى المقام الأول – يستحوذون على فائض القيمة من العمال الصناعيين. وواصل باران مناقشة الأمر قائلا إنه لم يكن لأى من هذه الطبقات أية مصلحة حقيقية فى تعزيز التصنيع. فلقد عارضت الطبقات التقليدية للقطاع الزراعى – اللوردات ملاك الأرض والمرابون والتجار – التصنيع لأنه كان يهدد حصولهم على الفائض. وعارض الرأسماليون، الأجانب والوطنيون على حد سواء، التصنيع لأن من شأنه تعزيز التنافس الذى قد يتحول بدوره إلى تحد أساسى لاحتكارهم للتحكم فى الأسواق الداخلية، وإلى تهديد للمعدلات العالية من الأرباح التى كانوا ينتزعونها منهم (Martinussen 1997: 85 – 8).

وقام الاقتصادى أندريه جاندر فرانك (b.1929)، الذى تلقى تعليمه فى شيكاغو، بجهود كبيرة للترويج لنظرية التبعية فى الولايات المتحدة عبر نقده لنظرية التنمية والتحديث السائدة (Booth 1975; Frank 1967, 1969, 1972a). وإذا إن التخلف الاقتصادى للبرازيل وتشيلي بشكل خاص، وأمريكا اللاتينية بشكل عام كان نتيجة العلاقة الاستغلالية للعواصم الرأسمالية لأوروبا الغربية وشمال أمريكا والى امتدت إلى أقصى بعد لها لتضم الأطراف النائية المتخلفة اقتصاديا، يستنتج جاندر فرانك أن:

«...البلدان المتطورة اليوم لم تكن أبدا متخلفة، برغم أنها قد تكون كانت غير متطورة في الماضي. ومن المعتقد على نطاق واسع أن التخلف الراهن لبلاد ما يمكن فهمه باعتباره نتاجا أو انعكاسا لخصائصها أو بنيته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية فقط. بيد أن البحث التاريخي أظهر أن التخلف المعاصر هو إلى حد بعيد النتاج التاريخي للعلاقات الاقتصادية وغير الاقتصادية في الماضي والحاضر بين البلدان التابعة المتخلفة وحواضر البلدان المتطورة اليوم. فضلا عن أن هذه العلاقات هي جزء جوهري من بنية وتطور النظام الرأسمالي على النطاق العالمي.

ولقد اخترق توسع النظام الرأسمالي طوال القرون الماضية بفعالية وبشكل كامل حتى القطاعات التي تبدو منعزلة للغاية في العالم المتخلف. وبالتالي فالمؤسسات والعلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية التي نراها اليوم هناك هي ثمار التطور التاريخي للنظام الرأسمالي، مثلها في ذلك تماما مثل الملامح التي تبدو أكثر عصرية أو أكثر رأسمالية في الميتروبوليتان التي تدور في فلكها هذه البلدان المتخلفة» (4: 1969 Franc - 5).

ويواصل جاندر فرانك قائلا إن بلدان أمريكا اللاتينية كانت جزءا من النظام الرأسمالي العالمي منذ الأيام الأولى للمرحلة الاستعمارية. وبالتالي فليس هناك معنى لوصف البنى الاقتصادية لهذه البلدان، كالإقطاعية وشبه الإقطاعية أو القديمة، لأن هذه البنى صاغت العمليات التاريخية نفسها، للتطور والتخلف الرأسمالي التي تركت بصماتها على الغرب.

ويرى جاندر فرانك أن إعادة إنتاج التخلف في أمريكا اللاتينية مرجعها التناقضات المتأصلة في الرأسمالية، فقد ادخرت، واستثمرت عمليا في البلاد المتخلف، فقط حصة صغيرة للغاية من الفائض الاقتصادي الذي خلقه تطورهم الاقتصادي، بينما الحصة الأكبر المتبقية إما استولى عليها جزء آخر من النظام الرأسمالي العالمي، وإما أهدرت في استهلاك بضائع الرفاهية، ويشير الكاتب في هذا الصدد إلى أن:

«...هذه العلاقة الاستغلالية...الأشبه بالسلسلة تقيم، جسرا بين الصلة الرأسمالية القائمة بين العالم الرأسمالي والمتروبوليتان الوطنية من ناحية، والمراكز الإقليمية (الذين يستولون على جزء من فائضها) من ناحية أخرى، ومن ثم منها إلى المراكز المحلية. وتمتد السلسلة لتضم حتى كبار ملاك الأرض أو التجار الذين ينتزعون الفائض من صغار الفلاحين والمستأجرين، بل أحيانا تمتد من الآخرين لتصل بينهم وبين العمال المعدمين الذين يستغلونهم» (Frank 1967: 7 — 8).

والتطور والتوسع الرأسمالي وجهان للعملية التاريخية ذاتها التي تمخضت في آن واحد عن تطور اقتصادي في البلدان المتروبوليتان وتخلف بنيوي في بلدان الأطراف. واستقطبت هذه العملية البلدان المتروبول والبلدان التابعة ومناطق مختلفة داخل البلدان الأطراف على حد سواء. وحدث هذا الاستقطاب لأن:

«...تخليق التخلف البنيوي، الذي يظل أهم من اعتصار الفائض الاقتصادي من البلدان التابعة بعد حشرها في النظام الرأسمالي العالمي، هو تلقيح للاقتصاد المحلي للبلدان التابعة بالبنى الرأسمالية ذاتها وبتناقضاتها الأساسية» (Frank 1967: 10).

ويعنى هذا أن البنى الطبقيّة للبلدان المتخلفة توفر شروط استمرار التخلف (Frank 1972b: 1 — 12). ويعنى أيضا أن «... البلدان التابعة قد استطاعت تحقيق أكبر تنمية اقتصادية لها، وبشكل أخص التنمية الصناعية الرأسمالية الأكثر كلاسيكية، عندما كانت الروابط بالمتروبول في أضعف حال لها» (Frank 1969: 9 — 10).

ويعتقد فرانك ومعه منظرو التبعية أن تخلف بلدان العالم الثالث هو نتيجة للتبادل غير المتكافئ مع بلدان الغرب الرأسمالية المتطورة. ورفضوا الفكرة القائلة إن التجارة العالمية كانت مفيدة بشكل متساو لكل أطرافها (Emmanuel 1972)، لأن العالم الثالث ينتج المواد الخام التي تناسب متطلبات الإنتاج والاستهلاك في البلدان الرأسمالية، وفاق الفائض الذي خلقته بلدان العالم الثالث وحولته إلى الغرب، إلى حد بعيد، قيمة البضائع الجاهزة التي كانوا مجبرين على استيرادها. فضلا عن أن الرأسمال تدفق إلى الغرب من العالم الثالث بسبب انخفاض أجور العمال في

الأخير، الأمر الذى سمح بانتزاع معدلات عالية من فائض القيمة الذى كان الغرب يشفطه. وكانت هذه الحقائق بمثابة تحد لمنظري التحديث والاقتصاد الثنائى الذين زعموا:

«... أن أمريكا اللاتينية كانت منطقة «مجتمعات ثنائية» مقسمة إلى مناطق ديناميكية مندمجة فى الرأسمالية الحديثة، ومناطق متخلفة تتوارى فى عزلة إقطاعية. أما الرأسمالية، بوصفها الإنتاج الساعى وراء الربح للسلع فى الأسواق الكبيرة على أسس غير متساوية ويستفيد منها الرأسماليون والمتروبوليتان، فهي الإرث الاستعماري فى المناطق التى تم على وجه الدقة إفقارها والتى تعتبر «إقطاعية» و«معزولة» فى القرن العشرين (Stern 1993:28).

التحول من الإقطاع إلى الرأسمالية

فى الأعوام التى تلت الحرب كانت القضايا المتعلقة بالتحول من الإقطاع إلى الرأسمالية موضع جدل بين المعنيين. وانطوى هذا الجدل على أهمية خاصة لأسباب عديدة. فقد تناول المشاركون فيه التغييرات فى البنى والممارسات الزراعية ونشأة المدن وتطور الحرف ودور التجارة وأهمية الأطراف الرئيسية فى تطور الرأسمالية فى أوروبا الغربية. والأكثر أهمية هو أن هذه القضايا كانت موضع اهتمام منظري النمو الاقتصادى والتحديث والتبعية الذين كانوا يحاولون وضع مفاهيم التحول الاجتماعى فى مجتمعات أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا التى كثيرا ما كانوا يصفونها بـ«الإقطاعية» أو «شبه الإقطاعية».

وافتح الاقتصادى الإنجليزى موريس دوب (1900 – 1976) هذا الجدل رافضا المزاعم القائلة إن التحول الاقتصادى يفهم على أفضل وجه بوصفه قوانين ارتقائية فوق/تاريخية اقتصادية أو اجتماعية. وناقش دوب الأمر، على غرار ماركس، قائلا إن التطور الاقتصادى – أى نمو إنتاجية العمل – يجب فهمه باعتباره احتمالات وإكراهات مرافقة لمجموعة من علاقات إنتاج تصادف تاريخيا وجودها وميزت عصر ونمط إنتاج معين (Dobb 1947).

وكان دوب فى كتابه (Studies in the Development of Capitalism) الذى ظهر عام ١٩٤٦، معنيا بمسألة التحول من الإقطاع إلى الرأسمالية. وكانت تلك القضية بالطبع هى بؤرة اهتمام منظرى النمو الاقتصادى والتحديث والتبعية من ناحية، فضلا عن المنظرين الذين كانوا معنيين بالمسألة الزراعية من ناحية أخرى. وجعل بوب من التماثل البنوي الذى عرف فى الغرب إبان المراحل المبكرة من التطور الرأسمالى، والتماثل الذى مازال سائدا فى معظم العالم بؤرة اهتمامه. وركز على العمليات التى تجرى عند تحلل نمط الإنتاج الإقطاعى وتعزيز وتقوية علاقات الإنتاج الاجتماعية الرأسمالية فى المناطق الريفية وفى البلدان غير المتطورة أو المتخلفة.

ووصف الاقتصادى الأمريكى بول سويزى (b. 1910) أهمية كتاب دوب وكيف أنه جاء فى وقته قائلا: «نحن نحيا فى زمن التحول من الرأسمالية إلى الاشتراكية، وهذه الحقيقة تضيف أهمية على الدراسات التى تدور حول التحولات المبكرة من نظام اجتماعى إلى آخر» (Sweezy 1976: 33). وكان التحول قضية مهمة فى ذلك الوقت، ففى الأعوام ما بين ١٩٤٥ و ١٩٥٢ كان ثلث سكان العالم تقريبا قد أصبح يحكمه دول تزعم أنها اشتراكية، وكان الثلث الآخر من شعوب العالم إما ينادون باستقلالهم السياسى عن الدول الإمبريالية أو كانوا فى طريقهم إلى ذلك. وكانت بلدان عديدة — كما أدرك مختلف المحللين الاجتماعيين — لديها بنى اقتصادية واجتماعية لم تكن رأسمالية تماما و/أو كان تطورها إما قد وصل إلى طريق مسدود أو تشوه بانتشار الرأسمالية. وكانت هذه البلدان أيضا إما تجتاز أو بصدد الشروع فى المرور بنوع معين من التحول الاقتصادى.

وبنى دوب تحليله مستعينا بمفهوم ماركس لنمط الإنتاج مشيرا إلى أن الإقطاع يتميز بشكل خاص من أشكال انتزاع فائض القيمة، وأن اللوردات الإقطاعيين استخدموا أشكالا استثنائية من الإكراه الاقتصادى لاعتصار فائض البضائع أو العمل من أقدانهم، وكانت قدرتهم على انتزاع الإتاوات والجزية محدودة لأن الفلاحين احتفظوا بملكية وسائل الإنتاج الرئيسية. وانتقد دوب الكيفية التى فسر بها المؤرخون بشكل نموذجى صعود الرأسمالية. وكان التفسير السائد آنذاك هو الفرضية التى قدمها المؤرخ البلجيكى هنرى بيرن، والتى تؤكد أن رأسمال التجارة

والتجار، اللذين تَخَلَقا خارج أوروبا الغربية، قد قضى على العلاقات الطبقيّة الإقطاعية ومهد على هذا النحو الطريق لتطور الطبقة الرأسمالية الجديدة^(٨). ويرى دوب أن رأسمال التجارة والتجار لم يكن لهما شأن فيما يتعلق بالتحول، بل إن الطبقة الرأسمالية الجديدة — التي تَخَلَقَت عبر التناقضات الداخلية للمجتمع الإقطاعي ذاته والتي تتألف من صغار المنتجين الأحرار والفلاحين والحرفيين — ظهرت جنبا إلى جنب، وعاشت في ثأيا النظام الاجتماعي الإقطاعي قبل عام ١٥٠٠. ومن ثم بعثت هذه الطبقة الروح في طبقة الرأسماليين الصناعيين والزراعيين، التي أرسّت في نهاية المطاف هيمنتها في إنجلترا أثناء الثورة البورجوازية المناهضة للإقطاع في عام ١٦٤٠ (Brenner 1978; Dobb 1947: 38) — (42).

وكان لبول سويزي رأي مختلف في هذا الموضوع. وعلى عكس دوب الذي نظر إلى الإقطاع كنمط إنتاج، نظر سويزي (34: 1976 — 5) إليه كنظام اقتصادي يعتمد على الإنتاج للاستخدام،...

٤٤) قدم المؤرخ البلجيكي هنري بيرن (1862-1935) فرضية حول التطور التاريخي لأوروبا الغربية، ولم يتناول أحد هذه الفرضية بالبحث في فترة ما بين الحربين (Havighurst 1958; Pirenne 1914, 1939, 1952). وباختصار يفترض بيرن أن وحدة العالم قد تحطمت تماما بسبب انتشار الإسلام في القرنين السابع والثامن، والذي مزق الأنماط القائمة لتجارة القرون الوسطى وترك أوروبا معزولة. وباقتراب نهاية القرن العاشر أعاد تجار إيطاليا وبلدان الأراضي المنخفضة تنظيم العلاقات التجارية، الأمر الذي أفضى إلى تشكّل المدن التي ضمت للحرفيين والفلاحين الهاربين من الريف، واعتمدت لتوفير دخلها — بشكل خاص بعد القرن الثالث عشر — باطراد على الإنتاج والتصدير. وازداد عمقا في الوقت ذاته تخصص المدن في إنتاج أشياء بعينها — على سبيل المثال

فها هم في فلاندرز (منطقة تاريخية شمال غرب أوروبا تضم أجزاء من شمال فرنسا وغرب بلجيكا وجنوب غرب هولندا وبحر الشمال — المترجمة) يصنعون ملابس جميلة، بينما ظهرت في مدن شمال إيطاليا الاحتكارات البنكية وهكذا. بالإضافة إلى أن كل تحول جديد كان يشهد نهضة وهيمنة طبقة رأسمالية جديدة. وعرف بيرن الرأسمالية بصناعة الربح — أي أن تشتري أرخص وتبيع أغلى/ المؤلف

«حيث القناة هي علاقات الإنتاج السائدة، وحيث ينتظم الإنتاج في وحول قصر صاحب العزبة اللورد مالك الأرض... و (في مثل هذه الأنظمة) تختفى أنواع الضغط التي توجد في ظل الرأسمالية والتي تفضي إلى تحسينات مستمرة في أساليب الإنتاج».

ولا يعنى سويزي بهذا أن الإقطاع كان راسخا وطيدا، إذ إن كلا من الحروب وزيادة السكان بين الأقطان أفضت إلى عدم الاستقرار في مجتمع كان رافضا — على حد قوله — إلى أقصى حد للتغيير في كل من أساليب وعلاقات الإنتاج. وتناول سويزي (36: 1976 — 7) الأمر قائلا: إن دوب لم يدخل في حسابه بالقدر الكافي الطبيعة المحافظة المتأصلة للإقطاع، وإنه لو فعل هذا لكان قد عدل موقفه الذي يرى أن الاستغلال الاستثنائي والصراع الطبقي كانا السببين الرئيسيين لانتهيار ذلك النظام الاقتصادي، ولكن قد سعى «... لكشف العملية التي استطاعت عبرها التجارة توليد نظام للإنتاج من أجل السوق، ومن ثم لاقتفاء أثر تأثير هذا النظام على النظام الإقطاعي للإنتاج من أجل الاستخدام» (Sweezy 1976:41) (التشديد وارد في الأصل). وكان المطلوب من وجهة نظر سويزي نظرية تحدد كم من الزمن يمكن للتجارة أن تستمر كقوة خلاقية قادرة على خلق اقتصاد قائم على التبادل جنبا إلى جنب مع النظام الإقطاعي للإنتاج من أجل الاستخدام. بكلمات أخرى، فقد استعان سويزي بفرضية بيرن وأعطى للتبادل أولوية الفصل في الموضوع على علاقات الإنتاج.

واعترف دوب (1976a, b) أن أوروبا الغربية شهدت بعثا للتجارة بعد عام ١١٠٠، وأن هذه النهضة أدت إلى نتائج اقتصادية مهمة من ذلك — على سبيل المثال — اتساع العمل بنظام التسديد نقدا وليس مقابل البضائع أو العمل، ونمو الأسواق المحلية والإنتاج الحرفي للأسلحة وبضائع الرفاهية في أسواق المدن على حد سواء. بيد أن التجارة الخارجية وإنتاج الحرف كانا إلى حد بعيد موجهين صوب تلبية احتياجات اللوردات الإقطاعيين، الذين كانوا أيضا مستفيدين إلى حد بعيد من الإبقاء على العلاقات الاجتماعية القائمة. بكلمات أخرى...فالتأثيرات الاقتصادية لرأس المال التجارة والتجار كانت ذاتها قد اصطبغت بالعلاقات الطبقيّة الإقطاعية» (Brenner 1978: 123).

وشك دوب في أن تكون الأطماع الجديدة للوردات الأرض قد قادتهم إلى زيادة المردود عبر عقلنة الإنتاج في أراضيهم، أو عبر استبدال عمل الأبقان بالعمل المأجور. واضطرته وجهة النظر هذه إلى البحث عن سبب آخر خارجي لتحلل العلاقات الاجتماعية الإقطاعية وصعود وإرساء أسس وطيدة للعلاقات الرأسمالية. وتوصل إلى أن السبب هو أزمة الإقطاع التي ولدها الطلب المتزايد للوردات على النقود و/أو فائض الإنتاج، فضلا عن استئثار الفلاحين بقوى الإنتاج بالإضافة إلى، بعد الطاعون الأسود، اتساع مساحات الأراضي غير الآهلة وندرة العمالة الفلاحية في النصف الثاني من القرن الرابع عشر. فقد تحرك الفلاحون صوب الأراضي غير الآهلة أو هربوا إلى المدن لتجنب ابتزاز اللوردات الإقطاعيين لهم. بكلمات أخرى، صعدت الصراعات الداخلية عملية التمايز الاجتماعي داخل طبقة المنتجين الصغار في المجتمع الأوروبي الغربي الإقطاعي.

وكان المنتجون الصغار قد أصبحوا قادرين على مراكمة الرأسمال بعد أن تمكنوا من الاحتفاظ بنصيب من فائض المنتج لأنفسهم — ولعل سبب هذا هو التحول إلى النقود للتسديد بدلا من العمل. وعمقت هذه الخطوة التشكل الطبقي السريع الخطي، وأفضت إلى ظهور شريحة صغيرة من الفلاحين الأثرياء أو الكولاك من ناحية، وشريحة أكبر جدا من الفلاحين الذين تم إفقارهم من ناحية أخرى (Dobb 1976b: 167) (التشديد وارد في الأصل). ويعتبر دوب أن الصراع الطبقي كان المحرك الداخلي للمجتمع الإقطاعي في القرنين الرابع عشر والخامس عشر، ومن ثم يتناول الأمر قائلا: إنه برغم أن الاقتصاد الإقطاعي كان يعيش مرحلة تحلل، وأن نمط الإنتاج الصغير قد أخذ يتبلور، فقد ظل اللوردات الإقطاعيون — وليس التجار الرأسماليون — يهيمنون سياسيا على المجتمع الإنجليزي حتى أواسط القرن السابع عشر.

واتخذ رودني هيلتون (b. 1916) مؤرخ العصور الوسطى لنفسه موقفا مختلفا بعض الاختلاف في الجدل اللاحق. ويرى هيلتون أن العلاقات الاجتماعية الإقطاعية الاستغلالية أمدت المنتجين المباشرين — الذين استمروا في السيطرة على وسائل إنتاجهم بما في ذلك الأرض — بحافز لتحسين كفاءة أدواتهم. وأفضى

هذا إلى تغييرات تنظيمية وإلى زيادة الفائض في متناول أيديهم (Hilton 1974, 1976a). وقال أيضا إن آراء دوب في الصراع الطبقي الإقطاعي أحادية، وإنها ركزت اهتماما كبيرا للغاية على الضغط الذي مارسه اللوردات على الفلاحين ولم تبد اهتماما كافيا بجهود الفلاحين للاحتفاظ بأكبر فائض ممكن في ظل الظروف القائمة، وأشار في هذا الصدد إلى:

«...كانت هذه المقاومة الفلاحية تتطوى على أهمية بالغة في تطور الكومونات الريفية وفي توسيع حرية امتلاك الأرض وتحرير اقتصاديات الفلاح والحرفي، ليصب كل هذا في تطوير إنتاج السلع وظهور المقاول الرأسمالي في نهاية المطاف » (Hilton 1976b: 27).

وأشار إيريك هوبسباوم في تلخيصه لهذا الجدل في عام ١٩٦٢ إلى أن التحول عن الإقطاع على النطاق العالمي كان تطورا غير متكافئ بالمرّة، وأضاف قائلا إن:

«انتصار الرأسمالية حدث بشكل كامل في جزء واحد، واحد فقط، من العالم وحول هذا الجزء بدوره بقية أجزاء العالم، وبالتالي، علينا في المقام الأول شرح الأسباب الخاصة التي أفضت إلى هذه التطورات في منطقة البحر الأبيض الأوروبية وليس في أي مكان آخر» (Hobsbawm 1976: 160).

ووفق وجهة النظر هذه، فإن صعود الرأسمالية الصناعية في أوروبا الغربية منفردة يعود إلى عملية طويلة معقدة لم تجر بشكل متماثل في كل منطقة أو في شكل كل المراحل الخمس أو الست التاريخية، التي امتدت منذ انهيار الإمبراطورية الرومانية الغربية وحتى انتصار الرأسمالية إبان الثورة الصناعية. وكانت هذه الأعوام الألف الطويلة من التاريخ الأوروبي حقبة تميزت، مرة أخرى، بأزمات كبرى. وخلال كل أزمة، كانت الأقسام الأكثر تقدما من التطور البورجوازي في أوروبا — مثل صناعات النسيج الإيطالية والفلاندرزية، مع أصحابها من الرأسماليين والعمال في القرن الرابع عشر — تتهاوى أو تلحق بالمناطق المتخلفة — مثل إنجلترا.

وهكذا يرى إيريك هوبسباوم أن الإقطاع لم يتم القضاء عليه كنتيجة لنوع من التفتح المطرد — أو تعاقب للمراحل — الذى قاد على نحو لا مفر منه إلى الرأسمالية، وأن وجهة النظر هذه قد تنطبق، فى رأيه، فقط على حالات محدودة خارج أوروبا، حيث بدت هناك،

«... إشارات معينة على درجة من التطور قابلة للمقارنة، ظهرت فى ظل قوة دفع تطور السوق العالمية بعد القرن السادس عشر، وقد يتجلى هذا فى تشجيع صناعة النسيج فى الهند. بيد أن مثل هذه التطورات لم تكن أكثر من مجرد انحراف عكسى للاتجاه السائد، أى ذلك المسار الذى حول المناطق التى وقعت تحت تأثير القوى الأوروبية أو دخلت فى علاقة معها إلى اقتصاديات تابعة ومستعمرات للغرب. وفى الحقيقة فقد تحولت أجزاء كبيرة من الأمريكتين إلى اقتصاد عبيد قائم على تلبية احتياجات الرأسمالية الأوروبية، بينما دفعت تجارة العبيد أجزاء كبيرة من إفريقيا إلى هوة التخلف الاقتصادى، وتحولت أجزاء كبيرة أخرى من أوروبا الشرقية إلى اقتصاديات إقطاعية جديدة لأسباب مشابهة... بالتالى كانت المحصلة النهائية لصعود الرأسمالية الأوروبية هى تكثيف التطور غير المتكافئ، وتعميق تقسيم العالم على نحو أكثر حدة إلى عالمين اثنين: البلدان «المتطورة» و«المتخلفة»، أو بكلمات أخرى المستغلين والمستغلين (Hobsbawm 1976: 163 — 4).

ووضع كتاب The Brenner Debate الذى نشر عام ١٩٨٥ حدا لهذا النوع من الجدل والأسئلة المتعلقة بالتحول من الإقطاع إلى الرأسمالية فى أوروبا (Aston and Philpin 1985). وفى أواسط سبعينيات القرن العشرين بعث المؤرخ روبرت برينر (b. 1943) حجة دوب حول أولوية تأثير الصراع الطبقي فى تحلل علاقات الإنتاج الإقطاعية فى أوروبا إلى الحياة (Brenner, 1985a). وردا على هذا أعاد مؤرخو العصور الوسطى التأكيد بأشكال متنوعة على إيمانهم بالأدوار الحاسمة التى لعبتها التجارة أو الديموجرافيا. ورد برينر (1985b) بدوره قائلا إنه يجب البحث عن جذور التطور الرأسمالى فى أوروبا فى الصراعات الطبقيّة التى جرت فى الريف. وتمثل حجة برينر التيار الديالكتيكي للفكر التاريخي الماركسي الذى

يعطى الأولوية للمصادفة والأداة التاريخية في الصراعات الطبقيّة التي تُشكل أساس التحول الاجتماعي. ويمثل التيار الآخر العلماء الذين يعتقدون أن محرك التغيير الاجتماعي يرقّد في علاقات التبادل غير المتكافئ بين مختلف المجتمعات.

التبادل غير المتكافئ والأنظمة العالمية وأنماط الإنتاج

في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين تناول المحللون الماركسيون ومحللو العالم الثالث بالنقد والجدل والتّقيح نظريات التنمية والتّخلف التي تناولناها في هذا الباب من الكتاب. وتساءلوا عم إذا كان دقيقا وصف القطاعات الزراعيّة للعالم الثالث وحتى بلدان العالم الثالث ذاتها بالرأسمالية؟ أم أنها جمعت بين أنماط إنتاج مختلفة؟ أم أنها نمط إنتاج استعماريّ متميز؟ ودرسوا الدور الذي لعبه التبادل فيما وراء البحار في التنمية الاقتصاديّة للمستعمرات السابقة. وبحثوا أيضا الكيفيّة التي تمّ بها إرساء شروط التراكم الرأسماليّ في العالم الثالث وكيف عرقلت الرأسمالية التنمية في هذه البلدان (Banerjee 1985).

وقام هذا الجدل على أساس وجهتي نظر متعارضتين. زعمت إحداها أن القوة الدافعة للتغيير والتنمية تنبثق من البلدان الرأسمالية وأن النظام الرأسماليّ العالميّ أدى فعليا إلى تخلف بلدان العالم الثالث، وأنه ليس من الممكن أن تحدث تنمية طالما مازالت الرأسمالية باقية. أما وجهة النظر الأخرى فقد أكدت أن تخلف العالم الثالث يعود إلى الصراعات الطبقيّة الداخليّة وليس إلى وضعه في النظام الرأسماليّ العالميّ. وفيما أكدت الأولى على دور التبادل غير المتكافئ، أكدت الثانية على أهمية البنى الطبقيّة والتراكم الرأسماليّ.

واختلف أرنستو لاكّو (1935 b) مع تأكيدات جاندر فرانك حول أن المجتمعات الأمريكيّة اللاتينيّة المستعمرة كانت رأسمالية منذ القرن السادس عشر. ومع ذلك وإذا لم تكن رأسمالية فأى مفهوم ينطبق عليها؟ وتناول لاكّو الأمر قائلا: إن تخلف المنطقة لم ينشأ فقط عن الطريقة التي انتزع بها الأوروبيون الفائض الذي تنتجه المستعمرات، ولكن أيضا عن الطريقة التي زرعوا بها «... علاقات

إنتاجهم في قلب تربة قديمة تتميز بالإكراه الاقتصادي الاستثنائي، الأمر الذي أخرج أية عملية للتمايز الاجتماعي، وقلص حجم أسواقهم الداخلية (Laclau 1971: 35). فعلاقات الإنتاج الإقطاعية في المنطقة — التي تتسم بالإكراه الاقتصادي الاستثنائي — تميل إلى عرقلة أو صد التطور الرأسمالي حتى لو توفر مزيد من الفائض. هذا وبينما يمكن أن يكون النظام الاقتصادي الذي وصفه أندريه فرانك رأسمالياً — بمعنى أنه تشكل بسبب الحاجة إلى الربح وإلى توسيع القوى المنتجة — فقد تضمن في الوقت ذاته أنماطاً مختلفة غير رأسمالية للإنتاج.

ورفض أيضاً علماء الاجتماع المعنيون بالبنى الطبقيّة الريفيّة وأشكال انتزاع الفائض في القطاع الزراعي للهند الحديثة مزاعم جاندر فرانك حول أن الدولة التابعة أصبحت رأسمالية منذ ربطت بالنظام الرأسمالي العالمي عبر الإمبريالية والتبادل غير المتكافئ (Alavi 1975; McEachern 1976; Patnaik 1972a, b) وزعموا بدلاً من ذلك أن «الدول المستعمرة سابقاً مثل الهند تتميز بتطور محدود ومشوه للرأسمالية لم يفض إلى ثورة في نمط الإنتاج (Patnaik 1971 quoted by A. Thorner 1982: 1964). وفي رأيهم أن العمل المأجور وبيع حصة كبيرة من الإنتاج في السوق لم تكن، في حد ذاتها، دلالات كافية على وجود الرأسمالية. فالأمر الذي لا غنى عنه هو التراكم وإعادة استثمار الفائض القيمة على نطاق يتسع دوماً، وعلى نحو من شأنه رفع الإنتاجية في الأرض والعمل.

فبينما كان الإنتاج الرأسمالي قد بدأ في الظهور في الزراعة الهندية نتيجة «الثورة الخضراء»، لم يكن القطاع الزراعي بشكل خاص والمجتمع الهندي ككل لا رأسمالي ولا إقطاعي. وإنما شكل نمط إنتاج استعماري مميز بنية كل من الزراعة والمجتمع وربطهما عبر علاقات السوق بالنظام الرأسمالي العالمي، و

«...كانت أنماط الإنتاج الاستعماري، إذا ما توخينا الدقة، هي الدوائر التي يتم عبرها نزح الرأسمال من المستعمرات في شكل سبائك وبضائع استهلاك ومواد خام وهلم جرا. وكانت المهمة التاريخية الرئيسية لأنماط الإنتاج الاستعماري هي تمويل التراكم الأولي خارج العالم المستعمر، وتلك كانت الحقيقة التي حددت ملامح الطابع الغريب لمنطقهم. وبوسعنا وصف هذا على النحو التالي: نقلت أنماط

الإنتاج الاستعمارية إلى المستعمرات ضغوطات عملية التراكم في المتروبول دون إحداث أى توسع مقابل فى قوى الإنتاج» (Banaji 1972: 2500).

وبينما قال لاكلو: إن المجتمعات المستعمرة تشكلت بالجمع بين أنماط الإنتاج الرأسمالية وغير الرأسمالية، نظر المحللان الهنديان أوتسا باتتيك وجاروس باناجي وغيرهما إليها كنتاج لنمط استعماري مميز للإنتاج أساسه التبادل غير المتكافئ. ولقد جمعا هنا، بمعنى من المعاني، بين آراء لاكلو حول تميز المجتمعات المستعمرة وآراء جاندر فرانك حول أهمية علاقات التبادل.

ودخل إيمانويل والترشتين (1930 b)، عالم السوسيولوجي التاريخي، حلبة الجدل فى منتصف سبعينيات القرن العشرين بأفكار مختلفة. وتناول الأمر قائلا: إن هناك فروقا جوهرية بين علاقات الإنتاج الإقطاعية فى أوروبا العصور الوسطى والعلاقات شبة الإقطاعية التى فرضها الاقتصاد الرأسمالي العالمى فى القرن السادس عشر على المنتجين فى أمريكا اللاتينية، والتى اعتبرها والترشتين عملا قسريا إجباريا لحصد النقود (Walterstein 1974: 126 — 7). وبدأ والترشتين، على غرار فرانك وعلى نقيض لاكلو، بتحليل للتبادل غير المتكافئ.

وفى كتابه (The Origins of the Modern World System) أشار والترشتين (1974, 1980, 1989) إلى أن الدول لا تحيا أبدا منعزلة بل تشارك فى اقتصاديات عالمية ذات أحجام مختلفة، ترتبط فيها كل دولة بالدول المعاصرة لها عبر علاقات التبادل. ورأى أن التطور الاقتصادى كان مستحيلا إلى أبعد الحدود للاقتصاديات العالمية التى قامت قبل القرن السادس عشر، لأن بيروقراطيات الدول الأساسية ابتلعت الفائض وحالت دون تراكمه لاستخدامه فى الاستثمار الإنتاجى (Brenner 1977: 29 — 33). وانقضت أزمة الاقتصاد العالمى للعصور الوسطى بتحلال هذا الاقتصاد، عندما تشكل الاقتصاد الرأسمالي العالمى الذى اتخذ من أوروبا الغربية مركزا له، وحدث هذا حوالى عام ١٥٠٠ وتزامن مع:

«...اتساع الرقعة الجغرافية للعالم المعنى، وتطور الأساليب المتنوعة للرقابة على العمل ليشمل ذلك منتجات مختلفة ومناطق مختلفة من الاقتصاد

العالمى، وإقامة آليات دولة قوية نسبيا فى الدول التى ستصبح رئيسية فى هذا الاقتصاد الرأسمالى العالمى» (Walterstein 1974: 38).

وهكذا أقام النظام الرأسمالى العالمى — الذى شكله توسع التجارة وحافظ عليه التقسيم العالمى المطبق للعمل — بنى اقتصادية ووجه التغيير. وهذا النظام ككل، وليس الوحدات الثقافية — السياسية، كان برمته الوحدة المناسبة للتحليل (Walterstein 1974:xi)

وشكلت دول شمال غرب أوروبا قلب النظام الرأسمالى العالمى:

«...وبسبب مجموعة من العوامل — التاريخية البيئية الجغرافية — كان شمال غرب أوروبا فى القرن السادس عشر فى وضع يمكنه على نحو أفضل — من الأجزاء الأخرى من أوروبا — من تنويع إنتاجه الزراعى، وإضافة بعض الصناعات إلى هذا الإنتاج (مثل النسيج وبناء السفن والسلع المعدنية). وبرز شمال غرب أوروبا كمنطقة تحتل القلب من هذا الاقتصاد العالمى وتتخصص فى الإنتاج الزراعى على مستويات أعلى من المهارة، منطقة تفضل الاستئجار والعمل المأجور كأساليب لضبط العمل» (Walterstein 1979:18)

ونتيجة لهذا كانت دول شمال غرب أوروبا قادرة على فرض تخصص إقليمى فى الإنتاج — مثل السكر فى الكاريبى والحبوب فى غرب أوروبا. وكانت آليات الدولة، التى تزايدت قوتها فى البلدان الرئيسية والتى تحكمت فى تقسيم العمل، قادرة على تعزيز تراكم الفائض وتأمين تدفقه إلى أقصى حد إلى المنطقة القلب، وكانت قادرة أيضا على فرض التخلف على الأطراف فى أمريكا اللاتينية وشرق أوروبا وعلى أشباه الأطراف فى جنوب أوروبا، التى كانت يوما ما منطقة محورية ولكنها تراجعت نحو الأطراف. وبينما كان العمل المأجور هو الشكل المسيطر لضبط العمل فى شمال غرب أوروبا، كان العمل القسرى أو الإجبارى منتشرا فى الأطراف، وكانت الزراعة مقابل نصيب من المحصول هى المهيمنة فى أشباه الأطراف.

وأشباه الأطراف هى مناطق جغرافية أو دول وقعت بين القلب والأطراف بسبب الأشكال الوسط التى استخدموها لضبط العمل (Walterstein 1974:101 — 8)

ولعبت أشباه الأطراف دورا مختلفا عن ذلك الذى لعبته الدول الرئيسية والأطراف لأنها:

«قامت جزئيا بدور المنطقة الطرفية نسبة إلى الدول الرئيسية، وجزئيا لعبت دور البلد القلب نسبة إلى بعض الأطراف. وكانت كل من سياساتها الداخلية وبنيتها الاجتماعية متميزة، وأثبتت في النهاية أن قدراتها على الاستفادة من الظروف الخاصة التى يفرزها تقلص النشاط الاقتصادى أعلى بشكل عام من قدرة أى من الدول الرئيسية أو الأطراف» (Walterstein 1979:97)

وتشكلت أشباه الأطراف فى عصر ما بعد الحرب من دول — مثل كندا والمكسيك والنرويج ويوغوسلافيا والاتحاد السوفيتى والمملكة العربية السعودية وإندونيسيا وجمهورية الصين الشعبية — ذات أنظمة اقتصادية وسياسية متنوعة. وفيما أمنت الدول الاشتراكية — مثل الاتحاد السوفيتى — وسائل الإنتاج، تحكم الرأسماليون فى وسائل الإنتاج الرئيسية فى دول أخرى مثل كندا.

ويرى والترشتين (1979b: 117) أنه لم تؤسس لا الدول الاشتراكية ولا دول العالم الثالث أنظمة عالمية متميزة قائمة على أساس علاقات اقتصادية غير رأسمالية، وإنما احتلت هذه الدول مساحات فى نظام واحد هرمى يسيره التبادل غير المتكافئ. ونظر إلى البلدان شبه الأطراف، الاشتراكية والرأسمالية على حد سواء، بوصفها مناطق من المتوقع أن تحدث فيها تغييرات مهمة.

ويرفض الاقتصادى — السياسى سمير أمين (b. 1931) المزاعم القائلة إن البلدان الرأسمالية فى المركز انتزعت فائضا من الأطراف، أو إن النظام العالمى الحديث يشكله فقط نمط الإنتاج الرأسمالى (Higgott 1981: 83 — 5). وبدلا من ذلك يقول إن عملية التراكم الرأسمالى قد جرت على النطاق الكوكبى فى عالم منقسم إلى كثرة من المجتمعات الوطنية التى اجتمع فيها نمط الإنتاج الرأسمالى بمختلف أنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالى (S. Amin 1974; 1976). وفى رأيه فإن عملية التراكم لم تفض إلى التماثل فى أرجاء الكوكب، ولكن على الأرجح قادت إلى توطيد أركان النوعين المتميزين من المجتمعات الوطنية أى المركز والأطراف. ويشير أمين فى هذا الصدد إلى أن عملية التراكم فى المركز متمركزة

على الذات تديرها الديناميكية الداخلية التي وصفها ماركس. أما التراكم في الأطراف، فمنبسط غير منطوق على الذات – بمعنى أنه يتوقف على علاقات المركز – الطرف، وتكبحه علاقات الإنتاج الرأسمالي. وتقوم المجتمعات في الأطراف على الجمع بين أنماط الإنتاج الرأسمالي وما قبل الرأسمالي (التشديد وارد في الأصل).

وينطوي الفرق بين المركز والأطراف، وفقا لأمين، على معان مهمة:

«... ففي الاقتصاد المتمركز على الذات هناك علاقة عضوية بين طرفي التناقض الاجتماعي – البورجوازية والبروليتاريا – تتمثل في تكاملهما في واقع واحد هو الأمة. بينما في الاقتصاد المنبسط لا تتوفر وحدة المتناقضين هذه في النسيج الوطني – فقد تحطمت هذه الوحدة ويمكن استعانتها فقط على النطاق العالمي... إذ إن التبادل غير المتكافئ يعني أن مشكلة الصراع الطبقي يجب بالضرورة معالجتها على النطاق العالمي» (S. Amin 1974: 599 – 600) (التشديد على الكلمات كما هو وارد في الأصل).

وتعود الفروق بين الدول إلى أن دول المركز أصبحت رأسمالية قبل تلك التي في الأطراف. وكان كل من المركز والأطراف في الأصل يبقى الأجور قريبة من مستويات الكفاف، بيد أن المركز اتخذ زمام المبادرة عندما بدأت الأجور في الارتفاع في بعض القطاعات الاقتصادية وأزيلت أنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالية. وأرسى هذا نمطا للتخصص الإقليمي غير المتكافئ. وكانت البطالة واستمرار بقاء أنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالية، التي تسببت في انخفاض الأجور في الأطراف، وقودا لمزيد من التخصص والتطور غير المتكافئ. وبينما سادت في المركز بشكل مطرد علاقات الإنتاج وإعادة الإنتاج الرأسمالية قامت مجتمعات الأطراف بقطاعها الاقتصادية المفككة، على الجمع بين أنماط الإنتاج الرأسمالي واللا – رأسمالي. وهنا، تعايشت قطاعات التصدير الرأسمالية التي كان عادة يملكها الأجانب، مع الأنماط ما قبل الرأسمالية المختلفة للإنتاج (S. Amin 1980).

وركز أمين اهتمامه على الكيفية التي اجتمعت بها أنماط مختلفة للإنتاج في مجتمعات الأطراف. إذ إن كل نمط إنتاج منقسم طبقيا كان يتألف من اثنين من

الطبقات المرتبطة ببعضها البعض والمتعارضة مع بعضها البعض في آن واحد — أى لوردات الإقطاع والفلاحين، الرأسمالي والعامل المأجور. ولمجتمعات الأطراف التي تجمع أنماطا مختلفة للإنتاج بنى طبقية معقدة، وقد يتضمن هذا — على سبيل المثال في مجتمع يضم كلا من نمط دفع الجزية والنمط الرأسمالي — رأسماليين أجانب ووطنيين، ولوردات أرض إقطاعيين وفلاحين ومنتجين صغار للسلع وتجار وشعوب قبلية. وتحدد الطبقة التي تتحكم في سلطة الدولة وفي البيروقراطية النمط المهيمن للإنتاج، إذ إن الدولة تلعب دورا في إنتاج وتراكم وتوزيع الفائض في المجتمعات الأطراف. ونتيجة لهذا الوضع يتسم الصراع الطبقي في المجتمعات الأطراف بالتعقيد لأنه يجري: داخل الأطر الوطنية على حدة وفي سياق النظام العالمي على حد سواء.

ويتردد في آراء أمين حول بنية مجتمعات الأطراف صدى لآراء علماء الأنثروبولوجي المعنيين بالعمليات التي وقفت خلف نشأة الروابط بين أنماط الإنتاج الرأسمالي وما قبل الرأسمالي في بلدان العالم الثالث (Binsbergen and Geschiere 1985; Clammer 1978; Davidson 1989; Goodman and Redclift 1982; Seddon 1979; Taylor 1978). ولم يكن علماء الأنثروبولوجي يولون اهتماما بما إذا كان من الأدق وصف مجتمعات معينة بالرأسمالية، أو بأن اقتصادياتها مزدوجة أو باعتبارها تجليات لنمط الإنتاج الاستعماري، ولكنهم تناولوا الأمر من زاوية أخرى قائلين إن تمفصل أنماط الإنتاج هو في الواقع علاقة تحول حددت طبيعة التناقض بين نمط الإنتاج الرأسمالي وما قبل الرأسمالي في مجتمع بعينه، وحددت طبيعة الصراع الطبقي الذي نشأ عندما تحللت العلاقات والمؤسسات المرتبطة بنمط الإنتاج ما قبل الرأسمالي الذي ساد ذات يوم، ومن ثم تغيرت هذه العلاقات وأعادت تكاملها واندماجها في الهيمنة الناشئة للنمط الرأسمالي (Bettelheim 1972; Foster — Carter 1978a, b; Wolpe 1980, 1985).

وصور عالم الأنثروبولوجي الفرنسي بيير فيليب راى تمفصل أنماط الإنتاج الرأسمالي وما قبل الرأسمالي في شكل تعاقب لثلاث مراحل. وتطرق لكل من انهيار الإقطاع وصعود الرأسمالية في أوروبا، والروابط الناتجة عن ذلك بين أنماط الإنتاج الرأسمالي وما قبل الرأسمالي في البلدان المستعمرة. ويرى راى أن

المرحلة الأولى تتميز بترابط أنماط الإنتاج الرأسمالي وما قبل الرأسمالي في مجال التبادل، الذي يرسخ البنى ما قبل الرأسمالية. وتحل المرحلة الثانية عندما يخضع نمط الإنتاج الرأسمالي أنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالي في عصر المستوطنة الاستعمارية. وفي المرحلة الثالثة، استكمل النمط الرأسمالي تدمير الأنماط ما قبل الرأسمالية، وبشكل خاص في القطاع الزراعي، وتحولت الزراعة الفلاحية، وتم القضاء على الحرف عندما ظهرت قوة العمل المأجور وتشكل جيش احتياطي العمل. وناقش راي الأمر قائلا: إن تمفصل الإنتاج كان عملية عنيفة دمرت العلاقات الاجتماعية الجماعية، وكثفت الاستغلال وعمقت الصراع الطبقي. وقاد عنف التمفصل راي إلى بحث العلاقة بين فكرته حول المراحل الثلاث والنظريات المبكرة التي طورها ماركس ولينين ولكسمبورج حول الإمبريالية (Rey 1982).

وينصح عالم الأنثروبولوجي الجنوب إفريقي هارولد ولب (1926 – 96) أن يضع المحللون الاجتماعيون المعنيون بعملية التمفصل مفهوما فضفاضاً لنمط الإنتاج لكي يتسنى لهم أن يدخلوا في حساباتهم وحدات الإنتاج الفردية، وكيف ترتبط ببعضها البعض وتقيم العلاقات بين بعضها البعض، وكيف يتم إنتاج وإعادة إنتاج هذه الوحدات وعلاقاتها. وكان ولب (1980:36) معنياً بنوع آخر من العلاقات – أي إنتاج البضائع وتداولها وتوزيعها، والسوق وعملية التراكم والدور الذي قامت به الدولة في توفير الشروط المطلوبة للتراكم الرأسمالي (Wolpw 1980: 36). وركز ولب اهتمامه على ما يجري عندما يتم جمع أشكال عمل وأولويات إنتاج ووسائل توزيع مختلفة ومحتملة التعارض، ويتم ربطها قسراً بسياقات الهيمنة السياسية والاقتصادية.

التحرر الوطني والأمم الجديدة:

اعتقد الحكام وعلماء الأنثروبولوجي الذين تأثروا ببرونيسلاو مالينوسكي وردكليف – براون في أعوام ما بين الحربين أن التحليلات الاجتماعية للكوضاع الاستعمارية يجب أن تبدأ بالقبيلة، التي نظروا إليها كوحدة تقليدية للسلطة السياسية. واعتبروا أيضاً أن الحكم الاستعماري هو واحد فقط من القوى الخارجية التي

اصطدمت بها المجتمعات القبلية فى أوضاع تماس ثقافى، وركزوا على العناصر التكاملية للحياة الاجتماعية ونظروا إلى الصراع كمرض اجتماعى (Worsley 1961).

فى حين رأت القيادات القومية فى المستعمرات أن المستعمرة ذاتها، وليس المجتمعات والثقافات الأساسية، هى الوحدة الرئيسية التى يجب أن تطبق عليها فكرة تقرير المصير. والمستعمرة هى بنية السلطة المنقسمة عرقيا وطبقيا، والتى يسيطر عليها الأوروبيون الذين كانوا عادة مواطنى البلد المتروبوليتان أو من المنحدرين منها (Walterstein 1966:1 — 3). وإذ إن المجتمعات القبلية كانت إحدى المجموعات التى شكلت المجتمع المستعمر، كان من الضرورى فهم علاقتهم بسلطة المتروبوليتان والمجتمع الكوكبى الأكبر، وأيضا بالظروف التى تخلقت داخل وبجوار المستعمرة (Balandier 1966:55 Gluckman 1966).

وأدرك الكتاب القوميون إدراكا واضحا قوة القومية بعد الحرب العالمية الثانية. والقومية بالنسبة لجواهر لال نهرو (١٨٨٩ — ١٩٦٤) رئيس وزراء الهند «...أحد أقوى البواعث التى حركت الناس، والتفت حولها كالعنقود مشاعرهم وتقاليدهم ووعيهم بالحياة والهدف المشترك» (Nehru 1946:41). ورغم أن الثقافة والتقاليد كانت ساحات لشن النضال من أجل التحرر الوطنى، فلا يعنى هذا بالضرورة اشتراك كل الطبقات فى هذا النضال:

«...فقد شعرت الطبقة الوسطى الهندية أنها محاصرة ومطوقة وتطلعت، إلى النمو والتطور. ولأنها كانت عاجزة عن القيام بهذا فى ظل الحكم البريطانى نمت فى أوساطها روح الثورة ضد هذا الحكم، بيد أن هذه الروح لم تكن موجهة ضد البنية التى اضطهدتنا، وإنما استهدفت الإبقاء عليها والسيطرة عليها بإزاحة البريطانيين عنها. وكانت هذه الطبقات الوسطى إلى حد بعيد ثمار هذه البنية على نحو يصعب عليهم التصدى لها أو السعى لاقتلاعها» (Nehru 1946: 45).

وحدد نهرو ثلاثة منابع للفكر النقدى للأنظمة الاستعمارية، الفكر الذى أجج نيران المشاعر القومية فى الأعوام التى تلت الحرب وهى: القومية الثقافية وعلم الذات المرضى للتجربة الاستعمارية وأخيرا الاشتراكية.

ويرى تيار القومية الثقافية أن الهوية تقوم على التجارب الشخصية المشتركة والمعاناة والصراعات. ولعل الموقف القومى الثقافى الأكثر اكتمالا بعد الحرب هو الموقف الزنجى، الذى بدأ فى كتابات الشتات الإفريقى، وفى المقام الأول من غرب إفريقيا الفرنسى والكاريبى الفرنسى، والذى وصف خبرات الزنوج مع العنصرية وعلاقات التبعية التى قامت بينهم وبين البيض فى خضم نضالهم من أجل الحرية والهوية الشخصية (Irele 1973a, b). ونظر هذا الموقف إلى الاستعمار بوصفه علاقات بين الأفراد أو الأعراق وليس بنى طبقية وإمبريالية واستغلال. وتتسم عندهم موضوعات بعينها – مثل المنفى والوعى العرقى والاغتراب والإرث الثقافى الإفريقى والشخصية الإفريقية – بأهمية حاسمة فى تشكل الهوية. وكانت أوضاع المنفى والاغتراب التى فرضها الوضع الاستعماري جائرة تستنكر قدرة السود على تحقيق تطورهم الذاتى الكامل، وتشوه أو تمحو تماما إرثهم الثقافى الحقيقى. وكان الفكر القومى الثقافى إلى حد بعيد موجها إلى الطبقات الوسطى المستعمرة، وقدم تفسيراً قويا وإن يكن منقوصا للقمع الذى رزحوا تحت وطأته من ناحية. ومن ناحية أخرى استعانت الكثير من النخب الجديدة التى ظهرت بعد الاستقلال بالقومية الثقافية لتبرير الأوضاع القائمة، وليس لتطوير القوى المنتجة أو تغيير خريطة توزيع الثروة (McCulloch 1983a: 5 – 9)^(٩)

وفى عام ١٩٤٧ كتب المحلل النفسانى الفرنسى أوكتاف مانونى حول الآثار النفسية للتجربة الاستعمارية على كل من المستوطنين والشعوب الأصلية عشية التمرد المدغشقرى الفاشل من أجل الاستقلال السياسى. وتناول مانونى الأمر قائلاً: إنه لا يمكن من ناحية أن تكون كل الشعوب مستعمرة، ولا تتحول من ناحية أخرى كل الشعوب إلى مستعمرة، وإن عقدة التبعية تشكل نموذج الهوية الشخصية للسكان

(٤٥) فى خضم النضال من أجل الحقوق المدنية فى ستينيات القرن العشرين فى الولايات المتحدة رفعت مجموعات مختلفة-الانفصاليون السود وبعض البرتوريكيين المستقلين والأمريكيون من السكان الأصليين والأمريكيون من أصل مكسيكى من جماعة رازا يونيدا على سبيل المثال لا الحصر - مطالب ثقافية قومية، كانت تخاطب هى الأخرى إلى حد بعيد البورجوازية الصغيرة ذات الوعى الطبقي الأعلى والتى شكلت جزئياً بفضل هذا النضال (Marable 1995: 194-5) /المؤلف.

من الرعايا التابعين، بينما يقوم نموذج الهوية الشخصية للمستوطنين على الفردية والاعتماد على النفس. وإن هذه السمة هي التي جعلت الاستعمار الأوروبي ممكناً في مدغشقر. وصور مانوني الوضع مستعينا بنموذج الهويتين الشخصيتين الذي استخدمه شكسبير في مسرحية العاصفة: بروسبيرو المستوطن ذو السلطة والنفوذ المطلقين الذي تهتاج أعصابه عندما يهدد شيء سلطانه ولو من بعيد، وكالبيان العبد الذي استغله بروسبيرو بلا رحمة، وهو ابنه الحرون العنيد الذي أنكره. وكان كالبيان بالنسبة إلى بروسبيرو كبش فداء يوجه إليه نواياه الشريرة. في حين استخدم كالبيان سلاح المكيدة والتآمر ضد بروسبيرو، ولم يسع للحصول على حريته، بل عمل على أن يصبح «لاعق أقدام» لسيد جديد (Manoni 1964: 105 – 6).

وتتطوى فرضية مانوني على معان عديدة. فعقلية المستوطن قد تشكلت في أوروبا وليس في التجربة الاستعمارية، وجر الأوروبيون إلى المستعمرة لحل مشكلة إحساسهم هم بالدونية، عن طريق التعبير عن هذه المشاعر في شكل التطلع إلى الكمال والعدوان والهروب من الواقع، وعن طريق توجيه هذه المشاعر إلى السكان الأصليين الذين سيطروا عليهم وتحكموا فيهم. وبرزت الهوية الشخصية للمدغشقرى المستعمر عندما وصل المستعمرون الفرنسيون. وهكذا كانت الثقافة دالة على الشخصية،

«... أما المقومات الأخرى المميزة للوضع الاستعماري — مثل سيطرة الأقلية على الأغلبية والاستغلال الاقتصادي والوصاية والعنصرية... وهلم جرا — فهي إما المحصلة المباشرة للعلاقة بين الشعبين مثل (الوصاية على سبيل المثال) أو أنها «استعمارية» على نحو لا لبس فيه نتيجة لهذه العلاقة» (Manoni 1964: 27).

ويواصل مانوني (1964: 27) قائلاً إن التغيير الثقافي والمثاقفة يمكن أن تحدث فقط إذا:

«...دمرت أولاً شخصية السكان الأصليين عبر اجتثاث جذورهم وتحويلهم إلى عبيد، ومن ثم انهيار البنية الاجتماعية — وهذا في الحقيقة ما حدث — بنجاح مشكوك فيه — في المستعمرات الأقدم (مثل بعض المستعمرات الفرنسية)» (Manoni 1964: 27).

وهذا يعنى عزل الأفراد عن جماعاتهم الطبيعية، وتنشئتهم على نحو يجعلهم يكتسبون شخصية أوروبية أو يركبون شخصية فوق شخصيتهم المدغشقرية. ولقد سعت فئات من المدغشقرين إلى صحبة الأوروبيين ولكنهم لم يقبلوا كأنداد بينهم. وإذا إن الأفراد من هذا النوع لم يكونوا مريحين فى كلا المجتمعين، فقد عمق هذا الوضع فقط إدراكهم بالفوارق العرقية. والمدغشقريون المتأوربون الذين فشلوا فى جعل الملامح الأوروبية جزءا متكاملًا من شخصياتهم، تراكت لديهم مشاعر الاستياء والعداء، وكانوا هم من أشعلوا الثورة وقادوها (Manoni 1964:74 — 80).

وفى خمسينيات القرن العشرين درس فرانز فانون (1925 — 61)، عالم النفس الذى أسس آراءه اعتمادًا على نضال الجزائر من أجل الاستقلال، الأسس والآثار السيكولوجية للوضع الاستعماري. وتأثر فانون بمانونى وانتقد أيضا آراءه. وأشار فانون فى هذا الصدد إلى وجود «... علاقة بين الاستعمار كنظام اجتماعى مسبب للمرض، وحدث اضطرابات ذهنية شوهدت عند الشعوب المستعمرة» (McCulloch 1983a: 90). وإنه عندما قبض المستعمرون على زمام القوى المنتجة، وأخضعوا السكان الأصليين توفرت الشروط التى قادت إلى تشويه ومسح شخصية وثقافة كل من الجماعة المستعمرة والمستوطنين (Fanon 1967a:18, b,) (McCulloch 1983a: 125). وربط فانون هذه الشروط بالشكل الذى اتخذته العنصرية عبر المراحل المختلفة للهيمنة الاستعمارية. وفور انتهاء المستعمرين من تثبيت أقدامهم بالقوة، محوا إنسانية الشعوب الأصلية، ثم زعموا أن خضوعهم يرجع إلى نوع من الدونية السيكولوجية. وحتى بعد أن أدخل المهرة من أفراد الشعوب الأصلية إلى المستويات الدنيا فى جهاز الدولة، زعم المستعمرون أن خضوع السكان الأصليين يعود إلى دونية ثقافتهم. وعلى نقيض مانونى اعتقد فانون أن العنصرية والاستغلال وبروز قضية الهوية الشخصية، واللامح الأخرى للتجربة الاستعمارية قد شكّلت من قلب الوضع الاستعماري ذاته.

والوضع الاستعماري بالنسبة لفانون يعنى قمع الثقافة الأصلية — والإساءة إلى كل ما هو تقليدى مثل الطعام والملابس والموسيقى والممارسات والمعتقدات التقليدية، التى أضفت معنى على الحياة اليومية لهؤلاء الناس. وأثر الوضع الاستعماري أيضا على الطبقات الوسطى والفلاحين من السكان الأصليين وعلى

الفقراء والعاهرات والعاطلين الذين دخلوا لأسباب مختلفة في عداد البروليتاريا الدنيا. وتقبل أبناء الطبقة الوسطى الأهلية — مدرسو المدارس ورجال الشرطة والعاملون بالحكومة وأصحاب المتاجر — الإنقاص من شأن الثقافة الوطنية لكي يحظوا بمكانة في المجتمع الاستعماري ويحافظوا عليها. والمأساة أنهم أصبحوا ينظرون إلى أنفسهم ولعشيرتهم وجيرانهم بعيون المستعمرين، وكانت النتيجة يأس وانعزال الطبقات الوسطى المستعمرة. ومن ناحية أخرى توارى الفلاحون والبروليتاريا الدنيا — المغتربون عن المجتمع الاستعماري والمرتابون في سلطاته — ليتحصنوا خلف النزعة المحافظة لصيانة ما تبقى من أصالة ثقافتهم الأهلية، بيد أنهم في خضم هذه العملية، كانوا عادة عاجزين عن التمييز بين الأوجه الضارة للثقافة الإمبريالية، وتلك التي يمكن أن تكون مفيدة — مثل الطب الغربي — أو أنهم افترضوا لفرصة الاستفادة منها. إن الانسحاب الثقافي للفلاحين والبروليتاريا الدنيا وتلك الهوية الثقافية الوطنية المعادية التي تحصنوا خلفها جعلتهم هم في رأي فانون، وليس الطبقات الوسطى المتعلمة كما زعم مانوني، الطبقات الثورية المحتملة في الأوضاع الاستعمارية (Fanon 1965: 51, 1967c:101).

وفي كتابه (The Wretched of the Earth)، الذي نشر عام ١٩٦١، درس فانون الدور الذي اضطلعت بالقيام به الثقافة الوطنية في المجتمعات المستعمرة وبشكل خاص في النضال من أجل التحرر الوطني. ويرى فانون أنه بينما شوه الاستعمار ودمر بقوة التقاليد الثقافية للشعوب المستعمرة، أعادت القومية الاعتبار للوعي القومي وعززت الوحدة الاجتماعية، وأمدت هذه الشعوب بالأمل في خلق ثقافة وطنية في المستقبل. ويواصل فانون قائلا: إن القومية تمكنت من تحريك النضال المعادي للاستعمار، ولكن، وحيث لم يكتسب الوعي الوطني بعدا اجتماعيا بعد التحرر، لاح خطر حقيقى هو إمكانية تكرار تاريخ القمع والفاقة التي تفشت في العصر الاستعماري، وبشكل خاص في حال استحواذ الطبقات الوسطى الوطنية على السلطة. ويرى فانون (1967c: 122) أن هذه الطبقات يمكن أن تقوم بدور... الخط الناقل للحركة بين الأمة والرأسمالية، المتفشية في المجتمع ولكنها مخادعة مموهة والتي تضع اليوم قناع الاستعمار الجديد».

وانخرطت الماركسية أيضا بمختلف تياراتها في الجدل الذي دار بعد الحرب

حول التحرر الوطنى. ومن غينيا كان المهندس الزراعى أميلكار كابرال ((1924 - 73 أحد أهم هؤلاء وأكثرهم تأثيرا (Chabal 1983; Chilcote 1991; McCulloch 1983b)). وتناول كابرال الأمر قائلا: إن للشعب الحق فى امتلاك تاريخه هو، ولكن الإمبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد مزقوا تاريخ شعوب العالم الثالث وعرقلوا تشكل الوعى الوطنى والاستقلال بها^(١٠). وكان التحرر الوطنى هو الطريق الذى يمكنهم عبره استعادة تاريخهم الذى مزق. وعندما يستعيدون مرة أخرى حق التحكم فى نمط إنتاجهم سيكون بوسعهم التغلب على وضعهم كشعب بلا تاريخ (Cabral 1979: 143).

وتعتبر البنى الطبقيّة وفقا لكابرال (1969:56 - 75) عن علاقة المجموعات الاجتماعية المختلفة بالنمط المهيمن لملكية الثروة الإنتاجية. وفيما يتعلق بغينيا بيساو يشير كابرال إلى أن البنية الطبقيّة للبلاد معقدة للغاية، حيث نجد فى المناطق الحضرية أربع طبقات: طبقة صغيرة مكونة من كبار موظفى الدولة والمهنيين، ثم البورجوازية الصغيرة المؤلفة من صغار الموظفين وأصحاب المتاجر والعمال المأجورين، وطبقة ثالثة من العمال بلا عقود - مثل خدم المنازل أو العاملين بالمحلات، ورابعا: من لا ينتمون إلى طبقة - أى أفراد البورجوازية الصغيرة العاطلين عن العمل والفلاحين الذين اقتلعت جذورهم مؤخرا من الريف وأخيرا البروليتاريا الدنيا. وفى الريف تختلف البنى الطبقيّة باختلاف المجموعات القبليّة التى يبلغ عددها عشرين. وتتراوح هذه البنى الطبقيّة ما بين شبه الإقطاع

(٤٦) والاستعمار الجديد فى رأى كابرال (1969:73) كان إستراتيجية الإمبريالية فى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وأهم مظاهرها الرأسمال الاحتكارى والشركات المتعددة الجنسية.....ويعمل الاستعمار الجديد على جبهتين-فى أوروبا وفى البلدان المتخلفة على حد سواء. وخطته الراهنة فى البلدان المتخلفة هى سياسة تقديم المساعدات، وأحد الأهداف الجوهرية لهذه السياسة هو خلق بورجوازية مصطنعة تعمل على فرملة الثورة وتوسيع فرص البورجوازية الصغيرة فى القيام بدور الطرف المحايد فى الثورة. وفى الوقت ذاته تستهدف هذه السياسة استثمار الرأسمال فى فرنسا وإيطاليا وبلجيكا وإنجلترا وغيرهم. وفى رأينا أن كل هذا كان يرمى أيضا إلى تشجيع نمو الأرستقراطية العمالية وتوسيع مجال حركة البورجوازية الصغيرة لى تصد الثورة/ المؤلف

والفولا^(١١) المنقسمة طبقيا وحتى الشيوعية البدائية لمجتمع البالنتا^(١٢). واعتمد الانقسام الاجتماعى والمكانة فى الريف على التمايز فى الثروة، وتغيب فى أوساطهم الامتيازات وتسود الملكية الجماعية للأرض، ويقوم مجلس من كبار السن باتخاذ القرارات اليومية مباشرة فى حينه.

والثقافة عند كابرال كانت عنصرا حيويا فى عملية التحرر الوطنى، لأن الأنظمة الاستعمارية قمعت الحياة الثقافية للشعوب المستعمرة، وهو يرى أن الثقافة نتاج العلاقة بين الشعب والطبيعة من ناحية، وبين الناس من ناحية أخرى، وهى محصلة التوترات فى النشاطات الاقتصادية والسياسية. وكانت الثقافة مصدرا لشعور الناس بالهوية، وبمعرفتهم بتاريخهم وبيئتهم الاجتماعية الأصلية وفيهم كانوا يشبهون الشعوب الأخرى ويختلفون عنها. وبينما لا يمكن تتبع الأصول الثقافية فقط فى العلاقات الطبقية، فأى تغيير فى هذه العلاقات بوسعه ليس فقط تغيير وعى الفرد بذاته، ولكن أيضا تغيير منظومة الهويات برمتها — التى تشكلت وأعيد إنتاجها (Cabral 1973: 40 — McCulloch 1983b:84 — 5 — 6).

وكان للنظام الاستعماري تأثيرات متباينة على ثقافات كل من الطبقات الحضرية والمجتمعات القبلية المختلفة. ويرى كابرال أن الفلاحين عاشوا حياة ثقافية نابضة بالحياة، لأن الاستعمار عجز عن حظر النشاط الثقافى لسكان الريف. ولهذا السبب يمكن لتقافتهم أن تكون أساسا لأشكال جديدة من المقاومة للهيمنة الاستعمارية، ويمكن فى هذا الصدد أيضا التغلب على مشكلة التقسيمات القبلية فى الريف بالتعبئة السياسية والتنظيم السليم. فلقد قاوم شيوخ الفولا فكرة التحرر الوطنى، لأن من شأنها تقليص سلطاتهم على الصعيد الثقافى، فى حين تعاون

(٤٧) Fula للفولا شعب مسلم فى الأصل منتشر فى إفريقيا على مساحات تمتد من بحيرة تشاد فى الشرق إلى المحيط الأطلنطى، ويتركز بشكل رئيسى فى نيجيريا ومالى وغينيا والكاميرون والسنغال والنيجر/المترجمة

(٤٨) Balanta البالنتا من أكبر المجموعات العرقية فى غينيا بيساو حيث تشكل ٣٠% من السكان، واستوطنوا غينيا بيساو منذ القرن الثانى عشر/المترجمة.

فلاحو الفولا، الذين استغلهم شيوخهم، مع القوميين من ناحية. ومن ناحية أخرى التحق عن طيب خاطر بالقوميين، الفلاحون من المجموعات العرقية عديمة الجنسية (أو غير المعترف بهم كمواطنين) مثل البالنتا، لأنهم أدركوا عمق الدمار الذى ألحقه الاقتصاد الاستعماري بالفعل بتقاليدهم الزراعية.

ويرى كابرال أن البورجوازية الصغيرة الحضرية كانت القوة الدافعة للتحرر الوطنى فى غينيا بيساو بفضل الوعى العميق لأفرادها بالقيود المفروضة على امتيازاتهم فى ظل النظام الاستعماري، ويشير إلى ذلك قائلا إن:

«...البورجوازية الصغيرة طبقة جديدة خلقتها الهيمنة الأجنبية، وهى طبقة لا غنى عنها لتسيير الاستغلال الاستعماري. ويتواجد أفرادها بين الجماهير العاملة فى الريف والمدن من ناحية، وبين الممثلين المحليين للطبقات الحاكمة الأجنبية من ناحية أخرى... وعادة ما تتطلع البورجوازية الصغيرة إلى مضاهاة حياة الأقلية الأجنبية، بينما تقلص فى الوقت ذاته روابطها مع الجماهير... ولكنها لا تندمج أبدا كلية فى الأقلية الأجنبية برغم أنها قد تتجح فى عبور الحواجز الاستعمارية. إنها سجينة التناقضات الثقافية والاجتماعية التى يفرضها عليها الواقع الاستعماري الذى يعتبرها طبقة هامشية أو مهمشة» (Cabral quoted by Chabal 1983: 174).

ويواصل كابرال قائلا: إن ضعف النظام الاستعماري يبدو واضحا فى زرعه للقومية فى قلب الطبقة التى أقامها لتتعاون معه. وهكذا فالتناقض الرئيسى كان يقوم بين الشعب المستعمر كأمة — طبقة والدولة الاستعمارية. وطالبت الحركات القومية بالوحدة، وجاء قادتها من قلب البورجوازية الصغيرة الحضرية وتفسر هذه الحقيقة الدرجة الدنيا من تطور الطبقة العاملة الأهلية، والطور الجنينى الذى كانت آنذاك تمر به فى غينيا البرتغالية. وحتى تنتصر الثورة كان على البورجوازية الصغيرة أن تتحرر كطبقة ثم تولد من جديد كعمال ثوريين (Cabral 1969:89).

وقام الفلاحون من النساء والرجال الذين هاجروا إلى المدن وارتبطوا بالبورجوازية الصغيرة بدور مهم فى حركات التحرر الوطنى، فقد نقلوا أجواء التعبئة السياسية إلى مناطقهم الريفية — تلك المناطق التى ظلت فيها التقاليد الثقافية

قوة بسبب فشل الاستعمار في تحريم مظاهر الحياة الثقافية لرعاياه في الريف (Chabal 1983:174 — 5). وبينما تصبح التقاليد الثقافية للمناطق الريفية نماذج لأشكال جديدة اقتصادية واجتماعية وسياسية من المقاومة للتصدي للهيمنة الأجنبية فإن البورجوازية الصغيرة في نهاية المطاف هي التي تطور هذه الأشكال وتضعها موضع التنفيذ (Chilcote 1991: 28 — 31).

وأدرك الكتاب القوميون أهمية الثقافات الوطنية، وأقر قانون وكابرال على سبيل المثال أن الفلاحين ألقيت على عاتقهم مسئوليات مهمة في حركات التحرر الوطني. ويرى قانون أنهم أدوا دورا قياديا في هذه الحركات، بينما يعتقد كابرال — وبرغم أن الفلاحين كانوا همزة وصل بين الريف والأجواء السياسية للمدينة — وقدمت ثقافتهم نماذج للمقاومة — أن البورجوازية الصغيرة الحضرية كانت الطبقة القيادية في الحركات القومية الثورية لأن أفرادها كانوا مدركين أكثر للكيفية التي أضررت بها امتيازاتهم في ظل النظام الاستعماري. وسوف نفحص لاحقا بمزيد من التفصيل الملكات الإبداعية والإمكانات الثورية للفلاحين في حركات التحرر الوطني.

وفور نجاح الحركات القومية، كان عليها التصدي لما للأصول الأولى للناس من تأثيرات على تشكيل الهوية الجديدة الأهلية أو الوطنية (Greetz 1963b). وتمثلت هذه الأصول الأولى في «محددات» ثقافية مفترضة للوجود الاجتماعي — مثل العرق والقبيلة والجنس واللغة والمنطقة والثقافة أو الدين، وتلك محدّدات طغت على حركة البحث عن هوية والمطالبة بالاعتراف صراحة بهذه الهويات في الدول الجديدة. ولقد أرسّت هذه المحدّدات القوى ذاتها التي ساندت حركات الاستقلال السياسي. وبينما كان يمكن أن تصبح هذه المحدّدات محركا للتقدم ورفع مستوى المعيشة وأساسا لنظام سياسي أكثر فعالية، كان يمكن في الوقت ذاته أن تعرقل خلق هويات وقيم مدنية. ونتيجة لهذا كانت الأنظمة المدرسية وعمليات الإحصائيات الاجتماعية والملابس والمناسبات والرموز الرسمية للسلطة العامة في كثير من الأحيان موضع خلاف بين أنصار المحدّدات التقليدية للوجود الاجتماعي وأنصار القيم المدنية الحديثة للدولة.

وكثيرا ما كان من الصعب حل التوترات بين الهويات الأصلية والسياسات المدنية. ومع ذلك فقد سعت بعض الدول الجديدة إلى ترويض الهويات الثقافية بدلا من الاستهانة بها أو إنكار وجودها، وذلك عبر دمج المجموعات الأصلية في وحدات أكبر وأوسع انتشارا، على نحو يمكن حكومات هذه الدول من التقدم دون أن تهدد الأطر الثقافية التي تتقاطع مع قضية الهوية الشخصية من ناحية، أو أن تتركها هي تفرض تهديدا كبيرا على سير الوظيفة السياسية لبيروقراطية الدولة من ناحية أخرى (Greez 1963b).

التنمية الريفية والثورة الاجتماعية والجماعات الفلاحية

برزت الجماعات الريفية مرة أخرى في مركز أحداث الأعوام التي تلت الحرب. وأخذت تتسع الدوائر التي تدرك وتقر دور الجماعات الريفية في إنجاز التطور الصناعي في أوروبا والاتحاد السوفيتي وبلدان العالم الثالث مثل المكسيك بل تتبنى هذا الدور باعتباره إستراتيجية قابلة للتطبيق للتطور الاقتصادي السياسي. وفي الوقت الذي تسلم فيه الشيوعيون الصينيون السلطة عام ١٩٤٩ كان الفلاحون يقدرون حق قدرهم كقوى محتملة للتغيير الثقافي، الأمر الذي أفضى إلى اعتراف الطبقات الحاكمة والقوى التقدمية في عدد من البلدان مثل جواتيمالا وبوليفيا وكوريا الجنوبية - بأهمية الإصلاح الزراعي والتوزيع الأكثر عدلا للدخل والثروة كشرط للحفاظ على أو تبدل التوازن القائم للقوى في هذه الدول. وأفضى هذا أيضا إلى أن علماء الاجتماع وبشكل خاص من أوروبا والعالم الثالث أخذوا في الاهتمام بالجماعات الفلاحية وكيفية دمجهم في البنى الوطنية.

لقد أربك الفلاحون المنظرين الليبراليين والماركسيين للتغيير والتنمية، الذين تتبأوا باختفاء القوى الطبقيّة الريفية في نهاية المطاف مع تقدم التصنيع. بيد أن الجماعات الفلاحية، أي أغلبية سكان العالم، لم تكن تختفي في بلدان عديدة، الأمر الذي كان بمثابة أزمة لهؤلاء المنظرين خاصة وأن الحرب العالمية الثانية والاستعمار وصعود الثورة الاشتراكية قد أضارت أنظمة الإنتاج الريفية، وفي هذا السياق،

«...لم تتمثل المسألة الزراعية في مجموعة من القضايا السياسية والاقتصادية، فحسب، رغم أنها — على مستوى آخر — كانت قضية سياسية حلت حلا اقتصاديا في المقام الأول. ولمعرفة من الفلاحون؟ وكيف يتصرفون في وضع الغليان السياسي؟ أو كيف يمكن دمجهم داخل حركة اجتماعية تسيروها المدن؟ على المرء تحليل وضعهم الطبقي ودورهم ومصيرهم في التطور الرأسمالي وعلاقاتهم بالدولة» (Roseberry 1993: 336).

وفي خضم عملية تحليل البنى الطبقيّة الريفية وعلاقتها بالبنى الوطنية أدرك علماء الاجتماع ببطء أنهم ببساطة لم يفهموا الحياة الريفية.

ورغم أن عالم الأنثروبولوجي روبرت ريدفيلد (1955)، الذي ناقشنا آراءه في الباب السابق، كان أحد أول من تناولوا الجماعات الفلاحية بالدراسة، إلا أنه لم يستخدم في الحقيقة مفهوم الفلاح حتى منتصف خمسينيات القرن العشرين. وحتى ذلك الوقت كان يشير إلى الفلاح غير المتعلم وإلى الشعوب القبلية في المناطق الريفية مستخدما لفظ «القوم»، واعتبر أن ثقافتهم وحياتهم مغايرة للقيم والمعتقدات والعلاقات الحضرية لقاطني المدن (Redfield 1962e: 176).

وتصدي عالم الأنثروبولوجي سيدني منتز (1922 b) للطابع النفعي لمقولة ريدفيلد «المتصل الشعبي الحضري». ورغم أن سيدني وافق على أن تناول الأمر باستخدام علم النماذج والرموز كان مفيدا، إلا أنه أشار إلى أن الجماعات البروليتارية الريفية لمزارع الصبار والتي شكلت العمود الفقري لاقتصاد ياكوتان لم تدخل دائرة اهتمام ريدفيلد عند تناوله للنماذج الاجتماعية، بل خرجت في الواقع تماما عما أطلق عليه «المتصل الشعبي الحضري». وبالنسبة لمنتز كانت المزارع والبروليتاريا الريفية المرتبطة بها شكلا من أشكال التنظيم الصناعي وملمحا متكاملًا للمجتمع الحضري الحديث. وكانت البروليتاريا الريفية... «طبقة منعزلة يستند وجودها على وجود الطبقات الأخرى التي تملك أدوات الإنتاج وتوفر فرص العمل وتدفع الأجور وتبيع السلع لكي يشتريها الناس» (Mintz 1953: 141). ولقد شكلت البروليتاريا الريفية على يد القوى الاجتماعية ذاتها التي شكلت المجتمعات الحضرية، وتتطلب دراسة علاقاتها بالبنى الأعرض، أبحاثا تجريبية وتاريخية ومقارنة (Wolf and Mintz 1957, Rubin 1959).

ولقد فحص عالم الأنثروبولوجي إيريك وولف (b. 1923) هذه القضايا في دراسات مقارنة للجماعات الفلاحية المغلقة والمنفتحة (Wolf 1955, 1956, 1957). وكان أفراد الجماعات المغلقة، مثل الجماعات التي انتشرت في هضاب أمريكا اللاتينية، منتجين زراعيين احتفظوا بحقهم في التحكم في أراضيهم عن طريق الملكية والحقوق غير المتنازع عليها لرعاة الغنم، أو بالتأجير التقليدي أو اتفاقيات استخدام الأرض. وكانوا معنيين بشكل رئيسي باستمرار البقاء أكثر من الزراعة كعمل يتطلب إعادة استثمار متواصلة. ولقد تشكلت الجماعات المغلقة إبان المرحلة الاستعمارية عندما تم دمج الفلاحين بالبنى الاستعمارية على نحو يحرم اتصالهم المباشر بالعالم الخارجي (Wolf 1955: 456). وغالبا ما كانت هذه الجماعات تصنف بالـ«هندية». ولقد اعتمد صمود الأشكال الثقافية الهندية على، ووقف خلف صيانة وإعادة إنتاج الهوية البنيوية للجماعة المغلقة. ودافع أعضاء هذه الجماعات عن الحقوق والأعراف التقليدية التي أبدت هذه القواعد والسنن التي حميتهم بدورها من شبح المجاعة والمخاطرة والسوق.

فيما انخرط أعضاء الجماعات المنفتحة في إنتاج القهوة والكافو وغيرهما من المحاصيل للسوق مقابل النقود، حيث كان ٥٠% إلى ٧٥% من إنتاجهم يباع في السوق، وبالتالي، خضع رزقهم للتقلبات في سوق الطلب على المحاصيل التي يزرعونها، واستمروا يفتقرون إلى الرأسمال للاستثمار في الأعمال التي يقومون بها. وكان فلاحو الجماعات المنفتحة الذين ينتمون إلى متوسطى الملاك في حالة تفاعل مستمر مع الخارج عبر السوق الرأسمالية، وارتبطت ثرواتهم ببنى السوق الأكبر التي كانوا جزءا منها.

ويرى وولف (466: 1955 — 8) أن معطيات الإثنوجرافى — التي كانت نادرة في خمسينيات القرن العشرين كما يوحى المسح الأولي الذي أجراه لأنماط الفلاحين — أقل من أن تغطي تغطية كاملة تنوع الفئات الفلاحية في أمريكا اللاتينية. وهو يفترض وجود فئات فلاحية أخرى مثل من كان كامل إنتاجهم يذهب للسوق، ومثل من باعوا بضائعهم في الأسواق المحلية، ومثل الذين كانت الأراضي التي يستأجرونها أجزاء هزيلة من التنظيمات المبكرة الكبيرة الحجم، ومثل

المستعمرين الأجانب، ومثل الذين عاشوا على هوامش الأسواق الرأسمالية وباعوا أقساما من محاصيلهم للحصول على البضائع التي لم يستطيعوا إنتاجها لأنفسهم. وفحص وولف أيضا كيف ارتبطت الأنماط المختلفة من الفلاحين بالبنى الوطنية الاقتصادية والسياسية الأعرض. وفي خضم هذه العملية نظر وولف إلى الفلاحين باعتبارهم مزارعين ريفيين يتحول فائض إنتاجهم إلى مجموعة مهيمنة سياسيا في شكل جزية أو إيجار وفرق بين الفلاحين والمزارعين – الذين كانت الزراعة بالنسبة لهم مشروعا للبرنس – وبينهم وبين الشعوب القبلية – التي ارتبطت الزراعة لديهم باستمرار بقائهم وبتوفير فائض يتم تبادله مع المجموعات الأخرى (10; Minz 1973 – Wolf 1966:2).

واعتمدت رؤية وولف ومنتز على التقاليد الماركسية للتحليل الطبقي. ولم ينظرا إلى كل الفلاحين بوصفهم منتجين مستغلين تخلفوا عن النظام ما قبل الرأسمالي للإنتاج، ولم ينظرا إليهم أيضا كطبقة كانت آخذة في الاختفاء عشية توسع العلاقات الاجتماعية الرأسمالية. وناقشا الأمر بدلا من ذلك قائلين: إن البنى الطبقيّة والعلاقات الاجتماعية للنماذج الأكثر انفتاحا من الفلاحين وجماعات البروليتاريا الفلاحية، تشكلت في سياق توسع علاقات السوق الرأسمالية. وفرقا بين الأسس النظرية لموقفها والأسس النظرية للمواقف الأخرى لفهم المجتمعات الفلاحية، ويمكن النظر إلى عملهما أيضا كنقد لهذه المواقف.

وانتشر فهم آخر للجماعات الفلاحية آنذاك. ولقد تأثرت مقولة ريدفيلد «المتصل الشعبي الحضري» – وهي الأكثر شيوعا – للغاية بالثنائية التقليدية/الحديثة في آن، التي استخدمها دوركايم وجيله. ونظرت هذه المقولة إلى التغيير الثقافي باعتباره إشكالية نشأت عن الاتصال المتزايد بين الجماعات الشعبية وقاطنى المدن الحديثة. وناقش جورج فوستر (1967) الأمر قائلا: إن الفلاحين كانوا الممثلين الريفيين للتقاليد الوطنية المبكرة التي منعهم جمودها من التحديث والتصنيع وتبنى المعايير الحضرية الحديثة للعقلانية، وكان من شأنها أيضا أن تقضى في نهاية المطاف إلى تحللهم. وهناك موقف ثالث قائم على أساس نظريات تشاينوف (1986a, b) – تاريخية حول تنظيم المزرعة الفلاحية والأنظمة

الاقتصادية غير الرأس مالية، والتي سعت لإظهار كيف تسببت المزارع العائلية المستقلة في ولادة بنى اجتماعية فلاحية على المستوى المحلى واقتصاديات مزدوجة على المستوى الوطنى (Shanin 1971: 291 — Silverman 1979: 3).

ودفع تصعيد النزاع المسلح فى فيتنام فى منتصف ستينيات القرن العشرين علماء الاجتماع إلى دراسة العلاقة بين الفلاحين والثورة الاجتماعية. واتسمت هذه الجهود بأهمية خاصة لأنهم أولوا اهتماما كبيرا للخصوصية والتفرد التاريخى للحالات المختلفة، وحاولوا فى الوقت ذاته التوصل إلى استنتاجات عامة حول حروب الفلاحين قائمة على التجربة.

وكانت أولى هذه المحاولات هى محاولة عالم السوسولوجى ألافى (b 1921)، وهى دراسة مقارنة تناولت «... الدور الخاص لما يسمى متوسطى الفلاحين وفقراء الفلاحين والشروط المسبقة...الضرورية للتعبئة الثورية لفقراء الفلاحين» (Alavi 1965: 243) (التشديد وارد فى الأصل). وناقش ألافى الأمر قائلا: إن الفلاحين فى روسيا والصين والهند كانوا متميزين داخليا، وأن أثرياء ومتوسطى وفقراء الفلاحين لم يصطفوا فى نظام هرمى واحد، وإنما انتموا على الأرجح إلى قطاعات ثلاثة مختلفة للاقتصاد الريفى. فى القطاع الأول كان فقراء الفلاحين يزرعون أراضى لوردات الأرض مقابل بعض المحصول وفقا لنظام المحاصيل. وفى القطاع الثانى امتلك متوسطو الفلاحين الأرض التى يزرعونها ولم يلجأوا إلى عمل الآخرين. أما القطاع الثالث فتشكل من المزارعين الرأس ماليين — أى أثرياء الفلاحين — الذين امتلكوا كميات ضخمة من الأرض واعتمدوا على العمل المأجور للبروليتاريا الريفية أكثر من اعتمادهم على العاملين بنظام المحاصيل أو استئجار الأرض (Alavi 1965: 243 — 4).

وتحليل ألافى للمادة التى كانت متوفرة فى منتصف ستينيات القرن العشرين قاده إلى استنتاج أن فقراء الفلاحين كانوا فى الأصل أقل الطبقات الفلاحية قتالية لأنهم هم وعائلاتهم كانوا يعتمدون كلية على مالك محدد للأرض فى تحصيل رزقهم، وكانوا غالبا ما يقعون فى شرك علاقات وصاية أبوية من قبل مالك الأرض، بيد أن.

«... تخلف الفلاحين (الفقراء) هذا — الناجم عن تبعية موضوعية — هو وضع نسبي فقط وليس مطلقا. وفي الحالة الثورية — عندما تنشأ وتتطور مشاعر العداء للوردات الأرض وأثرياء الفلاحين، لنقل بفضل قتالية متوسطى الفلاحين عندئذ ترتفع روحهم المعنوية ويصبحون على استعداد للاستجابة لنداءات التحرك...»

ومتوسطو الفلاحين من ناحية أخرى هم فى الأصل العنصر الأكثر قتالية بين الفلاحين، ويمكن أن يكونوا حليفا قويا للحركة البروليتارية فى الريف، وبشكل خاص فى توليد القوة الأولية الدافعة للثورة الفلاحية. بيد أن وضعهم الطبقي يقلص نطاق رؤيتهم الاجتماعية، وعندما تتقدم الحركة فى الريف إلى مرحلة الثورة قد يتراجعون عن تأييد الحركة الثورية إلا فى حالة النجاح فى تبديد مخاوفهم وجرهم إلى الحركة الجماعية» (Alavi 1965: 275).

وهكذا، يناقش ألافى، بعكس الماويين، الأمر قائلا: إن متوسطى الفلاحين كانوا أصلا القوة القيادية ومن ثم القوة الرئيسية للتغيير الثورى فى الريف، وإنه حين يصبح نجاح الثورة أمرا مؤكدا يحتل مواقعهم فقراء الفلاحين الذين تحركت طاقاتهم الثورية بفضل قتالية متوسطى ملاك الأرض من الفلاحين.

وفى كتابه: «حروب الفلاحين فى القرن العشرين» لاحظ إيريك وولف (1969:295) أن «ثورات الفلاحين فى القرن العشرين لم تعد ردود فعل بسيطة على مشاكل داخلية... أنها تحركات محلية فى مواجهة تفسخات اجتماعية عميقة سببتها تغييرات مجتمعية جوهرية مرتبطة بانتشار الرأسمالية الغربية والأسواق والعقلانية الاقتصادية الرأسمالية. فلقد أفضى الاكتساح الرأسمالى إلى اضطراب العلاقات الاجتماعية التقليدية وسبل كسب الرزق فضلا عن توازن القوة. وحين فقد الفلاحون السيطرة على أراضيهم وتحولوا إلى «فاعلين اقتصاديين مستقلين عن الارتباطات الاجتماعية السابقة بالعشيرة والجيران نشأت أزمة فى ممارسة السلطة» (Wolf 1969: 279). وكانت حروب الفلاحين هى رد الفعل الممكن الوحيد على الأزمة التى أثارها التغيير الاجتماعى، أو تبلورت فى خضم هذا التغيير.

ويرى وولف أن هذه الثورات شنها الفلاحون من ملاك الأرض الذين كانت لهم امتيازات مادية وتنظيمية افتقر إليها كل من فقراء الفلاحين العاملين بنظام المحاصص والبروليتاريا الريفية. فلقد احتفظ ملاك الأرض بحقهم في التصرف في محاصيلهم وكانوا خارج الرقابة المباشرة للوردات الأرض، ولم يكونوا لا فقراء ولا خاضعين للقمع كفقراء الفلاحين والعمال الريفيين المأجورين. وكان متوسط الفلاحين ومستأجرو الأرض في القرى، الواقعون خارج الرقابة المباشرة للوردات الأرض، والفلاحون الأحرار في المناطق الحدودية – حيث كانت رقابة لوردات الأرض وسلطات الدولة رقابة غير مباشرة أو منقطعة في أفضل الأحوال – هم الذين امتلكوا امتيازات تكتيكية في هذه المراحل الانتقالية. فضلا عن أن الفلاح المتوسط الذي بقي في الأرض في الوقت الذي أرسل فيه أبناءه للمدن للعمل قد تعرض هو الآخر أكثر من غيره لتأثيرات البروليتارية الحضرية. ونتيجة لذلك أصبح هو ناقل الاضطرابات الحضرية والأفكار السياسية. وكانت محاولته هو في أن «...يظل تقليديا هي التي جعلته ثوريا» (Wolf 1969: 292).

ويرى وولف (1969: 294) أن المجتمع ذاته كان ساحة قتال الثورات الفلاحية في القرن العشرين.

«...حيث فجر الفلاحون ثورات ناجحة على النظام القائم – تحت رايتهم هم وقيادتهم هم – وكانوا أحيانا قادرين على إعادة تشكيل البنية الاجتماعية للريف لتصبح قريبة من تطلعات قلوبهم، بيد أنهم لم يقبضوا على زمام الوضع في المدن التي كانت مقرا لمراكز السلطة، ولا على الموارد الإستراتيجية غير الزراعية للمجتمع...وهكذا فالثورة الفلاحية التي تجرى في مجتمع معقد منخرط في خضم التصنيع والتحول صوب التجارة تميل إلى الاقتصار على الذات وبالتالي تتطوى على مفارقة تاريخية» (Wolf 1969: 294).

ودور الفلاح في هذه الثورات تراجيدي وواعد على حد سواء: تراجيدي بمعنى أن «...محاولاته لاستبدال وجه هذا الحاضر المؤلم الموجه بشرت فقط باقتراب مستقبل أكثر غموضا»، وهذا الدور واعد إلى حد يمكن معه القول إن «...حزبهم هو حزب الإنسانية» (Wolf 1969: 301 – 2).

وفحص السوسيولوجي التاريخي بارينجتون مور (1913 b) أنماط العلاقات الاجتماعية التي سهلت أو كبحت الثورة الفلاحية أثناء التحول من المجتمع الزراعي إلى الصناعي. ويفترض مور أن «... السبل التي سلكتها الطبقات العليا من ملاك الأرض والفلاحين لمواجهة تحدى الزراعة التجارية كانت عوامل حاسمة في تحديد المحصلة السياسية (Moore 1966:xvii). ويشير مور إلى أن التحول من مجتمع زراعي إلى صناعي جرى عبر طرق ثلاث مختلفة، وكانت الديمقراطيات البرلمانية – في إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة – المحصلة النهائية لإحدى هذه الطرق. ولقد أرسيت هذه الديمقراطيات أوضاعا أصبح فيها الفلاحون عاجزين عن القيام بمقاومة ناجحة لسعي الطبقات العليا من ملاك الأرض لترسيخ الزراعة التجارية وللاستفادة – مثل التجار والصناعيين الرأسماليين – من عمل الأسواق في كل من المدن والريف. وكانت الفاشية هي المحصلة الأخيرة للطريق الثاني، وظهرت في ألمانيا واليابان، حيث عجزت الرأسمالية في هذين البلدين عن التصدي لطبقة لوردات الأرض التي أمسكت بسلطة الدولة، وحيث منعت البنية الاجتماعية الفلاحية المستأجرين والعاملين بنظام المحاصص وصغار الملاك من تصعيد معارضة فعالة. وكانت الشيوعية في روسيا والصين نهاية المطاف للطريق الثالث، ولقد أفضى ضعف الطبقات التجارية والصناعية الرأسمالية في هذه البلدان إلى فشلهم في قمع واستغلال للفلاحين وفي وقف نمو الحركات والثورات الفلاحية.

وفحص مور تفاعل العوامل التي أثرت في، أو غيرت، ميزان القوة في حالات تاريخية محددة. وتناول الأمر قائلا:

«...إن أهم أسباب الثورات الفلاحية كان غياب الثورة التجارية في الزراعة بقيادة الطبقات العليا من ملاك الأرض، واستمرار وجود المؤسسات الاجتماعية الفلاحية في العصر الحديث لترزح تحت وطأة ضغوطات وقيود جديدة. ولتجنب الثورة في وضع استمرار وجود الجماعة الفلاحية، مثلما حدث في اليابان، يجب أن تظل هذه الجماعة في ارتباط وثيق بالطبقة المهيمنة في الريف. وبالتالي فأحد أهم أسباب الثورة الفلاحية هو ضعف العلاقات المؤسساتية التي تربط مجتمع الفلاحين بالطبقات العليا، فضلا عن الطابع الاستغلالي لهذه العلاقة. وأحد ملامح الظاهرة العامة كان فقدان النظام لتأييد طبقة عليا من أثرياء الفلاحين، لأن أثرياء الفلاحين

كانوا قد شرعوا في التحول إلى أنماط أكثر رأسمالية في الزراعة، وفي إرساء استقلالهم في مواجهة أرستقراطية تسعى إلى الحفاظ على وضعها بتكثيف الأوضاع والعلاقات التقليدية، مثلما حدث في فرنسا في القرن الثامن عشر. وعندما غابت هذه الأوضاع أو أبطلت فشلت تمردات الفلاحين في الاندلاع أو قمعت بسهولة».

وكانت البيروقراطيات الزراعية العظمى للملكيات الاستبدادية بما في ذلك الصين تربة صالحة بشكل خاص لانتعاش العوامل المفجرة للثورة الفلاحية. ولقد مكنتهم قوتهم المطلقة من تحريم نمو طبقة مستقلة تجارية وتصنيعية...وبترويض البورجوازية، قلص التاج القوة الدافعة صوب مزيد من التحديث...فضلا عن أن البيروقراطية الزراعية قد خاطرت، بفرضها لضرائب ضخمة، بدفع الفلاحين إلى تحالف مع النخب المحلية في المدن...ووصل الأمر بالتاج في نهاية المطاف حد تولى وظائف الحماية الاقتصادية والوظائف القضائية للحاكم المحلي المطلق، وعلى هذا النحو أضعف الاستبداد الملكي الأواصر الحاسمة الأهمية بين الفلاحين والطبقات العليا» (Moore 1966: 477 — 9).

واهتم مور بدراسة العلاقات المتغيرة داخل البنية الطبقيّة إجمالا أكثر من تلك التي أثرت بشكل رئيسي على الطبقات الريفية. ولم تفرز البنى الاجتماعية الفلاحية دائما أشكالاً فعالة من المقاومة، وعلى الطريق المفضي إلى الشيوعية كانت القوى التي تشجع تطور الزراعة التجارية وأشكال العمل القمعية للاستغلال الزراعي ضعيفة. ولهذا السبب كان الفلاحون قادرين على التعبئة وعلى التعاون مع العمال للتأثير على سير التحول البنيوي لروسيا والصين. ولقد وسع كتاب (The Social Origins of Dictatorship and Democracy) تحليلات ألافى وولف بتقديم عرض أوضح للظروف التي يتمكن فيها الفلاحون من تنظيم تعبئة ناجحة ضد بنى سلطة الدولة.

خلاصة

أضعفت الحرب العالمية الثانية الرأسمالية على نطاق العالم، ودمرت الاقتصاديات الصناعية لمعظم الدول الرأسمالية أو أصابتها في الصميم، وانحسرت

سلطة المراكز الرأسمالية على ممتلكاتها الاستعمارية مقارنة بما كانت عليه قبل ذلك بعقد (أو يزيد قليلا). وكان ظهور الدول الاشتراكية في شرق أوروبا والصين والحروب الأهلية وحركات التحرر الوطني التي برزت في قلب الدول الاستعمارية بمثابة تحديات إضافية لهيمنة المراكز الإمبريالية. وتطلبت نتائج ومضامين هذه الأوضاع الجديدة تفسيرات وخططا جديدة.

واستجابة لهذه المهمة قدم علماء الاجتماع في العقود التي تلت الحرب نظريات قيمة عن التغيير والتنمية تفسر الأوضاع التي تمخضت عنها الحرب. ولم تعد الحجج الغربية — التي تدعى تفوق الرأسمالية والتي تصور التطور الرأسمالي باعتباره ظاهرة طبيعية يستفيد منها الجميع على قدم وساق، والتي نظرت إلى الاستعمار باعتباره نزعة خيرية وعبئا تتحمله — تملك قوة التفسير المقنع التي كانت تملكها يوما ما. وكان على التفسيرات الجديدة للتغيير والتنمية أن تأخذ في حساباتها في نهاية المطاف المشاعر القومية والجماعات الريفية كعوامل محتملة للتغيير.

وكان منظرو النمو الاقتصادي والتحديث أنصارا متحمسين لطريق التطور الرأسمالي، وأعادوا بشكل مفض تكرار آراء الارتقائيين الذين ادعوا أو ألمحوا إلى أن الرأسمالية كانت المحصلة الطبيعية لعمليات متأصلة في صلب المجتمع ويمكن دفعها للتطور بالاستثمار إما في القاعدة الاقتصادية أو في المجموعات التي يستفيد أفرادها ماديا من تطورها. وزعموا أيضا أنه بالقدر الكافي من الاستثمار والتشجيع ستقترب كل البلدان في النهاية من بعضها البعض وستصبح مشابهة للدول الرأسمالية الصناعية للغرب، وسيكون بوسع مواطنيها الاستمتاع بالأنماط الغربية من الاستهلاك الضخم.

وأدرك منظرو التبعية من أمريكا اللاتينية إدراكا لا لبس فيه أن هذا التقارب لم يحدث ولن يحدث بين البلدان الرأسمالية المتطورة للعالم الأول والبلدان المتخلفة التابعة اقتصاديا للعالم الثالث، أخذا بعين الاعتبار الظروف السياسية — الاقتصادية التي تبلورت بسرعة في الأعوام التالية للحرب. وكانت اقتصاديات بلدانهم قد أصبحت أقل شبها باقتصاديات العالم الأول مما كانت عليه منذ أربعين أو خمسين

عاما قبل ذلك. ولقد أدركوا قبل غيرهم وبشكل أوضح من معظمهم بطلان الحجة القائلة: إن كل البلدان تستفيد من التطور الرأسمالي، واعتبروا أن ظروف البلدان المتخلفة اقتصاديا في العالم الثالث كانت نتيجة للتبادل غير المتكافئ. بالإضافة إلى أن تخلف أقسام عريضة من العالم كان، في الحقيقة، ملمحا ضروريا مكلا للتطور الرأسمالي ذاته.

ومنذ سبعينيات القرن وصاعدا تناول الباحثون في قضايا النظم العالمية الأمر قائلين: إن علاقات التبادل غير المتكافئ قد شكلت الاقتصاد العالمي منذ عام ١٥٠٠.

وقسمت العالم إلى مناطق رئيسية يجرى فيها التراكم الرأسمالي وأطراف شاسعة تنتج الفائض وأشباه أطراف تراكم الرأسمال من أقسام الأطراف وتقدمه للمتروبوليتان. واعتمد مفهوم الأقسام الرئيسية للعالم، من وجهة النظر هذه، على المكانة التي يحتلها هذا البلد أو ذاك في اقتصاد عالمي واحد، وليس باعتباره بلدا رأسمالية واشتراكية أو تنتمي للعالم الثالث. وفي خضم هذه العملية يسلم منظرو النظم العالمية بصحة موقف منظري التبعية القائل: إن التطور اتخذ مسارات مختلفة في الأجزاء المختلفة من العالم.

ورغم بعض الفروق الواضحة في آراء مختلف منظري التطور الرأسمالي فقد اتفقت إلى حد بعيد أفكارهم حول التغيير (Brenner 1977). فيما يرى منظرو النمو أن تطور القوى المنتجة قد كثف الإنتاج الزراعي الذي أفضى إلى نمو السكان وإلى تقسيم للعمل يتسع دوما، الأمر الذي شجع بدوره التبادل بين المجموعات المنتجة لبضائع تزداد تنوعا وتخصصا. وظهر المشرفون لكي يديروا دفعة الإنتاج والتوزيع وتبادل الفائض في هذا النظام الاجتماعي المتزايد التعقيد. وبقية الأسواق ظهرت على السطح الفروق الطبيعية التي قامت ذات يوم بين الأفراد والمجموعات أو المناطق وطفح الظلم، وأقره منظرو التحديث، لكنهم جادلوا قائلين: إن مثل هذه المظالم سوف تنقلص بفعل التطور الرأسمالي الصناعي

والتمدن والاستهلاك الضخم والتقارب الذى سيأتى كنتيجة لهذه التطورات.

أما الكتاب الذين بنوا مواقفهم على أساس تجاربهم فى المستعمرات السابقة لبلدان العالم الثالث أكثر من تأثرهم بالدول الرأسمالية فقد قدموا تفسيرات متنوعة لمجموعة مختلفة من الهموم. وتراوح هذا بين وضع مفاهيم للبنى الاجتماعية والسياسية - الاقتصادية لبلدان العالم الثالث، إلى البحث فى البنى الطبقة والعلاقات الاجتماعية والظروف التى قد تعزز نجاح حركات التحرر الوطنى. وبينما قبل البعض حجج نظريات الاقتصادية الثنائية لم يقبله البعض الآخر. وزعم منظرو التبعية أن البنى الاقتصادية للبلدان المستعمرة فى أمريكا اللاتينية كانت رأسمالية منذ القرن السادس عشر، لكنها لم تكن بالضبط البنى ذاتها التى ظهرت فى البلدان الرئيسية للغرب. وجادل منظرو التفصل قائلين إن تلك البنى مثلت الروابط بين الأنماط الرأسمالية وما قبل الرأسمالية للإنتاج، والتى أعيد إنتاجها وتطورت عبر الزمن. وافترض منظرو الأنماط الاستعمارية للإنتاج أن الأشكال الاجتماعية لبلدان العالم الثالث متميزة ولا تمثل تعيش العلاقات الاجتماعية الرأسمالية وما قبل الرأسمالية. وأدرك المنظرون أن هذه الأوضاع المحتملة تاريخيا تشابة بشكل عام الأوضاع التى سادت فى فترات التحول من الإقطاع إلى الرأسمالية الذى جرى بالفعل، أو كان يجرى آنذاك فى أوروبا.

وأكدت المواقف النقدية للاستعمار على ضرورة تفكيكه وعلى حق الشعوب فى المطالبة بالحكم الذاتى الوطنى والاستقلال وعلى حق كل أمة فى امتلاك أراضيها. ولأن أغلبية سكان العالم فلاحون أو شعوب قبلية تعيش فى الريف، كثيرا ما كانت الحركات القومية تراعى مشاعرهم. وفى الصين استمد القوميون الثوريون فى حقيقة الأمر أصولهم من الريف أكثر من المدن، وأشار مختلف المنظرين مثل فانون وكابرال إلى القدرات الثورية للفلاحين، وإلى أهمية الثقافات الريفية كاحتياطي لأشكال جديدة من المقاومة. ولهذا السبب وضعت البنى الطبقة والعلاقات الاجتماعية الريفية موضع الدراسة لكى يتم التحقق بالتجربة من صحة

الإجابة عن السؤال الآتي: أى الطبقات الريفية كانت ثورية وفى ظل أية ظروف يمكن إطلاق طاقاتها الثورية؟

وفى الباب الأخير سوف نتناول العلاقة بين الإمبريالية والعولمة، ونستكشف على نحو أكثر تفصيلا علاقة العولمة بالدول ودورها فى تفكيك الاشتراكية. وسوف نفحص أيضا تحولات البنى الطبقيّة الريفية وظهور كل من الحركات الاجتماعية القومية والحركات الاجتماعية الباحثة عن هوية فى نهاية القرن العشرين. وسوف نختتم الكتاب بتقييم مختصر لمساعى ما بعد الحداثة وما بعد الاستعمار لشرح هذه التطورات.

الباب السادس

العولة وما بعد الحداثة

فى منتصف سبعينيات القرن العشرين عصفت أزمات اقتصادية وسياسية عنيفة بمعظم سكان العالم حين هبط الإنتاج الصناعى فى البلدان الرأسمالية المتطورة بنسبة ١٠ ٪ فى عام واحد. واتسمت الانهيارات الاقتصادية للسبعينيات والثمانينيات بعمق واتساع الأزمة الرأسمالية الكبرى ذاتها فى الثلاثينيات. وكان على معظم بقاع إفريقيا وأمريكا اللاتينية استئناف النمو الاقتصادى الذى خلف غيابه حوالى بليون إنسان معوز ودفع ملايين آخرين إلى حافة الفقر المذل. وعندما استؤنف النمو الاقتصادى فى الدول الرأسمالية المتطورة فى منتصف الثمانينيات حدث هذا بمعدل أبطء للغاية مما كان عليه، فيما عدا لبعض الوقت فى البلدان الحديثة التصنيع فى شرق آسيا التى تعانى الآن من أزمات للمرة الأولى. وأضحى نطاق الانهيار واضحا فى الاتحاد السوفيتى والبلدان الاشتراكية فى شرق أوروبا فى أواخر الثمانينيات ومطلع التسعينيات، عندما هبط الإنتاج الصناعى بنسبة تتجاوز ٢٠ ٪ وانهارت العملات الوطنية. واتضح الأبعاد السياسية للأزمة بشكل خاص فى أوروبا الشرقية حيث تفككت آليات الدولة وتفسخت الدول، وانتشر البعث القومى والصراع العرقى والحروب الأهلية (Hobsbawm 1994: 404 — 8).

ورافقت هبوط معدلات النمو الاقتصادى وتفجر الأزمات السياسية التى نتجت عنها، بل وفاقمتها أيضا، عمليات إعادة هيكلة الاقتصاد العالمى. وتضمنت هذه العمليات زيادة عدد الشركات التى تتشابه فيها الأعمال البنكية بالبنس والذى قفزت فوق الحدود الوطنية ونظمت بشكل متزايد تراكم الرأسمال على نطاق العالم. وأجبرت هذه الشركات عابرة القومية الدول الوطنية على الاهتمام فى المقام الأول بالسياسات المالية وتحصيل الديون لتتحمل المسؤولية عند الاقتضاء عن الدين الخاص لهذه الشركات ولتقلص — عبر الميزانيات المتوازنة والتعديلات الهيكلية — نطاق الرعاية الصحية وميزانيات التقاعد والخدمات الاجتماعية والفوائد الأخرى التى انتزعها المواطنون من الدول بنضالاتهم المتنامية. وقادت عمليات إعادة البناء الاقتصادى هذه إلى تركيز مطرد النمو للثروة فى أيدي أفراد أقل وأقل، وكنيجة

لهذا فالتوزيع الظالم للثروة القائم الآن هو على الأرجح أعمق وأوسع نطاقا مما كان عليه في أى وقت في القرنين المنصرمين (Chossudovsky 1977a).

وتتميز هذه الأزمة عن الأزمات السابقة كما يشير إيستفان ميزاروس (b. 1930) بعدد من الملامح هي:

«...يتجلى الملمح التاريخي الجديد للأزمة الراهنة في أوجه أربعة رئيسية هي: (١) أن طابعها شامل لا ينحصر في مجال معين واحد (٢) ومن حيث اتساع نطاقها فهي في حقيقة الأمر كوكبية وليست حبيسة مجموعة معينة من الدول (٣) وحدودها الزمنية ممتدة ومستمرة... وليست محدودة ودورية (٤) ويمكن تسمية شكل انتشارها زاحفاً — على نقيض ذلك الطابع المذهل والدرامي للانفجارات والانهيئات التي جرت في الماضي...» (Mezaros 1995: 680 — 1).

وللأزمة الحالية ملامح جديدة أخرى تدور حول القلق بشأن تدمير المجتمع البيئي الموحد واستنزاف الموارد الطبيعية وتغيير البيئة (Harvey 1996: 120 — 206). بيد أن الكثير من مظاهر الأزمة الراهنة قديم ومعروف مثل: الإمبريالية وتراكم الرأسمال والقومية والمسألة الزراعية والدولة كأداة للتغيير.

كوكبة (١٢) أم تدويل الرأسمالية

منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين رأى محللون مختلفون أن النظريات القائمة للتغيير والتنمية لم تعد قادرة على شرح ما يحدث في العالم (Booth 1985;

٤٩) يعتمد المؤلف تحت هذا العنوان إلى التمييز بين مصطلحات ثلاثة هي: International, Global, World وتترجم على التوالي: دولي، كوكبي، عالمي. والمقصود هنا بالكوكبي ما اصطلح على ترجمته «عولمي» من «عولمة». ولهذا سأضطر هنا فقط إلى ترجمة Global كوكبي و Globalization الكوكبية (وسأضع لفظ العولمة في هذا السياق فقط بين قوسين) تمييزاً له عن عالمي (World) ودولي (International)، وعدا ذلك سأترجم Globalization «العولمة» وهي الترجمة التي اصطلح عليها. ولوصف أنصار هذا التيار الاقتصادي والسياسي سأستخدم اللفظ العربي «كوكبي» عن Globalist/المت ترجمة.

(Kiely 1994). وبينما تتمثل المراحل المبكرة من تدويل الرأسمالية في كل من: الإمبريالية ونقل الإنتاج إلى أماكن أخرى، فإن الكوكبية (العولمة) الجارية الآن تحدث تحولات في التصنيع والتجارة والخدمات داخل نظام كوكبي. وسعت الشركات العابرة القومية (المتعددة الجنسية) العاملة في عدد من الدول إلى تعظيم النمو والفوائد عبر الحدود الوطنية للدول. ودفعت بضعة ظواهر إلى كوكبة الاقتصاد الرأسمالي: كالتطور السريع للأسواق المالية الكوكبية في الثمانينيات وتبنى الشركات لإستراتيجيات التخصص والتراكم المرن فضلا عن ظهور التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والنقل الرخيص ((Martinussen 1997: 120).

وما الاعتماد والتداخل المتبادل على مستوى الكوكب إلا وجهين فقط من أوجه الكوكبية (العولمة) (Robertson 1991: 282 — 3)، فقد كانت هذه العملية أعمق من ذلك وتضمنت إرساء دعائم نظام عالمي جديد ومفاهيم جديدة حول شكل المجتمع الكوكبي الذي كان آخذا في الظهور، فضلا عن أفكار جديدة حول ماذا يعنى أن تكون إنسانا في عالم بدأت تتفاعل فيه الجماعات المختلفة ثقافيا، التي كانت سابقا تعزلها وتفصل بينها مسافات شاسعة، مع بعضها البعض بطرق منتظمة ومؤسسية (Lechner 1991). واتسمت حركات التجمعات الإنسانية مثل المهاجرين واللاجئين والسياح، بالإضافة إلى تدفق الصور والمعلومات التي تبثها أجهزة الإعلام والاتصالات الكوكبية، اتسمت بالقدر ذاته من الأهمية الذي انطوى عليه تدويل الموارد المالية ونقل المصانع إلى أماكن أخرى.

والكوكبية (العولمة) من هذا المنطلق هي أيضا انتشار الثقافة الرأسمالية — أى حلول الحداثة — إلى أجزاء العالم التي كانت سابقا متخلفة. ولقد موهت الكوكبية (العولمة) الفرق بين الأمم المتقدمة المتطورة وجيرانهم المتخلفين، سابقا، الذين شرعوا فقط مؤخرا في التحول من التخلف إلى الحداثة. ويتحول العالم الحديث باطراد إلى قرية كوكبية تتحدى فيها عالمية وكوزموبوليتانية الحداثة الرأسمالية وأهداف وسياسات الشركات العابرة القومية والدول التي تتحكم في وسائل الاتصال وأجهزة الإعلام وتملى الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية تتحدى مختلف المؤسسات والممارسات والخطاب المحلي الذي تشكله التقاليد. وعشية هذه المواجهات تاهبت كل من القوى الكوكبية والأشكال الثقافية المحلية

ولكن بطرق مختلفة (Giddens 1990; Gilroy 1993; Hall 1991; Nonini and Ong 1997 Pred and Watts 1992).

وانطلقت الكوكبية (العولمة) إبان الأزمة الاقتصادية في مطلع سبعينيات القرن العشرين عندما تبنت الشركات عابرة القومية إستراتيجيات جديدة وأشكالا أكثر مرونة لتراكم الرأسمال بهدف التصدي ليهبوط الإنتاجية والربحية (Hymer 1976). وركزت الجهود المبكرة لتوضيح ماهية الكوكبية (العولمة) بشكل رئيسي على السياسات التي طبقتها الشركات في الوقت الذي ظهرت فيه اقتصاديات التصدير الصناعية الجديدة في شرق آسيا – في تايوان وكوريا الجنوبية وهونج كونج وسنغافورا.

وفي أواخر ستينيات القرن العشرين كانت قد تراجعت في البلدان الرأسمالية الرئيسية مثل الولايات المتحدة إنتاجية المشاريع الصناعية الكبرى ذات الإنتاج البضائعي القياسي الضخم. وإذا انخفض عدد المستهلكين الذين كانوا يشترون السلع التي تنتجها هذه المشاريع لذا هبطت أيضا معدلات أرباحهم. ولم ترفع الشركات عابرة القومية الأجور لزيادة القوة الشرائية، وبالتالي خلق طلب أكبر وسوق محلية أوسع لبضائعهم، لأن من شأن رفع الأجور التأثير سلبا على المعدلات التي انخفضت لأرباحهم. وبدلا من ذلك وفي المناطق الصناعية الرئيسية مثل بنسلفانيا أغلقوا المصانع التي تتحد فيها قوة العمل في نقابات، وتستخدم معدات متخلفة وفتحوا فروع إنتاج حديث في المناطق التي كانت سابقا غير صناعية مثل الولايات المتحدة الجنوبية أو في بلدان العالم الثالث، حيث أفضت الحوافز الضريبية والدعم وتوفر احتياطي ضخم من جيش عمل غير منظم إلى انخفاض الأجور وإلى توفر الفرص لتعظيم الأرباح (Frobel; Heinrichs and Kreye 1977, 1980).

وتمخضت عمليات إعادة نقل فروع الإنتاج عن تقسيم دولي جديد للعمل. وتراوحت تأثيرات هذه التجربة بشدة بين بلد أو منطقة وأخرى وبين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وقادت إلى تفكيك التصنيع وزيادة معدلات البطالة في المناطق الصناعية القديمة مثل الميديلاندز البريطانية والولايات المتحدة الشمالية. وجذبت المصانع بما في ذلك مصانع التجميع التي قامت على طول الحدود

الأمريكية - المكسيكية وفي البلدان التي تتميز بانخفاض الكثافة السكانية مثل الباربادوس أو سنغافورا، جذبت إليها العاملين من جيش احتياطي العمل، وأجرت تغييرات ضخمة اجتماعية وثقافية في المناطق التي وفرت قوة العمل وأعادت إنتاجها. وكانت تأثيرات التقسيم الدولي الجديد للعمل في أجزاء شاسعة من شبه الصحراء الإفريقية مأساوية. وجرت عملية إعادة نقل فروع الإنتاج بشكل رئيسي في صناعات مثل الملابس والإلكترونيات، حيث حالت التكنولوجيات القائمة دون توسيع الميكنة (Herold and Kozlov 1987; Jenkins 1984: 43).

وقدم عالما السوسيولوجي ميخائيل بيور وتشارلز سابل (1984) تفسيراً ثانياً للتغييرات التي جرت في سبعينيات وثمانينيات القرن قائلين: إن تنظيم الإنتاج تحول من نظام مثالي يعتمد على الإنتاج الكبير إلى نظام يعتمد على الإنتاج المتخصص أو ما يطلق عليه التخصص المرن. وحل الإنتاج المتخصص - أي تصنيع تشكيلة عريضة من البضائع وفقاً لطلب الزبائن وعلى يد عمال مهرة مؤهلين لهذا العمل - محل الإنتاج الكبير - أي تصنيع عدد ضخم من البضائع القياسية على يد عمال غير مهرة. وتبنت الشركات عابرة القومية أشكالاً مرنة لتنظيم العمل والعمالة والتكنولوجيات، واستخدمت تقنيات متطورة في الكومبيوتر ووسائل الاتصال لتنسيق الإنتاج، وأسقطت الطابع المركزي لعمليات التصنيع على نحو غالباً ما ربط بين أنظمة إنتاج تتسم بالكفاءة تستخدم أعلى التكنولوجيات وعادات وأوضاع عمل تقليدية للغاية تستنزف العمال مقابل أجور هزيلة للغاية وفي ظروف عمل سيئة وغير صحية إلى أقصى حد (Harvey 1989: 189 - 97). وتطور وتقدم التخصص المرن عندما بلغ نظام الإنتاج الضخم أقصى توسع ممكن له. وعندما أصبحت أسواق البضائع القياسية متخمة، أخذت تفسح الطريق للأسواق المنشطية التي أشبعت الطلب السريع التغير على تنوع أكبر للبضائع التي تنتج بكميات أصغر (Hirst and Zeitlin 1991:2).

ويبدو أن المناطق الصناعية مثل توسكاني أو وادي السيليكون قد قامت على مبدأ المرونة هذا. ولقد استخدموا الكومبيوترات والإنسان الآلي والاختراعات التكنولوجية الأخرى للانخراط في الإنتاج المتخصص للأسواق السريعة التغير. وأضافوا إلى هذا أشكالاً مرنة لتنظيم العمل مثل إجراء ضبط الموظف لوقت عمله

بنفسه والأخذ في بعض القضايا بوجهات نظر فريق العمل والمرونة في تشغيل العمالة على نحو يسمح للمديرين بتغيير حجم وتركيبية قوة العمل أثناء دورة البرنس — أي التمييز بين حلقة مركزية صغيرة من عمال مهرة فنياً، وقوة العمل الكبرى غير الماهرة في الأطراف التي يمكن التخلص عند الاقتضاء من أفرادها (1; Pollert 1988 — Curry 1993:)

وأبدى علماء الاجتماع الذين دارت كتاباتهم حول التقسيم الدولي الجديد للعمل والتخصص المرن اهتماماً خاصاً بالمصادفة التاريخية لتجارب خاصة تفصيلية وتأثيراتها على مراكز أو مناطق في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وأهملوا الاقتصاد الرأسمالي العالمي ككلية أو التحولات الهيكلية لهذه الكلية. بيد أن محللين اجتماعيين آخرين نظروا إلى التغييرات التي وصفها هؤلاء العلماء باعتبارها أوجها لتحول يحدد ملامح عصر جديد كوكبي النطاق في نمط الإنتاج الرأسمالي.

ونظر البعض إلى التغييرات الاقتصادية والاجتماعية للسبعينيات والثمانينيات بوصفها علامة فارقة لتغيير كوكبي من الرأسمالية الفوردية إلى الرأسمالية ما بعد الفوردية (Harvey 1989; Lash and Urry 1987) (التشديد وارد في الأصل). وترى وجهة النظر هذه أن الفوردية سيطرت على العالم الرأسمالي بعد الحرب — أي تصنيع كميات كبيرة من البضائع القياسية لأسواق ضخمة في مصانع كبيرة تقع في المناطق الحضرية التي استغلت الاقتصاديات الكبيرة لاستخدام عمال معظمهم من الرجال على أساس العمل المستمر المتفرغ. ووقف خلف ازدهار الإنتاج الفوردي بضعة عوامل على رأسها، توفر الأسواق الضخمة باستمرار والسياسات الاقتصادية الكثرية التي أرست استقرار نظام الإنتاج ومكنت الطبقة الرأسمالية من استغلال كامل طاقاتها (9: Hirst and Zeitlin 1991 — 14) (14)

٥٠) استعار المنظرون الذين زعموا أننا نعيش في عالم ما بعد فورد فكرة الفوردية من أنطونيو جرامشي (c 1971) وعلى أساسها طوروا رؤية سطحية للغاية. في حين لم تكن فكرة جرامشي فكرة دقيقة ومميزة جداً فحسب، بل كانت أيضاً أكثر شمولية لأنه وضع تصنيفاً لطائفة من المشاكل، بالإضافة إلى الاقتصادية البحتة، تحت عنوان: «الأمريكانية والفوردية»، طرح فيه للقضايا الآتية: (١) ما إذا كانت الفوردية تمثل عصراً ثورياً تاريخياً جديداً أم أنها مجرد تطور

وجرى التحول إلى مجتمع ما بعد فورد بسبب التغيرات التي طرأت على السوق وعندما تقلص الطلب على البضائع القياسية للإنتاج الضخم حين توفرت أكثر البضائع المنتجة وفق طلب الزبائن.

ويرى المنظرون الفرنسيون الذين نادوا بالتنظيم الاقتصادي، وكان الكثير منهم موظفين بالدولة، أن التحول من الإنتاج الضخم إلى الإنتاج المرن بالإضافة إلى ترحيل الإنتاج إلى الأطراف قد شكلا نظاما جديدا تماما للتراكم الرأسمالي المكثف على نطاق العالم - نظام يتميز بمعدلات عالية من الاستغلال في خطط تصدير دول العالم الثالث، بما في ذلك تصدير منتجات هذه الدول في المقام الأول لأسواق المراكز الرئيسية. وبرغم ترحيل الإنتاج إلى الأطراف ظلت صناعة القرار الإداري والمالي في يد الشركات بالبلدان الرأسمالية المركزية (Aglietta 1979; Boyer 1988, 1990; Lipietz 1986).

وأقام منظرو التنظيم الاقتصادي تفسيراتهم لتطور نمط الإنتاج الرأسمالي بناء على تحليل الاقتصاد الأمريكي الذي امتد ليضم أجزاء أخرى من العالم. ونظروا إلى تطور نمط الإنتاج الرأسمالي بوصفه تعاقبا لمراحل تتميز كل منها بالجمع بين نظام خاص للتراكم الرأسمالي ونمط خاص للتنظيم الاقتصادي واعتبروا أن نظام التراكم هو علاقة ثابتة نسبيا بين الإنتاج والاستهلاك يعاد إنتاجها على مستوى الاقتصاد العالمي لفترة محددة من الوقت. أما نمط التنظيم الاقتصادي فهو شبكة مؤسسات مشروطة تاريخيا تؤمن إعادة إنتاج علاقات الملكية الرأسمالية التي يسترشد بها نظام التراكم. وأشاروا في هذا الصدد إلى أن لكل

تدرجى للعصر القائم بالفعل (٢) ما إذا كانت الشريحة الحاكمة القديمة قد استبدلت بطبقة ناشئة استمدت ثروتها ونفوذها من آلية جديدة لتراكم وتوزيع الرأسمال المالي القائم على الإنتاج الصناعي (٣) ما إذا كانت الفوردية، التي قامت على الصناعة المعقلنة والأجور العالية، ذروة محاولات الرأسمال للتغلب على ميل معدلات الأرباح للهبوط (٤) تأثير هذه العقلنة (٥) ما إذا كان التحليل النفسى تعبيرا عن الإكراه الأخلاقي المتزايد الذي يمارسه كل من جهاز الدولة والمجتمع على الأفراد و (٦) الجنس وظهور مفاهيم جديدة عن الذكورة والأنوثة النى ارتبطت بتشكيل المجتمع الجديد/ المؤلف

اقتصاد وطنى نمطه المتميز للتطور والذى تحدده الكيفية التى أدخل بها إلى التقسيم الدولى للعمل (Brenner and Glick 1991: 47 — 8).

وفرق منظرو التنظيم الاقتصادى بين مراحل ثلاث لتطور الاقتصاد الأمريكى منذ ١٩٢٠. واتسمت الفترة من ١٩٢٠ إلى ١٩٤٠ بنظام تراكم مكثف تضبطه مؤسسات الرأسمالية التنافسية، وشهد هذا النظام بدايات الإنتاج الضخم وعقلنة عمليات الإنتاج وتدنى الاستهلاك، لأن الأجور المنخفضة لم تسمح للعمال بشراء الكثير من البضائع التى ينتجونها. وعرفت الفترة من ١٩٤٥ وحتى ١٩٦٧ نظام فورد للتراكم الذى تنظمه مؤسسات احتكارية ذات إدارة رأسمالية للعلاقات بين الرأسمالى والعامل قوامها المقايضة الجماعية والارتفاع المنتظم للأجر والأشكال الجديدة من القروض التى سمحت للعمال بشراء السلع القياسية للإنتاج الضخم. وعندما تحولت الدولة إلى مستهلك رئيسى لوسائل الإنتاج حالت دون حدوث أزمات انخفاض الاستهلاك أثناء هذه المرحلة من التطور. وتحلل نظام فورد هذا فى منتصف ستينيات القرن العشرين نتيجة للتطور غير المتكافئ للقطاعات المختلفة للاقتصاد، والاستهلاك المنخفض للطبقة العاملة وميل معدلات الربح للهبوط وتدهور الإنتاجية، وظهور أزمة التراكم المفرط. ورفعت الشركات إنتاجيتها باستخدام الآلات الجديدة والانتقال إلى مواقع جديدة وتفتيت قوة العمل وإنتاج دفعات أصغر من البضائع تلبية لاحتياجات من نوع خاص للسوق (M. Davis 1978; Brenner and Glick 1991).

وتقدم لنا وجهات النظر التى عرضناها هنا المواقف المختلفة من طبيعة وتوجه التغيير منذ سبعينيات القرن، وتدل ضمنا على أن التغيير الاجتماعى والاقتصادى الذى جرى منذ مطلع السبعينيات يتسم بنظام يختلف عن نظم التغييرات التى جرت فى المراحل المبكرة للتطور التاريخى للرأسمالية. ورفض النقاد، الماركسيون فى المقام الأول، النظرية الوظيفية فى تفسير التاريخ التى تقف خلف هذه المواقف، ورفضوا أيضا تأكيدهم على أن التغيير كان يجرى فى مسارات يتوقف كل منها على الآخر، وبالتالي انتقدوا اجتهاداتهم

للتوصل إلى القوانين التي تحكم الانتقال من عصر إلى العصر التالي له
(2: 1994 A.Amin — 3).

ووصف الاقتصادى بول سويزى الكوكبية (العولمة) ليس باعتبارها مرحلة جديدة من التطور الرأسمالى، ولكن باعتبارها عملية كانت تجرى منذ ظهور الرأسمالية قبل أربعة أو خمسة قرون. وتتمثل عنده الاتجاهات الثلاثة الأكثر أهمية التي وضعت أساس كوكبة (عولمة) الرأسمالية منذ انتكاسة ١٩٧٤ — ١٩٧٥ فى:

«...إعادة التأكيد على، وتكثيف، التوجهات التي يعود تاريخها إلى منقلب القرن، أى النمو البطيء والاحتكارية المتنامية وإضفاء الطابع المالى على عملية التراكم.

وتتداخل هذه الاتجاهات الثلاثة على نحو معقد. وتمخضت الاحتكارية عن نتائج متناقضة: فقد أفضت من ناحية إلى تدفق ضخّم للأرباح وقلّصت من ناحية أخرى الطلب على استثمارات إضافية فى الأسواق الموجهة أكثر فأكثر وحيث تزداد دوما الأرباح وتقل دوما فرص الاستثمار المربح، أى كل الشروط المفضية إلى تباطؤ تراكم الرأسمال وبالتالي تراجع النمو الاقتصادى الذى يعد تراكم الرأسمال مصدر قوته» (3: 1997 Sweezy — 4).

وأشار سويزى (1997:4) إلى أن الاحتكارية وإضفاء الطابع المالى على التراكم الرأسمالى — تلك الظواهر التي سادت فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى منذ تسعينيات القرن التاسع عشر وحتى انهيارات ١٩٢٩ و ١٩٣٣ — عادت للظهور فى منتصف سبعينيات القرن العشرين كقوة محرّكة لتراكم الرأسمال على نطاق عالمى متزايد الاتساع. ويواصل سويزى جدله قائلاً: إن الكوكبية (العولمة) «...تترك بصماتها على المسار الذى تسلكه العمليات المختلفة» وتحدد أين يجرى تراكم ومركزة الرأسمال. واليوم لم تعد الاحتكارية وإضفاء الطابع المالى على التراكم الرأسمالى ظواهر تقتصر على البلدان الرأسمالية بالغرب كما كانت منذ قرن مضى. ويرى سويزى أن مصطلح «الكوكبية» (العولمة) يخفى وجه التطور غير المتكافئ للرأسمالية، ويجعل من الصعب دراسة العمليات التي أفضت إلى هذا

اللاتكافؤ، ويخفى أيضا السبل المحددة التي واجهت بها العديد من الجماعات المحلية هذه الظروف.

وفرق نقاد آخرون بين الأبعاد الدولية و(الأخرى) الكوكبية للاقتصاد العالمي بهدف تقييم مدى انتشار وتأثير الكوكبية (العولمة) (e.g. Wade 1996; Hirst and Thompson 1996) (التشديد وارد في الأصل). ووصف عالم السياسة روبرت كوكس (1997: 22) هذه الفروق على النحو التالي:

«يعنى الاقتصاد الدولى بالتجارة والاستثمارات والمدفوعات العابرة للحدود الوطنية والتي تنظم حركتها الدول والمؤسسات الدولية التي أقامتها الدول. فى حين أن الاقتصاد العالمى، على النقيض، هو المجال الذى تقوم فيه بتنظيم الإنتاج والموارد المالية شبكات عابرة الحدود يمكنها إلى حد بعيد الإفلات من قيد كل الأطراف الوطنية والدولية المنظمة».

ولا يختلف النقاد اليوم مع مزاعم الكوكبيين حول حركة البضائع والناس والرأسمال والنقود عبر الحدود الوطنية، ولكنهم يتساءلون ما إذا كان حجم هذه الحركة غير مسبوق فى التاريخ؟ وما إذا كان نطاقها حقا عالميا، وما إذا كانت قد أزاحت فى طريقها الأبعاد الوطنية والإقليمية؟ وتوصلت ليندا واس (1997: 31) فى هذا الصدد إلى أنه:

«...بينما يمكن أن تكون الاقتصاديات الوطنية قد اندمجت بطريقة ما وإلى حد بعيد ببعضها البعض، لم يتمخض الأمر فى نهاية المطاف — باستثناء جزئى واحد هو أسواق المال — عن عالم كوكبى جدا (تختفى بالفعل فيه الفروق الوطنية) ولكن عن عالم ازداد فيه عمق التدويل (وتظل فيه الفروق الوطنية والإقليمية جوهريّة والمؤسسات الوطنية مهمة)».

ويستخدم علماء الاجتماع، الذين يزعمون أن أواخر القرن العشرين كان يشهد تدويلا للاقتصاد العالمى وليس كوكبته، أنواع الحجج الإحصائية ذاتها التي يستخدمها الأنصار المتحمسون للكوكبية (العولمة) فى دعم استنتاجاتهم (e.g.

— Gordon 1988, Jenkins 1987: 13, 132; Kiely 1994: 140; L. Weiss 1997: 4
(14).

من ذلك على سبيل المثال:

- (١) فاقت نسبة تجارة التصدير إلى إجمالي الناتج الداخلى ونسبة تدفق الرأسمال إلى الإنتاج في البلدان الصناعية عام ١٩١٣ مثيلاتها في الأعوام ما بين الحربين واقتربت من مثيلاتها في ثمانينيات القرن العشرين.
- (٢) تراجعت في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين نسبة التجارة العالمية إلى الإنتاج التي كانت قد ارتفعت في ستينيات وسبعينيات القرن.
- (٣) هبطت النسبة المئوية للاستثمار الأجنبي المباشر في التصنيع في بلدان العالم الثالث في الفترة ما بين ستينيات ومطلع ثمانينيات القرن، الأمر الذي يعنى أن حصة الاستثمار الأجنبي في بلدان العالم الثالث ازدادت فعليا في الفترة ذاتها.
- (٤) في حين ازداد نصيب العالم الثالث من إجمالي التصنيع الكوكبي من ١٢,٢% عام ١٩٦٤ إلى ١٣,٩% عام ١٩٨٤ ففى عام ١٩٤٨ كانت هذه الحصة ١٤%.
- (٥) ونادرا ما ارتفعت نسبة التشغيل في مناطق التصدير في مختلف بلدان العالم الثالث — حيث كانت الشركات العابرة القومية تستثمر رأسمال مكثفا — عن ٥% من إجمالي التشغيل الصناعى في تلك البلدان.
- (٦) واختلفت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر من بلد إلى آخر، وقد كانت مهمة في سنغافورا على سبيل المثال وأقل أهمية في تايوان حيث كانت نسبة استثمارات الشركات الأجنبية أقل من ٦% من بنية الرأسمال فيما بين ١٩٦٢ و ١٩٧٥.
- (٧) اتجه معظم الاستثمار المباشر للعمل في المشاريع الموجودة بالفعل، وبشكل رئيسى غير الإنتاجية منها، مثل العقارات، وبدرجة أقل في الشركات.
- (٨) ويقترب الاستثمار المحلى في أوروبا من ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر.
- (٩) وتركز أكثر من ٨٠% من الاستثمار الأجنبي المباشر عام ١٩٩١ في البلدان الأكثر تصنيعا والأعلى أجورا مثل الولايات المتحدة وإنجلترا وألمانيا أو كندا.

(١٠) وتركز الإنتاج والتجارة والاستثمار في البلدان الصناعية للشمال حيث ٨٥% تقريبا من التجارة و ٩٠% من الاستثمار. فيما يكرس حوالى ٩٠% من الإنتاج فى الولايات المتحدة واليابان وأوروبا للأسواق المحلية.

(١١) وازدادت معدلات نمو التجارة الداخلية، التى تمثل الآن حوالى ثلثى إجمالى صادرات أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا، أسرع من معدلات نمو التجارة بين المناطق الثلاث.

وتشير هذه المعطيات إلى أن نصيب العالم الثالث من التصنيع الكوكبى بلغ ذراه أثناء الحرب العالمية الثانية. وتظهر أيضا أن النسبة المئوية للاستثمار الأجنبى للبلدان الصناعية فى ثمانينيات القرن العشرين كانت أكثر اقترابا من مثيلاتها فى بداية القرن منها إلى النسبة التى شهدتها سنوات ما بين الحربين وسنوات الحرب العالمية الثانية. وتظهر هذه المعطيات أيضا أن معظم الاستثمار الأجنبى يتركز فى البلدان الصناعية للعالم الأول، فضلا عن أنها تدل على أن شمال أمريكا وأوروبا وشرق آسيا يشكلون مناطق ثلاث شبه مستقلة للإنتاج والتجارة والاستثمار تربطهم الأسواق المالية.

ويتخذ سمير أمين موقفا مختلفا قليلا (49: 1992, 100: 1990 — 52; 67: 1997) من العلاقة بين كوكبة (عولمة) وتدويل الرأسمالية. فالكوكبية (العولمة) تعنى فى رأيه تبلور الإنتاج الرأسمالى حول الأقطاب الإقليمية للنمو. ولهذا فلدى البلدان فى الأطراف — أى العالم الثالث باعتباره الجنوب — احتمالات للتغيير والتنمية مختلفة عن تلك التى فى المركز. وتخلق الكوكبية (العولمة) صعوبات للبلدان فى الأطراف بسبب قدراتها المختلفة على عزل الرأسمال وعزل مواطنيها عن التأثيرات الناجمة عن اندماجها فى النظام الرأسمالى العالمى.

ويشير أريف درليك (70: 1997 — 2) إلى أن تدويل الإنتاج قد تمخض عن نتيجتين متناقضتين هما توحيد وتفتيت تاريخ الرأسمالية فى آن. فبينما أرسى استهلاك السلع التى تنتجها الشركات عابرة القومية علاقات اقتصادية واجتماعية وثقافية بين أرجاء الكوكب، فإن تشكل المنظمات الإقليمية عابرة الحدود الوطنية

وتزايد أهميتها — مثل النافتا — يشهد على تجزؤ الرأسمالية تماما مثل حقيقة أن المحليات والأقاليم داخل إطار الدولة الوطنية تتنافس الآن مع بعضها البعض وتقفز فوق الدولة كلفة لكي توفر لذاتها إمكانية الدخول إلى الرأسمال عابر القومية.

وقد يوافق النقاد بلا شك مثل عالم الأنثروبولوجي بيتر ورسلي (١٩٩٠) على أنه من المستحيل فهم عمليات الكوكبية (العولمة) التي تجرى اليوم بدون مفهوم للثقافة. وطالما أن التغييرات الثقافية الجارية في العالم اليوم تعكس، بطرق معقدة، الوقائع التحتية الاقتصادية والسياسية، لذا يمكن التوصل إلى فهم واضح للكوكبية (العولمة) فقط بإدراك أهمية العلاقات المتبادلة بين التغييرات الثقافية المعاصرة والظروف الاقتصادية والسياسية التي كانت وقودا للتعبير عن، وغذاء لتطور، أشكال وممارسات جديدة. بكلمات أخرى فإن التطور غير المتكافئ وتجاوز الممارسات العصرية مع الممارسات القديمة التقليدية في حوض واحد فضلا عن خصوصية طبيعة ردود الفعل المحلية، هي ظواهر تتميز بها هذه التباينات في أواخر القرن العشرين كما كانت في تسعينيات القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين.

العولمة والدولة:

زعم كتاب ينتمون إلى نظريات مختلفة أن عولمة الرأسمالية قد أوقعت الدولة الوطنية في أزمت، وقال عالم السوسيولوجي دانيال بيل (١٩٨٧: ١٤) في هذا الصدد أن الدولة — الأمة كانت «... أصغر مما تتطلبه مواجهة المشاكل الكبيرة للحياة، وأكبر مما تسليزها مواجهة المشاكل الصغيرة للحياة». وافترض الناقد الاجتماعي فريدريك جامسون (١٩٩١: ٣١٩، ٤١٢) أن الدولة — الأمة لم تعد تؤدي دورا مركزيا في توسيع رقعة الرأسمالية في مرحلتها المتعددة القومية. ويشير جامسون إلى أن تدفق الناس والرأسمال والبضائع عبر الحدود الوطنية يهدد استقلال وسلطة الدولة فضلا عن قدرتها على رسم وفرض السياسات الداخلية والخارجية على حد سواء. وبينما يزداد نفوذ المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي والمجموعة الأوروبية، على الدولة التخلي عن وظائفها القديمة والتحول إلى

وظائف جديدة على نحو يضمن سلامة عمل السوق. ويجادل أنصار العولمة قائلين إن قوة الدولة تتآكل باطراد أمام تقدم قوة السوق.

ولقد بدأت التنبؤات بزوال الدولة الوطنية في الظهور بتواتر متزايد بعد عام ١٩٦٩ عندما كتب الاقتصادي تشارلز كندلبرجر (207: 1969) أن: «الدولة — الأمة آخذة في الزوال كوحدة اقتصادية»، وأن تدويل السياسة المالية والاختراعات في مجال النقل والاتصالات قد سهلت حركة الناس والمواد والأفكار عبر الحدود^(١٤).

وفي ثمانينيات القرن العشرين استخدم أنصار العولمة من الليبراليين الجدد هذه الحجة لدعم مزاعمهم حول التآكل المطرد لقوة الدولة — «أسطورة الدولة الضعيفة» (L. Weiss 1998). وظهرت هذه المزاعم في الوقت ذاته الذي بدأت فيه البنوك والشركات العابرة القومية في تقديم ذاتها كأدوات رئيسية للتطور الاقتصادي، وفي تصوير العولمة كمحصلة نهائية لا مفر منها للسياسات المالية والمضاربات بالعملة وقوى السوق. وهكذا نرى أن نظريات العولمة لها أيضا جانبها الأيديولوجي المهم.

وتؤكد كينيكي أوماي (1990) على سبيل المثال أن الشركات العابرة القومية وقوى السوق الكوكبية تمحو الحدود الوطنية وتتخرق في عظام سلطة رجال الدولة. ويجادل جان — ماري جوهينو (1995) قائلا إن الاختراعات الحديثة في مجال الاتصالات تقلل من شأن الأنظمة القانونية والسياسية، حتى إن السلطة لم تعد تعمل بعد من أعلى إلى أسفل بل على الأرجح من مجرد عدد من الاتصالات التي يقوم بها الأفراد في شبكات اتصال معقدة. ويؤكد ماثيو هورسمان وأندريه مارشال (xi — 1994: ix) أن الدولة — الأمة التقليدية تهددها التغييرات في بنية الاقتصاد

(٥١) أشار روبرت واد (60: 1996) إلى أن كندلبرجر يكرر هنا حجة قديمة قدمها نورمان إنجيل في كتابه (The Great Illusion) الذي ظهر عام ١٩١١، وزعم فيه أن الاقتصاد العالمي، وبشكل خاص في مجال الأسواق المالية، قد أصبح مترابطا تتوقف أجزاؤه على بعضها البعض حتى إن الاستقلال الوطني أضحي منطويا على مفارقة تاريخية. وكانت العلوم والتكنولوجيات والاقتصاديات — وليس الحكومات — هي قوى الحدث التي تقود إلى هذا الاعتماد المتبادل المتزايد.

الدولى ونهاية الحرب الباردة والتطورات التكنولوجية التى سهلت تحرير واندماج الأسواق المالية والتجارية وألغت الحدود الوطنية وسوف تفرض إعادة اصطفااف بين الدول والاقتصاد الدولى فضلا عن فرض علاقات جديدة بين المواطنين وحكوماتهم.

ويشير المنظرون الليبراليون الجدد الذين اصطفوا إلى جانب البنك الدولى إلى أن الانتصار الواضح للدول الجديدة التصنيع فى شرق آسيا فى سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين يرجع إلى حقيقة أن حكوماتهم لم تتدخل بنقل فى الاقتصاديات^(١٦).

والحقيقة أن المعدلات العالية للنمو الاقتصادى فى هذه البلدان تحققت بسبب إنتاج صناعاتهم التصديرية للصلب والصلباريج الضخمة والملابس وغيرها من السلع بأسعار قادرة على المنافسة فى السوق العالمية. واعتبر هؤلاء المنظرون أن إستراتيجية التصنيع للتصدير التى انتهجتها الشركات فى هذه البلدان أعظم شأنا من إستراتيجيات إحلال الواردات التى تبناها العديد من وزراء الاقتصاد فى أمريكا اللاتينية قبل هذا بعقد أو أكثر، وأن إحلال الواردات كان فشلا ذريعا لأن الشركات

٥٢) أظهر والدين بيلو (1998) وغيره ممن ينتقدون حجج الليبراليين الجدد أن حكومات كل الدول الصناعية فى شرق آسيا قد تدخلت مرارا لتشجيع التطور الاقتصادى (Appelbaum and Henderson 1992; Deyo 1987). وطبقت حكومات اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان سياسات الإصلاح الزراعى بعد الحرب العالمية الثانية، الأمر الذى أفضى فى كل بلد إلى خلق طبقة من صغار ملاك الأرض اصطف أفرادها إلى جانب الدولة، وأقرت هذه السياسات أيضا المساواة فى توزيع الدخل وشجعت الادخار. وسنت هذه الدول تعريفات لحماية الأسواق المحلية وقدمت الدعم لتطوير التكنولوجيات والصادرات والعلاقات التقنية بين الصناعات. وفى كوريا الجنوبية قدم بنك الدولة، الذى اكتظ بالمدخرات، الدعم للشركات على شكل قروض وراجع تقدم عملها سنويا. وبأدرت الدولة بفرض رقابة على الأسعار لصعد تشكل الاحتكارات، وسنت قوانين لتقييد الاستثمار الأجنبى وهروب الرأسمال (Amsden 1990: 24-5, 1991). وقدمت كل دول شرق آسيا دعما غير مباشر للشركات بنشر التعليم العام للرخص نسبيا وبسن التشريعات التى نظمت وأخضعت العمل (Deyo 1989).

لم تخلق أبدا أسواقا محلية أو أجنبية، فضلا عن أن هذه البلدان سرعان ما تعرضت، لأنها كانت تستورد أكثر مما تصدر، للوقوع في شرك الديون الدولية الضخمة. والدرس الذي استنتجوه من هذه التجربة هو أن على الدول الأخرى المقدمة على التصنيع الاقتداء باستراتيجية التصنيع للتصدير (Balassa 1981).

وانفردت الرؤية الليبرالية حول أسطورة الدولة الضعيفة التي طرحها روبرت ريتش (1991) بافتراض أن العولمة قد تقضى إلى نتائج سلبية أو غير متعمدة. ويرى ريتش أن عولمة الأسواق المالية، التي تقف وراءها التطورات التكنولوجية والسياسية مثل زوال الشيوعية، تقضى على نحو لا مفر منه على الاقتصاديات الوطنية وتقوض السيادة الوطنية وتضعف العمليات السياسية الوطنية. ونتيجة لهذا، فلن يعاني كل مواطني دولة معينة من هذا الانهيار بالقدر والطريقة ذاتها. فبينما سيستفيد من العولمة عدد صغير ممن يملكون الرأسمال والمعرفة، فإن الأغلبية العريضة من السكان سوف يعانون الافتقار المزمن للأمن الاقتصادى ومن الشقاء الذى تتسع، دوما، رقعته (Bienefeld 1994:98 — 116).

والدولة، كما أوضح مرارا روبين موراي (١٩٧١) وغيره كانت دائما الأداة الاقتصادية للرأسمالية، حتى في فترات التوسع في الأراضي، الأمر الذى ينكره المحللون الليبراليون والليبراليون الجدد. ويرى موراي أن الدولة هي بنية موضوعية في الاقتصاد الرأسمالى العالمى تؤمن الإنتاج الرأسمالى من ناحية وإعادة إنتاج النظام من ناحية أخرى. وتضمن الدولة حقوق الملكية وقياسية الأوزان والمقاييس وحرية حركة البضائع، وتوفير مدخلات منخفضة التكاليف مثل الأرض والعمل حتى يتم إرساء البنية التحتية الاقتصادية. وتضمن الدولة توفير وتدريب العمال وتراقب أجورهم وتخفف من تأثيرات استغلالهم، وتنظم دورات البنس وتقدم الدعم للشركات التى تمر بأزمات وتستحوذ على الفائض وتجمع الضرائب لتمويل أنشطتها، وتسب وتنفذ القوانين وتدير العلاقات الخارجية عبر القوة العسكرية والمساعدة الأجنبية والعقوبات التجارية والمالية. فضلا عن أن الدولة كانت أثناء فترات التوسع الرأسمالى أداة سياسية أيضا فى أيدى الشركات الرأسمالية، وبشكل خاص المهيمنة منها، وهى تتعاون مع الدول الأخرى لحماية الملكية واستغلال الموارد، وتتسق الوظائف الاقتصادية عبر مشاركتها فى الوكالات الدولية مثل صندوق النقد الدولى.

وأشارت ليندا واس (1997) إلى أن للرأسمالية بنية تختلف باختلاف البلدان وأن تنوع الرأسماليات الوطنية يتوازى مع تفاوت قدرات وإمكانيات الدول على انتهاز سياسات اقتصادية داخلية. فضلا عن أن الدول لم تسلك السبل ذاتها، ولا حتى على نحو يتفق مع مقولات الليبراليين الجدد في ثمانينيات وتسعينيات القرن فقد وجدت ألمانيا واليابان، على سبيل المثال، سبلا جديدة لتنفيذ برامج التحول الصناعي، بينما استخدمت أستراليا إنفاق العجز لتمويل سياسات الرفاهية والسياسات الصناعية. وتتميز الدول القوية عن الضعيفة بقدرتها على دعم الأوضاع والعلاقات الجديدة أو استغلالها متى ظهرت. ولقد شجعت بيروقراطيات الدول القوية ذات الاقتصاديات المحلية القوية — مثل اليابان — تدويل شركاتها إما عبر المساعدة المباشرة أو كسبيل لموازنة العجز التجارى.

والدول الطليعية التى تسعى للقيام بدور لا غنى عنه فى إنجاح التحالفات الإستراتيجية قادرة عبر الاتفاقيات الدولية على إرساء أسس شبكات وطنية وإقليمية للتجارة والاستثمار. ولقد أتمت الولايات المتحدة هذا المشوار بتطوير النافذة، فيما استخدمت ألمانيا واليابان تفوقهما فى الشئون الداخلية لاحتلال موقع متقدم فى التحالفات الإقليمية. وتشير واس (L. Weiss 1997: 17) فى هذا الصدد إلى أن قدرة الدول الحديثة على التكيف «... تتجسد فى نظام اقتصادى ديناميكى بين الدول». وهكذا فالدول مثل الشعوب تعمل مع بنى ليست بالكامل من صنعها هى، وفى ظل ظروف ليست بالكامل من خياراتها هى. إنها عناصر مكملة فى تطور وإعادة إنتاج الرأسمال، واستقلالها مشروط ومتوقف على المصادفة التاريخية.

وتتناقض مواقف موراي وواس والباحثين الماركسيين مع حجج الأنصار الجدد لويبر مثل عالمة السوسيولوجى ثيدا سوكلبول التى تؤكد على أن الدول مستقلة. وهى تصف هذا الاستقلال على النحو الآتى: «... ينظر إلى الدول كأجهزة تزعم الرقابة على الأراضى والشعوب، وقد تضع وتتبنى أهدافا لا تعكس ببساطة مطالب أو مصالح المجموعات الاجتماعية والطبقات أو المجتمع» (Skocpol 1985:9). وهكذا فللدول القدرة أو السلطة لانتهاز وتحقيق أهداف محددة، حتى «...بواسطة الأدوات والبنى المحلية والدولية غير الرسمية، وبشكل خاص المهيمن منها اقتصاديا» (Skocpol 1985:19). وتصر سوكلبول أيضا على أن:

«... التعبير السياسى عن المصالح والصراعات الطبقيّة أمر لا يحدث أبداً على نحو أوتوماتيكى أو محتوم اقتصادياً، (ولكنه بالأحرى) يعتمد على قدرات الطبقات على اكتساب الوعى وعلى التنظيم والاحتجاج. وتحدد مثل هذه القدرات الطبقيّة بنى وأنشطة الدول إلى حد بعيد، وبشكل مباشر أو غير مباشر» (Skocpol 1985: 25).

والسخرية فى تأكيدات هذا المعسكر على استقلال الدولة فى ظل هذه المستجدات الدولية كما يلاحظ ليو بانيتش (84: 1997 - 5) تكمن فى أنها تتزامن مع صعود أنظمة ريجان - تاتشر الليبرالية السياسية الجديدة، التى حرر المسئولون بها الصناعات والمؤسسات المالية من القيود السابقة، وقوضوا نقابات العمال وأفقروا الفقراء بينما «..أحاطوا أنفسهم بأيديولوجية ادعت ضرورة إخضاع الدولة لمتطلبات تراكم الرأسمال والأسواق، وحتى معايير وآراء الرأسماليين أنفسهم». بكلمات أخرى، فإن إعلانات استقلال الدول أخذت تصدر فى وقت كانت فيه الأجهزة السياسية للطبقات الرأسمالية تنقل مزيداً من الاقتصاد من المجال العام إلى المجال الخاص و، بالقيام بهذا، كانوا يمعنون فى ترسيخ انفصال العالمين الاقتصادى والسياسى فى الدول - الأمم الحديثة.

العولمة وتحلل الاشتراكية

فسر المعنيون بالأمر تصفية الدولة السوفيتية ونتائج انتخابات بلدان الكتلة الشرقية وتطور صناعات التصدير فى الصين الجنوبية، تلك التطورات التى هللت لها أجهزة الإعلام الغربية فى ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، بطرق مختلفة. وكانت هذه التطورات بالنسبة للكثيرين تحدد تخوم ليس مرحلة ازدهار الرأسمالية فحسب بل عولمتها أيضاً. ونظر المعسكر اليميني من الكتاب إلى هذه الأحداث بوصفها فناء للشيوعية والماركسية، فيما أشار المنظرون الليبراليون الجدد من أصحاب نظرية التقارب إلى أن البلدان الصناعية للعالم تعاود السير على الطريق ذاته للتطور الرأسمالى الكوكبى. واعتبر التيار السائد فى أوساط علماء السياسة أن هذه الأحداث تكشف النقاب عن انتصار ديمقراطية السوق، التى تتنافس فيها النخب

على السلطة لحكم المجتمع ولصيانة النظام. ومع ستينيات القرن العشرين كان العلماء الماركسيون بالفعل يدرسون الظروف التي قد تقضى إلى «ازدهار الرأسمالية» في الدول الاشتراكية، وبالتالي التغييرات التي يمكنهم إقرارها (Esherick 1979). وفي هذا الجزء من الكتاب سنتناول باختصار القوى التي عجلت بهذه التغييرات، ومن ثم النتائج الأربع الأكثر أهمية التي تمخض عنها الجدل الذي تجدد حول المجتمع المدني والدولة وانبعث القومية والنشك الطبقى وازدهار الجريمة المنظمة.

وقف ارتفاع أسعار النفط في مطلع السبعينيات مضافا إليه عدم كفاءة التخطيط الصناعي وبيروقراطيات الإنتاج في البلدان الاشتراكية خلف الانهيار المسلم به على نطاق واسع للنمو الاقتصادي والذي اتضحت أبعاده مع نهاية العقد (Mandel 1989: 56 – 67). وتفاقم الركود الاقتصادي في الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية بشرق أوروبا بسبب التوسع العسكري الضخم للولايات المتحدة وحلفائها في الناتو وبسبب المقاطعة التكنولوجية التي أدارت دفتها الولايات المتحدة في مطلع الثمانينيات. واعتقد الرئيس السوفيتي ميخائيل جورباتشوف أن أي محاولة لمجاعة مبادرات حرب النجوم والنفقات العسكرية الأخرى من شأنها أن تضير الاقتصاد السوفيتي في الصميم (Alexander 1995: 30, 54n. 36). وعصف الخراب الاقتصادي والسياسي بالبلدان الاشتراكية نتيجة قرار مجلس الأمن القومي الأمريكي رقم ١٩٨٢/٥٤ الذي أعلن أن الحكومة الأمريكية تستهدف إزاحة الحكومات والأحزاب الشيوعية في شرق أوروبا، وإعادة إدماج هذه البلدان بالسوق الرأسمالية العالمية (Chossudovsky 1997b:2). وفرضت التعديلات والإصلاحات الهيكلية التي اشترطها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مقابل تقديم قروض شاملة في الثمانينيات إجراءات تقشف وإفقار لسكان البلدان الاشتراكية، وأضافت أسبابا لاشتعال ثورات محافظة شجعتها الحكومات المركزية بالدول الاشتراكية التي فككت مؤسسات الاقتصاد الشمولي ببلدانها وأحلت محلهم اقتصاديات السوق (c.g Meisner 1996: 343).

ولعل تجدد الجدل حول مغزى المجتمع المدني والديمقراطية والدولة منذ أواخر الثمانينيات أحد أهم نتائج التغييرات التي جرت (Cohen and Arato 1992;)

Keane 1998). بيد أنه من الجدير بالذكر أن هناك فروقا مهمة بين المفهوم التاريخي للمجتمع المدني من ناحية وكيفية استخدامه في هذا الجدل من ناحية أخرى. فالمجتمع المدني في القرن الثامن عشر:

«...كان يمثل عالما مستقلا للعلاقات والنشاط الإنساني، عالما منفصل عن الدولة. إنه ليس العالم العام ولا الخاص، لعله كلاهما معا، وهو يجسد ليس فقط مجالا كاملا من التفاعلات الاجتماعية المنفصلة عن العالم الخاص للأسرة والعالم العام للدولة. إنه بالأحرى شبكة من العلاقات الاقتصادية المتميزة، إنه دنيا السوق ومسرح الإنتاج والتوزيع والتبادل. ولاكتمال هذا المفهوم للمجتمع المدني يجب أن يتوفر شرطا ضروريا، وليس وحيدا، هو الفكرة الحديثة عن الدولة كوجود مجرد بهويته الجماعية (و) ظهور «الاقتصاد» المستقل، المنفصل عن وحدة «السياسي» و«الاقتصادي» التي مازالت تميز الدولة الاستبدادية» (Wood 1990: 61) (التشديد وارد بالأصل).

وبينما كان مفهوم المجتمع المدني في القرن الثامن عشر لصيق الصلة بتطور الرأسمالية، يشير الجدل الراهن إلى هذا المفهوم بوصفه الحيز غير الاقتصادي للحياة العامة والخاصة خارج نطاق الدولة، حيث يزعمون أن نوع الديمقراطية المتوفرة في الغرب تضمن التعددية والاستقلال والاتحاد الحر. بكلمات أخرى، فالاستخدام الراهن لمفهوم المجتمع المدني يتناقض مع الحرية والتعددية المفترض أنها تميز المجتمع المدني مضافا إلى هذا قمع الدولة. فضلا عن أن هذا الاستخدام يسلم بأن الرأسمالية قائمة، فعليا، مؤكدا على أن العلاقات الاجتماعية الاستغلالية الناتجة عن الاعتماد المتزايد على علاقات السوق هي ذاتها تلك العلاقات التي تصوغ الاشتراك في اتحادات حرة (Wood 1990: 63 – 5).

وارتبط الجدل حول المجتمع المدني بانتشار وتبني الفكرة الأمريكية الغربية عن الديمقراطية، ديمقراطية السوق الخالية كلية من المساواة والمثل الأخلاقية التي كانت محورية في خطاب الديمقراطيين الليبراليين منذ أواسط القرن التاسع عشر. وتعتبر نظرية الديمقراطية هذه، والتي تستند على مبدأ توازن السوق، أن المواطنين جمهور بليد من المستهلكين ذوو مصالح فردية سياسية متضاربة يسعون

لتعظيمها بشراء بضائع سياسية من واحد من عدد صغير من المتعهدين ممن نصبوا أنفسهم والمجبرين على تأدية وظائف اجتماعية بهدف تسويق سلعهم في سوق تنافسية حوافظ فيها على التوازن بين العرض والطلب لهذه السلع. ولا يتطلب هذا النمط من الديمقراطية مستويات عالية من مشاركة المواطنين، فقط أغلبية أو أكثرية من الأصوات في الانتخابات. ويشير بعض النقاد إلى أن التوازن القائم في مثل هذه السوق، حيث تعتمد القوة الشرائية إلى حد بعيد على المال، هو توازن الظلم، إذ إن الناس لا هم متساوون في الثراء ولا هم دائما عقلانيون في سلوكهم. وافترض المنظر السياسي كراوفورد ماكفرسون (1973: 170 — 1977: 77 — 194 — 92) أن النظرية السياسية القائمة على ادعاءات توازن ومنفعة السوق تجد فقط في الديمقراطيات الرأسمالية ذات الاقتصاديات دائمة التوسع تربة خصبة لازدهارها، وأن هذه النظرية لا تزيد عن كونها رفاهية أكاديمية في بلدان تعكس فيها الأحزاب السياسية مصالح طبقية حقيقية وليس وعيا مزيفا.

ولعل أحد أهم الملامح المميزة لعمليات إدخال آليات السوق وتدمير المثل الاشتراكية في أواخر سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين هي انبعاث المشاعر والحركات القومية. وعلى سبيل المثال حين فتحت مناطق التصدير التي أقامها دينج خيوبنج عام ١٩٧٩ على الساحل الجنوبي للصين في مقاطعة جوانجدونج وغيرها، أبواب هذه المناطق للاستثمار الرأسمالي والمشاريع المملوكة للأجانب وأسواق العمل الرأسمالية، سرعان ما أصبح التمييز بين الوطنيين الصينيين والأجانب ملحوظا في هذه المناطق (Meisner 1996: 516 — 7). وعندما قوض أو فكك باريس يلتسن ومعاصروه الدول الاشتراكية الفيدرالية — الاتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا — في مطلع تسعينيات القرن العشرين بدون إجراء استفتاء أو الرجوع للشعب — خلفوا محلها جمهوريات وطنية متعددة — روسيا ولاتفيا وكرواتيا على سبيل المثال — تم إقرار وجودها في الدساتير الفيدرالية لهذه الجمهوريات. وبعد أن تحللت الفيدراليات استمر قيادات المجموعات القومية الكبرى في كل الدول اللاحقة الظهور في تولى زمام السلطة. وحيث تعددت قومية السكان في بلدان مثل لاتفيا وروسيا، استغل أعضاء المجموعة العرقية أو القومية الكبرى وحدتهم القومية لكي يؤمنوا لأنفسهم معاملة تفضيلية ومدخلا إلى الموارد

النادرة فى نظام يميزه العجز المنظم (Verdery 1991: 126 — 85: 1996; 7 — 8).

وفى سياق الحديث عن الصين أشار موريس ميزنر (١٩٩٦) إلى أن البعث القومى فى الدول الاشتراكية السابقة كان دعما وسندا للوضع السياسى القائم، وأن المشاعر القومية ساندت أيضا السوق الرأسمالية باعتبارها أفضل وسيلة لتحقيق الأهداف الوطنية مثل النمو الاقتصادى السريع وتراكم الثروة عبر خصخصة ملكية الدولة والأنشطة العقارية للدولة والأهم هو الحفاظ على العلاقات القائمة للقوى.

وهكذا احتلت المسألة القومية صدارة المسرح مرة أخرى بسبب تفجر المشاعر القومية فى ثمانينيات القرن العشرين وبشكل خاص فى شرق أوروبا. والمثير فى الجدل الراهن حول المسألة القومية هو إغفاله على وجه الخصوص لقضايا التوحد القومى والتحرر القومى، التى طغت فى الأعوام التى توسطت الحربين وفى الفترة التالية للحرب العالمية الثانية (انظر البابين الرابع والخامس). وركز هذا الجدل بدلا من ذلك على القضايا التى راجت وشاعت مع نهاية القرن الماضى — أى الأسس الثقافية فى مقابل السياسية للفكر القومى والعلاقة بين الطبقة وتشكل الدولة والتعليم الوطنى والعلاقة بين القومية والتوسع الرأسمالى وبين انهيار الأنظمة الاستبدادية والحركات الجماهيرية الداعية إلى إقامة دول بورجوازية ديمقراطية (انظر الباب الثالث). فضلا عن أن الكثير من الكتاب المعنيين بالقضية اليوم يبدو أنهم أعادوا اختراع العجلة، بمعنى أنهم لم يشيروا أو أشاروا إشارة هزيلة إلى مساهمات النقاد منذ ما يقرب من قرن فى هذا الجدل. ولا يدهشنا التشابه القائم بين الجدل الراهن حول القومية ونظيره قبل الحرب العالمية الأولى إذا أخذنا بعين الاعتبار أن الفترتين تتميزان بالتوسع الرأسمالى فى أراض جديدة وبشكل الطبقة والدولة على حد سواء.

وكان صعود البعث القومى فى سياق تشكل الطبقة والدولة فى شرق أوروبا هو الشرارة التى فجرت مناقشات مكثفة حول الدور الذى تضطلع به مؤسسات المجتمع المدنى فى صيانة الحقوق المدنية. وأوضحت كاترين فيردرى كيف تضمنت، بطرق مختلفة، الرؤى البديلة التى طرحت حول المجتمع المدنى والهوية القومية — والتى تعارضت فيما بينها فى رومانيا — صياغة مفاهيم مختلفة اختلافا

جوهرية عن المواطنة. والموضوع محل الخلاف هو ما إذا كانت الحقوق الدستورية مكفولة بشكل متساو للأفراد من مواطني رومانيا، أم أنها تمنح للجماعات المستقلة التي تسمح لأفرادها «...بحل أية قضايا متعلقة بهوية الجماعة: مثل التعليم والحفاظ على اللغة والثقافة وغير ذلك بدون تدخل خارجي» (Verdery 1996: 119). وفي هذا السياق تعني كفالة الحقوق المدنية للأفراد وجود دولة مركزية قوية تطبق القانون وتقيم العدالة بشكل يضمن المساواة بين كل مواطنيها ويفترض تجانس سكان الدولة — أي إن السكان يتألفون من مواطنين، وأن يملك كل منهم الحقوق والالتزامات ذاتها أمام القانون. وجعل هذه الحقوق ملكا للجماعات المستقلة، وليس للأفراد، ليس إلا سبيلا لتدارك المظالم الناجمة عن الممارسات الخاطئة السابقة للدولة المركزية، سبيل من شأنه تفكيك مركزية سلطة الدولة وإعادة ترتيبها — أي تآكل وإضعاف نهائي لسلطة الدولة المركزية.

وأوضح إيفان زيليني ورفاقه أن قضايا التشكل الطبقي والصراع الطبقي أيضا طغت على مسيرة التطور الاجتماعي في الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية منذ سبعينيات القرن العشرين ولاحقا. وأحرزت هذه العمليات — التي ظهرت عشية الحرب العالمية الثانية — زخما كبيرا في ستينيات القرن العشرين بشكل خاص بعد كشف النقاب عن إساءة استخدام ستالين للسلطة الأمر الذي هدد في الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الأخرى بشرق أوروبا شرعية بيروقراطيات الدولة التي تشكلت بشكل رئيسي من أعضاء الحزب الشيوعي. وأجبرت هذه العمليات بيروقراطيات الحزب على إشراك التكنوقراط والشرائح الأخرى من المثقفين — ولو بشكل مؤقت — في السلطة (Konrad and Szelenyi 1979). بيد أنه في السبعينيات والثمانينيات أخذ البيروقراطيون يبدون نفورا متزايدا من تقديم تنازلات للمثقفين أو المشاركة في السلطة معهم، في الوقت الذي كانوا يظهرون مرونة أكثر في تعاملهم مع البزنس الخاص، وسمحوا للاقتصاديات الثانية القائمة على معايير السوق في الإنتاج والتبادل بالازدهار (Szelenyi 1988: 216 — 8).

وكانت الاقتصاديات الثانية قد ظهرت كرد فعل على سياسات التصنيع التي فرضت في الخمسينيات. ولقد تحقق التصنيع السريع بخلق أكبر عدد ممكن من

الوظائف في مجال الصناعة وتحويل الزراعة إلى تعاونية وتخفيض استهلاك الفرد، فضلا عن الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية مثل الإسكان والمدارس أو المحلات، ولكن ليس في مجال النقل العام. وكنتيجة لهذا كان الكثير من الرعيل الأول من العمال الصناعيين مجبرين على ترك الزراعة إلى الصناعة الحضرية. بيد أنهم حافظوا على رقابتهم على قطع الأرض بالمزارع واستمروا في الحياة بالريف، منتقلين جيئة وذهابا بين منازلهم ومواقع عملهم. وإذا أبقوا على رقابتهم على أراضيهم فقد توفر لهم مستوى حياة مرتقعا نسبيا ودرجة من الاستقلال عن مستخدميهم. وبحلول سبعينيات القرن توقف العمال عن ترك القرى وعاد بعضهم ممن كان قد بادر إلى الهجرة إلى المدن، إلى جماعاتهم الطبيعية بسبب فرص البنس التي وفرتها أموال بيع السلع الزراعية التي كانت أسرهم تنتجها. وبحلول ١٩٨١ كان ١,٥ مليون عائلة من مزارعي هنجاريا، التي يبلغ عدد سكانها عشرة ملايين، تزرع ربع السلع الزراعية في البلاد (Szelenyi 1988:29 — 31).

ومع حلول عام ١٩٩٠ كانت هرميتان طبقيتان تتعايشان في الدول الاشتراكية، الهرمية الراسخة القديمة التي يقف على رأسها أعضاء الحزب والبيروقراطيون ومن ثم العمال المأجورون في القاع، والهرمية الناشئة الجديدة القائمة على الاندماج في السوق الرأسمالية. وفي الهرمية الجديدة — التي ارتبطت فيها إمكانية الانتقال الاجتماعي من طبقة أو شريحة إلى أخرى بامتلاك الثروة ومهارات البنس — شغل الملاك ورجال الأعمال الدرجات العليا في السلم الاجتماعي والعمال المأجورون مرة أخرى في القاع.

وتمخض هذا عن بنية طبقية معقدة، كانت فيها النخبة الحاكمة متشظية تتألف من عدد يتناقص من البيروقراطيين على النمط القديم وعدد يتزايد من المثقفين ذوي المهارات التقنية. وكانت طبقة رجال الأعمال أيضا متشظية تضم البورجوازية الصغيرة — التي ظهر أفرادها من قلب الاقتصاد الثاني — حيث كانوا يبيعون المنتجات الزراعية والخدمات والسلع الأخرى — ونخبة الحزب الشيوعي القديم الذين حولوا نفوذهم السياسي إلى قوة اقتصادية ببيع شركات الدولة أو الدخول في مشاريع مشتركة مع الشركات الغربية، وأخيرا المهنيون الذين كانت تستخدمهم الشركات الأجنبية — كاستثمار رأسمالي بدأ يؤدي دورا متنامي الأهمية

فى الاقتصاد. وكانت الطبقة العاملة أيضا مقسمة بين من تمكن من الحصول على بعض الدخل من الاقتصاد الثانى ومن لم يتمكن من ذلك (Szelenyi and Szelenyi 1991: 123 – 6).

وبينما أصبحت المشاريع الرئيسية فى اقتصاديات شرق – أوروبا تدار بطريقة رأسمالية كلية، لم تفض الخصخصة إلى تشكل طبقة رأسمالية، إذ إن هذه الشركات تدار ليس على يد حاملى الأسهم ولكن على يد التكنوقراط والمديرين الماليين من أنصار الأيديولوجية المالية الليبرالية الجديدة (Szelenyi and Martin 1988). وتكنوقراط ومديرى النخبة الاقتصادية الجديدة، حيث أكثر من ٧٠% منهم مديرون أو أعضاء فى الجهاز البيروقراطى للحزب قبل عام ١٩٨٩، كانوا:

«...أرباب كل الأنواع الثلاثة للرأسمال ما بعد الشيوعية. فلم يكونوا فقط أرباب الرأسمال الثقافى (الأيديولوجية المالية) حيث امتلكوا ثروة أكبر كثيرا من غيرهم من المجموعات، ولكنهم كانوا أيضا أكبر أرباب الرأسمال الاجتماعى بين أقسام نخبة السلطة الجديدة. فقد أظهر التكنوقراط والمديرون نجاحا كبيرا بشكل خاص فى تحويل الرأسمال السياسى السابق إلى رأسمال اجتماعى – أى شبكات اجتماعية تتسم بأهمية خاصة فى تنفيذ الأمور فى الفترة ما بعد الشيوعية» (Eyal, Szelenyi, and Townsley 1997: 79) (التشديد وارد فى الأصل).

ودرس إيفان زيلينى ورفاقه إمكانيات اتخاذ التشكل الطبقي لسبل بديلة فى أوروبا الشرقية فى المستقبل القريب، وأشاروا فى هذا الصدد إلى أنه بينما قد لا يتمخض التشكل الطبقي عن ظهور بورجوازية مالكة، فقد تبرز نخبة إدارية ما بعد شيوعية لتشكل جنبا إلى جنب مع الملكية الأجنبية الضخمة طبقة رأسمالية إدارية قد تؤسس بدورها فى نهاية المطاف، مع أنجح رجال الأعمال، بورجوازية جديدة (Eyal, Szelenyi, and Townsley 1997:92).

وأفضت عمليات التشكل الطبقي والتحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاديات السوق إلى تكثيف النشاط الإجرامى فى البلدان ما بعد الشيوعية. ولقد استفاد عدد من كبار البيروقراطيين الذين سهلوا عمليات التحول إلى السوق والخصخصة فى الثمانينيات – هم وأقرباؤهم المقربون (عائلة دينج خيوبنج على سبيل المثال) – بشكل مباشر أو غير مباشر من اقتصاد السوق الرأسمالية الناشئة.

وحصلوا على هذه الفوائد عبر نهب الدولة والتلاعب بالأسعار وتعاطي الرشوة والتهبات والبيع بأسعار فلكية والاختلاس والسلب والابتزاز ورشوة الآخرين واستباحة كل من المال العام والخاص (R. Smith 1997:11).

وفي سياق آخر، يتناول بينو آرلاتشي (1979:60) الأمر قائلا إن ظواهر عديدة تضافرت لتفضي إلى تشكل اتحادات الجريمة المنظمة، من ذلك: عمليات تطور الأسواق الرأسمالية وضعف أو غياب رقابة الدولة على العنف بكافة أشكاله وغياب تنظيم الدولة للعلاقات الاقتصادية فضلا عن التنافس أو الصراع الحاد بين الأفراد أو الجماعات. وفي روسيا على سبيل المثال ظهرت ست آلاف منظمة إجرامية في الفترة ما بين ١٩٩٢ و ١٩٩٥ في بيئة كان فيها القائمون على تنفيذ القانون ورجال الحكومة يتقاضون أجورا هزيلة وبالتالي كانوا عرضة للرشوة وفي بيئة غابت فيها القوانين التي تنظم الاتفاقيات والتعاقدات والعقوبات الجنائية على البنزنس الوهمي أو الإعلانات الزائفة عن الإفلاس.

وتراوحت منظمات الجريمة الروسية من حيث الحجم ما بين ما يضم بضع عشرات إلى بضعة آلاف من الأعضاء. وعادة ما تتمايز فيما بينها على أساس قومية أو مكانة أعضائها. والكثيرون منهم متخصصون على مستوى رفيع والبعض يتخصص نشاطه الإجرامي في المقامرة والإقراض والمخدرات وتصدير البترول والسيارات المسروقة أو الاتجار بالمعادن والأسلحة المسروقة، بينما تتحكم منظمات أخرى في النقل وتنفيذ عقود قتل أو تتخرط في أعمال السطو واحتجاز الرهائن. وعلى سبيل المثال فإن إحدى المنظمات – التي تحكمت في النقل بالشاحنات في المناطق الزراعية – سببت عجزا في سوق موسكو وذلك بالتحكم في كل من كمية وتوزيع الإنتاج الزراعي الداخل إلى المدينة من المناطق الزراعية النائية. وبين وقت وآخر كانت هذه العصابة تتسبب في نقص بعض السلع بحظر حصاد المحاصيل. وبدأت تأثيرات هذا النشاط في رفع أسعار البضائع النادرة في أسواق المدينة. فضلا عن أن الكثير من هذه المنظمات كانت لصيقة الصلة برجال أو أعضاء الحكومة، وتسلل العديد منهم إلى المشاريع المصرفية وغيرها من مشاريع البنزنس. وفي عام ١٩٩٥، وفقا لدراسات حديثة، تحكمت حوالي ثمانى آلاف من أهم العصابات الإجرامية في روسيا في أكثر من ٥٠ ألف شركة وما

يتراوح ما بين ٢٥ و ٤٠% من إجمالي الناتج القومي (Dunn 1997; Voronin 1997).

ولقد ظهرت المنظمات الإجرامية، مثل تلك التى فى روسيا وغيرها من البلدان ذات الأسواق الرأسمالية الناشئة، عندما ازدادت أهمية قوى السوق: وكانت الندرة والمنافسة وضعف الدولة وقودا لنموها المطرد. وتراكت لدى هذه المنظمات الثروة بإحباط المنافسة فى السوق وتخفيض الأجور وتشجيع الشروط المرنة لعقود التشغيل وعبر التملص من التأمين الصحى والفوائد الأخرى للعمال وعبر فرض الأمن المالى للأنشطة التى يخطرطن فيها.

إعادة تقييم البنى الطبقيّة الريفية واحتمالات الاحتجاج الفلاحى

فى السبعينيات درس كلاود ميلاسوخ (89: 1981 – 137) وسيدنى منتز (1973, 1974) وغيرهما العلاقات الطبقيّة المعقدة التى تطورت بسبل مختلفة فى المناطق الريفية عشية التوسع الإمبريالى فى أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. لقد عاشت الطبقات الفلاحية المختلفة المعنية أساسا بلقمة العيش جنبا إلى جنب مع المزارعين منتجى القيمة التبادلية للسوق والعمال المستأجرين ومجموعات مختلفة من العمال أشباه البروليتاريا، الذين كانوا يكسبون يوميا أو موسميا من أجل الأجور التى يستكملون بها الكفاف الذى ينتجون، والذين لم يكونوا لا فلاحين ولا من أهالى المدن ولا من البروليتاريا الزراعية التى حصلت على رزقها بالكسح فى المشاريع الزراعية الرأسمالية (Mintz 1974: 298). كانت البنى الطبقيّة الريفية معقدة، وكان تمثيل الحياة الريفية قد أضحى أكثر تعقيدا بسبب التغلغل غير المتكافئ للرأسمالية فى الريف. وكان يحدث أن تغيب العلاقات الاجتماعية النموذجية أو المميّزة لمنطقة معينة، أو تجدها وقد انتقلت إلى منطقة مجاورة ولكن فى شكلها البدائى أو الوليد فقط. ولهذا فظهور بنى طبقيّة ريفية مختلفة فى قلب النظام الرأسمالى العالمى يعتمد على كل من: المنطقة التى يتم وصفها من هذا النظام وعلى تاريخ هذا الوصف.

ومنذ الأعوام بين الحربين وطوال السبعينيات درس نشطاء الماويين وعلماء الاجتماع مثل إيريك وولف وغيره البنى الطبقيّة الريفية. واستنتجوا أن الفلاحين عند الاقتضاء، قد نظموا تعبئة لأنفسهم للتحرك السياسى الجماعى، وأنهم شاركوا فى الحركات السياسية الثورية أو الإصلاحية. واستهدف هؤلاء العلماء تقييم الطاقات الثورية لمختلف المجموعات فى ريف البلدان المتخلفة، وسعوا إلى تحديد تلك الطبقات التى من شأنها تعبئة ذاتها للتحرك الجماعى وتعيين الظروف المحتملة تاريخيا التى حدث أو يمكن أن يحدث فيها هذا التحرك.

ومنذ منتصف الثمانينيات أعاد فريق من الكتاب فحص التأثيرات التى خلفتها الرأسمالية على الفلاحين وعلى قدراتهم على التحرك السياسى الجماعى. ووضعوا معيارا مشكوكا فيه قاسوا على أساسه التغيير، ونظروا إلى الجماعات الفلاحية بوصفها جماعات كانت متجانسة نسبيا ومغلقة قبل أن تستوعبهم قوى السوق، وأنه مذ وقعوا فى شرك العلاقات الاجتماعية التى بنتها السوق والدولة أصبحت بناهم الاجتماعية أكثر تمايزا وتنشظيا فى آن. ويعتبر هذا الفريق أن المقاومة الفردية التى أبداهها الفلاحون ضد النخب الثرية والدولة كانت ومازالت الآن أكثر شيوعا بين فقراء الريفين وأنها ليست احتجاجات جماعية منظمة. وتعد هذه الدراسات ارتدادا عن السبل التى عرفت منذ السبعينيات لفهم علماء الاجتماع للقدرات السياسية للجماعات الريفية التى مازال أفرادها يشكلون الغالبية العظمى من سكان العالم فى هذا الزمن، زمن الاقتصاد الرأسمالى التوسعى.

ويعد كتاب ميخائيل كيرنى (conceptualizing the Peasantry — 1996 Re) أحد الأدبيات الموسعة لإعادة تقييم الأمر. وقد تشكلت آراؤه إلى حد بعيد تأثرا بخبرات فلاحى المكسيك^(١٧) الذين درس أوضاعهم فى سبعينيات القرن، والذين يتحركون الآن جيئة وذهابا بين المكسيك وكاليفورنيا. ويرى كيرنى أن تعريفات

(٥٣) Mixtec هنود أمريكيان، سكان شمال وغرب ولاية أوكساكا والمناطق المجاورة لولايات جوريرو وبويبلا جنوب المكسيك، وكانوا فى التاريخ شعبا أسس حضارة كبيرة فى أزمنة الأزتك/المتريجة

الفلاحين التي تركز حصرا على حياتهم ونشاطاتهم في الريف والتي تشدد على استقلالهم الجزئي عن الأنماط الاجتماعية الأخرى، هذه التعريفات لا تلتقط تعقيدات الحياة اليومية التي كان يواجهها أصدقاؤه من المكسيك ومن أمدوه بالمعلومات هناك — والذين يسميهم ما بعد الفلاحين. وفي الثمانينيات، على سبيل المثال، دفعت تأثيرات التحولات الاقتصادية الكوكبية عددا من الفلاحين إلى سياقات اجتماعية جديدة خارج الجماعات المشتركة المغلقة التي عاشوا فيها في جنوب المكسيك. وأصبح المكسيك عمالا مهاجرين في البرنس الزراعي في شمال غرب المكسيك وكاليفورنيا، وباعة وعمالا شبه مهرة أو غير مهرة ممن استوطنوا أكواخا بالحواضر على جانبي الحدود، ومقاولين وصغار تجار وحرفيين وموظفين مدنيين في المدن الكبرى في المنطقة. فضلا عن أن الأفراد قد تنقلوا دوما داخل وخارج هذه السياقات، واتخذوا لأنفسهم هويات مختلفة عندما تحركوا من سياق إلى آخر وبشكل عام كان لهم دائما أقارب قريبون في مواقع أخرى على جانبي الحدود (Kearney 1996: 23 — 41, 174 — 180).

بيد أن المسألة لا تكمن في الحقيقة فيما إذا كانت تعقيدات حياة ما بعد — الفلاح التي وصفها كيرني هي حقا ملامح جديدة مرتبطة بعمليات العولمة كما يقول، أو أنها مرتبطة بالفلاحين الذين وقعوا بشكل متزايد في شرك العلاقات الاجتماعية التي خلقها التوسع الإمبريالي، كما يفترض ميلاسوخ ومنتز. فهناك بالتأكيد بعض التشابه المذهل بين تجارب شعب المكسيك في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين من ناحية، والبنى الطبقيّة المعقدة التي ربطت الفلاحين بالمشاريع الريفية والحضرية في روسيا ودلتا يانجزي بجنوب الصين مع انتهاء القرن من ناحية أخرى (e.g K. Walker 1999). بيد أن ما يسمى الآن عولمة هو إمبريالية رأسمالية تتخذ اسما آخر — كما أشرت أعلاه.

فالأمر المهم هنا هو وصف كيرني للجوهر الفلاحي بقوله: إنهم مرتبطون ارتباطا عضويا بالريف، وإنهم جزئيا مستقلون عن الطبقات الاجتماعية الأخرى وإنهم ظلوا يتحكمون فعليا في الأرض، وإنهم ينخرطون بشكل أساسي في إنتاج الكفاف الزراعي، وهم يستنون بسنة وضع اجتماعي أحرزوه عبر شبكة ضيقة من العلاقات الاجتماعية، وإنهم يتخلون عن جزء من فائضهم لغير الفلاحين — أي

لوردات الأرض والتجار أو الدولة. ويبدو الفلاح عند كيرنى أشبه بمتوسطى الفلاحين الذين تناولهم سابقا لينين وإيريك وولف مؤخرا. وإذا صح هذا التعريف فكيرنى يدعو إلى تبني مفهوم أشد ضيقا لكل من الشرائح الفلاحية المختلفة والطبقات الاجتماعية الريفية الأخرى الذين يتفاعلون معهم.

ومنذ أواخر الستينيات بدأت أيضا جهود لإعادة تقييم قدرات متوسطى الفلاحين كأدوات للتغيير الاجتماعى، ولدراسة أنواع الحركات السياسية التى يدعمها تحركهم. وكما لاحظ توم براس (1991)، وكما يمكن للقارئ أن يتذكر من الأبواب السابقة، فقد تناول لينين (1960a, 1966) الأمر قائلا: «إن الفلاحين أدوا دورا مزدوجا فى التحول الثورى للريف، وأن أثرياء الفلاحين قد تغلبوا على طبقة ملاك الأرض الإقطاعية فى مرحلة الانتقال إلى الرأسمالية، بينما تصدى صغار الفلاحين والعمال المأجورون الريفيون للشريحة الرأسمالية من الفلاحين فى مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية. بكلمات أخرى فإن متوسطى الفلاحين — الذين كثيرا ما لجئوا إلى استئجار العمل والذين امتلكوا من الأرض ما يكفى لتوفير العيش للعائلة فضلا عن فائض صغير من القيمة — لم يشاركوا فى رأى لينين فى تحول العلاقات الطبقيّة الريفية.

وعلى النقيض افترض وولف (291: 1969 — 2) أن متوسطى الفلاحين التقليديين والمحافظين ثقافيا الذين كانت لديهم إمكانية للحصول الآمن على الأرض والذين فرضت عليهم رقابة هامشية من الخارج، أدوا دورا مركزيا فى تحويل البنى الطبقيّة الريفية. ولم يكن هؤلاء، وفقا لوولف، الشريحة الأكثر تقبلا للتغييرات التى تحدثها السوق فحسب، ولكن أيضا الشريحة التى كانت معتمدة أكثر من غيرها على المساعدة المتبادلة للعشيرة والجيران. فضلا عن أنهم كانوا الشريحة المعرضة أكثر من غيرها لتأثير البروليتاريا الحضرية، بالإضافة إلى كونهم المجموعة التى أرسلت أولادها للعمل فى المدن. والفلاح المتوسط عند وولف:

«أسير لوضع يحتفظ فيه جزء من العائلة بقدم راسخة فى الزراعة، بينما الجزء الآخر يتحمل معاناة «التدريب على العمل والحياة فى المدن»... الأمر الذى

يجعل الفلاح المتوسط ناقلا للاضطراب وللأفكار السياسية الحضرية. وتلك مسألة تتطوى على تعقيدات وتفاصيل. وعلى الأرجح يدور الحديث ليس عن نمو بروليناريا حضرية مثل تلك التى قامت بنشاط ثورى، بل عن تطور قوة عمل صناعية مازالت مشدودة للحياة فى القرى».

«...وهكذا فإن تمسك الفلاح المتوسط والحر بتقليديته هو الذى جعله ثوريا» (Wolf 1969: 292).

بكلمات أخرى، فقد احتج متوسطو الفلاحين عندما أصبح اقتصادهم الأخلاقى — أى العلاقات والممارسات الثقافية ما قبل الرأسمالية التى حمتهم من المصاعب والتضویر جوعا — موضع تهديد أو عندما دمرها التطور الرأسمالى فى الريف. ويرى وولف (1969: 290) أن «العامل الحاسم فى جعل ثورة الفلاحين ممكنة يكمن فى علاقة الفلاحين بمجال القوة الذى يحيطهم، إذ لا يمكن لثورة أن تبدأ من وضع عجز كامل». بكلمات أخرى فإن متوسطى الفلاحين فى المكسيك وروسيا والصين وفيتنام والهند والجزائر وكوبا قد نظموا أنفسهم وتحركوا ضد الرأسمالية لإصلاح الوضع القائم، وأن تحركهم الجماعى كان له نتائج غير متعمدة.

واتخذ عالم السياسة جيمس سكوت (1977: 289) سبيلا مختلفا قليلا فى تناوله للأمر بالرغم من أنه يوافق مع وولف على أن الفلاحين الذين من المرجح أن يقاوموا تغلغل الرأسمالية والدولة الاستعمارية هم الذين لديهم ملكية وقيم ما قبل رأسمالية راسخة وشبكات اجتماعية من التى تشجع التضامن المحلى، وأنهم، إجمالا يقيمون فى مناطق أدمجت بشكل هامشى فقط فى الدولة. وفى كتابه (Moral Economy of the Peasant) يجمع سكوت (1976: 3 — 7) بين فكرته عن الفلاح المتوسط ذى الاكتفاء الذاتى وفكرة تشايانوف (1986b) عن الأسرة العاملة المزارعة. ويحتوى هذا على مضامين عديدة، فيفترض سكوت أولا أن كل الفلاحين يتمتعون بالعقلانية الاقتصادية ذاتها بغض الطرف عما إذا كانوا يعيشون فى أمريكا اللاتينية أو جنوب شرق آسيا. وثانيا يفترض أن توازن المنتج — المستهلك لاقتصاد البيت الفلاحى، وليس فائض القيمة الذى ينتزعه لوردات

الأرض أو الدولة، هو الذى يحدد تنظيم العمل فى المزرعة. وثالثا يتضمن هذا أن التغييرات فى المتطلبات الدنيا لبقاء اقتصاد البيت الفلاحى مرتبطة بالدورة المحلية للمجموعة، وليس بمكانتها فى البنى الطبقية الأعرض، رأسمالية كانت أو اشتراكية. ولهذا يرى سكوت أن الفلاحين يميلون فى كل مكان إلى تقاسم الأخلاقيات ذاتها: أى تجنب المغامرات المفرطة الخطورة واستخدام طيف عريض من التدابير الاجتماعية والتسويات التى تعيد توزيع الإنتاج على نحو يضمن حدا أدنى من الدخل لكل شخص، ويضمن عمل النظام لتقليل الخسائر إلى أقصى حد.

وليس المهم هو كيفية استحواذ لوردات الأرض أو الدولة على المنتج أو العمل، ولكن قدر المنتج أو العمل الذى يستطيع الفلاحون استبقاءه لاستخدامهم أو استهلاكهم الخاص.

وهكذا، يخفى سكوت خصوصية السبل المختلفة لامتناع الفائض من الجماعات الفلاحية - مثل الأجور الرأسمالية والإيجارات الإقطاعية أو إعادة التوزيع الاشتراكي. ويتناول سكوت (57: 1976) الأمر قائلا أيضا إن إضفاء الطابع التجاري على الزراعة ونمو الدولة الاستعمارية قد عقدا الوضع الأمني للفلاحين بتهديد أسس حياتهم. وعرضت هذه التطورات قطاعا متناميا الاتساع من الفلاحين لقوى السوق، وقضت على قيم التحمل المشترك للمخاطر بالقرى وقلصت أو قضت على الأعراف التي كانت تخفف وطأة كوارث المحاصيل السيئة على القرويين الفلاحين، ومكنت لوردات الأرض من انتزاع إيجار أكبر من الفلاحين. ومن ناحية أخرى سمح نمو سلطة الدولة بفرض استقرار ريع الضرائب.

ويشير سكوت إلى أن الفلاحين يثورون في الحقيقة أحيانا، ومع ذلك ففي كتابه (Weapons of the Weak 1985) يتناول الأمر قائلا: إن حركات التمرد الفردي التي تتطلب قدرا ضئيلا من التنظيم المنهجي أو لا تتطلب حتى هذا القدر والتي لا تتصدى مباشرة للسلطة هي الأكثر شيوعا من الثورات الفلاحية التي تسعى إلى ترميم التوازن التقليدي للقوى الاجتماعية داخل الجماعة، أو الثورات التي يثيرها الفلاحون والتي تتاضل للإطاحة بالنظام الاجتماعي القائم والدولة التي تساند استمرار بقائه (Scott 1985: xvi - xvii). وهكذا فتلك أفعال مقاومة ضيقة

النطاق أشبه بسرية وعفوية يقوم بها أفراد — مثلها مثل أفعال النهب والسلب وجرائم الحرائق العمدية والتخريب والإذعان الزائف وادعاء الجهل والكذب وأعمال التدمير — أكثر منها ثورات منظمة لحماية الممارسات التقليدية ومؤسسات الاقتصاد الأخلاقي للجماعة الفلاحية. وأسلحة الضعفاء هذه هي الأشكال الطبيعية أو الروتينية للمقاومة التي يستخدمها الفلاحون ببراعة لمعارضة من يسعون لانتزاع البضائع والإيجارات والعمل أو الضرائب منهم. وهم عند سكوت يتصرفون بشكل فردي وتلقائي ومجهول الهوية، بعكس متوسطى الفلاحين عند وولف الذين ينظمون أنفسهم جماعيا لمقاومة التغلغل الرأسمالى فى الريف.

ويدعم سكوت الاستنتاجات التى توصل إليها فى كتابه (Weapons of the Weak) بتقديم تحليل للعلاقات الطبقيّة ولأشكال المقاومة فى القرية الماليزية التى كان قاطنوها يعيشون مرحلة السقوط فى شراك العلاقات الاجتماعية التى خلقتها الثورة الخضراء وتكثيف الزراعة الرأسمالية الضخمة. وكان هذا حدثا تحوليا بارزا مثله فى ذلك مثل الحكم الاستعماري البريطاني للبلاد مع نهاية القرن والاحتلال الياباني فى مطلع أربعينيات القرن العشرين. وبينما يعترف سكوت بالتنوع الاجتماعى الذى كان آخذا فى الظهور فى القرية، بل ربما كان بوسعه إضافة المزيد حول النضالات بين الطبقات داخل الجماعة، فلقد عمد الباحثون الذين تبنا مواقفهم إلى تمويه التمايز الطبقي بين الفلاحين ومغزى هذا التمايز. وعلى سبيل المثال:

«...يوصف فقراء الريفيين، من قبيل تسهيل الأمر، بالفلاحين. وتظل مناقشات كثيرة حول ماهية الفلاح غير محسومة. ومن المهم أحيانا الاعتراف بتغاير خواص الفقر الريفي، بيد أننا لسنا بصدد الحديث عن هذا الآن. وهكذا فالتعريف المتبنى واسع، وينطوى فقط على ملمحين يمكن التسليم بهما بلا جدال (١) الفلاح يعمل فى الزراعة و (٢) وله/لها وضع التابع فى نظام اقتصادى وسياسى هرمى» (Colburn 1989: ix).

وهكذا فالصراع الطبقي كما لاحظ براس (1991: 180) يختصر فى التعارض بين النخبة والدولة من ناحية، والفقير الريفي أو الجانب الأضعف من ناحية أخرى. وفى عمل لاحق له باسم Domination and the Arts of Resistance

تتاول سكوت (1990) الفقير الريفى فقط بوصفه مجرد أحد الفئات الاجتماعية الخاضعة أو الضعيفة، وضم سكوت إلى استنتاجاته حول المقاومة والتمرد تلك المجموعات الاجتماعية الأخرى التى يصفها بالضعيفة.

الهويات والمظالم والحركات الاجتماعية الجديدة

أعاد علماء الاجتماع دراسة الأشكال المتنوعة التى اتخذها الفعل الجماعى فى المجتمع الرأسمالى الصناعى الحديث. ولا شك أن هذه القضية كانت موضع اهتمام دائم من قبل المنظرين الاجتماعيين بداية بماركس ودوركايم وويبر ومن جاء بعدهم. وكرس علماء الاجتماع قدرا كبيرا من الاهتمام لأشكال الاحتجاج الاجتماعى التى حدثت فى البلدان الغربية فى ستينيات وسبعينيات القرن العشرين احتجاجا على التشكيلات البنيوية للمجتمع الرأسمالى الصناعى. وزعم فريق من العلماء أن الحركات الاجتماعية الجديدة – أى المجموعات النسوية والشواذ من الرجال والنساء ومناهضى الحرب ودعاة السلام ومجموعات البيئة ومناهضى الأسلحة النووية ومناهضى الضرائب والأصوليين الدينيين ومجموعات القوة البيضاء – ليست تعبيرا عن الصراع الطبقي مثلما كانت الحركات المبكرة. واعتبروا بدلا من ذلك أن هذه الحركات – المتمركزة فى الحضر إلى حد بعيد وغير المركزية – تستمد عضويتها من مختلف الطبقات الاجتماعية وتعبر عن مواقف وأفكار وقيم سياسية ونظرية مختلفة ومتنوعة. وأن هذه الحركات كثيرا ما تشجب المظالم وتعلن تضامنها مع مشاعر الأفراد والمجموعات التى كان الضعف قد شاب تطور هوياتها، أو لطخت أو أخضعت أو قمعت على يد الأنظمة الثقافية والاجتماعية والسياسية المهيمنة. وأن المظالم التى نهضوا ضدها والهويات التى سعت هذه الحركات لبنائها كانت تركز على القضايا الثقافية والاجتماعية التى كثيرا ما اشتملت على حرية التعبير عن الأوجه الشديدة الشخصية للحياة اليومية مثل الميل الجنسى وغير ذلك. واستخدمت هذه الحركات أشكالا غير عنيفة للعصيان المدني مثل تعاليم غاندى وثورو لتنظيم وتعبئة المشاعر الشعبية ضد

وأبدى منظرو الحركات الاجتماعية الجديدة عناية كبيرة بفكرة دوركايم عن الضمير الجماعي، وأخذوا يدرسون كيفية قيام الناس في مجتمع قائم على الفردية والتغريب بالتعبئة للتحرك الجماعي ولماذا؟ وأشاروا في هذا الصدد إلى: «... مفهوم «الهويات الجماعية» كسبيل لتفسير كيفية تصرف الناس في انسجام مع هدف تحقيق نوع جديد ومتميز وشبه مستقل من الحضور والاعتراف الثقافي... في خضم عملية النشاط السياسي» (Stephen 1997: 20).

والأمر الذي يميز الحركات الاجتماعية الجديدة عن الأشكال المبكرة من الاحتجاج الاجتماعي هو أنها غير معنية بالمظالم الاقتصادية للطبقة العاملة. ولا يأتيهم الدعم من الأحزاب السياسية أو النقابات العمالية أو الشرائح الاجتماعية الخاضعة، ولكن من أفراد الطبقة الوسطى الذين يعارضون مؤسسات وممارسات دولة الرفاهية. وتسعى الحركات الاجتماعية الجديدة إلى تمفصل قيم محددة والدفاع عنها، وتعبئة المشاركين معهم للتحرك السياسي لاستعادة المجتمع المدني من قبضة الدولة. وكثيرا ما يقوم أعضاء هذه الحركات بالالتفاف حول المؤسسات السياسية القائمة لأنهم يشعرون وهم يكافحون للتأثير على، ولضبط ومراقبة سياسات الدولة بأن الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والمؤسسات الأخرى تهملهم وتحاصرهم. ويقدم منظرو الحركات الاجتماعية الجديدة ثلاث وجهات نظر مختلفة لتفسير ظهور هذه الحركات (Assies 1990: 44 — 50).

ويطرح عالم السوسيولوجي ألين تورين (1974, 1977, 1981) أولى المحاولات المبكرة في هذا الصدد. ويتناول تورين الأمر قائلا: إن الحركات الاجتماعية الجديدة ليست إلا التجليات الأولى لحركة جديدة موحدة تعكس ظهور المجتمع ما بعد الصناعي الذي وصفه دانييل بيل (1973). والملاحظ المميزة لهذا المجتمع ما بعد الصناعي هي أن الخدمات فاقت إنتاج البضائع في المجال الاقتصادي، وأن طبقة المهنيين والتكنوقراط أصبحت الأبرز في المجتمع، وأن المعرفة النظرية أضحت أساس الاختراع وصياغة السياسة. وكثيرا ما كانت المؤسسات السياسية والممارسات التنظيمية والحلول الثقافية للمجتمع ما بعد

الصناعى الحديث هذا أيضا موضع خلاف. ورغم أن أفراد الطبقات الأبرز انتموا إلى توجه ثقافى واحد طغى إلى أقصى حد على مواقفهم من الإنتاجية، فقد اختلفوا فيما بينهم حول كيفية تعميم وتطبيق هذا النموذج. وما الحركات الاجتماعية الجديدة وفقا لآلين تورين إلا تعبيراً عن هذا النزاع البنىوى، إذ إنهم لم يعيدوا إنتاج النزاع فى المجتمع ما بعد الصناعى فحسب، ولكنهم فسروا أيضا ظهور هذا النموذج الاجتماعى الجديد.

أما المحاولة الثانية فقام بها المنظر النقدى جورجى هابرماس (1981) الذى يصف الغرب المعاصر كرأسمالية متأخرة أو آتية بعد أوانها. أى إن الدولة تمارس فى ظلها وظائف تنظيم الاقتصاد، وأنها معنية بالعقلانية التى تحصر تعريفها فى تحويل العقل إلى وسيلة. وتعالى الدولة الرأسمالية المتأخرة أيضا من أزمة شرعية، إذ إنها قد أصبحت منفصلة عن العالم الحيوى الذى يضم كلا من المجالين العام والخاص. وغزت المصالح التجارية وأطراف الرأى العام المجال العام كمسرح للجدل المفتوح، وأعادت صياغته، وأصبحت القضايا السياسية تعامل بشكل متزايد كمشاكل تقنية، وأزيج عنها طابعها السياسى فى خضم هذه العمليات. ولقد ظهرت الحركات الاجتماعية الجديدة كما يشير هابرماس حين أخذ المصير ذاته يهدد المجال الخاص، وظهرت هذه الحركات فى مساحات المجتمع المعنية بإعادة إنتاج الثقافة وبالتكامل الاجتماعى والتشريك. وركزت هذه الأشكال فوق النيابية للاحتجاج على القضايا المتعلقة بنوعية الحياة وتحقيق الذات وحقوق الإنسان وليس القضايا الاقتصادية والشئون المحلية أو الأمن العسكرى. وتسعى هذه الحركات بالغة الانتقائية لاعتراض سبيل المجالات الرسمية المنظمة للفعل وذلك بصياغة بنى جديدة للتواصل.

ويقدم إرنستو لاكلو وشانتال موفى (1985) المحاولة الثالثة. وهما يعتقدان أن «...الحركات الاجتماعية الجديدة تعبر عن التناقضات التناحرية التى ظهرت كرد فعل على التشكيلة المسيطرة التى استقرت تماما فى البلدان الغربية بعد الحرب العالمية الثانية (Mouffe 1988: 91). ولقد اعتمدت هذه التشكيلة على

تمفصل نظام التجميع في الإنتاج^(١٨) مع دولة تعتمد سياسة التدخل وأشكال ثقافية جديدة أطلقت العنان لعمليات معقدة. وفي هذا النموذج تتدخل الدولة لضمان إعادة الإنتاج الرأسمالي بترويض اندفاع الرأسماليين لتخفيض الأجور من ناحية وباستخدام الزيادة المنتظمة للأجور كسلاح للربط بين تنفيذ مطالب العمال ورفعهم لإنتاجية عملهم من ناحية أخرى. ولقد تغلغلت العلاقات الرأسمالية تقريبا في مجالات الحياة الاجتماعية كافة، وأضفت الطابع السلعي والتجانس على الثقافة وحولت الناس إلى مستهلكين، ودمرت البيئة وأفرزت أشكالا جديدة من الخضوع ومن المقاومة. وأفضى التدخل المتزايد للدولة في مجالات الحياة الاجتماعية كافة إلى النمو الثابت للبيروقراطية وللتناقضات التناحرية التي كانت التربة الخصبة لظهور أشكال جديدة من الاحتجاج. وقاومت الجماعات الجديدة، أيضا، التماثل المتزايد في الحياة اليومية الذي نشأ عن الثقافة الجماهيرية التي تفرضها أجهزة الإعلام.

والجديد حول الحركات الاجتماعية الجديدة بالنسبة لإرنستو لاكرو وشانتال موفى هو أنها ظهرت في مجالات الحياة اليومية التي خضعت فقط مؤخرا لهيمنة الرأسمال والدولة. والمشارك بين الحركات الاجتماعية الجديدة هو خلوها من الموقف الطبقي للمشاركين فيها، وأن جذورها تمتد بدلا من ذلك في ظهور التناقضات «... القائمة على أسس متغيرة دوما» (Mouffe 1988: 95). بكلمات أخرى، فالقضايا الجماعية التي يعالجها خطاب معين لإحدى هذه الجماعات الجديدة قد: (١) يتم إنكار هوياتها وحقوقها بظهور خطابات وممارسات جديدة، أو (٢) قد تنتظر بعض الخطابات إليها باعتبارها ثانوية فيما تنتظر أخرى إليها بوصفها ندا لها. ويرى موفى (1988: 95 - 6) أن:

« الناس تناضل من أجل المساواة ليس بسبب بعض المسلمات الوجودية، بل لأنهم نشئوا كرعايا في تقاليد ديمقراطية تضع هذه القيم في مركز الحياة

(٥٤) نظام التجميع - أي تجميع الماكينات والأدوات والعمال على نحو ينجز فيه كل عامل عملية معينة، تالية لما قبلها من عمليات، على سلعة غير مكتملة الإنتاج، سلعة يمر إنتاجها بسلسلة من المراحل المنظمة على خط مباشر، وهكذا حتى يتم استكمال إنتاج السلعة/ المترجمة

الاجتماعية...حيث يعترض الخطاب الديمقراطي على كافة أشكال الظلم والإخضاع».

وهكذا تتخذ معارضة الإخضاع والظلم، والجهود الرامية إلى مقرطة الحياة الاجتماعية أشكالاً مختلفة في الحالة الراهنة. والحركات التقدمية في هذه البيئة هي تلك التي يكون بوسع أفرادها ربط مصالحهم الخاصة بمصالح المجموعات الجماعية الأخرى.

ويرى إيلين وود (62، 47: 1986 — 8) في رده الدقيق على مزاعم لاكلو وموفىي أنهما قد فككا وبتسرا الواقع الاجتماعي في «الخطاب»، والسياسة في نضال للتحكم في هذا الخطاب وتوجيهه. وطالما أن الهويات الجماعية التي تشكلها هذه الخطابات مستقلة عن علاقات الاستغلال والهيمنة التي تعود جذورها إلى البنى السياسية والاقتصادية للمجتمع الرأسمالي — أي إنها غير مرتبطة عضوياً بأعضاء طبقة معينة — إذن يمكن فصلها عن أيديولوجية طبقة معينة وصبها في أيديولوجية طبقة أخرى. بكلمات أخرى، فهذه الهويات السابحة بحرية والمحايدة طبقياً ليس لها علاقة، بالضرورة، بالاستغلال والهيمنة. وعلى هذا النحو يجرّد لاكلو وموفىي هذه الهويات من العلاقات والسياقات الطبقيّة التي نشأت فيها. فضلاً عن أن التوجه الديمقراطي الليبرالي، الذي أعاد على أساسه صياغة مفاهيم المجال الاقتصادي قد أزاح الاستغلال عن موقعه المركزي في العلاقات الاجتماعية الرأسمالية وفصل المستويات الاقتصادية عن السياسية للمجتمع. وأصبحت السياسات، في خضم هذه العملية، مقتصرة على العلاقات بين أفراد أحرار متساوين.

ويثير وود في النهاية تساؤلاً مهماً، فإذا كانت هذه الهويات لا تنتمي إلى النضال الطبقي والوضع الطبقي، فمن إذن يشكلها في الواقع: مجموع الرعية أو قوة شعبية أم لعل أحداً لا يشكلها، أم أنهم كل الناس، أو وكيل أو وكالة خارجية ما، مثل المتقنين الواقفين جزئياً أو تماماً خارج الصراع؟ ويرى وود أن الطبقة ظاهرة مركزية بينما تتسم مواقف لاكلو وموفىي بالانعزالية. ويؤثر المجال الاقتصادي وفقاً لوود (99: 1986 — 100) على بنية الهيمنة الاجتماعية والسياسية وتؤثر العلاقات الاستغلالية بين الرأسمال والعمل تأثيراً مادياً ملموساً على الطبقة العاملة، وللمستغلين مصلحة وفائدة في القضاء على الاستغلال، ويعد تدمير بنى

الهيمنة جزءا جوهريا في النضال من أجل انعتاق الإنسان، وبوسع المجموعات التي يستغلها التراكم الرأسمالي والاستغلال أكثر من غيرها التوصل لإدراك أعمق لجوهر هذه العلاقات.

وفي مطلع تسعينيات القرن العشرين، كان الباحثون من مناطق العالم الثالث قد شرعوا بالفعل في دراسة الحركات الاجتماعية الناشئة كرد فعل على تأثير الرأسمالية على الأزمات الداخلية لبلادهم (Wignaraja 1993). وعلى نقض بعض نظرائهم في الغرب، أدركوا على نحو أوضح جوهر العلاقات القائمة بين تلك الحركات والبنى السياسية والاقتصادية التي وقفت خلف ظهورهم.

دراسات الشرائح الثانوية ونظرية ما بعد الاستعمار

كان الاستياء من مختلف التقييمات القومية والماركسية والأخرى القائمة على فكرة تنقيح تاريخ الهند – وبشكل خاص تلك التي تروج للتحديث الرأسمالي الكوكبي وتكر أي قوة للمجموعات الخاضعة – قد قاد عددا من الباحثين من كلكتا يعرفون باسم جماعة دراسات الشرائح الثانوية إلى إعادة صياغة مفاهيم تاريخ الهند (Bahl 1999; Prakash 1994; Sivaramakrishnan 1995). ويعتقد هذا الفريق من الباحثين أن المجتمع الهندي كان يتألف من نخبة وشرائح ثانوية. والنخبة المهيمنة هي جماعة متجانسة تتألف من الموظفين البريطانيين المستعمرين والصناعيين الأجانب والتجار الصيارفة وأصحاب المزارع ولوردات الأرض والمبشرين، ثم المحليين من أقطاب الإقطاع والتجار والصناعيين والمنتمين إلى المستويات العليا من البيروقراطية. أما الشرائح الثانوية فكانت تتشكل من بقية «... إجمالي السكان الهنود»، الذين تتجلى ثانوية مكانتهم في عدد هائل من الأوضاع: في الانتماء الطبقي والطائفي والعمر والجنس والوظيفة (Guha 1982: 8). وعلاوة على ذلك فالتطور المحلي الاقتصادي والاجتماعي غير المتكافئ كان يمكن أن يؤدي إلى تحول مجموعة نخبوية مهيمنة في مجال ما إلى مجموعة خاضعة في غيره، الأمر الذي خلق تناقضات والتباسا شديدا بشكل خاص في أوساط الشريحة الدنيا من طبقة الأرستقراطية الريفية وأثرياء الفلاحين أو لوردات الأرض الفقيرين.

واستقت جماعة دراسات الشرائح الثانوية مفهوم الشرائح الثانوية من خطة البحث التي وضعها أنطونيو جرامشي (1971a: 52) في عمله « Notes on Italian History ». ويرى جرامشي أن الشرائح الثانوية لم تكن موحدة ولا يمكنها أن تتحد دون قيام دولة، ولذا فتاريخهم وتطورهم تضافرا بقوة بتاريخ وتطور المجتمع المدني والدولة. ولم يكن هؤلاء رعايا مستقلين عقلانيين ولا مقررین لمصائيرهم (Arnold 1984; O,Hanlon 1988: 191). وقامت التشكيلة السياسية للطبقات المهيمنة والثانوية على الاعتماد الداخلي المتبادل. وسعت المجموعات الثانوية للتأثير على الطبقات المهيمنة وتأسيس تنظيماتهم الخاصة المستقلة، وفي الوقت ذاته سعت المجموعات المهيمنة سياسيا بدورها للحصول على دعمهم وإجبارهم على الإذعان. وكان أحد أهداف جماعة دراسات الشرائح الثانوية «...إظهار كيف أن هذه الشرائح الثانوية لم تستطع، في التحول السياسي الذي جرى في المجتمع الهندي المستعمر ومن ثم الجاري بعد الاستعمار، تطوير إستراتيجيتهم الخاصة للمقاومة فحسب، بل ساهمت مساهمة فعلية في تحديد طبيعة خيارات النخبة وإدخال تحسينات عليها» (Mallon 1994: 1494).

وعلى نقيض جرامشي، تناولت جماعة دراسات الشرائح الثانوية الأمر قائلة إن هذه الشرائح كانت مستقلة، وأكثر من ذلك، إن استقلالهم نشأ عن حقيقة أن عمليات التشكل الطبقي لم تكن قد اكتملت لأن الاستعمار أجهضها، وإن هذا الاستقلال لا يتمثل في وضع طبقي مشترك ولكن في الوعي والمشاعر المشتركة حول الجماعة التي نشأت كنتيجة لوضعهم الثانوي (Chakrabarty 1992; Chatterjee 1984). وتناولت جماعة دراسات الشرائح الثانوية هذه الظاهرة متتبعة خطى دوركايم وجيرتز، وأشاروا في هذا الصدد إلى أن الوعي الذي تقاسمته الشرائح الثانوية كان يتجلى في الأسطورة والدين والمعتقدات الثقافية الأخرى التي طغت على السطح في الفترات التي قاومت فيها الشرائح الثانوية من الريفيين ممارسات الهيمنة من قبل النخبة. وكثيرا ما حرصت لحظات المقاومة هذه العشيرة والجيران ضد الغرباء والدخلاء لفترات تستعيد بعدها النخبة هيمنتها.

و درست جماعة دراسات الشرائح الثانوية طيفا عريضا من الموضوعات للتأكيد على استقلال الجماعات الثانوية — مثل الانتفاضات الفلاحية والنزعة

القومية والأشعار حول الثورة المضادة والاحتجاجات القبلية وإنتاج المعرفة حول ظروف العمال وسياسات «تعاطي الكحوليات» أو كيفية إنكار التاريخ الذي تضعه النخبة لأية قوة للمجموعات الثانوية. وسعت الجماعة للبرهنة على أن أعضاء الشرائح الثانوية كانوا أشخاصا تاريخيين مستقلين تحركوا بأنفسهم وعلى مسئوليتهم دون أن تقودهم أو تجرهم إلى هذا مجموعة نخبوية أيا كانت. وكان على الجماعة «أن تسبح عكس التيار» لكي تكتشف فيم كانت تفكر الشرائح الثانوية؟ وكيف تصرف في ظل ظروف محددة؟ إذ إن الشرائح الثانوية لم تتحدث عن نفسها ولم يكن بوسعها عمل ذلك، ولأن أعضاء النخبة هم الذين وضعوا الوثائق التي استخدمت لكتابة تاريخ المجتمع الهندي في فترات الاستعمار.

وتبنى الباحثون من جماعة دراسات الشرائح الثانوية فكرة ميشيل فاوكولت (95: 1978 - 6) عن أن السلطة والمقاومة كانتا على نحو متواصل يعاد تشكيل بنيتيهما (Chatterjee 1983). ويرى فاوكولت أن السلطة منتشرة في أرجاء المجتمع وأن المقاومة تتشكل كنقيض لها، وتتحول المقاومة إلى رد فعل يومي متجانس لشعب يكافح لاسترداد ما فقده وليتغلب على مصاعب حياته اليومية وليدفع عن نفسه العنف الآتي من داخل الجماعة وخارجها. والأمر الذي فشل هذا الموقف في التسليم به هو أن السلطة ليست منتشرة في أرجاء المجتمع ولكنها على الأرجح موزعة بشكل غير متكافئ من حيث الزمان والمكان، وهي تميل إلى تكثيف نفسها في أماكن وأوقات محددة، ولهذا السبب، فالمقاومة هي الأخرى موزعة بشكل غير متكافئ، وهي أيضا تنفجر في أوقات وأماكن معينة. (Cooper 1994: 1533)

وبينما اجتهدت جماعة دراسات الشرائح الثانوية لتبنى قضايا هؤلاء الناس فقد نزعوا بلا شك إلى إعلاء شأن العقل على جوهر ولب الأمور المادية، ونظروا إلى الواقع كتمثيل وليس كنتاج للعلاقات الاجتماعية (Wolfe 1997: 409). وأولوا اهتمامهم في البداية لاكتشاف جوهر الوضع الثانوي لهذه الشرائح والعوامل المؤدية إليه، ومن ثم صوب التحري عن كيفية إنتاج المعارف التاريخية ونقد الفكر التنويري. ومع مطلع تسعينيات القرن العشرين تحول اهتمامهم إلى التصدي للوضع المركزي الذي تحتله أوروبا وتاريخها والسعي لنقض الحجج التي يقوم

عليها. واعتبروا أن هذا الوضع وهذا التاريخ إنما يعتمدان على مزاعم الفكر التنويري فحسب. واستعانت الجماعة في مشوارها هذا بأفكار إدوارد سعيد في كتابه: الاستشراق، الذي تناول فيه الأمر قائلا:

«الاستشراق... النموذج الغربي للهيمنة على المشرق وإعادة بنائه وفرض السيطرة الغربية عليه... (إنه/المترجمة) نظام منهجي جبار مكن الثقافة الأوروبية من إدارة — بل إنتاج — المشرق على الأصعدة السياسية والسوسولوجية والعسكرية والأيدولوجية والعلمية والإبداعية في عصر ما بعد التنوير» (Said 1978: 3) ^(١٩).

وحول هذا اتحدت حجج بعض المنظرين من جماعة دراسات الشرائح الثانوية مع حجج منظري مدرسة ما بعد الاستعمار. وتصف الباحثة إلا شوهات (101: 1992 — 2) ما بعد الاستعمار على النحو التالي:

«...تعين مصطلحات «ما بعد الحداثة» و«ما بعد الاستعمار» حدود حالة أو وضع أو ظرف أو مرحلة راهنة. الباحثة «ما بعد» في مصطلح «ما بعد الاستعمار» ترص هذا المصطلح في سلسلة من الما بعدات — «ما بعد الهيكلية» «ما بعد الحداثة» «ما بعد الماركسية»، «ما بعد النسوية»، «ما بعد تفكيك البنية» ^(٢٠) — وكلها تشير إلى فكرة الحركة إلى ما بعد نقطة ما. وبينما تعنى

٥٥) هذه الفقرة من كتاب إدوارد سعيد: «الاستشراق. المعرفة. السلطة. الإنشاء» الذي نقله إلى العربية كمال أبو ديب (الطبعة الثانية) عن دار نشر مؤسسة الأبحاث العربية عام ١٩٨٤ ترجمت (مقدمة المؤلف ص ٣٩) على النحو التالي: «الاستشراق كاسلوب غربي للسيطرة على الشرق، واستبناؤه، وامتلاك السيادة عليه... (و) ما لم نكتنه الاستشراق بوصفه إنشاء فلن يكون بوسعنا أبدا أن نفهم الفرع المنظم تنظيما عاليا الذي استطاعت الثقافة الغربية عن طريقه أن تتدبر الشرق بل حتى أن تنتجه- سياسيا، واجتماعيا، وعسكريا، وعقائديا، وعمليا، وتخيليا في مرحلة ما بعد التنوير» /المترجمة

٥٦) Deconstructionism (المعنى الحرفي يحلل لإظهار عدم تناغم الأشياء أو يفكك البنية لإظهار عدم تناغم عناصرها) حركة فلسفية ونظرية في النقد الأدبي تنتقد للمزاعم التقليدية حول

«المابعدات» الأخيرة، إلى حد بعيد، إبطال النظريات الفلسفية والجمالية والسياسية التي خرجت عن الموضوعة والذهاب إلى ما بعدها، يتضمن مصطلح «ما بعد الاستعمار» حركتين معا: الحركة إلى ما بعد النظرية القومية المناهضة للاستعمار، والحركة إلى ما بعد نقطة محددة في التاريخ — هذه النقطة هي الاستعمار والنضالات القومية للعالم الثالث. وبهذا المعنى، تضع الباحثة «ما بعد» في «ما بعد الاستعمار» هذا المصطلح في سلة واحدة مع نوعية أخرى من «المابعدات» مثل «ما بعد الحرب» «ما بعد الحرب الباردة» «ما بعد الاستقلال» «ما بعد الثورة» — وكلها تؤكد معنى العبور إلى مرحلة جديدة وختام واقعة أو عصر تاريخي معين يتم تحديده رسميا بتواريخ. ورغم أن تقسيم التاريخ إلى مراحل والعلاقات بين نظريات عصر ما والممارسات التي شكلت هذا العصر كثيرا ما كانت قضايا خلافية، ومع ذلك يبدو لي أن هاتين النوعيتين من «المابعدات» يتميزان من حيث مرجعيتهما، فالنوعية الأولى تؤكد على التقدم المنتظم المميز للتاريخ الفكري، فيما تشدد الأخيرة على التقسيم الزمني الصارم للتاريخ إلى مراحل فحسب، وهذا الاشتباك المبهم بين الغائية الفلسفية والتاريخية لمصطلح «ما بعد الاستعمار»... هو الذي يشكل الغموض الذي ينطوى عليه مفهوم المصطلح.

والتمييز بين الطبعيتين الفلسفية والتاريخية لمفهوم، ما بعد الاستعمار، يمكننا كما أشار أريف ديرليك (1997: 165) من فهم «... ما بعد الاستعمار كنتاج للأزمة التي نشأت بين السلطة اليورو — أمريكية الزمنية المؤقتة... والمجتمعات التي كانت في السابق خاضعة للهيمنة اليورو — أمريكية». وبينما أدخلت المجتمعات التي كانت في السابق مستعمرة إلى عالم تزداد رأسماليته عمقا، عالم انقشعت فيه سحب الحرب العالمية الثانية ولم يعد فيه العالم الثالث يحمل الدلالات ذاتها التي كان يحملها في ستينيات القرن العشرين، يسعى منظرو ما بعد الاستعمار لإعادة

اليقين والحقائق الثابتة، وتؤكد أن الكلمات يمكن أن تشير فقط إلى كلمات أخرى وليس إلى معنى. وتحاول إظهار أن أية إفادات حول أية نصوص إنما تفسد معانيها، وأنه لا يوجد معنى واقعي حقيقي، وإنما يوجد المعنى في النص المتخيل الافتراضي بل حتى المتبادل التضاد الذي ينشئه القارئ أثناء بحثه عن المعنى/المترجمة

كتابة تاريخ الاستعمار وآثاره برؤية ما بعد حداثة. ولقد توجوا هذه المساعي بمحو التواريخ الأخرى للاستعمار، التي تمت جذورها في الاقتصاد السياسي والثورة، وبإعلاء شأن حرفية النصوص على المصادر الأخرى للمعرفة.

ولاحظ منظرو ما بعد الاستعمار، عن حق، أن كثيرا من الأدبيات التي تصف المستعمرات السابقة تعيد إنتاج وجهات نظر المركزية الأوروبية القائلة إن رعايا المستعمرات أدوا دورا مفيدا في تشكيل ثقافة ما بعد الاستعمار، وأن ثقافات الاستعمار، وما بعد الاستعمار، كانت هجينا أفرزته العلاقة الديالكتيكية بين المستعمر والسكان الأصليين، بكلمات أخرى:

«...لم يكن «ما بعد الاستعمار» متلقيا سلبيا لـ «ما بعد الحداثة» بل ساهم فيها باستحدثاته للعالمين الثالث والرابع كأحد أهم مقوماته. وإذا كانت ما بعد الحداثة قد فتحت مساحة جديدة للنقد عبر التشكيك في المفاهيم المبكرة للمركزية الأوروبية عن العالم (بكل ما يعنيه هذا من التشكيك في الهويات وغير ذلك) فقد كان على ما «بعد الاستعمار» أن يكوكب هذه المساحة (بفتح بقية العالم على النقد ما بعد الحدائي أكثر منه بجعل ما بعد الحداثة مقبولة بالنسبة لبقية العالم، بالرغم من أن هذا أيضا قد حدث) (Dirlik 1997: 173 — 4).

16 : ويتفق ديرليك 1997: 175 مع أيجاز أحمد (1995)، الناقد لفكر ما بعد الاستعمار، الذي كتب أن «..ما بعد الاستعمار هو... قضية طبقة». وهذه الطبقة هي الطبقة الرأسمالية العابرة القومية التي تتألف من الأكاديميين والمديرين التنفيذيين للبنس وخبراء الكمبيوتر والمهنيين من بلدان العالم الثالث، الذين ينظرون إلى التهجين الثقافي، وليس الهوية العرقية المادية، بوصفه أحد ظواهر الحياة اليومية التي تبلورت مع عولمة الرأسمالية في الثمانينيات والتسعينيات.

خلاصة

يزعم علماء الاجتماع الذين تطرقنا إليهم في هذا الباب أن العالم قد شهد تحولا مرحليا منذ أواخر ستينيات القرن العشرين أو مطلع السبعينيات. ولقد سعوا

لتحديد سمات هذا التحول ولشرح أسباب حدوثه. ووصف البعض هذا التحول باعتباره ظهور شكل جديد من الرأسمالية. بمعنى أنه قد طرأت فجأة تحولات على الرأسمالية الإمبريالية الاحتكارية التي شكلت العالم في الأعوام التي تلت الحرب أو حلت محلها رأسمالية جديدة كوكبية متعددة الجنسية أثرت على كل بقاع العالم ولكن بطرق مختلفة. وافترض الليبراليون الجدد أن الأنظمة الاشتراكية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية قد تقطعت أوصالها بتقدم الرأسمالية الكوكبية والسوق الحرة والديمقراطية، وأن هذا أفضى إلى موت الاشتراكية والشيوعية والماركسية. وزعموا أيضا أن مستقبل بلدان العالم الثالث أصبح الآن مرتبطا بقوة أكبر بالدول الرأسمالية الصناعية كنتيجة لصناعة التصدير في شرق آسيا وللدول الضخمة والمنظمات الدولية مثل البنك الدولي والنافتا واتفاقيات التجارة، وكنتيجة لغياب بديل اشتراكي قابل للتطبيق. ولهذا اعتقدوا أيضا أن فلاحى العالم الثالث الذين مازالوا يشكلون الأغلبية العريضة من سكان العالم، لم يعودوا قادرين بعد على التحرك السياسى الجماعى، وأن تحركهم الآن يقتصر على القيام بأفعال فردية من المقاومة ضد النخب الممسكة بالسلطة التي تهدد مطالبها قدرتهم على إشباع بعض الاحتياجات الدنيا.

ويقولون إن ما بعد الحداثة هي المنطق الثقافى لهذه المرحلة الجديدة من التطور الرأسمالى. وبينما صوروا الوضع ما بعد الحداثى بسبل لا حصر لها، فقد صمد منها أربعة مزاعم. الأول هو التأكيد على الأهمية الحاسمة للتكنولوجيا وأن الكمبيوتر والاتصال عن بعد وبنوك المعلومات تؤدي أدوارا تحويلية جديدة فى الحياة اليومية للمؤسسات والأفراد وذلك القسم الصغير، وإن يكن يزداد اتساعا، من سكان العالم الذين يستخدمونها. وتحولت المعرفة إلى معلومات يمكن شراؤها واستهلاكها مثلها مثل السلع الأخرى.

وينبنى الزعم الثانى على أفكار سميث ودوركايم وويبر القائلة إن العلاقات الاجتماعية تتشكل فى السوق. وتؤكد هذه الأفكار على أن الأفراد والمجموعات يمكن تمييزها وتعريفها بمعرفة السلع التي يستهلكونها. وفى مثل هذه الظروف تأخذ الرموز والعلامات والنسخ التجارية معنى جديدا لأن نشرها يستهدف خلق وتهذيب الهويات. وهكذا نرى شخصيات ترتدى الملابس الإيطالية وتقود سياراتها

الألمانية فى طريقها لتناول الطعام المكسيكى فى مطعم بفيلادلفيا حيث يشربون البيرة الصينية ويشاهدون فى بث حى مباشر مسابقات كأس العالم لكرة القدم التى تجرى فى فرنسا، وذلك قبل أن يتوجهوا لحضور كونسرت موسيقى أو لقاء للحركات الاجتماعية الجديدة التى ينتمون إليها. وفى الوقت الذى يجرى فيه التأكيد على الفروق الثقافية، يتم التعتيم على التمايز الثقافى.

والزعم الثالث هو القائل إن الناس يتمتعون بقدرة كبيرة على الحركة فى الوقت الراهن. ويسافر سنويا ملايين منهم عابرين الحدود الوطنية للبحث عن العمل وللتعرف على الثقافة فى المتاحف أو للبحث عن المتعة فى أماكن مثل حديقة ديزنى. بيد أنهم يتركيزهم حصرا على حركة الناس، وتغافلهم للخصوصية والاحتمالات المختلفة المفتوحة أمام هذه الحركة – والتى تتدخل فى تحديد طبيعة ظروفهم ودوافعهم لهذا التحرك – إنما يجمعون فى سلة واحدة بين سوء حظ أو مغامرات سائح فى بلد غريب من ناحية، والقيود والإكراهات الحقيقية الصارمة التى يواجهها مهاجر غير مسجل فى محاولته للحصول على فرصة للعمل المأجور فى بيئة ثقافية جديدة من ناحية أخرى. وهم لا يشرحون الفرق بين تجارب زوجة مسئول يابانى كبير فى سان فرانسيسكو، وتجارب البنات المراهقات المستدمات من القرى والمزارع النائية فى تايلاند للسقوط فى سوق الجنس فى الكويت، أو تجارب نساء المكسيك اللواتى يعبرن الحدود الأمريكية – المكسيكية بشكل غير شرعى ليعملن فى خياطة الملابس ذات الماركات المزيفة فى مؤسسات لوس أنجلوس التى تستخدم العمال بأجور منخفضة وظروف عمل سيئة للغاية.

والزعم الرابع القائل بأنه من المستحيل معرفة الماضى كما جرى فى الواقع، لأن التاريخ لا يقوم مستقلا عن المؤرخين الذين يستخدمون اللغة بشكل خطابى عندما يشيدون الحكايات لوصفها للناس (Munslow 1997). وأنه طالما أن هذه النصوص المكتوبة هى نتاج معاصر فهى بالتالى متأثرة تأثرا ملموسا ليس فقط بالمبول الأيدلوجية (النظرية) لمؤلفيها، ولكن أيضا بالسياسة الحالية للسلطة. وبما أن أى رواية للتاريخ تقى بالغرض مثلها مثل غيرها من الروايات، فالطريقة الوحيدة الممكنة للتفريق بين الرواية الجيدة والغثة، كما يزعمون، هى مقارنة المهارات الخطابية لمؤلفيها. وإذ تحولت المعارف التاريخية على أيديهم إلى ظاهرة

ذاتية، لذا تقوم الحقيقة إلى أقصى حد على مهارة الحبكة وتماسك الحجة، وليس على التطابق بين الحجة والبرهان المستقل أو إجماع الخبراء. وسرعان ما يفضى هذا إلى غياب الأسس الموضوعية وإلى نوع من النسبية الراديكالية، وعندما ترتدى الحقيقة والمغزى رداء ثقافيا وتفترق إلى الأسس الموضوعية، كما يعتقد التجريبيون والماركسيون، تصبح الثقافات المختلفة غير متساوية إلى أقصى حد. وبالتالي، يرفض أنصار مدرسة ما بعد الحداثة أى بحث عن الرواية «الأفضل» للتاريخ ولا يتقون فى المعايير التأسيسية مثل نمط الإنتاج برغم أنه معيار يتجاوز نطاق العصر الحديث.

وحول التأثير المتزايد لفكر ما بعد الحداثة فى ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين كتب ألكس كالينيكوس (170: 1990 — 1) يقول إن:

«... من الأفضل النظر إليه كنتاج لإنثليجنسيا تعيش حراكا اجتماعيا فى مناخ يسيطر عليه نكوص الحركة العمالية الغربية وديناميكية «الاستهلاك الضخم» للرأسمالية فى عصر ريجان — تاتشر. ومن وجهة النظر هذه يبدو مصطلح «ما بعد الحداثة» تعبيرا زائفا سعت عبره هذه الإنثليجنسيا إلى الإعراب عن خيبة أملها السياسية وتطلعها إلى نمط الحياة القائم على الاستهلاك. وبالتالي فالصعوبات الماثلة أمام تحديد معنى هذا المصطلح لا صلة لها بموضوعنا، إذ إن «ما بعد الحداثة» ليس تعبيرا عن العالم بقدر ما هو تعبير عن شعور جيل معين بالنهاية».

إن كلبية ويأس هذه الإنثليجنسيا ما بعد الحداثة ورفضها الصريح لأى مشروع للتطوير الراديكالى أو حتى إمكانية لبدائل للرأسمالية تتطوى على قدر أكبر من المساواة والديمقراطية كثيرا ما تتم مضاماته بالطلاب الذين يعتقدون أن اعتناقهم لمزاعم ما بعد الحداثة سوف يضمن لهم بطريقة ما مستقبلا فى الأكاديمية.

ولقد أثارت السياسات الكنزية التى تبنتها البلدان الرأسمالية من الثلاثينيات وصاعدا مناقشات حول طبيعة الدولة وسلطة الدولة وتدخل الدولة فى الاقتصاد. وقدم المشاركون فيها وجهات نظر متنوعة حول الدولة الرأسمالية — شكلها ووظائفها وأوجه قصورها فضلا عن مركزية دورها فى التراكم الرأسمالى. وفى

السبعينيات قدم المحللون الماركسيون، الذين رفضوا الحجج المبسرة الحدية الاقتصادية للارتقائيين الاجتماعيين وأفكار منظري النمو الاقتصادي، طيفا متنوعا من وجهات النظر البديلة (Jessop 1990: 24 — 47). وتناولوا الأمر قائلين إن الدولة الرأسمالية كانت نسبيا مستقلة عن الاقتصاد وعن الطبقات المهيمنة، وإنها كانت نظاما من الهيمنة تدخل لتنظيم، أو التوسط لحل، الأزمات والصراع الطبقي على نحو يضمن استمرار حركة الرأسمال وإعادة إنتاجه. وإذا إن الحفاظ على النظام الرأسمالي يستند إلى القمع وإلى القدرة على الإقناع، لذا فتنظيم الدولة الرأسمالية يجب أن يكون ممكنا تاريخيا ومرنا لكي يكون بوسعها التصدي للأزمات وإعادة حلها.

وكان أنطونيو جرامشي، الذي بدأت كتاباته تنشر بالإنجليزية للمرة الأولى في سبعينيات القرن العشرين ألمع المنظرين الماركسيين الذين تناولوا قضية الدولة. وبينما طغى الماركسيون على المناقشات حول الدولة وسلطة الدولة في السبعينيات، طغى الليبراليون وما بعد الحداثيين في هذا المجال في الثمانينيات. وعند محاولات تقييم أو تصنيف ما كتبه جرامشي لم يبد البعض الاهتمام الكافي أو تجاهلوا تماما حقيقة أن جرامشي كتب هذه الأعمال في السجن أثناء صعود الفاشية في إيطاليا. وسحروهم نقده للنزعة الاقتصادية واهتمامه بالمجتمع المدني وبإستراتيجيات ممارسة السلطة وبالأدوار التي نسبها للمثقفين وبالسبل التي تعامل بها مع اللغة والفولكلور والثقافة والتنوع. واعتبروا أن جرامشي يسعى للبرهنة على أن عالم السياسة هو المرحلة الوسيطة في الكلية الاجتماعية. ونظروا إلى مناقشاته للهيمنة كطريقة للتعاطف مع الأدوار التي أداها المثقفون في بناء تحالفات من مجموعات مختلفة أو حركات اجتماعية جديدة كانت هوياتها المميزة المبنية على أساس ثقافي قائمة بالفعل ومحكمة الإغلاق على نحو يمنع تسرب هويات المجموعات الأخرى إليها. بكلمات أخرى أساء ما بعد الماركسيين استخدام كتابات جرامشي عندما أنكروا أن النظريات التي تؤكد على أولوية التناقضات البنوية والطبقات الاجتماعية والأزمات لصيقة الصلة بتحديد الهويات الجماعية للفاعلين الاجتماعيين.

وفى الوقت الذى أخذت فيه كتابات جرامشى تتغير بمثل هذه التفسيرات أحياء المنظرون الليبراليون الآخرون موقف دوركايم القائل بأن الدولة والمجتمع يشكلان مجالين منفصلين. وركز البعض على الدولة قائلاً إنها كانت مستقلة، وإنها تتسم بسببية داخلية خاصة ليست مشتقة من العالمين الاقتصادى والاجتماعى. ولهذا السبب تستطيع قيادات الدولة مقاومة الضغط الذى يمارسه المجتمع لكى يتمكنوا من فرض مصالح الدولة حتى لو تعارضت مع مصالح الطبقات المهيمنة. وكان هؤلاء المنظرون معنيين بدراسة كيفية قيام مديري الأجهزة الإدارية والقضائية للدولة بإدارة وتنظيم الفاعلين الاجتماعيين على اختلاف مشاربهم، وتحقيق الأهداف المحددة للدولة فى الوقت ذاته. بيد أن أحد المعانى التى تتطوى عليها الحجج القائلة باستقلال الدولة هو أن مصالح المجموعات أو الطبقات التى تعتمد بشدة على قرارات وسياسات الدولة يمكن باستمرار الإطاحة بها من العملية السياسية.

ورركز البعض، مثل عالم السوسيولوجي آلين تورين على المجتمع المدنى أو العالم الاجتماعى للكلية. وسعوا للبرهنة على آرائهم قائلين إن الحركات الاجتماعية فى السبعينيات والثمانينيات كانت نضالات قام بها فاعلون اجتماعيون لكى ترى النور كل الطاقات الكامنة للأنماط الثقافية للمجتمع ما بعد الصناعى الحديث. وهكذا فالحركات الاجتماعية الجديدة قادرة على خلق أشكال جديدة من الحياة الاجتماعية والثقافية، ومن ثم، تغيير اتجاه المجتمع ذاته، والمجتمع المدنى وليس الاقتصاد أو الدولة هو المسرح الذى جرت فيه هذه النضالات. ورأوا من الضرورى مقرطة المجتمع المدنى، بيد أنهم قللوا من شأن حقيقة أن الاقتصاد والدولة مازالا يواصلان التأثير على المجتمع المدنى. وخلصوا أيضا إلى أقصى حد احتمال أن تسهل هذه النضالات بالفعل توسع الدولة أو الاقتصاد لتشمل جوانب جديدة من الحياة اليومية. ومن شأن هذا بالطبع أن يقلص نطاق عمل المجتمع المدنى، لا أن يوسعه، ويحصر الديمقراطية التى نادوا بها فى مجالات تضيق وتضيق على نحو مستمر. ويفترض هذا أيضا أن المجتمع المدنى يمكن أن يوجد بشكل أساسى فقط كانعكاس للمجتمع السياسى أو الاقتصاد.

وبينما نادى منظرو استقلال الدولة ومنظرو الحركة الاجتماعية الجديدة بفصل الدولة عن الاقتصاد والمجتمع، كان الليبراليون الجدد منشغلين بإعادة تنظيم أجهزة الدولة في بلدان العالم بهدف تسهيل عمليات تراكم الرأسمال، واشتطوا في هذا الصدد بإنكارهم وجود العالم الاجتماعى زاعمين أن المجتمع ليس إلا حاصل مجموع أفراد يربطهم ببعضهم البعض التبادل فى السوق. فضلا عن زعمهم أن أشكال الدولة الأكثر ملائمة للاقتصاد الكوكبى الناشئ هى تلك التى ترفع القيود عن حركة السوق وعمليات تراكم الرأسمال. وهذا يعنى على سبيل المثال إما إبطال أو تجاهل بنود اتفاقية حماية البيئة، وتكثيف الصراع الطبقي بسحق نقابات العمال مثل نقابة مراقبى النقل الجوى بالولايات المتحدة أو عمال مناجم الفحم فى إنجلترا ونهب ألمانيا الشرقية سابقا بعد التوحيد.

وافترض نقاد آخرون أن الإعلان عن زوال الفكر الاجتماعى الماركسى ونهاية التاريخ أو الاستحالة الكلية للاشتراكية أو الشيوعية هو نوع من استباق الأحداث. وأشعلت فضولهم أحداثا من نوع تمرد الباتيست فى تشياباس والتغييرات الضخمة التى جرت فى البلدان الاشتراكية فى الثمانينات والتسعينيات. وعشية هذه الأحداث وغيرها قدم هؤلاء تحليلات جادة عن التوسع الرأسمالى، وصعود نجم التنظيمات الإجرامية والتشكل الطبقي وانبعاث القومية والدور المختلف للدولة فى القرن العشرين.

وإجمالا يمكن القول إن حجج المنظرين الاجتماعيين التى تناولناها فى هذا الكتاب منذ بداياتها الأولى وحتى أحدثها تدل على أننا نحتاج باستمرار لدراسة عميقة للمصالح التى تخدمها النظريات التى تختزل محركات التغيير حصرا فى العوالم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية أو الثقافية للمجتمع. وتدل أيضا على أننا بحاجة لصقل التقييمات التى تأخذ بعين الاعتبار التنوع فى هذا الصدد على مستوى المجرد وفى الحالات المحددة على حد سواء. وأخيرا تدل أيضا على أننا مازلنا بحاجة لدراسة الكيفية التى سعت بها الشعوب لصناعة تاريخها الخاص.

* * *

المراجع

- Aglietta, Michel 1979 *A Theory of Capitalist Regulation: The US Experience* [1976]. London, UK: Verso.
- Ahmad, Aijaz 1995 The Politics of Literary Postcoloniality. *Race and Class*, vol. 36, no. 3, pp. 1–20. London.
- Alavi, Hamsa 1965 Peasants and Revolution. In *The Socialist Register, 1965*, edited Ralph Miliband and John Saville, pp. 241–77. New York: Monthly Review Press.
- 1975 India and the Colonial Mode of Production. *Economic and Political Weekly*, vol. X, no. 33–5, pp. 1235–62. Bombay.
- Alavi, Hamza and Teodor Shanin 1988 Introduction to the English Edition: Peasantry and Capitalism. In *The Agrarian Question* [1899], by Karl Kautsky, Vol. 1, pp. xi–xxxix. London, UK: Zwan Publications.
- Alexander, Jeffrey 1982 *Theoretical Logic in Sociology, Vol. 2, The Antinomies of Classical Thought*. Berkeley, CA: University of California Press.
- 1983a *Theoretical Logic in Sociology, Vol. 3, The Classical Attempt at Theoretical Synthesis: Max Weber*. Berkeley, CA: University of California Press.
- 1983b *Theoretical Logic in Sociology, Vol. 4, The Modern Reconstruction of Classical Thought: Talcott Parsons*. Berkeley, CA: University of California Press.
- 1986 Rethinking Durkheim's Intellectual Development I: On 'Marxism' and the Anxiety of Being Misunderstood. *International Sociology*, vol. 1, no. 1, pp. 91–107. Cardiff.
- 1995 *Fin de Siècle Social Theory: Relativism, Reduction, and the Problem of Reason*. London, UK: Verso.
- Amin, Ash 1994 Post-Fordism: Models, Fantasies and Phantoms of Transition. In *Post-Fordism: A Reader*, edited by Ash Amin, pp. 1–40. Oxford, UK: Blackwell Publishers.
- Amin, Samir 1974 *Accumulation on a World Scale: A Critique of the Theory of Underdevelopment* [1972]. New York: Monthly Review Press.
- 1976 *Unequal Development: An Essay on the Social Formations of Peripheral Capitalism* [1973]. New York: Monthly Review Press.
- 1980 *Class and Nation, Historically and in the Current Crisis* [1979]. New York: Monthly Review Press.
- 1990 *Maldevelopment: Anatomy of a Global Failure*. London, UK: Books. 1992 *Empire of Chaos*. New York: Monthly Review Press.

- 1997 *Capitalism in the Age of Globalization: The Management of Contemporary Society*. London, UK: Zed Books.
- Amsden, Alice 1990 Third World Industrialization: 'Global Fordism' or New Model? *New Left Review*, no. 182, pp. 5–32. London.
- 1991 Diffusion of Development: The Late-Industrializing Model of Greater East Asia. *The American Economic Review*, vol. 81, no. 2, pp. 282–6. Princeton.
- Appelbaum, Richard P. and Jeffrey Henderson 1992 *States and Development in the Asian Pacific Rim*. Newbury Park, CA: Sage Publications.
- Aristotle 1984 Politics. In *The Complete Works of Aristotle*, edited by Jonathan Barnes, Vol. 2, pp. 1986–2129. Princeton, NJ: Princeton University Press.
- Arkush, R. David 1981 *Fei Xiaotong and Sociology in Revolutionary China*. Cambridge, MA: Council on East Asian Studies, Harvard University.
- Arlacchi, Pino 1979 From Man of Honour to Entrepreneur: The Evolution of the Mafia. *New Left Review*, no. 118, pp. 53–72. London.
- Arnold, David 1984 Gramsci and Peasant Subalternity in India. *Journal of Peasant Studies*, vol. 11, no. 2, pp. 155–77. London.
- Arrighi, Giovanni 1978 *The Geometry of Imperialism: The Limits of Hobson's Paradigm*. London, UK: Verso.
- Assies, Willem 1990 Of Structure Moves and Moving Structures: An Overview of Theoretical Perspectives on Social Movements. In *Structures of Power, Movements of Resistance: An Introduction to the Theories of Urban Movements in Latin America*, CEDLA Publication 55, edited by Willem Assies, Gerrit Burgwal and Ton Salman, pp. 9–98. Amsterdam.
- Aston, T. H. and C. Philpin, editors 1985 *The Brenner Debate: Agrarian Class Structure and Economic Development in Pre-Industrial Europe*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
- Augustine, Saint (Aurelius Augustinus, bishop of Hippo) 1984 *Concerning the City of God against the Pagans* [c. 427], with an introduction by John O'Meara. London, UK: Penguin Books.
- Avineri, Schlomo, editor 1969 *Karl Marx on Colonialism and Modernization: His Dispatches and Other Writings on China, India, Mexico, the Middle East and North Africa*. Garden City, NY: Anchor Books.
- Bahl, Vinay 1999 The Relevance or Irrelevance of Subaltern Studies to the Study of Working Class History. In *After Three Worlds: The Crisis of Historical Consciousness*, edited by Vinay Bahl, Arif Dirlik and Peter Gran. Totowa, NJ: Rowman and Allanheld.
- Balandier, Georges 1966 The Colonial Situation: A Theoretical Approach [1951]. In *Social Change: The Colonial Situation*, edited by Immanuel Wallerstein, pp. 34–62. New York: John Wiley and Sons.
- Bela 1981 *The Newly Industrializing Countries in the World Economy*. Pergamon Press.

- Balibar, Etienne 1977 *On the Dictatorship of the Proletariat*. London, UK: Verso.
- Banaji, Jairus 1972 For a Theory of Colonial Modes of Production. *Economic and Political Weekly*, vol. VII, no. 52, pp. 2498–502. Bombay.
- 1976a Summary of Selected Parts of Kautsky's *The Agrarian Question*. *Economy and Society*, vol. 5, no. 1, pp. 2–49. London.
- 1976b Chayanov, Kautsky, Lenin: Considerations toward a Synthesis. *Economic and Political Weekly*, vol. XI, no. 40, pp. 1594–607. Bombay.
- 1990 Illusions about the Peasantry: Karl Kautsky and the Agrarian Question. *Journal of Peasant Studies*, vol. 17, no. 2, pp. 288–307. London.
- Banerjee, Diptendra 1985 In Search of a Theory of Pre-capitalist Modes of Production. In *Marxian Theory and the Third World* edited by Diptendra Banerjee, pp. 13–40. New Delhi: Sage Publications.
- Baran, Paul A. 1957 *The Political Economy of Growth*. New York: Monthly Review Press.
- Barnard, F. M. 1965 *Herder's Social and Political Thought*. Oxford, UK: Oxford University Press.
- Barnett, Homer G., Leonard Broom, Bernard J. Siegel, Evon Z. Vogt and James B. Watson 1954 Acculturation: An Exploratory Formulation. *American Anthropologist*, Vol. 56, no. 1, pp. 973–1002. Menasha.
- Baron, Hans 1959 The *Querelle* of the Ancients and the Moderns as a Problem for Renaissance Scholarship. *Journal of the History of Ideas*, Vol. XX, no. 1, pp. 3–22. Lancaster, PA.
- Bauer, Otto 1979 *La cuestión de las nacionalidades y la socialdemocracia* [1907]. Mexico, DF: Siglo Veintiuno Editores.
- Beetham, David 1985 *Max Weber and the Theory of Modern Politics*, 2nd edn. Cambridge, UK: Polity Press.
- Beiser, Frederick C. 1992 *Enlightenment, Revolution, and Romanticism: The Genesis of Modern German Thought, 1790–1800*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Bell, Daniel 1973 *The Coming of Post-Industrial Society*. New York: Basic Books.
- 1987 The World and the United States in 2013. *Daedalus*, Vol. 116, no. 3, pp. 1–32. Boston.
- Bello, Walden 1998 The End of the Asia Miracle. *The Nation*, Vol. 266, no. 2, January 12/19, pp. 16–21. New York.
- Benedict, Ruth 1961 *Patterns of Culture* [1934]. London, UK: Routledge & Kegan Paul.
- Bernstein, Eduard 1961 *Evolutionary Socialism: A Criticism and Affirmation* [1899], with an introduction by Sidney Hook. New York: Schocken Books.
- Bernstein, Henry 1972 Modernization Theory and the Sociological Study of Development. *The Journal of Development Studies*, vol. 7, no. 2, pp. 141–60. London.

- Bettelheim, Charles 1972 Theoretical Comments. In *Unequal Exchange: A Study of the Imperialism of Trade*, by Arghiri Emmanuel, pp. 271–322. New York: Monthly Review Press.
- Bienefeld, Manfred 1994 Capitalism and the Nation State in the Dog Days of the Twentieth Century. In *The Socialist Register 1994*, edited by Ralph Miliband and Leo Panitch, pp. 94–129. London, UK: Merlin Press.
- Binsbergen, Wim van and Peter Geschiere, editors 1985 *Old Modes of Production and Capitalist Encroachment: Anthropological Explorations in Africa*. London, UK: Routledge and Kegan Paul.
- Bimbaum, Pierre 1976 La conception durkheimienne de l'Etat: l'apolitisme des fonctionnaires. *Revue Française de Sociologie*, tome XVII, no. 2, pp. 247–58. Paris.
- Blönmstrom, Magnus and Björn Hettne 1984 *Development Theory in Transition: The Dependency Debate and Beyond: Third World Responses*. London, UK: Zed Books.
- Boas, Franz 1887a The Occurrence of Similar Inventions in Areas Widely Apart. *Science*, vol. IX, May 20, pp. 485–6. Washington.
- 1887b Museums of Ethnology and Their Classification. *Science*, vol. IX, June 17, pp. 587–9. Washington.
- 1894 The Half-Blood Indian, An Anthropometric Study. *Popular Science Monthly*, vol. 45, no. 10, pp. 761–70. Washington.
- 1911a Changes in the Bodily Form of Descendents of Immigrants. *Senate Document 208, 1911, 61st Congress, 2d Session*. Washington, DC: Government Printing Office.
- 1911b *The Mind of Primitive Man*. New York: Macmillan. 1940a The Aims of Ethnology [1888]. In *Race, Language, and Culture*, by Franz Boas, pp. 626–38. New York: Macmillan.
- 1940b Review of William Z. Ripley, 'The Races of Europe' [1899]. In *Race, Language, and Culture*, by Franz Boas, pp. 155–9. New York: Macmillan.
- Bock, Kenneth E. 1956 The Acceptance of Histories: Toward a Perspective for Social Science. *University of California Publications in Sociology and Social Institutions*, vol. 3, no. 1, pp. 1–132. Berkeley, CA. 1963 Evolution, Function, and Change. *American Sociological Review*, vol. 28, no. 2, pp. 229–37. Chicago.
- Bodin, Jean 1945 *Method for the Easy Comprehension of History* [1586], translated by Beatrice Reynolds. New York: Columbia University Press.
- Boeke, Julius H. 1953 *Economics and Economic Policy of Dual Societies as Exemplified by Indonesia*. New York: Institute of Pacific Relations.
- Booth, David 1975 Andre Gunder Frank: An Introduction and Appreciation. In *Beyond the Sociology of Development*, edited by Ivar Oxaal, Tony Barnett and David Booth, pp. 50–85. London, UK: Routledge and Kegan Paul.
- 1985 Marxism and Development Sociology: Interpreting the Impasse. *World Development*, vol. 13, no. 7, pp. 761–87. Oxford.

- Bottomore, Tom 1978 Introduction. In *Austro-Marxism*, edited by Tom Bottomore and Patrick Goode, pp. 1–44. Oxford, UK: Clarendon Press.
- 1984 *Sociology and Socialism*. New York: St Martin's Press.
- 1985 *Theories of Modern Capitalism*. London, UK: Allen and Unwin.
- 1988 Introduction. In *Interpretations of Marx*, edited by Tom Bottomore, pp. 1–42. Oxford, UK: Basil Blackwell.
- Bottomore, Tom and Patrick Goode, editors 1978 *Austro-Marxism*. Oxford, UK: Clarendon Press.
- Boyer, Robert 1988 Technical Change and the Theory of 'Régulation'. In *Technical Change and Economic Theory*, edited by Giovanni Dosi, Christopher Freeman, Richard Nelson, Gerald Silverberg and Luc Soete, pp. 67–94. London, UK: Pinter Publishers.
- 1990 *The Regulation School: A Critical Introduction* [1981]. New York: Columbia University Press.
- Brass, Tom 1991 Moral Economists, Subalterns, New Social Movements, and the (Re-) Emergence of a (Post-) Modernised (Middle) Peasant. *The Journal of Peasant Studies*, Vol. 18, no. 2, pp. 173–205. London.
- Brenner, Robert 1977 The Origins of Capitalist Development: A Critique of Neo-Smithian Marxism. *New Left Review*, no. 104, pp. 25–92. London.
- 1978 Dobb on the Transition from Feudalism to Capitalism. *Cambridge Journal of Economics*, vol. 2, no. 2, pp. 121–40. London.
- 1985a Agrarian Class Structure and Economic Development in Pre-Industrial Europe. In *The Brenner Debate: Agrarian Class Structure and Economic Development in Pre-Industrial Europe*, edited by T. H. Aston and C. H. E. Philpin, pp. 10–63. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
- 1985b The Agrarian Roots of European Capitalism. In *The Brenner Debate: Agrarian Class Structure and Economic Development in Pre-Industrial Europe*, edited by T. H. Aston and C. H. E. Philpin, pp. 213–327. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
- Brenner, Robert and Mark Glick 1991 The Regulation Approach: Theory and History. *New Left Review*, no. 188, pp. 45–119. London.
- Brewer, Anthony 1990 *Marxist Theories of Imperialism: A Critical Survey*, 2nd edn. London, UK: Routledge.
- Brinton, Daniel G. 1890 *Races and Peoples: Lectures on the Science of Ethnography*. New York: N. D. C. Hodges.
- Brown, Richard 1973 Anthropology and Colonial Rule: Godfrey Wilson and the Rhodes–Livingstone Institute, Northern Rhodesia. In *Anthropology and the Colonial Encounter*, edited by Talal Asad, pp. 173–98. Atlantic Highlands, NJ: Humanities Press.
- Brubaker, Rogers 1984 *The Limits of Rationality: An Essay on the Social and Moral Thought of Max Weber*. London, UK: Allen and Unwin.

- Bukharin, Nicolai I. 1971 *Economics of the Transformation Period, with the Critical Remarks by Lenin* [1920]. New York: Bergman Publishers.
- 1972 *Imperialism and the Accumulation of Capital* [1924], edited by Kenneth J. Tarbuck. New York: Monthly Review Press.
- 1973 *Imperialism and the World Economy* [1929]. New York: Monthly Review Press.
- 1982 *Selected Writings on the State and the Transition to Socialism*, edited by Richard B. Day. Armond, NY: M. E. Sharpe.
- Byres, Terence J. 1991 The Agrarian Question and Differing Forms of Capitalist Agrarian Transition: An Essay with Reference to Asia. In *Rural Transformation in Asia*, edited by Jan Breman and Sudipto Mundle, pp. 3–76. New Delhi: Oxford University Press.
- 1996 *Capitalism from Above and Capitalism from Below: An Essay in Comparative Political Economy*. New York: St Martin's Press.
- Cabral, Amílcar 1969 *Revolution in Guinea: Selected Texts*. New York: Monthly Review Press.
- 1973 *Return to the Source: Selected Speeches*. New York: Monthly Review Press.
- 1979 *Unity and Struggle: Speeches and Writings*. New York: Monthly Review Press.
- Callinicos, Alex 1990 *Against Postmodernism: A Marxist Critique*. New York: St Martin's Press.
- Cardoso, Fernando H. and Enzo Faletto 1979 *Dependency and Development in Latin America* [1971]. Berkeley, CA: University of California Press.
- Carneiro, Robert L. 1981 Leslie White. In *Totems and Teachers: Perspectives on the History of Anthropology*, edited by Sydel Silverman, pp. 208–52. New York: Columbia University Press.
- Carr, Edward H. 1953 *A History of Soviet Russia*, Vol. 3, *The Bolshevik Revolution, 1917–1923*, vol. 3. London, UK: The Macmillan Press.
- 1964 *A History of Soviet Russia*, Vol. 7, *Socialism in One Country, 1924–1926*, vol. 3, pt. 1. London, UK: The Macmillan Press.
- Chabal, Patrick 1983 *Amilcar Cabral: Revolutionary Leadership and People's War*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
- Chakrabarty, Dipesh 1992 Postcoloniality and the Artifice of History: Who Speaks for 'Indian' Pasts? *Representations*, no. 37, pp. 1–26. Berkeley.
- Chatterjee, Partha 1983 More on Modes of Power and the Peasantry. In *Subaltern Studies II: Writings on South Asian History and Society*, edited by Ranajit Guha, pp. 311–50. Delhi: Oxford University Press.
- 1984 Gandhi and the Critique of Civil Society. In *Subaltern Studies III: Writings on South Asian History and Society*, edited by Ranajit Guha, pp. 153–95. Delhi: Oxford University Press.

- Chayanov, Alexander V. 1986a On the Theory of Non-Capitalist Economic Systems [1924]. In *The Theory of Peasant Economy*, edited by Daniel Thorner, Basile Kerblay and R. E. F. Smith, with a foreward by Teodor Shanin, pp. 1–28. Madison, WI: The University of Wisconsin Press.
- 1986b Peasant Farm Organization [1926]. In *The Theory of Peasant Economy*, edited by Daniel Thorner, Basile Kerblay and R. E. F. Smith, with a foreward by Teodor Shanin, pp. 29–270. Madison, WI: The University of Wisconsin Press.
- Chilcote, Ronald H. 1991 *Amilcar Cabral's Revolutionary Theory and Practice: A Critical Guide*. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers.
- Childe, V. Gordon 1942 *What Happened in History*. Harmondsworth, UK: Penguin Books.
- Chossudovsky, Michel 1997a *The Globalisation of Poverty: Impacts of IMF and World Bank Reforms*. London, UK: Zed Books.
- 1997b Dismantling Former Yugoslavia: Recolonising Bosnia. *Capital and Class*, no. 62, pp. 1–12. London.
- Cirese, Alberto Maria 1982 Gramsci's Observations on Folklore. In *Approaches to Gramsci*, edited by Anne Showstack Sassoon, pp. 212–48. London, UK: Writers and Readers Publishing Cooperative Society.
- Clammer, John, editor 1978 *The New Economic Anthropology*. New York: St Martin's Press.
- Clarke, Simon 1982 *Marx, Marginalism and Modern Sociology from Adam Smith to Max Weber*. London, UK: The Macmillan Press.
- Cohen, Jean and Andrew Arato 1992 *Civil Society and Political Theory*. Cambridge, MA: The MIT Press.
- Colburn, Forrest D. 1989 Introduction. In *Everyday Forms of Peasant Resistance*, edited by Forrest D. Colburn, pp. vii–xv. Armonk, NY: M. E. Sharpe.
- Colby, William M. 1977 *Routes to Rainy Mountain: A Biography of James Mooney, Ethnologist*. Ph.D. Dissertation in History, University of Wisconsin, Madison. Ann Arbor, MI: University Microfilms 78–4851.
- Collins, Randall 1980 Weber's Last Theory of Capitalism: A Systematization. *American Sociological Review*, Vol. 45, no. 4, pp. 925–42. Chicago.
- Cooper, Frederick 1994 Conflict and Connection: Rethinking Colonial African History. *The American Historical Review*, vol. 99, no. 5, pp. 1516–45. Washington.
- Coser, Lewis 1956 *The Functions of Social Conflict*. London, UK: Routledge and Kegan Paul.
- Cox, Robert W. 1997 A Perspective on Globalization. In *Globalization: Critical Reflections*, edited by James A. Mittelman, pp. 21–30. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers.
- Cox, Terry 1984 Class Analysis of the Russian Peasantry: The Research of Kritsman and his School. In *Kritsman and the Agrarian Marxists*, edited by Terry Cox and Gary Littlejohn, pp. 11–60. London, UK: Frank Cass.

- 1986 *Peasants, Class, and Capitalism: The Rural Research of L. N. Kritsman and His School*. Oxford, UK: Clarendon Press.
- Curry, James 1993 The Flexibility Fetish: A Review Essay on Flexible Specialization. *Capital and Class*, no. 50, pp. 99–126. London.
- Dahrendorf, Ralf 1957 *Class and Class Conflict in Industrial Society*. London, UK: Routledge and Kegan Paul.
- Darwin, Charles 1874 *The Descent of Man and Selection in Relation to Sex*. London: Murray.
- Davidson, Andrew 1989 Mode of Production: Impasse or Passé? *Journal of Contemporary Asia*, vol. 19, no. 3, pp. 243–78. Ann Arbor.
- Davis, Horace B. 1976 Introduction: Right of National Self-Determination in Marxist Theory – Luxemburg vs. Lenin. In *The National Question: Selected Writings by Rosa Luxemburg*, edited by Horace B. Davis, pp. 9–59. New York: Monthly Review Press.
- Davis, Mike 1978 'Fordism in Crisis: A Review of Michel Aglietta's *Régulation et crises: L'expérience des Etats-Unis*. *Review*, vol. II, no. 2, pp. 207–69. Binghampton.
- Deane, Herbert A. 1963 *The Political and Social Ideas of St. Augustine*. New York: Columbia University Press.
- Deutsch, Karl 1961 Social Mobilization and Political Development. *American Political Science Review*, vol. 60, no. 3, pp. 463–515. New York.
- Deutscher, Isaac 1954 *The Prophet Armed – Trotsky: 1879–1921*. Oxford, UK: Oxford University Press.
- Deyo, Frederic C., editor 1987 *The Political Economy of the New Asian Industrialism*. Ithaca, NY: Cornell University Press.
- Deyo, Frederic C. 1989 *Beneath the Miracle: Labor Subordination in the New Asian Industrialism*. Berkeley, CA: University of California Press.
- DiMaggio, Paul 1982 Cultural Entrepreneurship in Nineteenth-Century Boston: The Creation of an Organizational Base for High Culture in America. *Media, Culture and Society*, vol. 4, no. 1, pp. 33–50. London.
- Dirlik, Arif 1997 *The Postcolonial Aura: Third World Criticism in the Age of Global Capitalism*. Boulder, CO: Westview Press.
- Dobb, Maurice 1947 *Studies in the Development of Capitalism*. New York: International Publishers.
- 1966 *Soviet Economic Development since 1917*, 6th edn. London, UK: Routledge and Kegan Paul.
- 1976a A Reply [1952]. In *The Transition from Feudalism to Capitalism*, edited by Rodney H. Hilton, pp. 57–67. London, UK: New Left Books.
- 1976b From Feudalism to Capitalism [1962]. In *The Transition from Feudalism to Capitalism*, edited by Rodney H. Hilton, pp. 165–9. London, UK: New Left Books.

- Du Bois, W. E. B. 1898 The Study of Negro Problems. *Annals of the American Academy of Political and Social Science*, vol. XI, no. 219, pp. 1–23. New Haven, CT.
- 1903 *The Souls of Black Folk: Essays and Sketches*. Chicago, IL: A. C. McClurg.
- Duggett, Michael 1975 Marx on Peasants. *Journal of Peasant Studies*, vol. 2, no. 2, pp. 159–82. London.
- Dunn, Guy 1997 Major Mafia Gangs in Russia. In *Russian Organized Crime: The New Threat?* edited by Phil Williams, pp. 63–87. London, UK: Frank Cass.
- Durkheim, Émile 1886 Les études de science sociale. *Revue Philosophique*, tome XXII, pp. 61–80. Paris.
- 1887 La science positive de la morale en Allemagne. *Revue Philosophique*, tome XXIV, pp. 33–58, 113–43, 275–84. Paris.
- 1888 Cours de science social: leçon d'ouverture. *Revue Internationale de L'Enseignement*, tome XV, pp. 23–48. Paris.
- 1898 Préface. *L'Année Sociologique*, tome I, pp. i–vii. Paris.
- 1938 *The Rules of Sociological Method* [1895], edited by George E. G. Caitlin. New York: The Free Press.
- 1951 *Suicide: A Study in Sociology* [1897], edited by George Simpson. Glencoe, IL: Free Press.
- 1958 *Socialism and Saint-Simon* [1895–6], edited by Alvin W. Gouldner. Yellow Springs, OH: The Antioch Press.
- 1964 *The Division of Labor in Society* [1893], translated by George Simpson. New York: The Free Press.
- 1965 *The Elementary Forms of Religious Life* [1912], translated by Joseph W. Swain. New York: The Free Press.
- 1977 *The Evolution of Educational Thought: Lectures on the Formation and Development of Secondary Education in France* [1938]. London, UK: Routledge and Kegan Paul.
- 1978 Review: Albert Schaeffle, *Bau und Leben des sozialen Körpers: Erster Band* [1885]. In *On Institutional Analysis*, edited by Mark Traugott, pp. 93–114. Chicago, IL: The University of Chicago Press.
- 1992 *Professional Ethics and Civic Morals* [1898–1900], with a preface by Bryan S. Turner. London, UK: Routledge.
- Eisenstadt, Shmuel N. 1973 Social Change and Development. In *Readings in Social Evolution and Development*, edited by Shmuel N. Eisenstadt, pp. 3–33. Oxford, UK: Pergamon Press.
- Emmanuel, Arghiri 1972 *Unequal Exchange: A Study of the Imperialism of Trade* [1969]. New York: Monthly Review Press.
- Engels, Frederick 1972 *The Origin of the Family, Private Property and the State:*

- In the Light of the Investigations of Lewis H. Morgan* [1884], edited by Eleanor B. Leacock. New York: International Publishers.
- 1974 Democratic Pan-Slavism [1849]. In *Karl Marx Political Writings*, Vol. 1, *The Revolutions of 1848*, edited by David Fernbach, pp. 226–45. New York: Vintage Books.
- 1990a On the Decline of Feudalism and the Emergence of the National States [1884]. In *Karl Marx and Frederick Engels Collected Works*, Vol. 26, pp. 556–65. New York: International Publishers.
- 1990b The Peasant Question in France and Germany [1894]. In *Karl Marx and Frederick Engels Collected Works*, Vol. 27, pp. 481–502. New York: International Publishers.
- Erlich, Alexander 1960 *The Soviet Industrialization Debate, 1924–1928*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Esherick, Joseph W. 1979 On the 'Restoration of Capitalism': Mao and Marxist Theory. *Modern China*, vol. 5, no. 1, pp. 41–78. London.
- Eyal, Gil, Iván Szelenyi and Eleanor Townsley 1997 The Theory of Post-Communist Managerialism. *New Left Review*, no. 222, pp. 60–92. London.
- Fanon, Frantz 1965 *A Dying Colonialism* [1959]. London, UK: Pelican Books.
- 1967a *Black Skin, White Masks* [1952]. London, UK: MacGibbon and Kee.
- 1967b Racism and Culture [1956]. In *Toward an African Revolution (Political Essays)*, by Frantz Fanon, pp. 29–44. New York: Monthly Review Press.
- 1967c *The Wretched of the Earth* [1961]. London, UK: Penguin Books.
- Fei, Xiaotong 1939 *Peasant Life in China: A Field Study of Country Life in the Yangtze Valley*. New York: Dutton.
- Filloux, Jean-Claude 1993 Inequalities and Social Stratification in Durkheim's Sociology. In *Émile Durkheim: Sociologist and Moralist*, edited by Stephen P. Turner, pp. 211–28. London, UK: Routledge.
- Fisher, Donald 1988 The Scientific Appeal of Functionalism: Rockefeller Philanthropy and the Rise of Social Anthropology. *Anthropology Today*, Vol. 2, no. 1, pp. 5–8. London.
- 1993 *Fundamental Development of the Social Sciences: Rockefeller Philanthropy and the United States Social Science Research Council*. Ann Arbor, MI: The University of Michigan Press.
- Foley, Duncan 1991 Commodity. In *A Dictionary of Marxist Thought*, 2nd edn, edited by Tom Bottomore, pp. 100–2. Oxford, UK: Basil Blackwell.
- Fortes, Meyer 1938 Culture Contact as a Dynamic Process. In *Methods of Study of Culture Contact in Africa*, edited by Lucy P. Mair, pp. 60–91. Oxford, UK: Oxford University Press.
- Foster, George M. 1967 Introduction: What Is a Peasant? In *Peasant Society: A Reader*, edited by Jack M. Potter, May N. Diaz, and George M. Foster, pp. 15–24. Boston, MA: Little, Brown and Company.

- Foster-Carter, Aidan 1978a The Modes of Production Controversy. *New Left Review*, no. 107, pp. 47–78. London.
- 1978b Can We Articulate ‘Articulation’? In *The New Economic Anthropology*, edited by John Clammer, pp. 210–39. New York: St Martin’s Press.
- Foucault, Michel 1978 *The History of Sexuality*, Vol. 1, *An Introduction*. New York: Vintage Books.
- Frank, André G. 1967 *Capitalism and Underdevelopment in Latin America: Historical Studies of Chile and Brazil*. New York: Monthly Review Press.
- 1969 The Development of Underdevelopment [1966]. In *Latin America: Underdevelopment or Revolution*, by André G. Frank, pp. 3–17. New York: Monthly Review Press.
- 1972a Sociology of Development and Underdevelopment of Sociology [1969]. In *Dependence and Underdevelopment: Latin America’s Political Economy*, edited by James D. Cockcroft, Andrée G. Frank, and Dale L. Johnson, pp. 321–98. Garden City, NY: Doubleday and Company.
- 1972b *Lumpenbourgeoisie: Lumpenddevelopment* [1970]. New York: Monthly Review Press.
- Fried, Morton H. 1967 *The Evolution of Political Society*. New York: Random House.
- Fröbel, Folker, Jürgen Heinrichs, and Otto Kreye 1977 The Tendency Towards a New International Division of Labor. *Review*, vol. I, no. 1, pp. 73–88. Binghamton. 1980 *The New International Division of Labour*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
- Furtado, Celso 1964 *Development and Underdevelopment: A Structural View of the Problems of Developed and Underdeveloped Countries* [1961]. Berkeley, CA: University of California Press.
- Gayton, Anna H. 1932 The Ghost Dances of 1870 in South-Central California. *University of California Publications in American Archaeology and Ethnology*, vol. XXVIII, pp. 57–82. Berkeley.
- Geertz, Clifford 1956 The Development of the Javanese Economy: A Socio-cultural Approach. *Massachusetts Institute of Technology, Center for International Studies, Economic Development Program, Document C/56–18*. Cambridge, MA.
- 1963a *Agricultural Involution: The Processes of Ecological Change in Indonesia*. Berkeley, CA: University of California Press.
- 1963b The Integrative Revolution: Primordial Sentiments and Civil Politics in the New States. In *Old Societies and New States: The Quest for Modernity in Asia and Africa*, edited by Clifford Geertz, pp. 105–57. Glencoe, IL: The Free Press.
- 1971 After the Revolution: The Fate of Nationalism in the New States. In *Stability and Social Change*, edited by Bernard Barber and Alex Inkeles, pp. 357–76. Boston, MA: Little, Brown and Company.

- 1973a Ritual and Social Change: A Javanese Example [1959]. In *The Interpretation of Cultures; Selected Essays*, by Clifford Geertz, pp. 142–69. New York: Basic Books.
- 1973b Religion as a Cultural System [1966]. In *The Interpretation of Cultures; Selected Essays*, by Clifford Geertz, pp. 87–125. New York: Basic Books.
- Geras, Norman 1976 *The Legacy of Rosa Luxemburg*. London, UK: Verso.
- Gerth, Hans H. and C. Wright Mills 1946 Introduction: The Man and His Work. In *From Max Weber: Essays in Sociology*, edited by Hans H. Gerth and C. Wright Mills, pp. 1–74. New York: Oxford University Press.
- Giddens, Anthony 1987 Weber and Durkheim: Coincidence and Divergence. In *Max Weber and his Contemporaries*, edited by Wolfgang J. Mommsen and Jürgen Osterhammel, pp. 182–9. London, UK: Allen and Unwin.
- 1990 *The Consequences of Modernity*. Stanford, CA: Stanford University Press.
- Gilroy, Paul 1993 *The Black Atlantic: Modernity and Double Consciousness*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Girvan, Norman 1973 The Development of Dependency Economics in the Caribbean and Latin America: Review and Comparison. *Social and Economic Studies*, vol. 22, no. 1, pp. 1–33. Kingston.
- Gluckman, Max 1966 Malinowski's 'Functional' Analysis of Social Change [1947]. In *Social Change: The Colonial Situation*, edited by Immanuel Wallerstein, pp. 25–33. New York: John Wiley and Sons.
- Gobineau, Joseph A. 1915 *The Inequality of Human Races* [1853–5], translated by A. Collins. London, UK: Heinemann.
- Goldthorpe, John 1971 Theories of Industrial Society: Reflections on the Recrudescence of Historicism and the Future of Futurology. *Archives Européennes de Sociologie*, vol. 12, no. 2, pp. 263–88. Paris.
- Goodman, David and Michael Redclift 1982 *From Peasant to Proletarian: Capitalist Development and Agrarian Transitions*. New York: St Martin's Press.
- Gordon, David 1988 The Global Economy: New Edifice or Crumbling Foundation. *New Left Review*, no. 168, pp. 24–65. London.
- Gramsci, Antonio 1967 The Southern Question [1926]. In *The Modern Prince and Other Writings*, pp. 28–51. New York: International Publishers.
- 1971a Notes on Italian History [1933]. In *Selections from the Prison Notebooks*, edited by Quintin Hoare and Geoffrey N. Smith, pp. 44–120. New York: International Publishers.
- 1971b The Intellectuals [1933]. In *Selections from the Prison Notebooks*, edited by Quintin Hoare and Geoffrey N. Smith, pp. 3–23. New York: International Publishers.
- 1971c Americanism and Fordism [1931]. In *Selections from the Prison Notebooks*, edited by Quintin Hoare and Geoffrey N. Smith, pp. 277–318. New York: International Publishers.

- 1992 Types of Periodicals [1929]. In *Antonio Gramsci Prison Notebooks*, edited by Joseph A. Buttigieg and Antonio Callari, Vol. 1, pp. 125–36. New York: Columbia University Press.
- Gran, Peter 1979 *Islamic Roots of Capitalism: Egypt 1760–1840*. Austin, TX: University of Texas Press.
- Guéhenno, Jean-Marie 1995 *The End of the Nation-State* [1993]. Minneapolis, MN: University of Minnesota Press.
- Guha, Ranajit 1982 On Some Aspects of the Historiography of Colonial India. In *Subaltern Studies I: Writings on South Asian History and Society*, edited by Ranajit Guha, pp. 1–8. Delhi: Oxford University Press.
- Habermas, Jürgen 1981 New Social Movements. *Telos*, no. 49, pp. 33–7. St Louis.
- Hagen, Everett E. 1962 *On the Theory of Social Change: How Economic Growth Begins*. Homewood, IL: Dorsey Press.
- Hall, Stuart 1991 The Local and the Global: Globalization and Ethnicity. In *Culture, Globalisation, and the World System: Contemporary Conditions for the Representation of Identity*, edited by A. D. King, pp. 19–39. London, UK: Macmillan.
- Harman, Chris 1992 The Return of the National Question. *International Socialism*, no. 56, pp. 3–62. London.
- Harvey, David 1989 *The Condition of Postmodernity: An Enquiry into the Origins of Cultural Change*. Oxford, UK: Basil Blackwell. 1996 *Justice, Nature and the Geography of Difference*. Oxford, UK: Basil Blackwell.
- Haupt, Georges, Michael Löwy and Claudie Weill, editors 1974 *Les marxistes et la question nationale, 1848–1914: études et textes*. Paris, FR: François Maspero.
- Havighurst, Alfred F., editor 1958 *The Pirenne Thesis: Analysis, Criticism, and Revision*. Boston, MA: D. C. Heath and Company.
- Hegel, George Friedrich 1952 *Philosophy of Right* [1821], translated by T. M. Knox. Oxford, UK: Oxford University Press.
- 1964 The German Constitution. In *Hegel's Political Writings*, edited by T. M. Knox, pp. 153–64. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
- 1975 *Lectures on the Philosophy of World History: Introduction* [1830], with an introduction by Duncan Forbes. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
- Held, David 1991 Crisis in Capitalist Society. In *A Dictionary of Marxist Thought*, 2nd edn, edited by Tom Bottomore, pp. 118–21. Oxford, UK: Basil Blackwell.
- Hennis, Wilhelm 1988 *Max Weber: Essays in Reconstruction*. London, UK: Allen and Unwin.
- Herold, Marc W. and Nicholas Kozlov 1987 A New International Division of Labor: The Caribbean Case. In *The Year Left 2: An American Socialist Yearbook*, edited by Mike Davis, Manning Marable, Fred Pfeil and Michael Sprinker, pp. 218–41. London, UK: Verso.
- Herskovits, Melville J. 1938 *Acculturation: The Study of Culture Contact*. New York: J. J. Augustin Publisher.

- Hewitt de Alcántara, Cynthia 1984 *Anthropological Perspectives on Rural Mexico*. London, UK: Routledge and Kegan Paul.
- Higgott, Richard A. 1981 Beyond the Sociology of Underdevelopment: An Historiographical Analysis of Dependencia and Marxist Theories of Underdevelopment. *Social Analysis*, no. 7, pp. 72–98. Adelaide.
- Hilferding, Rudolf 1981 *Finance Capital: A Study of the Latest Phase of Capitalist Development* [1910], edited by Tom Bottomore. London, UK: Routledge and Kegan Paul.
- Hill, Christopher 1971 *Lenin and the Russian Revolution*. London, UK: Penguin Books.
- Hilton, Rodney 1974 Warriors and Peasants. *New Left Review*, no. 83, pp. 83–94. London.
- 1976a A Comment [1953]. In *The Transition from Feudalism to Capitalism*, edited by Rodney Hilton, pp. 109–17. London, UK: New Left Books.
- 1976b Introduction. In *The Transition from Feudalism to Capitalism*, edited by Rodney Hilton, pp. 9–30. London, UK: New Left Books.
- Hinsley, Curtis M., Jr. 1981 *Savages and Scientists: The Smithsonian Institution and the Development of American Anthropology, 1846–1910*. Washington, DC: Smithsonian Institution Press.
- Hirschman, Albert O. 1958 *The Strategy of Economic Development*. New Haven, CT: Yale University Press.
- Hirst, Paul and Grahame Thompson 1996 *Globalization in Question: The International Economy and the Possibilities of Governance*. Cambridge, UK: Polity Press.
- Hirst, Paul and Jonathan Zeitlin 1991 Flexible Specialization versus Post-Fordism: Theory, Evidence and Policy Implications. *Economy and Society*, vol. 20, no. 1, pp. 1–56. London.
- Hobbes, Thomas 1968 *Leviathan* [1651], edited by C. B. Macpherson. London, UK: Penguin Books.
- Hobsbawm, Eric J. 1965 Introduction. In *Pre-capitalist Economic Formations* by Karl Marx, pp. 9–65. New York: International Publishers.
- 1976 From Feudalism to Capitalism [1962]. In *The Transition from Feudalism to Capitalism*, edited by Rodney Hilton, pp. 159–64. London, UK: New Left Books.
- 1979 *The Age of Capital, 1848–1875*. New York: Mentor Books.
- 1987 *The Age of Empire, 1875–1914*. New York: Pantheon Books.
- 1996 *The Age of Extremes: A History of the World, 1914–1991*. New York: Vintage Books.
- Hobson, John A. 1965 *Imperialism: A Study*, 1st edn [1902]. Ann Arbor, MI: University of Michigan Press.
- Hodgen, Margaret T. 1964 *Early Anthropology in the Sixteenth and Seventeenth*

- Centuries*. Philadelphia, PA: University of Pennsylvania Press.
- Horsman, Matthew and Andrew Marshall 1994 *After the Nation-State: Citizens, Tribalism and the New World Disorder*. New York: HarperCollins Publishers.
- Howard, Michael C. and J. E. King 1989 *A History of Marxian Economics*, Vol. I, 1883–1929. Princeton, NJ: Princeton University Press.
- Hunter [Wilson], Monica 1936 *Reaction to Conquest: Effects of Contact with Europeans on the Pondo of South Africa*. Oxford, UK: Oxford University Press.
- 1938 Contact between European and Native in South Africa: 1. In Pongoland. In *Methods of Study of Culture Contact in Africa*, edited by Lucy Mair, pp. 9–24. Oxford, UK: Oxford University Press.
- Huntington, Samuel P. 1976 The Change to Change: Modernization, Development, and Politics [1971]. In *Comparative Modernization: A Reader*, edited by Cyril E. Black, pp. 25–61. New York: The Free Press.
- Hussain, Athar and Keith Tribe 1981a *Marxism and the Agrarian Question*, Vol. 1, *German Social Democracy and the Peasantry, 1890–1907*. Atlantic Highlands, NJ: Humanities Press.
- 1981b *Marxism and the Agrarian Question*, Vol. 2, *Russian Marxism and the Peasantry, 1861–1930*. Atlantic Highlands, NJ: Humanities Press.
- Hutchinson, John and Anthony D. Smith 1994 Introduction. In *Nationalism*, edited by John Hutchinson and Anthony D. Smith, pp. 3–13. Oxford, UK: Oxford University Press.
- Hymer, Stephen 1976 *International Operations of National Firms: A Study of Direct Foreign Investment*. Cambridge, MA: The MIT Press.
- Ibn Khaldun 1967 *The Muqaddimah: An Introduction to History*, edited by N. J. Dawood. Princeton, NJ: Princeton University Press.
- Ionescu, Ghita 1976 Introduction. In *The Political Thought of Saint-Simon*, edited by Ghita Ionescu, pp. 1–57. Oxford, UK: Oxford University Press.
- Irele, Abiola 1973a Negritude or Black Cultural Nationalism. *The Journal of Modern African Studies*, vol. 3, no. 3, pp. 321–48. London.
- 1973b Negritude: Literature and Ideology. *The Journal of Modern African Studies*, vol. 3, no. 4, pp. 499–526. London.
- Jameson, Fredric 1991 *Postmodernism or the Cultural Logic of Late Capitalism*. London, UK: Verso.
- Jenkins, Rhys 1984 Divisions over the International Division of Labor. *Capital and Class*, no. 22, pp. 28–57. London.
- 1987 *Transnational Corporations and Uneven Development*. London, UK: Methuen.
- Jessop, Bob 1982 *The Capitalist State*. New York: New York University Press.
- 1990 *State Theory: Putting Capitalist States in Their Place*. University Park, PA: The Pennsylvania State University Press.

- Johnston, Hank, Enrique Laraña and Joseph R. Gusfield 1994 *Identities, Grievances, and New Social Movements*. In *New Social Movements: From Ideology to Identity*, edited by Enrique Laraña, Hank Johnston and Joseph R. Gusfield, pp. 3–35. Philadelphia, PA: Temple University Press.
- Jones, Greta 1980 *Social Darwinism and English Thought: The Interaction between Biological and Social Theory*. Brighton, UK: Harvester.
- Kahn, Charles H. 1960 *Anaximander and the Origins of Greek Cosmology*. New York: Columbia University Press.
- 1979 *The Art and Thought of Heraclitus: An Edition of the Fragments with Translation and Commentary*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
- Katz, Claudio J. 1989 *From Feudalism to Capitalism: Marxian Theories of Class Struggle and Social Change*. New York: Greenwood Press.
- Kautsky, Karl 1887 Die moderne Nationalität. *Die Neue Zeit*, Jahrgang V, pp. 442–51. Stuttgart.
- 1908 Nationalität und Internationalität. *Die Neue Zeit, Ergänzunghefte* 1, 18 Januar 1908, pp. 1–25. Stuttgart.
- 1988 *The Agrarian Question* [1899], with an introduction by Hamza Alavi and Teodor Shanin, 2 vols. London, UK: Zwan Publications.
- Keane, John 1988 *Democracy and Civil Society: On the Predicaments of European Socialism, the Prospects for Democracy, and the Problem of Controlling Social and Political Power*. London, UK: Verso.
- Kearney, Michael 1996 *Reconceptualizing the Peasantry: Anthropology in Global Perspective*. Boulder, CO: Westview Press.
- Keesing, Felix M. 1934 The Changing Life of Native Peoples in the Pacific Area: A Sketch in Cultural Dynamics. *The American Journal of Sociology*, vol. XXXIX, no. 4, pp. 443–58. Chicago.
- Keynes, John M. 1936 *General Theory of Employment, Interest, and Money*. New York: Harcourt, Brace and Company.
- Kiely, Ray 1994 Development Theory and Industrialisation: Beyond the Impasse. *Journal of Contemporary Asia*, vol. 24, no. 2, pp. 133–60. Stockholm.
- Kindleberger, Charles 1969 *American Business Abroad: Six Lectures on Direct Investment*. New Haven, CT: Yale University Press.
- Kluckhohn, Clyde 1943 Covert Culture and Administrative Problems. *American Anthropologist* Vol. 45, no. 2, pp. 213–27. Menasha.
- Knei-Paz, Baruch 1978 *The Social and Political Thought of Leon Trotsky*. Oxford, UK: Oxford University Press.
- Konrád, György and Iván Szelényi 1979 *The Intellectuals on the Road to Class Power* [1974]. New York: Harcourt Brace Jovanovich.
- Krader, Lawrence 1974 Introduction. In *The Ethnological Notebooks of Karl Marx* [1880–1882], edited by Lawrence Krader, pp. 1–90. Assen, The Netherlands: Van Gorcum.

- Kritsman, L. N. 1984 Class Stratification in the Soviet Countryside [1926]. In *Kritsman and the Agrarian Marxists*, edited by Terry Cox and Gary Littlejohn, pp. 85–143. London, UK: Frank Cass.
- Laclau, Ernesto 1971 Feudalism and Capitalism in Latin America. *New Left Review*, no. 71, pp. 19–38. London.
- Laclau, Ernesto and Chantal Mouffe 1985 *Hegemony and Socialist Strategy: Towards a Radical Democratic Politics*. London, UK: Verso.
- Lash, Scott and John Urry 1987 *The End of Organized Capitalism*. Cambridge, UK: Polity Press.
- Leacock, Eleanor B. 1963 Introduction. In *Ancient Society: Or, Researches in the Lines of Human Progress from Savagery through Barbarism to Civilization* [1877], by Lewis H. Morgan. Cleveland, OH: The World Publishing Company.
- 1982 Marxism and Anthropology. In *The Left Academy: Marxist Scholarship on American Campuses*, edited by Bertell Ollman and Edward Vernoff, pp. 242–76. New York: McGraw-Hill Book Company.
- Lechner, Frank J. 1991 Religion, Law, and Global Order. In *Religion and Global Order*, edited by Roland Robertson and William R. Garrett, pp. 263–80. New York: Paragon House Publishers.
- Lee, George 1971 Rosa Luxemburg and the Impact of Imperialism. *The Economic Journal*, vol. 81, no. 324, pp. 847–62. London.
- Lenin, Vladimir I. 1960a The Development of Capitalism in Russia: The Process of the Formation of a Home Market for Large-scale Industry [1899]. In *Collected Works*, Vol. 3, pp. 21–607. Moscow, USSR: Progress Publishers.
- 1960b New Economic Developments in Peasant Life (On V. Y. Postnikov's *Peasant Farming in South Russia*) [1893]. In *Collected Works*, Vol. 1, pp. 11–74. Moscow, USSR: Progress Publishers.
- 1960c The Agrarian Question and the 'Critics of Marx' [1903]. In *Collected Works*, Vol. 5, pp. 103–222. Moscow, USSR: Progress Publishers.
- 1961 What Is to Be Done? Burning Questions of Our Movement [1902]. In *Collected Works*, Vol. 5, pp. 347–530. Moscow, USSR: Progress Publishers.
- 1962 The Agrarian Program of Social-Democracy in the First Russian Revolution, 1905–1907 [1907]. In *Collected Works*, Vol. 13, pp. 217–431. Moscow, USSR: Progress Publishers.
- 1963 The Agrarian Question in Russia Towards the Close of the Nineteenth Century [1908]. In *Collected Works*, Vol. 15, pp. 69–147. Moscow, USSR: Progress Publishers.
- 1964a Imperialism, The Highest Stage of Capitalism: A Popular Outline [1917]. In *Collected Works*, Vol. 22, pp. 185–304. Moscow, USSR: Progress Publishers.
- 1964b The Right of Nations to Self-Determination [1914]. In *Collected Works*, Vol. 20, pp. 393–454. Moscow, USSR: Progress Publishers.

- 1964c *Critical Remarks on the National Question* [1913]. In *Collected Works*, Vol. 20, pp. 17–51. Moscow, USSR: Progress Publishers.
- 1964d *The Socialist Revolution and the Right of Nations to Self-Determination, Theses* [1916]. In *Collected Works*, Vol. 22, pp. 143–56. Moscow, USSR: Progress Publishers.
- 1964e *New Data on the Laws Governing the Development of Capitalism in Agriculture, Part One. Capitalism and Agriculture in the United States of America*. In *Collected Works*, Vol. 22, pp. 13–102. Moscow, USSR: Progress Publishers.
- 1964f *State and Revolution: The Marxist Theory of the State and the Tasks of the Proletariat in the Revolution* [1917]. In *Collected Works*, Vol. 25, pp. 385–498. Moscow, USSR: Progress Publishers.
- 1965a *The Trade Unions, The Present Situation and Trotsky's Mistakes* [1920]. In *Collected Works*, Vol. 32, pp. 19–42. Moscow, USSR: Progress Publishers.
- 1965b *The New Economic Policy and the Tasks of the Political Education Departments* [1921]. In *Collected Works*, Vol. 33, pp. 60–80. Moscow, USSR: Progress Publishers.
- 1965c *The Tax in Kind* [1921]. In *Collected Works*, Vol. 32, pp. 329–65. Moscow, USSR: Progress Publishers. 1966 *Preliminary Draft Theses on the Agrarian Question*. In *Collected Works*, Vol. 31, pp. 144–51. Moscow, USSR: Progress Publishers.
- 1968 *Notebooks on Imperialism* [1915–1916]. In *Collected Works*, Vol. 39. Moscow, USSR: Progress Publishers.
- Lerner, Ralph and Muhsin Mahdi 1963 *Medieval Political Philosophy: A Source-book*. Glencoe, IL: The Free Press of Glencoe.
- Lewin, Moshe 1968 *Russian Peasants and Soviet Power: A Study of Collectivization*. New York: W. W. Norton.
- 1974 *Political Undercurrents in Soviet Economic Debates: From Bukharin to the Modern Reformers*. Princeton, NJ: Princeton University Press.
- 1985 *The Making of the Soviet System: Essays on the Social History of Interwar Russia*. New York: Pantheon Books.
- Linton, Ralph, editor 1940 *Acculturation in Seven American Indian Tribes*. New York: D. Appleton-Century Company.
- Lipietz, Alain 1986 *New Tendencies in the International Division of Labor: Regimes of Accumulation and Modes of Regulation*. In *Production, Work, Territory: The Geographical Anatomy of Industrial Capitalism*, edited by Allen Scott and Michael Storper, pp. 16–40. Boston, MA: Allen and Unwin.
- Littlejohn, Gary 1977 *Peasant Economy and Society*. In *Sociological Theories of the Economy*, edited by Barry Hindess, pp. 118–56. New York: Holmes and Meier Publishers.

- 1984 *The Agrarian Marxist Research in its Political Context: State Policy and the Development of the Soviet Rural Class Structure in the 1920s*. In *Kritsman and the Agrarian Marxists*, edited by Terry Cox and Gary Littlejohn, pp. 61–84. London, UK: Frank Cass.
- Llobera, Josep R. 1981 Durkheim, the Durkheimians and their Collective Misrepresentation of Marx. In *The Anthropology of Pre-Capitalist Societies*, edited by Joel S. Kahn and Josep R. Llobera, pp. 214–40. London, UK: The Macmillan Press.
- 1994 Durkheim and the National Question. In *Debating Durkheim*, edited by W. S. F. Pickering and H. Martins, pp. 134–58. London, UK: Routledge.
- Lock, Grahame 1977 Introduction. In *Dictatorship of the Proletariat* by Etienne Balibar, pp. 7–33. London, UK: Verso.
- Löwith, Karl 1982 *Max Weber and Karl Marx* [1960], edited by Tom Bottomore and William Outhwaite. London, UK: Allen and Unwin.
- Löwy, Michael 1974 Le problème de l'Histoire. In *Les marxistes et la question nationale, 1848–1914: études et textes*, edited by Georges Haupt, Michael Löwy and Claudie Weill, pp. 370–91. Paris: François Maspero.
- 1981 *The Politics of Combined and Uneven Development: The Theory of Permanent Revolution*. London, UK: Verso.
- Lukes, Steven 1977 *Émile Durkheim: His Life and Work: A Historical and Critical Study*. London, UK: Penguin Books.
- Luxemburg, Rosa 1951 *The Accumulation of Capital* [1913], edited by Joan Robinson. London, UK: Routledge and Kegan Paul.
- 1970a Reform or Revolution [1900]. In *Rosa Luxemburg Speaks*, edited by Mary-Alice Waters, pp. 33–90. New York: Pathfinder Press.
- 1970b The Mass Strike, the Political Party, and the Trade Unions [1906]. In *Rosa Luxemburg Speaks*, edited by Mary-Alice Waters, pp. 153–218. New York: Pathfinder Press.
- 1971 Speech to the Hanover Congress [1899]. In *Selected Political Writings of Rosa Luxemburg*, edited by Dick Howard, pp. 44–51. New York: Monthly Review Press.
- 1972 *The Accumulation of Capital – An Anti-Critique* [1915], edited by Kenneth J. Tarbuck. New York: Monthly Review Press.
- 1976 The National Question and Autonomy [1908–9]. In *The National Question: Selected Writings by Rosa Luxemburg*, edited by Horace B. Davis, pp. 101–287. New York: Monthly Review Press.
- Machiavelli, Niccolò 1988 *Florentine Histories* [1525], translated by Laura F. Banfield and Harvey C. Mansfield, Jr. Princeton, NJ: Princeton University Press.
- Macpherson, Crawford B. 1973 *Democratic Theory: Essays in Retrieval*. Oxford, UK: Oxford University Press.
- 1977 *The Life and Times of Liberal Democracy*. Oxford, UK: Oxford University Press.

- Mair, Lucy, editor 1938 *Methods of Study of Culture Contact in Africa*. Oxford, UK: Oxford University Press.
- Malinowski, Bronislaw 1938 Introductory Essay: The Anthropology of Changing African Cultures. In *Methods of Study of Culture Contact in Africa*, edited by Lucy P. Mair, pp. vii–xxxviii. Oxford, UK: Oxford University Press.
- 1945 *The Dynamics of Culture Change: An Inquiry into Race Relations in Africa*. New Haven, CT: Yale University Press.
- Mallon, Florencia E. 1994 The Promise and Dilemma of Subaltern Studies: Perspectives from Latin American History. *The American Historical Review*, vol. 99, no. 5, pp. 1491–1515. Washington.
- Mandel, Ernest 1989 *Beyond Perestroika: The Future of Gorbachev's USSR*. London, UK: Verso.
- Mannoni, Octave 1964 *Prospero and Caliban: The Psychology of Colonization* [1950]. New York: Frederick A. Praeger.
- Mao Zedong 1965a Analysis of the Classes in Chinese Society [1926]. In *Selected Works of Mao Tse-tung*, Vol. 1, pp. 13–22. Peking: Foreign Languages Press.
- 1965b How to Differentiate the Classes in the Rural Areas [1933]. In *Selected Works of Mao Tse-tung*, Vol. 1, pp. 137–40. Peking: Foreign Languages Press.
- 1965c Report on an Investigation of the Peasant Movement in Hunan [1927]. *Selected Works of Mao Tse-tung*, Vol. 1, pp. 23–62. Peking: Foreign Languages Press.
- 1990 *Report from Xunwu* [1930], with an introduction by Roger R. Thompson. Stanford, CA: Stanford University Press.
- Marable, Manning 1995 *Beyond Black and White: Transforming African-American Politics*. London, UK: Verso.
- Marcuse, Herbert 1960 *Reason and Revolution: Hegel and the Rise of Social Theory* [1941]. Boston, MA: Beacon Press.
- Mariátegui, José Carlos 1971 *Seven Interpretive Essays on the Peruvian Reality* [1928], with an introduction by Jorge Basadre. Austin, TX: University of Texas Press.
- Markus, György 1991 Culture: The Making and the Make-up of a Concept. *Dialectical Anthropology*, vol. 18, no. 1, pp. 3–31. Dordrecht.
- Martinussen, John 1997 *Society, State and Market: A Guide to Competing Theories of Development*. London, UK: Zed Books.
- Marx, Karl 1963 *The Eighteenth Brumaire of Louis Bonaparte* [1852]. New York: International Publishers.
- 1964a *The Economic and Philosophic Manuscripts of 1844* [1844], edited by Dirk J. Struik. New York: International Publishers.
- 1964b *Class Struggles in France 1848–1850* [1848–50]. New York: International Publishers.

- 1968 *Theories of Surplus-Value* [1862–3], edited by S. Ryazanskaya, Vol. 2. Moscow, USSR: Progress Publishers.
- 1970 *A Contribution to the Critique of Political Economy* [1859], edited by Maurice Dobb. New York: International Publishers.
- 1971 The Civil War in France [1871]. In *On the Paris Commune* by Karl Marx and Frederick Engels, pp. 102–81. Moscow, USSR: Progress Publishers.
- 1973 *Grundrisse: Foundations of the Critique of Political Economy* [1857–8], with an introduction by Martin Nicolaus. New York: Vintage Books.
- 1974a *The Ethnological Notebooks of Karl Marx* [1880–2], edited by Lawrence Krader. Assen, The Netherlands: Van Gorcum.
- 1974b The Civil War in France [1871]. In *Karl Marx Political Writings*, Vol. 3, *The First International and After*, edited by David Fernbach, pp. 187–268. New York: Vintage Books.
- 1977 *Capital: A Critique of Political Economy* [1867], Vol. 1, with an introduction by Ernest Mandel. New York: Vintage Books.
- 1978 *Capital: A Critique of Political Economy* [1884], Vol. 2, with an introduction by Ernest Mandel. London, UK: Penguin Books.
- 1981 *Capital: A Critique of Political Economy* [1894], Vol. 3, with an introduction by Ernest Mandel. New York: Vintage Books.
- 1982 *Critique of Hegel's 'Philosophy of Right'* [1843], edited by Joseph O'Malley. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
- 1983a Letter to Frederick Engels, 2 June 1853. In *Karl Marx and Frederick Engels Collected Works*, Vol. 39, pp. 330–5. New York: International Publishers.
- 1983b Marx-Zasulich Correspondence: Letters and Drafts [1881]. In *Late Marx and the Russian Road: Marx and 'The Peripheries of Capitalism'*, edited by Teodor Shanin, pp. 97–126. New York: Monthly Review Press.
- 1985 Letter to Frederick Engels, 19 December 1860. In *Karl Marx and Frederick Engels Collected Works*, Vol. 41, pp. 231–3. New York: International Publishers.
- 1987 Letter to Ludwig Kugelmann, 29 November 1869. In *Karl Marx and Frederick Engels Collected Works*, Vol. 43, pp. 390–1. New York: International Publishers.
- Marx, Karl and Frederick Engels 1970 *The German Ideology* [1845–6], edited by C. J. Arthur. New York: International Publishers.
- 1974 Manifesto of the Communist Party [1848]. In *Karl Marx Political Writings*, Vol. 1, *The Revolutions of 1948*, edited by David Fernbach, pp. 62–98. New York: Vintage Books.
- 1989 Preface to the Second Russian Edition of the *Manifesto of the Communist Party* [1882]. In *Karl Marx and Frederick Engels Collected Works*, Vol. 24, pp. 425–6. New York: International Publishers.
- Mason, Otis T. 1894 Ethnological Exhibit of the Smithsonian Institution at the

- World's Columbian Exposition. *Memoirs of the International Congress of Anthropology*, edited by C. Staniland Wake, pp. 208–16. Chicago, IL: Schute Publishing Company.
- Mauss, Marcel 1958 Introduction to the First Edition [1928]. In *Socialism and Saint-Simon*, edited by Alvin W. Gouldner, pp. 1–4. Yellow Springs, OH: The Antioch Press.
- McClelland, David C. 1961 *The Achieving Society*. Princeton, NJ: Van Nostrand.
- McCulloch, Jock 1983a *Black Soul, White Artifact: Fanon's Clinical Psychology and Social Theory*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
- 1983b *In the Twilight of Revolution: The Political Theory of Amílcar Cabral*. London, UK: Routledge and Kegan Paul.
- McEachern, Doug 1976 The Mode of Production in India. *Journal of Contemporary Asia*, vol. 6, no. 4, pp. 444–57. Stockholm.
- Meek, Ronald L. 1976 *Social Science and Ignoble Savage*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
- Meillassoux, Claude 1981 *Maidens, Meal and Money: Capitalism and the Domestic Community* [1975]. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
- Meisner, Maurice 1996 *The Deng Xiaoping Era: An Inquiry into the Fate of Chinese Socialism 1978–1994*. New York: Hill and Wang.
- Mészáros, István 1995 *Beyond Capital: Toward a Theory of Transition*. New York: Monthly Review Press.
- Mintz, Sidney W. 1953 The Folk–Urban Continuum and the Rural Proletarian Community. *American Sociological Review*, vol. LIX, no. 2, pp. 136–43. Chicago.
- 1973 A Note on the Definition of Peasantries. *Journal of Peasant Studies*, vol. 1, no. 1, pp. 91–106. London. 1974 The Rural Proletariat and the Problem of Rural Proletarian Consciousness. *The Journal of Peasant Studies*, vol. 1, no. 4, pp. 291–325. London.
- Molina Enríquez, Andrés 1978 *Los grandes problemas nacionales* [1909], edited by Arnaldo Córdoba. Mexico, DF: Ediciones Era.
- Mommsen, Wolfgang J. 1971 Discussion on Max Weber and Power-politics. In *Max Weber and Sociology Today*, edited by Otto Stammer, pp. 109–16. Oxford, UK: Basil Blackwell.
- 1974 *The Age of Bureaucracy: Perspectives on the Political Sociology of Max Weber*. Oxford, UK: Basil Blackwell.
- 1982 *Theories of Imperialism* [1977], translated by P. S. Falla. Chicago, IL: The University of Chicago Press.
- 1984 *Max Weber and German Politics, 1890–1920* [1979]. Chicago, IL: University of Chicago Press.
- 1987 Introduction. In *Max Weber and his Contemporaries*, edited by Wolfgang J. Mommsen and Jürgen Osterhammel, pp. 1–21. London, UK: Allen and Unwin.

- 1989 *The Political and Social Theory of Max Weber*. Chicago, IL: The University of Chicago Press.
- Mooney, James E. 1896 The Ghost-Dance Religion and the Sioux Outbreak of 1890. In *Fourteenth Annual Report of the Bureau of Ethnology, 1892–93*, pt. 2, pp. 653–1136. Washington, DC: Government Printing Office.
- Moore, Barrington, Jr. 1966 *Social Origins of Dictatorship and Democracy: Lord and Peasant in the Making of the Modern World*. Boston, MA: Beacon Press.
- Morgan, Lewis Henry 1963 *Ancient Society: Or, Researches in the Lines of Human Progress from Savagery through Barbarism to Civilization* [1877]. Cleveland, OH: The World Publishing Company.
- Moses, Lester G. 1984 *The Indian Man: A Biography of James Mooney*. Urbana, IL: University of Illinois Press.
- Mouffe, Chantal 1988 Hegemony and New Political Subjects: Toward a New Concept of Democracy. In *Marxism and the Interpretation of Culture*, edited by Cary Nelson and Lawrence Grossber, pp. 89–104. Urbana, IL: University of Illinois Press.
- Moulder, Frances V. 1977 *Japan, China and the Modern World Economy: Toward a Reinterpretation of East Asian Development, ca. 1600 to ca. 1918*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
- Munck, Ronaldo 1986 *The Difficult Dialogue: Marxism and Nationalism*. London, UK: Zed Books.
- Munslow, Alun 1997 *Deconstructing History*. London, UK: Routledge.
- Murray, Robin 1971 The Internationalization of Capital and the Nation State. *New Left Review*, no. 67, pp. 84–109. London.
- Nash, Philleo 1937 The Place of Religious Revivalism in the Formation of the Intercultural Community on Klamath Reservation. In *The Social Anthropology of North American Tribes*, edited by Fred Eggan, pp. 377–442. Chicago, IL: The University of Chicago Press.
- Nehru, Jawaharlal 1946 *The Discovery of India*. New York: The John Day Company.
- Nettl, John P. 1966 *Rosa Luxemburg*, 2 vols. London, UK: Oxford University Press.
- Nimni, Ephraim 1991 *Marxism and Nationalism: Theoretical Origins of a Political Crisis*. London, UK: Pluto Press.
- Nisbet, Robert A. 1969 *Social Change and History: Aspects of the Western Theory of Development*. New York: Oxford University Press.
- 1980 *History of the Idea of Progress*. New York: Basic Books.
- Nonini, Donald M. and Aihwa Ong 1997 Chinese Transnationalism as an Alternative Modernity. In *Underground Empires: The Cultural Politics of Modern Chinese Transnationalism*, edited by Aihwa Ong and Donald Nonini, pp. 3–33. New York: Routledge.

- Nove, Alec 1965 Introduction. In *The New Economics*, by Evgeny Preobrazhensky, pp. vii–xvii. Oxford, UK: Clarendon Press. 1969 *An Economic History of the U.S.S.R.* London, UK: Penguin Books.
- O'Brien, Philip J. 1975 A Critique of Latin American Theories of Dependency. In *Beyond the Sociology of Development*, edited by Ivar Oxaal, Tony Barnett and David Booth, pp. 7–27. London, UK: Routledge and Kegan Paul.
- O'Hanlon, Rosalind 1988 Recovering the Subject: *Subaltern Studies* and the Histories of Resistance in Colonial South Asia. *Modern Asian Studies*, Vol. 22, no. 1, pp. 189–224. London.
- Ohmae, Kenicki 1990 *The Borderless World: Power and Strategy in the Interlinked Economy*. New York: HarperCollins Publishers.
- Panitch, Leo 1997 Rethinking the Role of the State. In *Globalization: Critical Reflections*, edited by James A. Mittelman, pp. 83–113. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers.
- Parsons, Talcott 1951 *The Social System*. New York: The Free Press.
- 1961a Some Considerations on the Theory of Social Change. *Rural Sociology*, vol. 26, no. 3, pp. 219–39. Ithaca.
- 1961b An Outline of the Social System. In *Theories of Society: Foundations of Modern Sociological Theory*, edited by Talcott Parsons, Edward Shils, Kaspar D. Naegle and Jesse R. Pitts, Vol. 1, pp. 30–79. Glencoe, IL: The Free Press.
- 1961c Differentiation and Variation in Social Structures: Introduction. In *Theories of Society: Foundations of Modern Sociological Theory*, edited by Talcott Parsons, Edward Shils, Kaspar D. Naegle and Jesse R. Pitts, Vol. 1, pp. 239–64. Glencoe, IL: The Free Press.
- 1966 *Societies: Evolutionary and Comparative Perspectives*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.
- 1967 Evolutionary Universals in Society [1964]. In *Sociological Theory and Modern Society*, by Talcott Parsons, pp. 490–536. New York: The Free Press.
- 1971 Comparative Studies and Evolutionary Change. In *Comparative Methods in Sociology*, edited by Ivan Vallier, pp. 97–139. Berkeley, CA: University of California Press.
- Patnaik, Utsa 1971 Capitalist Development in Agriculture. *Economic and Political Weekly*, vol. VI, no. 39, pp. a123–a130. Bombay.
- 1972a Development of Capitalism in Agriculture – I. *Social Scientist*, vol. 1, no. 2, pp. 15–31. New Delhi.
- 1972b Development of Capitalism in Agriculture – II. *Social Scientist*, vol. 1, no. 3, pp. 3–19. New Delhi.
- Patterson, Thomas C. 1987 Development, Ecology, and Marginal Utility in Anthropology. *Dialectical Anthropology*, vol. 12, no. 1, pp. 15–32. Dordrecht.
- Patterson, Thomas C. and Frank Spencer 1994 Racial Hierarchies and Buffer Races. *Transforming Anthropology*, vol. 5, no. 1–2, pp. 20–7. Washington.

- Peace, William 1993 Leslie White and Evolutionary Theory. *Dialectical Anthropology*, vol. 18, no. 2, pp. 123–52. Dordrecht.
- Pelczynski, Zbigniew A. 1984 Nation, Civil Society, State: Hegelian Sources of the Marxian Non-theory of Nationality. In *The State and Civil Society: Studies in Hegel's Political Philosophy*, edited by Z. A. Pelczynski, pp. 262–78. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
- Pickering, William S. F. 1984 *Durkheim's Sociology of Religion: Themes and Theories*. London, UK: Routledge and Kegan Paul.
- Piore, Michael and Charles Sabel 1984 *The Second Industrial Divide: Possibilities for Prosperity*. New York: Basic Books.
- Pirenne, Henri 1914 The Stages in the Social History of Capitalism. *American Historical Review*, vol. XIX, no. 3, pp. 494–515. Lancaster.
- 1939 *A History of Europe from the Invasions to the XVI Century*. New York: W. W. Norton and Company.
- 1952 *Medieval Cities: Their Origins and the Revival of Trade* [1925]. Princeton, NJ: Princeton University Press.
- Pletsch, Carl E. 1981 The Three Worlds, or the Division of Social Scientific Labor, circa 1950–1975. *Comparative Studies in Society and History*, vol. 23, no. 4, pp. 565–90. New York.
- Pollert, Anna 1988 Dismantling Flexibility. *Capital and Class*, no. 34, pp. 42–75. London.
- Powell, John W. 1880 *Introduction to the Study of American Indian Languages, with Words, Phrases and Sentences to be Collected*, 2nd edn. Smithsonian Institution, Bureau of Ethnology. Washington, DC: Government Printing Office.
- 1896 The Director's Report. In *Fourteenth Annual Report of the Bureau of Ethnology, 1892–93*, pt. 1, pp. xxvii–lx. Washington, DC: Government Printing Office.
- Prakash, Gyan 1994 Subaltern Studies and Postcolonial Criticism. *The American Historical Review*, vol. 99, no. 5, pp. 1475–90. Washington.
- Prebisch, Raúl 1950 *The Economic Development of Latin America and its Principal Problems*. New York: United Nations.
- Pred, Allan and Michael J. Watts 1992 *Reworking Modernity: Capitalisms and Symbolic Discontent*. New Brunswick, NJ: Rutgers University Press.
- Preobrazhensky, Evgeny 1965 *The New Economics* [1926], with an introduction by Alec Nove. Oxford, UK: Clarendon Press.
- Preston, Peter W. 1982 *Theories of Development*. London, UK: Routledge and Kegan Paul.
- Radkey, Oliver H. 1958 *The Agrarian Foes of Bolshevism: Promise and Default of the Russian Socialist Revolutionaries, February to October, 1917*. New York: Columbia University Press.

- Redfield, Robert 1950 *A Village That Chose Progress: Chan Kom Revisited*. Chicago, IL: The University of Chicago Press.
- 1955 *Peasant Society and Culture*. Chicago, IL: The University of Chicago Press.
- 1962a The Regional Aspect of Culture [1930]. In *The Papers of Robert Redfield*, edited by Margaret P. Redfield, Vol. 1, *Human Nature and the Study of Society*, pp. 145–51. Chicago, IL: The University of Chicago Press.
- 1962b Culture Changes in Yucatan [1934]. In *The Papers of Robert Redfield*, edited by Margaret P. Redfield, Vol. 1, *Human Nature and the Study of Society*, pp. 160–72. Chicago, IL: The University of Chicago Press.
- 1962c The Folk Society [1942]. In *The Papers of Robert Redfield*, edited by Margaret P. Redfield, Vol. 1, *Human Nature and the Study of Society*, pp. 231–53. Chicago, IL: The University of Chicago Press.
- 1962d Primitive Merchants of Guatemala. In *The Papers of Robert Redfield*, edited by Margaret P. Redfield, Vol. 1, *Human Nature and the Study of Society*, pp. 200–10. Chicago, IL: The University of Chicago Press.
- 1962e Folkways and City Ways [1935]. In *The Papers of Robert Redfield*, edited by Margaret P. Redfield, Vol. 1, *Human Nature and the Study of Society*, pp. 172–82. Chicago, IL: The University of Chicago Press.
- Redfield, Robert, Ralph Linton and Melville J. Herskovits 1936 Memorandum for the Study of Acculturation. *American Anthropologist*, vol. 38, no. 1, pp. 149–52. Menasha.
- Reich, Robert 1991 *The Work of Nations*. New York: Alfred A. Knopf.
- Rey, Pierre-Philippe 1982 Class Alliances [1973]. *International Journal of Sociology*, Vol. XII, no. 2, pp. 1–120. Armonk.
- Riesebrodt, Martin 1989 From Patriarchalism to Capitalism: The Theoretical Context of Max Weber's Agrarian Studies (1892–3). In *Reading Weber*, edited by Keith Tribe, pp. 131–57. London, UK: Routledge.
- Rivers, William H. R. 1906 *The Todas*. New York: Macmillan and Company.
- 1917 The Government of Subject Peoples. In *Science and the Nation*, edited by A. C. Seward, pp. 302–28. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
- Robertson, Roland 1991 Globalization, Modernization, and Postmodernization: The Ambiguous Position of Religion. In *Religion and Global Order*, edited by Roland Robertson and William R. Garrett, pp. 281–91. New York: Paragon House Publishers.
- Rosdolsky, Roman 1980 *Friedrich Engels y el problema de los pueblos 'sin historia': la cuestión de las nacionalidades en la revolución de 1848–1849 a la luz de la 'Neue Rheinische Zeitung' [1964]*. Mexico, DF: Ediciones de Pasado y Presente.
- Roseberry, William 1993 Beyond the Agrarian Question in Latin America. In *Confronting Historical Paradigms: Peasants, Labor, and Capitalist World*

- System in Africa and Latin America*, edited by Frederick Cooper, Allen F. Isaacman, Florencia E. Mallon, William Roseberry and Stever J. Stern, pp. 318–68. Madison, WI: The University of Wisconsin Press.
- Rostow, Walt W. 1971a *The Stages of Economic Growth: A Non-Communist Manifesto* [1960], 2nd edn. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
- 1971b *Politics and the Stages of Growth*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
- Rousseau, Jean-Jacques 1973 *The Social Contract and Discourses*, edited by G. D. H. Cole. London, UK: Dent.
- Rowe, John H. 1964 Ethnography and Ethnology in the Sixteenth Century. *Kroeber Anthropological Society Papers*, no. 30, pp. 1–20. Berkeley.
- 1965 The Renaissance Foundation of Anthropology. *American Anthropologist*, vol. 67, no. 1, pp. 1–20. Menasha, WI.
- Rubin, Vera, editor 1959 Plantation Systems of the New World. *Division of Social Science, Pan American Union, Social Science Monograph*, no. 7. Washington, DC.
- Rydell, Robert W. 1984 *All the World's a Fair: Visions of Empire at American International Expositions, 1876–1916*. Chicago, IL: The University of Chicago Press.
- Said, Edward 1978 *Orientalism*. New York: Vintage Books.
- Saint-Simon, Henri 1952 The Organizer [1819–20]. In *Henri Comte de Saint-Simon (1760–1825): Selected Writings*, edited by F. M. H. Markham. Westport, CT: Hyperion Press.
- 1976a On the Reorganization of European Society [1814]. In *The Political Thought of Saint-Simon*, edited by Ghita Ionescu, pp. 83–98. Oxford, UK: Oxford University Press.
- 1976b Industry [1816–18]. In *The Political Thought of Saint-Simon*, edited by Ghita Ionescu, pp. 99–128. Oxford, UK: Oxford University Press.
- 1976c On the Industrial System [1821–2]. In *The Political Thought of Saint-Simon*, edited by Ghita Ionescu, pp. 153–81. Oxford, UK: Oxford University Press.
- Sapir, Edward 1949a The Unconscious Patterning of Behavior in Society [1927]. In *Selected Writings of Edward Sapir in Language, Culture, and Personality*, edited by David G. Mandelbaum, pp. 544–59. Berkeley, CA: University of California Press.
- 1949b The Emergence of the Concept of Personality in a Study of Culture [1934]. In *Selected Writings of Edward Sapir in Language, Culture, and Personality*, edited by David G. Mandelbaum, pp. 590–7. Berkeley, CA: University of California Press.
- Savage, Stephen P. 1981 *The Theories of Talcott Parsons: The Social Relations of Action*. New York: St Martin's Press.

- Sayer, Derek and Philip Corrigan 1983 *Late Marx: Continuity, Contradiction and Learning*. In *Late Marx and the Russian Road: Marx and 'The Peripheries of Capitalism'*, edited by Teodor Shanin, pp. 77–94. New York: Monthly Review Press.
- Schumpeter, Joseph A. 1951 *The Sociology of Imperialisms* [1919]. In *Imperialism and Social Classes*, edited by Paul M. Sweezy, pp. 3–130. New York: Augustus M. Kelley.
- Scott, James C. 1976 *The Moral Economy of the Peasant: Rebellion and Subsistence in Southeast Asia*. New Haven, CT: Yale University Press.
- 1977 Hegemony and the Peasantry. *Politics and Society*, vol. 7, no. 3, pp. 267–96. Washington.
- 1985 *Weapons of the Weak: Everyday Forms of Peasant Resistance*. New Haven, CT: Yale University Press.
- 1990 *Domination and the Arts of Resistance: Hidden Transcripts*. New Haven, CT: Yale University Press.
- Seddon, David, editor 1978 *Relations of Production: Marxist Approaches to Economic Anthropology*. London, UK: Frank Cass.
- Service, Elman R. 1975 *Origins of the State and Civilization: The Process of Cultural Evolution*. New York: W. W. Norton.
- Shadle, Stanley F. 1994 *Andrés Molina Enríquez: Mexican Land Reformer of the Revolutionary Era*. Tucson, AZ: University of Arizona Press.
- Shaikh, Anwar 1991a Economic Crises. In *A Dictionary of Marxist Thought*, 2nd edn., edited by Tom Bottomore, pp. 160–5. Oxford, UK: Basil Blackwell.
- 1991b Falling Rate of Profit. In *A Dictionary of Marxist Thought*, 2nd edn., edited by Tom Bottomore, pp. 185–6. Oxford, UK: Basil Blackwell.
- Shanin, Teodor 1971 Peasantry: Delineation of a Sociological Concept and a Field of Study. *Archives Européennes de Sociologie*, tome XII, no. 3, pp. 289–300. Paris.
- 1980 Measuring Peasant Capitalism: The Operationalization of Concepts of Political Economy: Russia's 1920s – India's 1970s. In *Peasants in History: Essays in Honour of Daniel Thorner*, edited by Eric J. Hobsbawm, Witold Kula, Ashok Mitra, K. N. Raj and Ignacy Sachs, pp. 83–104. Calcutta: Oxford University Press.
- Shanin, Teodor, editor 1983 *Late Marx and the Russian Road: Marx and 'The Peripheries of Capitalism'*. New York: Monthly Review Press.
- Shanin, Teodor 1985 *The Roots of Otherness: Russia's Turn of the Century*, Vol. 1, *Russia as a 'Developing Society'*. New Haven, CT: Yale University Press.
- 1986 *The Roots of Otherness: Russia's Turn of the Century*, Vol. 2, *Russia, 1905–07: Revolutions as a Moment of Truth*. New Haven, CT: Yale University Press.
- Shils, Edward A. 1960a Political Development in the New States – Alternative

- Courses of Political Development. *Comparative Studies in Society and History*, vol. II, no. 2, pp. 265–92. The Hague.
- 1960b Political Development in the New States – The Will to be Modern. *Comparative Studies in Society and History*, vol. II, no. 3, pp. 379–411. The Hague.
- 1963 On the Comparative Study of the New States. In *Old Societies and New States: The Quest for Modernity in Asia and Africa*, edited by Clifford Geertz, pp. 1–26. Glencoe, IL: The Free Press.
- Shohat, Ella 1992 Notes on the Post-Colonial. *Social Text*, no. 31/32, pp. 99–133. New York.
- Silverman, Sydel 1979 The Peasant Concept in Anthropology. *Journal of Peasant Studies*, vol. 7, no. 1, pp. 49–69. London.
- Sivaramakrishnan, K. 1995 Situating the Subaltern: History and Anthropology in the Subaltern Studies Project. *Journal of Historical Sociology*, vol. 8, no. 4, pp. 395–429. Oxford.
- Skocpol, Theda 1985 Bringing the State Back In: Strategies of Analysis in Current Research. In *Bringing the State Back In*, edited by Peter B. Evans, Dietrich Rueschemeyer and Theda Skocpol, pp. 3–37. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
- Smelser, Neil J. 1961 Mechanisms of Change and Adjustment to Change. In *Industrialization and Society*, edited by Bert F. Hoselitz and Wilbert E. Moore, pp. 32–54. Paris: UNESCO–Mouton.
- Smith, Adam 1976 *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations* [1776], 2 vols. Chicago, IL: The University of Chicago Press.
- 1978 *Lectures on Jurisprudence* [1762–3], edited by Ronald L. Meek, David D. Raphael, and Peter Stein. Oxford, UK: Clarendon Press.
- Smith, Anthony D. 1973 *The Concept of Social Change: A Critique of the Functionalist Theory of Social Change*. London, UK: Routledge and Kegan Paul.
- Smith, Richard 1997 Creative Destruction: Capitalist Development and China's Environment. *New Left Review*, no. 222, pp. 3–42. London.
- Solomon, Susan G. 1977 *The Soviet Agrarian Debate: A Controversy in Social Science, 1923–1929*. Boulder, CO: Westview Press.
- Spencer, Herbert 1852 A Theory of Population Deduced from the General Law of Animal Fertility. *The Westminster Review*, vol. LVII, April, pp. 250–68. London, UK.
- 1857 Progress: Its Law and Cause. *The Westminster Review*, vol. LXVII, pp. 244–67. London, UK.
- 1876 *The Principles of Sociology*, Vol. 1, pt. 2. London, UK: Williams and Norgate.
- 1896 *The Principles of Sociology*, Vol. 3, pt. 8. London, UK: Williams and Norgate.

- 1972 *Social Statics* [1851]. In *Herbert Spencer: Selected Writings*, edited by J. D. Y. Peel, pp. 17–29. Chicago, IL: The University of Chicago Press.
- Stephen, Lynn 1997 *Women and Social Movements in Latin America: Power from Below*. Austin, TX: University of Texas Press.
- Stern, Steve J. 1993 Feudalism, Capitalism, and the World-System in the Perspective of Latin America and the Caribbean [1988]. In *Confronting Historical Paradigms: Peasants, Labor, and the Capitalist World System in Africa and Latin America*, by Frederick Cooper, Allen F. Isaacman, Florencia E. Mallon, Steve J. Stern and William Roseberry, pp. 23–83. Madison, WI: The University of Wisconsin Press.
- Steward, Julian H. 1949 Cultural Causality and Law: A Trial Formulation of the Development of Early Civilizations. *American Anthropologist*, vol. 51, no. 1, pp. 1–27. Menasha.
- 1950 Area Research: Theory and Practice. *Social Science Research Council Bulletin*, no. 63, pp. 1–164. New York.
- 1955a The Concept and Method of Cultural Ecology [1950]. In *Theory of Culture Change*, by Julian H. Steward, pp. 30–42. Urbana, IL: The University of Illinois Press.
- 1955b Levels of Sociocultural Integration: An Operational Concept [1951]. In *Theory of Culture Change*, by Julian H. Steward, pp. 43–63. Urbana, IL: The University of Illinois Press.
- 1977a Limitations of Applied Anthropology: The Case of the Indian New Deal. In *Evolution and Ecology: Essays on Social Transformation by Julian Steward*, edited by Jane C. Steward and Robert F. Murphy, pp. 333–46. Urbana, IL: The University of Illinois Press.
- 1977b Determinism in Primitive Society? [1941]. In *Evolution and Ecology: Essays on Social Transformation*, edited by Jane C. Steward and Robert F. Murphy, pp. 180–7. Urbana, IL: The University of Illinois Press.
- Steward, Julian H. and Frank M. Seltzer 1938 Function and Configuration in Archaeology. *American Antiquity*, vol. IV, no. 1, pp. 4–10. Menasha.
- Stocking, George W., Jr. 1982a From Physics to Ethnology [1965]. In *Race, Language and Evolution: Essays in the History of Anthropology* by George Stocking, pp. 133–60. Chicago, IL: The University of Chicago Press.
- 1982b Franz Boas and the Culture Concept in Historical Perspective [1966]. In *Race, Language and Evolution: Essays in the History of Anthropology* by George Stocking, pp. 195–233. Chicago, IL: The University of Chicago Press.
- 1995 *After Tylor: British Social Anthropology, 1888–1951*. Madison, WI: The University of Wisconsin Press.
- Sullivan, Paul 1989 *Unfinished Conversations: Mayas and Foreigners between Two Wars*. Berkeley, CA: University of California Press.
- Sunkel, Osvaldo 1969 National Development Policy and External Dependence in

- Latin America. *The Journal of Development Studies*, vol. 6, no. 1, pp. 23–48. London.
- Sweezy, Paul M. 1976 A Critique [1952]. In *The Transition from Feudalism to Capitalism* edited by Rodney H. Hilton, pp. 33–56. London, UK: New Left Books.
- 1997 More (or Less) on Globalization. *Monthly Review*, Vol. 49, no. 4, pp. 1–4. New York.
- Szelényi, Iván 1988 *Socialist Entrepreneurs: Embourgeoisement in Rural Hungary*. Madison, WI: The University of Wisconsin Press.
- Szelényi, Iván and Bill Martin 1988 The Three Waves of New Class Theories. *Theory and Society*, vol. 17, no. 4, pp. 645–67. New York.
- Szelényi, Iván and Szonya Szelényi 1991 The Vacuum in Hungarian Politics: Classes and Parties. *New Left Review*, no. 187, pp. 121–38. London.
- Sztompa, Piotr 1993 *The Sociology of Social Change*. Oxford, UK: Blackwell Publishers.
- Tar buck, Kenneth J. 1972 Introduction. In *The Accumulation of Capital – An Anti-Critique* by Rosa Luxemburg, and *Imperialism and the Accumulation of Capital*, by Nikolai Bukharin, edited by Kenneth J. Tar buck. New York: Monthly Review Press.
- Tarde, Gabriel 1895 *Les lois de l'imitation: étude sociologique*, 2nd edn. Paris: Félix Alcan, Editeur.
- Taylor, John G. 1979 *From Modernization to Modes of Production: A Critique of the Sociologies of Development and Underdevelopment*. Atlantic Highlands, NJ: Humanities Press.
- Thorner, Alice 1982 Semi-feudalism or Capitalism? Contemporary Debate on Classes and Modes of Production in India. *Economic and Political Weekly*, Vol. XVII, nos. 49, 50, 51, pp. 1961–8, 1993–9, 2061–6. Bombay.
- Thorner, Daniel 1986 Chayanov's Concept of Peasant Economy. In *The Theory of Peasant Economy*, edited by Daniel Thorner, Basile Kerblay and R. E. F. Smith with a Foreword by Teodor Shanin, pp. xi–xxiv. Madison, WI: The University of Wisconsin Press.
- Tipps, Dean C. 1973 Modernization Theory and the Comparative Study of Societies: A Critical Perspective. *Comparative Studies in Society and History*, vol. XV, no. 3, pp. 199–226. The Hague.
- Touraine, Alain 1974 *The Post-industrial Society*. London, UK: Wildwood.
- 1977 *The Self-production of Society* [1973]. Chicago, IL: The University of Chicago Press.
- 1981 *The Voice and the Eye: An Analysis of Social Movements* [1978]. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
- Trigger, Bruce G. 1989 *A History of Archaeological Thought*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

- Trotsky, Leon 1969a Results and Prospects [1906]. In *The Permanent Revolution and Results and Prospects*, pp. 29–122. New York: Pathfinder Press.
- 1969b Permanent Revolution [1930]. In *The Permanent Revolution and Results and Prospects*, pp. 125–281. New York: Pathfinder Press.
- Valcárcel, Luis 1914 *La cuestión agraria en el Cuzco*. Bachiller's thesis in Political and Administrative Sciences, Universidad de San Antonio Abad, Cuzco.
- 1981 *Memorias*. Lima: Instituto de Estudios Peruanos.
- Verdery, Katherine 1991 *Nationalist Ideology under Socialism: Identity and Cultural Politics in Ceausescu's Romania*. Berkeley, CA: University of California Press.
- 1996 *What Was Socialism, and What Comes Next?* Princeton, NJ: Princeton University Press.
- Vico, Giambattista 1970 *The New Science of Giambattista Vico* [1725], translated by Thomas G. Bergin and Max H. Fisch. Ithaca, NY: Cornell University Press.
- Vincent, Joan 1990 *Anthropology and Politics: Visions, Traditions, and Trends*. Tucson, AZ: University of Arizona Press.
- Voronin, Yuriy A. 1997 The Emerging Criminal State: Economic and Political Aspects of Organized Crime in Russia. In *Russian Organized Crime: The New Threat?* edited by Phil Williams, pp. 53–62. London, UK: Frank Cass.
- Wada, Haruki 1983 Marx and Revolutionary Russia. In *Late Marx and the Russian Road: Marx and 'The Peripheries of Capitalism'*, edited by Teodor Shanin, pp. 40–76. New York: Monthly Review Press.
- Wade, Robert 1996 Globalization and its Limits: Reports of the Death of the National Economy Are Greatly Exaggerated. In *National Diversity and Global Capitalism*, edited by Suzanne Berger and Ronald Dore, pp. 60–88. Ithaca, NY: Cornell University Press.
- Walicki, Andrzej 1982 *Philosophy and Romantic Nationalism: The Case of Poland*. Oxford, UK: Clarendon Press.
- Walker, Kathy Le Mons 1999 *Chinese Modernity and the Peasant Path: Semi-Colonialism in the Northern Yangzi Delta*. Stanford, CA: Stanford University Press.
- Walker, Martin 1993 *The Cold War and the Making of the Modern World*. London, UK: Fourth Estate.
- Wallerstein, Immanuel 1966 Introduction. In *Social Change: The Colonial Situation*, edited by Immanuel Wallerstein, pp. 1–8. New York: John Wiley and Sons.
- 1974 *The Modern World-System, Vol. 1, Capitalist Agriculture and the Origins of the European World-Economy of the Sixteenth Century*. New York: Academic Press.
- 1979 *The Capitalist World-Economy: Essays by Immanuel Wallerstein*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

- 1980 *The Modern World-System*, Vol. 2, *Mercantilism and the Consolidation of the European World-Economy, 1600–1750*. New York: Academic Press.
- 1989 *The Modern World-System*, Vol. 3, *The Second Era of Great Expansion of the Capitalist World-Economy, 1730–1840s*. San Diego, CA: Academic Press.
- Wallwork, Ernest 1972 *Durkheim: Morality and Milieu*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- 1984 Religion and Social Structure in *The Division of Labor*. *American Anthropologist*, vol. 86, no. 1, pp. 43–66. Menasha.
- 1985 Durkheim's Early Sociology of Religion. *Sociological Analysis*, vol. 46, no. 3, pp. 201–18. Toronto.
- Weber, Max 1946a Science as a Vocation [1918]. In *From Max Weber: Essays in Sociology*, edited by Hans H. Gerth and C. Wright Mills, pp. 129–56. New York: Oxford University Press.
- 1946b The Social Psychology of the World Religions [1915]. In *From Max Weber: Essays in Sociology*, edited by Hans H. Gerth and C. Wright Mills, pp. 267–301. New York: Oxford University Press.
- 1958a Author's Introduction [1920]. In *The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism* [1904–5]. New York: Charles Scribner's Sons.
- 1958b *The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism* [1904–5]. New York: Charles Scribner's Sons.
- 1958c *The City* [1921]. New York: The Free Press.
- 1976a *The Agrarian Sociology of Ancient Civilizations* [1909]. London, UK: New Left Books.
- 1976b The Social Causes of the Decline of Ancient Civilization [1896]. In *The Agrarian Sociology of Ancient Civilizations*, by Max Weber, pp. 387–411. London, UK: New Left Books.
- 1978 *Economy and Society* [1922], 2 vols, edited by Guenther Roth and Claus Wittich. Berkeley, CA: University of California Press.
- 1981 *General Economic History* [1923], with an introduction by Ira J. Cohen. New Brunswick, NJ: Transaction Books.
- 1989a Developmental Tendencies in the Situation of East Elbian Rural Labourers [1894]. In *Reading Weber*, edited by Keith Tribe, pp. 158–87. London, UK: Routledge.
- 1989b The Nation State and Economic Policy [1895]. In *Reading Weber*, edited by Keith Tribe, pp. 188–209. London, UK: Routledge.
- Weiss, Linda 1997 The Myth of the Powerless State. *New Left Review*, no. 225, pp. 3–27. London.
- 1998 *The Myth of the Powerless State*. Ithaca, NY: Cornell University Press.
- Weiss, Roberto 1988 *The Renaissance Discovery of Classical Antiquity*. Oxford, UK: Basil Blackwell.

- White, Leslie A. 1943 Energy and the Evolution of Culture. *American Anthropologist*, vol. 45, no. 4, pp. 335–56. Menasha.
- Wignaraja, Poona, editor 1993 *New Social Movements in the South: Empowering the People*. London, UK: Zed Books.
- Willey, Thomas E. 1978 *Back to Kant: The Revival of Kantianism in German Social and Historical Thought, 1860–1914*. Detroit, MI: Wayne State University Press.
- Wilson, Godfrey B. and Monica H. Wilson 1954 *The Analysis of Social Change* [1945]. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
- Wolf, Eric R. 1955 Types of Latin American Peasantry: A Preliminary Discussion. *American Anthropologist*, vol. 57, no. 3, pp. 452–71. Menasha.
- 1956 Aspects of Group Relations in a Complex Society: Mexico. *American Anthropologist*, vol. 58, no. 6, pp. 1065–78. Menasha.
- 1957 Closed Corporate Peasant Communities in Mesoamerica and Central Java. *Southwestern Journal of Anthropology*, vol. 13, no. 1, pp. 1–18. Albuquerque.
- 1966 *Peasants*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.
- 1969 *Peasant Wars of the Twentieth Century*. New York: Harper and Row.
- Wolf, Eric R. and Sidney W. Mintz 1957 Haciendas and Plantations in Middle America and the Antilles. *Social and Economic Studies*, vol. 6, no. 3, pp. 382–412. Kingston.
- Wolfe, Patrick 1997 History and Imperialism: A Century of Theory, from Marx to Postcolonialism. *The American Historical Review*, vol. 102, no. 2, pp. 388–420. Washington.
- Wolpe, Harold 1980 Introduction. In *The Articulation of Modes of Production: Essays from Economy and Society*, edited by Harold Wolpe, pp. 1–43. London, UK: Routledge and Kegan Paul.
- 1985 The Articulation of Modes and Forms of Production. In *Marxian Theory and the Third World*, edited by Diptendra Banerjee, pp. 89–103. New Delhi: Sage Publications.
- Wood, Ellen M. 1986 *The Retreat from Class: A New 'True' Socialism*. London, UK: Verso.
- 1990 The Use and Abuses of 'Civil Society'. *Socialist Register 1990*, edited by Ralph Miliband, Leo Panitch and John Saville, pp. 60–84. London, UK: Merlin Press.
- Worsley, Peter M. 1961 The Analysis of Rebellion and Revolution in Modern British Social Anthropology. *Science and Society*, vol. XXI, no. 1, pp. 26–37. New York.
- 1990 Models of the Modern World System. In *Global Culture: Nationalism, Globalization and Modernity*, edited by Mike Featherstone, pp. 83–96. London, UK: Sage Publications.
- Young, Robert M. 1985 *Darwin's Metaphor: Nature's Place in Victorian Culture*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

المؤلف فى سطور :

توماس س. باترسون

THOMAS C. PATTERSON

عالم آرخبولوجى أمريكى بارز، حصل على الماجستير ومن ثم الدكتوراه من جامعة كاليفورنيا - بىركلى فى علوم الأرخيولوجى (١٩٦٤)، ويعمل الآن أستاذًا للأرخيولوجى بجامعة تمبل، ومحاضرًا فى أكثر من معهد علمى آخر.

عمل باترسون طوال أكثر من أربعين عامًا فى مجال البحث النظرى والميدانى فى علوم الأرخيولوجى وتاريخ الأعراق، ومنذ السبعينيات شرع فى دراسة التشكيلات العرقية والمجتمعات المعقدة التركيب فى الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها.

ولعل أبرز إسهاماته النظرية فى هذا المجال هى مؤلفه المهم حول شعب الإنكا، فضلاً عن استخدامه للنظرية الماركسية فى مجال البحث الأرخيولوجى واستعانتة بالنظريات الاقتصادية المعاصرة والاقتصاد السياسى فيما يتعلق بتطور المجتمعات المعقدة التركيب، ومن المنظور نفسه تناول باترسون بالبحث أيضاً عمليات العولمة.

وفى مجال أبحاثه على حد قوله: «تقاطع فى أبحاثى وكتاباتى عدة خطوط لصيقة الصلة ببعضها البعض هى: (١) دراسة وبحث مغزى وتطبيقات التيارات المعاصرة فى النظرية الاجتماعية والثقافية (٢) التحليل النقدى للتيارات النظرية الحالية فى الأرخيولوجى (٣) النظرية والتطبيق فى سياقات تشكلها جزئياً الدول وأيضاً المنطق الجغرافى وموضوع البحث على حد سواء (٤) تطور إطار دراسة تطور الحضارات القديمة الذى يعتمد على المقارنة ويتسم ببنية أكثر تميزاً ويستند على كل من النظرية والتجربة (٥) الدراسة المقارنة لتشكيل الطبقة والدولة (٦) تحليل وبحث نسيج الحياة اليومية للشعوب اليوم (٧) البحث والدراسة القائمان على..... النظرية لتركيبات التشكيلات الأرخيولوجية والعرقية - التاريخية، والتاريخية فى المناطق التى تطورت بها الحضارات».

ومن أشهر مؤلفات توماس س. باترسون على الإطلاق:

1. The Inca Empire: The Formation and Disintegration of a Pre Capitalist State (1991)
إمبراطورية الإنكا: تشكل وتحلل الدولة ما قبل الرأسمالية
2. Archaeology: The Historical Development of Civilizations (1993)
الأرchiولوجي: التطور التاريخي للحضارات
3. Toward a Social History of Archaeology in the United States (1995)
صوب تاريخ اجتماعي للأرchiولوجي في الولايات المتحدة
4. Making Alternative Histories: The Practice of Archaeology .Western Settings, with Peter Schmidt (1996) — and History in Non
صناعة تاريخ بديل: تطبيقات الأرchiولوجي والتاريخ في الأوضاع غير الغربية
5. Inventing Western Civilization (1996)
اختراع الحضارة الغربية
6. Change and Development in the Twentieth Century
التغيير والتنمية في القرن العشرين
7. Social History of Anthropology in the U.S.
التاريخ الاجتماعي للأنثروبولوجي في الولايات المتحدة
8. Foundations of Social Archaeology
Thomas C. Patterson, V. Gordon Childe
أسس الأرchiولوجي الاجتماعي
9. The Theory and Practice of Archaeology
النظرية والتطبيق في الأرchiولوجي
10. Marx's Ghost : Conversations with Archaeologists
شبح ماركس: حوارات مع علماء الأرchiولوجي

المتجمة فى سطور :

عزة الخميسى

دكتوراه الإعلام من جامعة موسكو.

أستاذة جامعية، سابقاً، لها العديد من الإسهامات
الصحفية وأعمال الترجمة من وإلى الإنجليزية والروسية.

صدر لها فى مصر ترجمة لكتاب: «ثورة الضباط
الأحرار»، وفى الخارج ترجمة لبضعة كتب منها: «نساء
جنوب إفريقيا: من أجل ابتسامتهن..من أجل دموعهن»
و«العلاقات السوفيتية الخليجية» و«تاريخ العلاقات الروسية
مع دولة الإمارات».

صدر لها عن المجلس الأعلى للثقافة كتاب:

«قرن أمريكى: جديد».

المشروع القومى للترجمة

المشروع القومى للترجمة مشروع تنمية ثقافية بالدرجة الأولى ، ينطلق من الإيجابيات التى حققتها مشروعات الترجمة التى سبقته فى مصر والعالم العربى ويسعى إلى الإضافة بما يفتح الأفق على وعود المستقبل، معتمداً المبادئ التالية :

- ١- الخروج من أسر المركزية الأوروبية وهيمنة اللغتين الإنجليزية والفرنسية .
- ٢- التوازن بين المعارف الإنسانية فى المجالات العلمية والفنية والفكرية والإبداعية .
- ٣- الانحياز إلى كل ما يؤسس لأفكار التقدم وحضور العلم وإشاعة العقلانية والتشجيع على التجريب .
- ٤- ترجمة الأصول المعرفية التى أصبحت أقرب إلى الإطار المرجعى فى الثقافة الإنسانية المعاصرة، جنباً إلى جنب المنجزات الجديدة التى تضع القارئ فى القلب من حركة الإبداع والفكر العالميين .
- ٥- العمل على إعداد جيل جديد من المترجمين المتخصصين عن طريق ورش العمل بالتنسيق مع لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة .
- ٦- الاستعانة بكل الخبرات العربية وتنسيق الجهود مع المؤسسات المعنية بالترجمة .

المشروع القومي للترجمة

أحمد درويش	جون كوين	١- اللغة العليا
أحمد فؤاد بليغ	ك. مادهو بانيكار	٢- الوثنية والإسلام (ط١)
شوقي جلال	جورج جيمس	٣- التراث المسروق
أحمد الحضرى	انجا كاريتنيكوف	٤- كيف تتم كتابة السيناريو
محمد علاء الدين منصور	إسماعيل فصيح	٥- ثريا فى غيبوبة
سعد مصلوح ووفاء كامل فايد	ميلكا إنبتش	٦- اتجاهات البحث اللساني
يوسف الأنطكى	لوسيان غولدمان	٧- العلوم الإنسانية والفلسفة
مصطفى ماهر	ماكس فريش	٨- مشعل الحرائق
محمود محمد عاشور	أندرو. س. جودى	٩- التغيرات البيئية
محمد مقصم وعبد الجليل الأزدي وعمر حلى	جيرار چينيت	١٠- خطاب الحكاية
هناء عبد الفتاح	فيسوفا شيمبوريسكا	١١- مختارات شعرية
أحمد محمود	ديفيد براونستون وأيرين فرانك	١٢- طريق الحرير
عبد الوهاب علوب	روبرتسن سميث	١٣- بيانة الساميين
حسن المودن	جان بيلمان نويل	١٤- التحليل النفسى للأدب
أشرف رفيق عفيفى	إدوارد لوسى سميث	١٥- الحركات الفنية منذ ١٩٤٥
يلشرافة أحمد عثمان	مارتن برنال	١٦- أثينة السوداء (ج١)
محمد مصطفى بدوى	فيليب لاركين	١٧- مختارات شعرية
طلعت شاهين	مختارات	١٨- الشعر النسائى فى أمريكا اللاتينية
نعيم عطية	جورج سفيريس	١٩- الأعمال الشعرية الكاملة
يمنى طريف الخولى وبدوى عبد الفتاح	ج. ج. كراوثر	٢٠- قصة العلم
ماجدة العنانى	صمد بهرنجى	٢١- خوذة وآلف خوذة وقصص أخرى
سيد أحمد على الناصرى	جون أنتيس	٢٢- مذكرات رحالة عن المصريين
سعيد توفيق	هانز جيورج جادامر	٢٣- تجلى الجميل
بكر عباس	باتريك بارندر	٢٤- ظلال المستقبل
إبراهيم الدسوقي شتا	مولانا جلال الدين الرومى	٢٥- مثنوى
أحمد محمد حسين هيكل	محمد حسين هيكل	٢٦- دين مصر العام
بإشراف: جابر عصفور	مجموعة من المؤلفين	٢٧- التنوع البشرى الخلاق
منى أبو سنة	جون لوك	٢٨- رسالة فى التسامح
بدر الديب	جيمس ب. كارس	٢٩- الموت والوجود
أحمد فؤاد بليغ	ك. مادهو بانيكار	٣٠- الوثنية والإسلام (ط٢)
عبد الستار الطلوجى وعبد الوهاب علوب	جان سوفاجيه - كلود كاين	٣١- مصادر دراسة التاريخ الإسلامى
مصطفى إبراهيم فهمى	ديفيد روب	٣٢- الانقراض
أحمد فؤاد بليغ	أ. ج. هويكنز	٣٣- التاريخ الاقتصادى لأفريقيا الغربية
حصه إبراهيم المنيف	روجر آلن	٣٤- الرواية العربية
خليل كلفت	بول ب. ديكسون	٣٥- الأسطورة والحداثة
حياة جاسم محمد	والاس مارتن	٣٦- نظريات السرد الحديثة

جمال عبد الرحيم	بريجيت شيفر	واحة سيوة وموسيقاها	٢٧-
أنور مغيث	ألن تورين	نقد الحداثة	٢٨-
منيرة كروان	بيتر والكوت	الحسد والإغريق	٢٩-
محمد عيد إبراهيم	أن سكستون	قصائد حب	٤٠-
عاطف أحمد وإبراهيم فتحي ومحمود ماجد	بيتر جران	ما بعد المركزية الأوروبية	٤١-
أحمد محمود	بنجامين باربر	عالم ماك	٤٢-
المهدي أخريف	أوكتايفو پاث	اللهب المزوج	٤٣-
مارلين تادرس	ألوس مكسلى	بعد عدة أصياف	٤٤-
أحمد محمود	روبرت دينا وجون فاين	التراث المفقود	٤٥-
محمود السيد على	بابلو نيرودا	عشرون قصيدة حب	٤٦-
مجاهد عبد المنعم مجاهد	رينيه ويليك	تاريخ النقد الأدبي الحديث (ج١)	٤٧-
ماهر جويجاتي	فرانسوا دوما	حضارة مصر الفرعونية	٤٨-
عبد الوهاب علوب	ه . ت . تورييس	الإسلام في البلقان	٤٩-
محمد برادة وعثمانى الميلود ويوسف الأنطكي	جمال الدين بن الشيخ	ألف ليلة وليلة أو القول الأسير	٥٠-
محمد أبو العطا	داريو بيانوبيا وخ . م . بينياليستى	مسار الرواية الإسبانية أمريكية	٥١-
لطفى فطيم وعادل دمرداش	ب . نوفاليس وس . روجسيفيتز وروجر بيل	العلاج النفسى التدعيمى	٥٢-
مرسى سعد الدين	أ . ف . ألنجتون	الدراما والتعليم	٥٣-
محسن مصيلحى	ج . مايكل والتون	المفهوم الإغريقى للمسرح	٥٤-
على يوسف على	جون بولكنجهوم	ما وراء العلم	٥٥-
محمود على مكى	فديريكو غرسية لوركا	الأعمال الشعرية الكاملة (ج١)	٥٦-
محمود السيد و ماهر البطوطى	فديريكو غرسية لوركا	الأعمال الشعرية الكاملة (ج٢)	٥٧-
محمد أبو العطا	فديريكو غرسية لوركا	مسرحيتان	٥٨-
السيد السيد سهيم	كارلوس مونييث	المحبرة (مسرحية)	٥٩-
صبرى محمد عبد الغنى	جوهانز إيتين	التصميم والشكل	٦٠-
بإشراف : محمد الجوهري	شارلوت سيمور - سميث	موسوعة علم الإنسان	٦١-
محمد خير البقاعى	رولان بارت	لذة النص	٦٢-
مجاهد عبد المنعم مجاهد	رينيه ويليك	تاريخ النقد الأدبي الحديث (ج٢)	٦٣-
رمسيس عوض	ألان رود	برتراند راسل (سيرة حياة)	٦٤-
رمسيس عوض	برتراند راسل	فى مدح الكسل ومقالات أخرى	٦٥-
عبد اللطيف عبد الحليم	أنطونيو جالا	خمس مسرحيات أندلسية	٦٦-
المهدي أخريف	فرناندو بيسوا	مختارات شعرية	٦٧-
أشرف الصباغ	فالنتين راسبوتين	نتاشا العجوز وقصص أخرى	٦٨-
أحمد فؤاد متولى وهريدا محمد فهمى	عبد الرشيد إبراهيم	العالم الإسلامى فى أولئ القرن العشرين	٦٩-
عبد الحميد غلاب وأحمد حشاد	أوخينيو تشانج روبريچث	ثقافة وحضارة أمريكا اللاتينية	٧٠-
حسين محمود	داريو فو	السيدة لا تصلح إلا للرمى	٧١-
فؤاد مجلى	ت . س . إليوت	السياسى العجوز	٧٢-
حسن ناظم وعلى حاكم	جين ب . تومبكنز	نقد استجابة القارئ	٧٣-
حسن بيومى	ل . ا . سيمينوفنا	صلاح الدين والمماليك فى مصر	٧٤-

٧٥-	فن التراجم والسير الذاتية	أندريه موروا	أحمد درويش
٧٦-	چاك لاكان وإغواء التحليل النفسي	مجموعة من المؤلفين	عبد المقصود عبد الكريم
٧٧-	تاريخ النقد الأدبي الحديث (ج٢)	رينيه ويليك	مجاهد عبد المنعم مجاهد
٧٨-	العولة : النظرية الاجتماعية والثقافة الكويتية	رونالد رويرتسون	أحمد محمود ونورا أمين
٧٩-	شعرية التأليف	بوريس أوسبنسكى	سعيد الغانمى وناصر حلاوى
٨٠-	بوشكين عند «نافورة الدموع»	ألكسندر بوشكين	مكارم الفمرى
٨١-	الجماعات المتخيلة	بندكت أندرسن	محمد طارق الشرقاوى
٨٢-	مسرح ميجيل	ميجيل دى أونا مونو	محمود السيد على
٨٣-	مختارات شعرية	غوتفريد بن	خالد المعالى
٨٤-	موسوعة الأدب والنقد (ج١)	مجموعة من المؤلفين	عبد الحميد شيحة
٨٥-	منصور الحلاج (مسرحية)	صلاح زكى أقطاي	عبد الرازق بركات
٨٦-	طول الليل (رواية)	جمال مير صادقى	أحمد فتحى يوسف شتا
٨٧-	نون والقلم (رواية)	جلال آل أحمد	ماجدة العنانى
٨٨-	الابتلاء بالتغرب	جلال آل أحمد	إبراهيم الدسوقي شتا
٨٩-	الطريق الثالث	أنطوان جيننز	أحمد زايد ومحمد محيى الدين
٩٠-	وسم السيف وقصص أخرى	بورخيس وآخرون	محمد إبراهيم مبروك
٩١-	المسرح والتجريب بين النظرية والتطبيق	باربرا لاسوتسكا - بشونباك	محمد هناء عبد الفتاح
٩٢-	لسانيات ومضامين المسرح الإسباني امريكى المعاصر	كارلوس ميجيل	نادية جمال الدين
٩٣-	محدثات العولة	مايك فيذرستون وسكوت لاش	عبد الوهاب علوب
٩٤-	مسرحيتا الحب الاول والصحية	صمويل بيكيت	فوزية العشماوى
٩٥-	مختارات من المسرح الإسباني	أنطونيو بوررو بايخو	سرى محمد عبد اللطيف
٩٦-	ثلاث زنبقات وردة وقصص أخرى	نخبة	إنوار الخراط
٩٧-	هوية فرنسا (مج ١)	فرنان برودل	بشير السباعى
٩٨-	الهم الإنسانى والابتزاز الصهيونى	مجموعة من المؤلفين	أشرف الصباغ
٩٩-	تاريخ السينما العالمية (١٨٩٥-١٩٨٠)	ديفيد روينسون	إبراهيم قنديل
١٠٠-	مساغة العولة	بول هيرست وجراهام تومبسون	إبراهيم فتحى
١٠١-	النص الروائى: تقنيات ومناهج	بيرنار فاليط	رشيد بنحدو
١٠٢-	السياسة والتسامح	عبد الكبير الخطيبى	عز الدين الكتانى الإدريسى
١٠٣-	قبر ابن عربى يليه آباء (شعر)	عبد الوهاب المؤدب	محمد بنيس
١٠٤-	أويرا ماهوجنى (مسرحية)	برتول بريشت	عبد الغفار مكاوى
١٠٥-	مدخل إلى النص الجامع	جيرار جينيت	عبد العزيز شبيل
١٠٦-	الأدب الأندلسى	ماريا خيسوس روبييرامتى	أشرف على دعور
١٠٧-	صورة الفنان لدى الشعر الأمريكى اللاتينى المعاصر	نخبة من الشعراء	محمد عبد الله الجعيدى
١٠٨-	ثلاث دراسات عن الشعر الأندلسى	مجموعة من المؤلفين	محمود على مكى
١٠٩-	حروب المياه	جون بولوك وعادل درويش	هاشم أحمد محمد
١١٠-	النساء فى العالم النامى	حسنه بيجوم	منى قطان
١١١-	المرأة والجريمة	فرانسيس هينسون	ريهام حسين إبراهيم
١١٢-	الاحتجاج الهادئ	أرلين علوى ماكليود	إكرام يوسف

أحمد حسان	سادي بلانت	١١٣- راية التمرد
نسيم مجلى	ول شويتكا	١١٤- مسرحيتا حصاد كونجى وسكان المستنق
سمية رمضان	فرجينيا وولف	١١٥- غرفة تخص المرء وحده
نهاد أحمد سالم	سينثيا تلسون	١١٦- امرأة مختلفة (درية شفيق)
منى إبراهيم وهالة كمال	ليلي أحمد	١١٧- المرأة والجنوسة فى الإسلام
ليس النقاش	بث بارون	١١٨- النهضة النسائية فى مصر
بإشراف: روف عباس	أميرة الأزهرى سنبل	١١٩- النساء والأسرة وقرائن اللال فى التاريخ الإسلامى
مجموعة من المترجمين	ليلي أبو لغد	١٢٠- الحركة النسائية والتطور فى الشرق الأوسط
محمد الجندى وإيزابيل كمال	فاطمة موسى	١٢١- الليل الصغير فى كتابة المرأة العربية
منيرة كروان	جوزيف فوجت	١٢٢- نظام العبرية القديم والنموذج المثالى للإنسان
أنور محمد إبراهيم	أنيل ألكسندرو فنادولينا	١٢٣- الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية
أحمد فؤاد بليغ	جون جراى	١٢٤- الفجر الكائب: أوهام الرأسمالية العالمية
سمحة الخولى	سيدرك ثورپ ديفى	١٢٥- التحليل الموسيقى
عبد الوهاب علوب	فولفانج إيسر	١٢٦- فعل القراءة
بشير السباعى	صفاء فتحي	١٢٧- إرهاب (مسرحية)
أميرة حسن نويرة	سوزان باسنيث	١٢٨- الأدب المقارن
محمد أبو العطا وآخرون	ماريا دولورس أسيس جارىته	١٢٩- الرواية الإسبانية المعاصرة
شوقى جلال	أندريه جوندز فرائك	١٣٠- الشرق يصعد ثانية
لويس بقطر	مجموعة من المؤلفين	١٣١- مصر القديمة: التاريخ الاجتماعى
عبد الوهاب علوب	مايك فينرستون	١٣٢- ثقافة العولة
طلعت الشايب	طارق على	١٣٣- الخوف من المرايا (رواية)
أحمد محمود	بارى ج. كيمب	١٣٤- تشريح حضارة
ماهر شفيق فريد	ت. س. إليوت	١٣٥- المختار من نقد ت. س. إليوت
سحر توفيق	كينيث كونو	١٣٦- فلاحو الباشا
كاميليا صبحى	جوزيف مارى مواريه	١٣٧- مذكرات ضابط فى العملة الفرنسية على مصر
وجيه سمعان عبد المسيح	أندريه جلوكسمان	١٣٨- عالم التليفزيون بين الجمال والعنف
مصطفى ماهر	ريتشارد فاچنر	١٣٩- باريسفالى (مسرحية)
أمل الجبورى	هربرت ميسن	١٤٠- حيث تلتقى الأنهار
نعيم عطية	مجموعة من المؤلفين	١٤١- اثنتا عشرة مسرحية يونانية
حسن بيومى	أ. م. فورستر	١٤٢- الإسكندرية : تاريخ ودليل
عدلى السمرى	ديرك لايدر	١٤٣- قضايا التنظير فى البحث الاجتماعى
سلامة محمد سليمان	كارلو جولدونى	١٤٤- صاحبة اللوكاندة (مسرحية)
أحمد حسان	كارلوس فوينتس	١٤٥- موت أرتيميو كروث (رواية)
على عبدالرؤف البمبى	ميجيل دى ليس	١٤٦- الورقة الحمراء (رواية)
عبدالفار مكارى	تانكريد دورست	١٤٧- مسرحيتان
على إبراهيم منوفى	إنريكي أندرسون إمبرت	١٤٨- القصة القصيرة: النظرية والتقنية
أسامة إسبر	عاطف فضول	١٤٩- النظرية الشعرية عند إليوت وأدونيس
منيرة كروان	روبرت ج. ليتمان	١٥٠- التجربة الإغريقية

١٥١- هوية فرنسا (مج ٢ ، ج١)	فرنان برودل	بشير السباعي
١٥٢- عدالة الهنود وقصص أخرى	مجموعة من المؤلفين	محمد محمد الخطابي
١٥٣- غرام الفراعنة	فيولين فانويك	فاطمة عبدالله محمود
١٥٤- مدرسة فرانكفورت	فيل سليتر	خليل كلفت
١٥٥- الشعر الأمريكي المعاصر	نخبة من الشعراء	أحمد مرسى
١٥٦- المدارس الجمالية الكبرى	جى أنبال وآلان وأوديت فيرمو	مى التلمساني
١٥٧- خسرو وشيرين	النظامي الكنجوى	عبدالعزیز بقوش
١٥٨- هوية فرنسا (مج ٢ ، ج٢)	فرنان برودل	بشير السباعي
١٥٩- الأيديولوجية	ديفيد هوكس	إبراهيم فتحي
١٦٠- آلة الطبيعة	بول إيرليش	حسين بيومى
١٦١- مسرحيتان من المسرح الإسباني	أليخاندرى كاسونا وأنطونيو جالا	زيدان عبدالحليم زيدان
١٦٢- تاريخ الكنيسة	يوجنا الآسيوى	صلاح عبدالعزیز محجوب
١٦٣- موسوعة علم الاجتماع (ج ١)	جوردون مارشال	باشراف: محمد الجوهري
١٦٤- شامبوليون (حياة من نور)	جان لاکوتير	نبيل سعد
١٦٥- حكايات الثعلب (قصص أطفال)	أ. ن. أفاناسييفا	سهير المصادفة
١٦٦- العلاقات بين المتنبيين والعلمانيين في إسرائيل	يشعياهو ليفمان	محمد محمود أبوغدير
١٦٧- في عالم طاغور	رابندرناث طاغور	شكرى محمد عياد
١٦٨- دراسات في الأدب والثقافة	مجموعة من المؤلفين	شكرى محمد عياد
١٦٩- إبداعات أدبية	مجموعة من المؤلفين	شكرى محمد عياد
١٧٠- الطريق (رواية)	ميجيل دليبيس	بسام ياسين رشيد
١٧١- وضع حد (رواية)	فرانك بيجو	هدى حسين
١٧٢- حجر الشمس (شعر)	نخبة	محمد محمد الخطابي
١٧٣- معنى الجمال	ولتر ت. ستيس	إمام عبد الفتاح إمام
١٧٤- صناعة الثقافة السوداء	إيليس كاشمور	أحمد محمود
١٧٥- التليفزيون في الحياة اليومية	لورينزو فيلشس	وجيه سمعان عبد المسيح
١٧٦- نحو مفهوم للاقتصاديات البيئية	توم تيتنبرج	جلال البنا
١٧٧- أنطون تشيخوف	هنرى تروايا	حصنة إبراهيم المنيف
١٧٨- مختارات من الشعر اليوناني الحديث	نخبة من الشعراء	محمد حمدي إبراهيم
١٧٩- حكايات آيسوب (قصص أطفال)	آيسوب	إمام عبد الفتاح إمام
١٨٠- قصة جاويد (رواية)	إسماعيل فصيح	سليم عبد الأمير حمدان
١٨١- النقد الأدبي الأمريكي من الثلاثينيات إلى الثمانينيات	فنسننت ب. ليتش	محمد يحيى
١٨٢- العنف والنبوة (شعر)	وب. بيتس	ياسين طه حافظ
١٨٣- جان كوكتر على شاشة السينما	رينيه جيلسون	فتحي العشري
١٨٤- القاهرة: حالة لا تقام	هانز إبندورفر	دسوقي سعيد
١٨٥- أسفار العهد القديم في التاريخ	توماس تومسن	عبد الوهاب علوب
١٨٦- معجم مصطلحات هيجل	ميخائيل إنود	إمام عبد الفتاح إمام
١٨٧- الأرضة (رواية)	بُزْدج علوى	محمد علاء الدين منصور
١٨٨- موت الأدب	ألفين كرنان	بدر الديب

- ١٨٩- المي والبصرة: مقالات في بلاغة النقد للناصر پول دى مان سعيد الفانمى
- ١٩٠- محاورات كونفوشيوس كونفوشيوس محسن سيد قرجانى
- ١٩١- الكلام رأسمال وقصص أخرى الحاج أبو بكر إمام وآخرون مصطفى حجازى السيد
- ١٩٢- سياحت نامه إبراهيم بك (ج١) زين العابدين المراغى محمود علاوى
- ١٩٣- عامل المنجم (رواية) بيتر أبراهامز محمد عبد الواحد محمد
- ١٩٤- مختارات من النقد الأنجلو-أمريكى الحديث مجموعة من النقاد ماهر شفيق فريد
- ١٩٥- شتاء ٨٤ (رواية) إسماعيل فصيح محمد علاء الدين منصور
- ١٩٦- المهلة الأخيرة (رواية) فالتين راسبوتين أشرف الصباغ
- ١٩٧- سيرة الفاروق شمس العلماء شبلى النعمانى جلال السعيد الحفناوى
- ١٩٨- الاتصال الجماهيرى إيوين إمري وآخرون إبراهيم سلامة إبراهيم
- ١٩٩- تاريخ يهود مصر فى الفترة العثمانية يعقوب لاندان جمال أحمد الرفاعى وأحمد عبد اللطيف حماد
- ٢٠٠- ضحايا التنمية: المقاومة والبدائل جيرمى سيبروك فخزى لبيب
- ٢٠١- الجانب الدينى للفلسفة جوزايا رويس أحمد الأنصارى
- ٢٠٢- تاريخ النقد الأدبى الحديث (ج٤) رينيه ويليك مجاهد عبد المنعم مجاهد
- ٢٠٣- الشعر والشاعرية الطاف حسين حالى جلال السعيد الحفناوى
- ٢٠٤- تاريخ نقد العهد القديم زلمان شازار أحمد هويدي
- ٢٠٥- الجينات والشعوب واللغات لويجى لوقا كافاللى- سفورزا أحمد مستجير
- ٢٠٦- الهيولية تصنع علماً جديداً جيمس جلايك على يوسف على
- ٢٠٧- ليل أفريقى (رواية) رامون خوتاسنديز محمد أبو العطا
- ٢٠٨- شخصية العريس فى المسرح الإسرائيلى دان أوريان محمد أحمد صالح
- ٢٠٩- السرد والمسرح مجموعة من المؤلفين أشرف الصباغ
- ٢١٠- مثنويات حكيم سنائى (شعر) سنائى الغزنوى يوسف عبد الفتاح فرج
- ٢١١- فريديان دوسوسير جوناثان كلر محمود حمدي عبد الفنى
- ٢١٢- قصص الأمير مرزيان على لسان الحيوان مرزيان بن رستم بن شروين يوسف عبدالفتاح فرج
- ٢١٣- مصر منذ قدم نابليون حتى رحيل عبدالناصر ريمون فلاور سيد أحمد على الناصرى
- ٢١٤- قواعد جديدة للمنهج فى علم الاجتماع أنتونى جينز محمد محيى الدين
- ٢١٥- سياحت نامه إبراهيم بك (ج٢) زين العابدين المراغى محمود علاوى
- ٢١٦- جوانب أخرى من حياتهم مجموعة من المؤلفين أشرف الصباغ
- ٢١٧- مسرحيتان طبيعيتان صمويل بيكيت وهارولد بينتر نادية البنهاوى
- ٢١٨- لعبة الحجلة (رواية) خوليو كورتاثان على إبراهيم منوفى
- ٢١٩- بقايا اليوم (رواية) كازو إيشجورو طلعت الشايب
- ٢٢٠- الهيولية فى الكون بارى باركر على يوسف على
- ٢٢١- شعرية كفافى جريجورى جوزدانيس رفعت سلام
- ٢٢٢- فرانز كافكا رونالد جراى نسيم مجلى
- ٢٢٣- العلم فى مجتمع حر بول فيرابند السيد محمد نفادى
- ٢٢٤- دمار يوغسلافيا يرانكا ماجاس منى عبدالظاهر إبراهيم
- ٢٢٥- حكاية غريق (رواية) جابريل جارتيا ماركيت السيد عبدالظاهر السيد
- ٢٢٦- أرض المساء وقصائد أخرى ديفيد هريت لورانس طاهر محمد على البربرى

٢٢٧-	المسرح الإسباني في القرن السابع عشر	خوسيه ماريّا ديث يوركي	السيد عبدالظاهر عبدالله
٢٢٨-	علم الجمالية وعلم اجتماع الفن	جانيت وولف	ماري تيريز عبدالمسيح وخالد حسن
٢٢٩-	مازق البطل الوحيد	نورمان كيجان	أمير إبراهيم العمري
٢٣٠-	عن الثياب والفئران والبشر	فرانسواز جاكوب	مصطفى إبراهيم فهمي
٢٣١-	الترافيل أو الجيل الجديد (مسرحية)	خايمي سالوم بيدال	جمال عبدالرحمن
٢٣٢-	ما بعد المعلومات	توم ستونير	مصطفى إبراهيم فهمي
٢٣٣-	فكرة الاضمحلال في التاريخ الغربي	آرثر هيرمان	طلعت الشايب
٢٣٤-	الإسلام في السودان	ج. سبنسر تريمنجهام	فؤاد محمد عكود
٢٣٥-	ديوان شمس تبريزي (ج١)	مولانا جلال الدين الرومي	إبراهيم الدسوقي شتا
٢٣٦-	الولاية	ميشيل شوكيفيتش	أحمد الطيب
٢٣٧-	مصر أرض الوادي	روين فيدين	عنايات حسين طلعت
٢٣٨-	العولة والتحرير	تقرير لمنظمة الأنكتاد	ياسر محمد جادالله وعيسى مديولي أحمد
٢٣٩-	العربي في الأدب الإسرائيلي	جيلا راماز - رايوخ	نادية سليمان حافظ وإيهاب صلاح فايق
٢٤٠-	الإسلام والغرب وإمكانية الحوار	كاي حافظ	صلاح محجوب إدريس
٢٤١-	في انتظار البرابرة (رواية)	ج. م. كرتزي	ابتسام عبدالله
٢٤٢-	سبعة أنماط من الفموض	وليام إمبسون	صبري محمد حسن
٢٤٣-	تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج١)	ليفى بروفنتسال	ياشرف: صلاح فضل
٢٤٤-	الغليان (رواية)	لورا إسكييل	نادية جمال الدين محمد
٢٤٥-	نساء مقاتلات	إليزابيتا أنيس وآخرون	توفيق على منصور
٢٤٦-	مختارات قصصية	جابريل جارتيا ماركيث	علي إبراهيم منوفي
٢٤٧-	الثقافة الجماهيرية والحدثة في مصر	والتر أرمبرست	محمد طارق الشوقاوي
٢٤٨-	حقول عدن الخضراء (مسرحية)	أنطونيو جالا	عبداللطيف عبدالحليم
٢٤٩-	لغة التمزق (شعر)	دراجو شتامبيوك	رفعت سلام
٢٥٠-	علم اجتماع العلوم	دومنيك فينك	ماجدة محسن أباطة
٢٥١-	موسوعة علم الاجتماع (ج٢)	جوردون مارشال	ياشرف: محمد الجوهري
٢٥٢-	رائدات الحركة النسوية المصرية	مارجو بدران	علي بدران
٢٥٣-	تاريخ مصر الفاطمية	ل. أ. سيمينوثا	حسن بيومي
٢٥٤-	أقدم لك: الفلسفة	ديف روينسون وجودي جروفز	إمام عبد الفتاح إمام
٢٥٥-	أقدم لك: أفلاطون	ديف روينسون وجودي جروفز	إمام عبد الفتاح إمام
٢٥٦-	أقدم لك: ديكاوت	ديف روينسون وكريس جارات	إمام عبد الفتاح إمام
٢٥٧-	تاريخ الفلسفة الحديثة	وليم كلي رايت	محمود سيد أحمد
٢٥٨-	الفجر	سير أنجوس فريزر	عبادة كُحيلة
٢٥٩-	مختارات من الشعر الأرمني عبر العصور	نخبة	فاروجان كازانجيان
٢٦٠-	موسوعة علم الاجتماع (ج٢)	جوردون مارشال	ياشرف: محمد الجوهري
٢٦١-	رحلة في فكر زكي نجيب محمود	زكي نجيب محمود	إمام عبد الفتاح إمام
٢٦٢-	مدينة المعجزات (رواية)	إدواردو منوثا	محمد أبو العطا
٢٦٣-	الكشف عن حافة الزمن	جون جرين	علي يوسف علي
٢٦٤-	إبداعات شعرية مترجمة	هوراس وشلي	لويس عوض

لويس عوض	أوسكار وايلد وصمويل جونسون	روايات مترجمة	٢٦٥-
عادل عبد المنعم على	جلال آل أحمد	مدير المدرسة (رواية)	٢٦٦-
بدر الدين عروكي	ميلان كونديرا	فن الرواية	٢٦٧-
إبراهيم الدسوقي شتا	مولانا جلال الدين الرومي	ديوان شمس تبريزي (ج٢)	٢٦٨-
صبري محمد حسن	وليم جيفور بالجريف	وسط الجزيرة العربية وشرقها (ج١)	٢٦٩-
صبري محمد حسن	وليم جيفور بالجريف	وسط الجزيرة العربية وشرقها (ج٢)	٢٧٠-
شوقي جلال	توماس سي. باترسون	الحضارة الفريية: الفكرة والتاريخ	٢٧١-
إبراهيم سلامة إبراهيم	سي. سي. والتون	الأديرة الأثرية في مصر	٢٧٢-
عنان الشهاوي	جوان كول	الأمم الاجتماعية والتالية لمرآة عرابي في مصر	٢٧٣-
محمود على مكي	رومولو جاييجوس	السيدة باربارا (رواية)	٢٧٤-
ماهر شفيق فريد	مجموعة من النقاد	ه. س. إليوت شاعرًا ونقادًا وكاتبًا مسرحيًا	٢٧٥-
عبد القادر التلمساني	مجموعة من المؤلفين	فنون السينما	٢٧٦-
أحمد فوزي	براين فورد	الحيثيات والصراع من أجل الحياة	٢٧٧-
ظريف عبدالله	إسحاق عظيموف	البدايات	٢٧٨-
طلعت الشايب	ف. س. سوندرز	الحرب الباردة الثقافية	٢٧٩-
سمير عبد الحميد إبراهيم	بريم شند وآخرون	الأم والنصيب وقصص أخرى	٢٨٠-
جلال الحفناوي	عبد الحليم شرر	الفردوس الأعلى (رواية)	٢٨١-
سمير حنا صادق	لويس ولبرت	طبيعة العلم غير الطبيعية	٢٨٢-
علي عبد الرؤف البمبي	خوان رولفو	السهل يحترق وقصص أخرى	٢٨٣-
أحمد عثمان	يوريبديس	هرقل مجنونًا (مسرحية)	٢٨٤-
سمير عبد الحميد إبراهيم	حسن نظامي الدهلوي	رحلة خواجه حسن نظامي الدهلوي	٢٨٥-
محمود علاوي	زين العابدين المراغي	سياحت نامه إبراهيم بك (ج٢)	٢٨٦-
محمد يحيى وآخرون	أنثوني كنج	الثقافة والعولة والنظام العالمي	٢٨٧-
ماهر البطوطي	ديفيد لودج	الفن الروائي	٢٨٨-
محمد نور الدين عبد المنعم	أبو نجم أحمد بن قوص	ديوان منوچهری الدامغانی	٢٨٩-
أحمد زكريا إبراهيم	جورج مونان	علم اللغة والترجمة	٢٩٠-
السيد عبد الظاهر	فرانشيسكو رويس رامون	تاريخ المسرح الإسباني في القرن العشرين (ج١)	٢٩١-
السيد عبد الظاهر	فرانشيسكو رويس رامون	تاريخ المسرح الإسباني في القرن العشرين (ج٢)	٢٩٢-
مجدى توفيق وآخرون	روجر آلن	مقدمة للأدب العربي	٢٩٣-
رجاء ياقوت	بوالو	فن الشعر	٢٩٤-
بدر الديب	جوزيف كامبل وبيل موريز	سلطان الأسطورة	٢٩٥-
محمد مصطفى بلوي	وليم شكسبير	مكبث (مسرحية)	٢٩٦-
ماجدة محمد أنور	ديونيسيوس ثراكس ويوسف الأهوازي	فن النحو بين اليونانية والسريانية	٢٩٧-
مصطفى حجازي السيد	نخبة	مأساة العبيد وقصص أخرى	٢٩٨-
هاشم أحمد محمد	جين ماركس	ثورة في التكنولوجيا الحيوية	٢٩٩-
جمال الجزيري وبهاء جاهين وإيزابيل كمال	لويس عوض	أسطورة هومر في الأدب الإنجليزي والفرنسي (ج١)	٣٠٠-
جمال الجزيري و محمد الجندي	لويس عوض	أسطورة هومر في الأدب الإنجليزي والفرنسي (ج٢)	٣٠١-
إمام عبد الفتاح إمام	جون هيتون وجودي جروفز	أقدم لك: فنجنشتين	٣٠٢-

٢٠٣-	أقدم لك: بوذا	جين هوب ويورن فان لون	إمام عبد الفتاح إمام
٢٠٤-	أقدم لك: ماركس	ريوس	إمام عبد الفتاح إمام
٢٠٥-	الجلد (رواية)	كروزيو مالابارته	صلاح عبد الصبور
٢٠٦-	الحماسة: النقد الكانطى للتاريخ	جان فرانسوا ليوتار	نبيل سعد
٢٠٧-	أقدم لك: الشعور	ديفيد بابينو وهوارد سلينا	محمود مكي
٢٠٨-	أقدم لك: علم الوراثة	ستيف جونز وبورين فان لو	ممدوح عبد المنعم
٢٠٩-	أقدم لك: الذهن والمخ	أنجوس جيلاتي وأوسكار زاريت	جمال الجزيري
٢١٠-	أقدم لك: يونج	ماجى هايد ومايكل ماكجنس	محيى الدين مزيد
٢١١-	مقال فى المنهج الفلسفى	ر.ج كوانجود	فاطمة إسماعيل
٢١٢-	روح الشعب الأسود	وليم ديبيويس	أسعد حليم
٢١٣-	أمثال فلسطينية (شعر)	خاير بيان	محمد عبدالله الجعيدى
٢١٤-	مارسيل دوشامب: الفن كعدم	جانيس مينيك	هويدا السباعى
٢١٥-	جرامشى فى العالم العربى	ميشيل بروندينو والطاهر لبيب	كاميليا صبحى
٢١٦-	محاكمة سقراط	أى. ف. ستون	نسيم مجلى
٢١٧-	بلا غد	س. شير لايموفا- س. زنيكين	أشرف الصباغ
٢١٨-	الادب الروسى فى السنوات العشر الاخيرة	مجموعة من المؤلفين	أشرف الصباغ
٢١٩-	صور دريدا	جايترى اسيففاك وكريستوفر نوريس	حسام نايل
٢٢٠-	لمعة السراج لحضرة التاج	مؤلف مجهول	محمد علاء الدين منصور
٢٢١-	تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج ٢، ج ١)	ليفى برو فنسال	باشراف: صلاح فضل
٢٢٢-	وجهات نظر حديثة فى تاريخ الفن الغربى	ديليو يوجين كلينباور	خالد مفلح حمزة
٢٢٣-	فن الساتورا	تراث يونانى قديم	هانم محمد فوزى
٢٢٤-	اللعب بالنار (رواية)	أشرف أسدى	محمود علاوى
٢٢٥-	عالم الآثار (رواية)	فيليب بوسان	كريستين يوسف
٢٢٦-	المعرفة والمصلحة	يورجين هابرماس	حسن صقر
٢٢٧-	مختارات شعرية مترجمة (ج ١)	نخبة	توفيق على منصور
٢٢٨-	يوسف وزليخا (شعر)	نور الدين عبد الرحمن الجامى	عبد العزيز بقوش
٢٢٩-	رسائل عبد الميلاذ (شعر)	تد هيوز	محمد عيد إبراهيم
٢٣٠-	كل شيء عن التمثيل الصامت	مارفن شبرد	سامى صلاح
٢٣١-	عندما جاء السريدين وقصص أخرى	ستيفن جراى	سامية بياب
٢٣٢-	شهر العسل وقصص أخرى	نخبة	على إبراهيم منوفى
٢٣٣-	الإسلام فى بريطانيا من ١٥٥٨-١٦٨٥	نبيل مطر	بكر عباس
٢٣٤-	لقطات من المستقبل	أرثر كلارك	مصطفى إبراهيم فهمى
٢٣٥-	عصر الشك: دراسات عن الرواية	ناتالى ساروت	فتحى العشرى
٢٣٦-	متون الأهرام	نصوص مصرية قديمة	حسن صابر
٢٣٧-	فلسفة الولاء	جوزايا رويس	أحمد الأنصارى
٢٣٨-	نظرات حائرة وقصص أخرى	نخبة	جلال الحفناوى
٢٣٩-	تاريخ الأدب فى إيران (ج ٢)	إيوارد براون	محمد علاء الدين منصور
٢٤٠-	اضطراب فى الشرق الأوسط	بيرش بيربروجلو	فخرى لبيب

حسن حلمي	راينر ماريا رلكه	قصائد من رلكه (شعر)	٢٤١-
عبد العزيز بقوش	نور الدين عبدالرحمن الجامي	سلامان وأيسال (شعر)	٢٤٢-
سمير عبد ربه	ثاين جورديمر	العالم البرجوازي الزائل (رواية)	٢٤٣-
سمير عبد ربه	بيتر بالانجيو	الموت في الشمس (رواية)	٢٤٤-
يوسف عبد الفتاح فرج	بونه ندائى	الركض خلف الزمان (شعر)	٢٤٥-
جمال الجزيري	رشاد رشدى	سحر مصر	٢٤٦-
بكر الحلو	جان كوكتو	الصبيبة الطائشون (رواية)	٢٤٧-
عبدالله أحمد إبراهيم	محمد فؤاد كويريلى	التصوفة الأولون في الأدب التركي (ج١)	٢٤٨-
أحمد عمر شاهين	آرثر والدهورن وآخرون	دليل القارئ إلى الثقافة الجادة	٢٤٩-
عطية شحاتة	مجموعة من المؤلفين	بانوراما الحياة السياحية	٢٥٠-
أحمد الانصارى	جوزايا رويس	مبادئ المنطق	٢٥١-
نعيم عطية	قسطنطين كفافيس	قصائد من كفافيس	٢٥٢-
على إبراهيم منوفى	باسيليو بابون مالدونادو	الفن الإسلامى في الأندلس: الزخرفة الهندسية	٢٥٣-
على إبراهيم منوفى	باسيليو بابون مالدونادو	الفن الإسلامى في الأندلس: الزخرفة النباتية	٢٥٤-
محمود علاوى	حجت مرتجى	التيارات السياسية في إيران المعاصرة	٢٥٥-
بدر الرفاعى	بول سالم	الميراث المر	٢٥٦-
عمر الفاروق عمر	تيموثى فريك وبيتر غاندى	متون هرمس	٢٥٧-
مصطفى حجازى السيد	نخبة	أمثال الهوسا العامية	٢٥٨-
حبيب الشارونى	أفلاطون	محاورة بارمنيدس	٢٥٩-
ليلى الشربيتى	أندريه جاكوب ونويلا باركان	أنثروبولوجيا اللغة	٢٦٠-
عاطف معتمد وآمال شاور	آلان جرينجر	التصحح: التهديد والمجابهة	٢٦١-
سيد أحمد فتح الله	هاينرش شبورل	تلميذ يابنبرج (رواية)	٢٦٢-
صبرى محمد حسن	ريتشارد جيبسون	حركات التحرير الأفريقية	٢٦٣-
نجلاء أبو عجاج	إسماعيل سراج الدين	حدائق شكسبير	٢٦٤-
محمد أحمد حمد	شارل بودلير	سام بريس (شعر)	٢٦٥-
مصطفى محمود محمد	كلاريسا بنكولا	نساء يركضن مع الذئاب	٢٦٦-
البراق عبدالهادى رضا	مجموعة من المؤلفين	القلم الجرىء	٢٦٧-
عابد خزندار	جيرالد برنس	المصطلح السردى: معجم مصطلحات	٢٦٨-
فوزية العشماوى	فوزية العشماوى	المرأة في أدب نجيب محفوظ	٢٦٩-
فاطمة عبدالله محمود	كليلا لويت	الفن والحياة في مصر الفرعونية	٢٧٠-
عبدالله أحمد إبراهيم	محمد فؤاد كويريلى	التصوفة الأولون في الأدب التركي (ج٢)	٢٧١-
وحيد السعيد عبدالحميد	وانغ مينغ	عاش الشباب (رواية)	٢٧٢-
على إبراهيم منوفى	أومبرتو إيكو	كيف تعد رسالة دكتوراه	٢٧٣-
حمادة إبراهيم	أندريه شديد	اليوم السادس (رواية)	٢٧٤-
خالد أبو اليزيد	ميلان كونديرا	الخلود (رواية)	٢٧٥-
إنوار الخراط	جان أنوى وآخرون	الغضب وأحلام السنين (مسرحيات)	٢٧٦-
محمد علاء الدين منصور	إدوارد براون	تاريخ الأدب في إيران (ج١)	٢٧٧-
يوسف عبدالفتاح فرج	محمد إقبال	المسافر (شعر)	٢٧٨-

جمال عبدالرحمن	سنيل باث	٣٧٩- ملك في الحديقة (رواية)
شيرين عبدالسلام	جونتر جراس	٣٨٠- حديث عن الخسارة
رانيا إبراهيم يوسف	ر. ل. تراسك	٣٨١- أساسيات اللغة
أحمد محمد نادي	بهاء الدين محمد إسفنديار	٣٨٢- تاريخ طبرستان
سمير عبدالحميد إبراهيم	محمد إقبال	٣٨٣- هدية الحجاز (شعر)
إيزابيل كمال	سوزان إنجيل	٣٨٤- القصص التي يحكيها الأطفال
يوسف عبدالفتاح فرج	محمد علي بهزادراد	٣٨٥- مشتري العشق (رواية)
ريهام حسين إبراهيم	جانيت تود	٣٨٦- دفاعاً عن التاريخ الأدبي النسوي
بهاء جاهين	جون دن	٣٨٧- أغنيات وسوناتات (شعر)
محمد علاء الدين منصور	سعدى الشيرازي	٣٨٨- مواعظ سعدى الشيرازي (شعر)
سمير عبدالحميد إبراهيم	نخبة	٣٨٩- تفاهم وقصص أخرى
عثمان مصطفى عثمان	إم. في. روبرتس	٣٩٠- الأرشيقات والمدن الكبرى
منى الدروبي	مايف بينشي	٣٩١- الحافلة الليكية (رواية)
عبداللطيف عبدالحليم	فرناندو دي لاجرانجا	٣٩٢- مقامات ورسائل أندلسية
زينب محمود الخضيرى	ندوة لويس ماسينيون	٣٩٣- في قلب الشرق
هاشم أحمد محمد	بول ديفيز	٣٩٤- القوى الأربع الأساسية في الكون
سليم عبد الأمير حمدان	إسماعيل فصيح	٣٩٥- ألام سياوش (رواية)
محمود علاوى	تقى نجارى راد	٣٩٦- السافاك
إمام عبدالفتاح إمام	لورانس جين وكيلى شين	٣٩٧- أقدم لك: نيتشه
إمام عبدالفتاح إمام	فيليب تودى وهوارد ريد	٣٩٨- أقدم لك: سارتر
إمام عبدالفتاح إمام	ديفيد ميروفتش وألن كوركس	٣٩٩- أقدم لك: كامى
باهر الجوهري	ميشائيل إنده	٤٠٠- مومو (رواية)
ممدوح عبد المنعم	زياو بن ساربر وأخرون	٤٠١- أقدم لك: علم الرياضيات
ممدوح عبد المنعم	ج. ب. ماك إيفوى وأوسكار زاريت	٤٠٢- أقدم لك: ستيفن هوكينج
عماد حسن بكر	توبور شتورم وجوتفرد كولر	٤٠٣- ربة المطر والملابس تصنع الناس (روايتان)
تلبية خميس	ديفيد إبرام	٤٠٤- تعويذة الحسى
حمادة إبراهيم	أندريه جيد	٤٠٥- إيزابيل (رواية)
جمال عبد الرحمن	مانويلا مانتاناريس	٤٠٦- المستعربون الإسبان في القرن ١٩
طلعت شاهين	مجموعة من المؤلفين	٤٠٧- الأدب الإسباني المعاصر بأقلام كتابه
عنان الشهاوى	جوان فوتشركنج	٤٠٨- معجم تاريخ مصر
إلهامى عمارة	برتراند راسل	٤٠٩- انتصار السعادة
الزواوى بغودة	كارل بوبر	٤١٠- خلاصة القرن
أحمد مستجير	جينيغر أكرمان	٤١١- همس من الماضى
ياشراف: صلاح فضل	ليفى بروفنسال	٤١٢- تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج ٢، ج ٢)
محمد البخارى	ناظم حكمت	٤١٣- أغنيات المنفى (شعر)
أمل الصبان	باسكال كازانوفا	٤١٤- الجمهورية العالمية للأداب
أحمد كامل عبدالرحيم	فريدريش نورينمات	٤١٥- صورة كوكب (مسرحية)
محمد مصطفى بنوى	أ. أ. رتشاردز	٤١٦- مبادئ النقد الأدبي والعلم والشعر

- ٤١٧- تاريخ النقد الأدبي الحديث (ج٥) رينيه ويليك مجاهد عبدالمنعم مجاهد
- ٤١٨- سياسات الزمر الحاكمة في مصر العشانية جين هاثواي عبد الرحمن الشيخ
- ٤١٩- العصر الذهبي للإسكندرية جون مارلو نسيم مجلى
- ٤٢٠- مكرو ميجاس (قصة فلسفية) فولتير الطيب بن رجب
- ٤٢١- الولاء والقيادة في المجتمع الإسلامي الأول روى متحدة أشرف كيلانى
- ٤٢٢- رحلة لاستكشاف أفريقيا (ج١) ثلاثة من الرحالة عبدالله عبدالرازق إبراهيم
- ٤٢٣- إسماءات الرجل الطيف نخبة وحيد النقاش
- ٤٢٤- لوائح الحق ولوامع العشق (شعر) نور الدين عبدالرحمن الجامى محمد علاء الدين منصور
- ٤٢٥- من طاروس إلى فرح محمود طلوعى محمود علاوى
- ٤٢٦- الخفافيش وقصص أخرى نخبة محمد علاء الدين منصور وعبد الحفيظ يعقوب
- ٤٢٧- بانديراس الطاغية (رواية) باى إنكلان ثريا شلبى
- ٤٢٨- الخزانة الخفية محمد هوتك بن داود خان محمد أمان صافى
- ٤٢٩- أقدم لك: هيجل ليود سبنسر وأندرجى كروز إمام عبدالفتاح إمام
- ٤٣٠- أقدم لك: كانط كرستوفر وانت وأندرجى كليوفسكى إمام عبدالفتاح إمام
- ٤٣١- أقدم لك: فوكو كريس هوروكس وزوران جفتيك إمام عبدالفتاح إمام
- ٤٣٢- أقدم لك: ماكيافللى باتريك كيرى وأوسكار زاريت إمام عبدالفتاح إمام
- ٤٣٣- أقدم لك: جويس ديفيد نوريس وكارل فلنت حمدي الجابري
- ٤٣٤- أقدم لك: الرومانسية دونكان هيث وجودى بورهام عصام حجازى
- ٤٣٥- توجهات ما بعد الحداثة نيكولاس زديرج ناجى رشوان
- ٤٣٦- تاريخ الفلسفة (مج١) فريدريك كويلستون إمام عبدالفتاح إمام
- ٤٣٧- رحلة هندي في بلاد الشرق العربى شبلى النعمانى جلال الحفناوى
- ٤٣٨- بطلات وضحايا إيمان ضياء الدين بييرس عابدة سيف الدولة
- ٤٣٩- موت المرابى (رواية) صدر الدين عيني محمد علاء الدين منصور وعبد الحفيظ يعقوب
- ٤٤٠- قواعد اللهجات العربية الحديثة كرستن بروستاد محمد طارق الشرقاوى
- ٤٤١- رب الأشياء الصغيرة (رواية) أرونداتى روى فخرى لبيب
- ٤٤٢- حتشبسوت: المرأة الفرعونية فوزية أسعد ماهر جويجاتى
- ٤٤٣- اللغة العربية: تاريخها ومستوياتها وتأثيرها كيس فرستينج محمد طارق الشرقاوى
- ٤٤٤- أمريكا اللاتينية: الثقافات القديمة لاوريت سيجورنه صالح علمانى
- ٤٤٥- حول وزن الشعر پرويز نائل خانلرى محمد محمد يونس
- ٤٤٦- التحالف الأسود ألكسندر كوكبرن وجيفرى سانت كلير أحمد محمود
- ٤٤٧- أقدم لك: نظرية الكم ج. پ. ماك إيفوى وأوسكار زاريت ممدوح عبدالمنعم
- ٤٤٨- أقدم لك: علم نفس التطور ديلان إيثانز وأوسكار زاريت ممدوح عبدالمنعم
- ٤٤٩- أقدم لك: الحركة النسوية نخبة جمال الجزيرى
- ٤٥٠- أقدم لك: ما بعد الحركة النسوية صوفيا فوكا وريبيكا رايت جمال الجزيرى
- ٤٥١- أقدم لك: الفلسفة الشرقية ريتشارد أوزبورن ويورن فان لون إمام عبد الفتاح إمام
- ٤٥٢- أقدم لك: لينين والثورة الروسية ريتشارد إيجينانزى وأوسكار زاريت محيى الدين مزيد
- ٤٥٣- القاهرة: إقامة مدينة حديثة جان لوك أرنو حليم طوسون وفؤاد الدهان
- ٤٥٤- خمسون عاماً من السينما الفرنسية رينيه بريدال سوزان خليل

٤٥٥-	تاريخ الفلسفة الحديثة (مج ٥)	فريدريك كويلستون	محمود سيد أحمد
٤٥٦-	لا تنسنى (رواية)	مريم جعفرى	هويدا عزت محمد
٤٥٧-	النساء فى الفكر السياسى الغربى	سوزان مولر أوكين	إمام عبدالفتاح إمام
٤٥٨-	المورييسكيون الأندلسيون	مرثيديس غارثيا أرينال	جمال عبد الرحمن
٤٥٩-	نحو مفهوم لاقتصاديات الموارد الطبيعية	توم تيتنبرج	جلال البنا
٤٦٠-	أقدم لك: الفاشية والنازية	ستوارت هود وليتزا جانستز	إمام عبدالفتاح إمام
٤٦١-	أقدم لك: لكان	داريان ليدر وجوى جروفز	إمام عبدالفتاح إمام
٤٦٢-	طه حسين من الأزهر إلى السوريين	عبدالرشيد الصادق محمودى	عبدالرشيد الصادق محمودى
٤٦٣-	الدولة المارقة	ويليام بلوم	كمال السيد
٤٦٤-	ديمقراطية للقلة	مايكل بارنتى	حصه إبراهيم المنيف
٤٦٥-	قصص اليهود	لويس جنزيرج	جمال الرفاعى
٤٦٦-	حكايات حب ويطولات فرعونية	فيولين فانويك	فاطمة عبد الله
٤٦٧-	التفكير السياسى والنظرة السياسية	ستيفين ديلو	ربيع وهبة
٤٦٨-	روح الفلسفة الحديثة	جوزايا رويس	أحمد الأنصارى
٤٦٩-	جلال الملوك	نصوص حبشية قديمة	مجدى عبدالرازق
٤٧٠-	الأراضى والجودة البيئية	جارى م. بيرزنسكى وآخرين	محمد السيد النة
٤٧١-	رحلة لاستكشاف أفريقيا (ج ٢)	ثلاثة من الرحالة	عبد الله عبد الرزاق إبراهيم
٤٧٢-	دون كيخوتى (القسم الأول)	ميجيل دى ثريانتس سايدرا	سليمان العطار
٤٧٣-	دون كيخوتى (القسم الثانى)	ميجيل دى ثريانتس سايدرا	سليمان العطار
٤٧٤-	الأدب والنسوية	بام موريس	سهام عبدالسلام
٤٧٥-	صوت مصر: أم كلثوم	فرجينيا دانيلسون	عادل هلال عنانى
٤٧٦-	أرض الحباب بعيدة: بيرم الترنسى	ماريلين بوث	سحر توفيق
٤٧٧-	تاريخ الصين منذ ما قبل التاريخ حتى القرن العشرين	هيلدا هوخام	أشرف كيلانى
٤٧٨-	الصين والولايات المتحدة	ليوشيه شنج ولى شى دونج	عبد العزيز حمدي
٤٧٩-	المقهى (مسرحية)	لاو شه	عبد العزيز حمدي
٤٨٠-	تساي ون جى (مسرحية)	كو موروا	عبد العزيز حمدي
٤٨١-	بردة النبى	روى متحدة	رضوان السيد
٤٨٢-	موسوعة الأساطير والرموز الفرعونية	روبير جاك تيبو	فاطمة عبد الله
٤٨٣-	النسوية وما بعد النسوية	سارة جامبل	أحمد الشامى
٤٨٤-	جمالية التلقى	هانسن روبيرت يارس	رشيد بنحو
٤٨٥-	التوبة (رواية)	نذير أحمد الدهلوى	سمير عبدالحميد إبراهيم
٤٨٦-	الذاكرة الحضارية	يان أسمن	عبدالحميد عبدالغنى رجب
٤٨٧-	الرحلة الهندية إلى الجزيرة العربية	رفيع الدين المراد أبادى	سمير عبدالحميد إبراهيم
٤٨٨-	الحب الذى كان وقصائد أخرى	نخبة	سمير عبدالحميد إبراهيم
٤٨٩-	هُسُرل: الفلسفة علماً دقيقاً	إدموند هُسُرل	محمود رجب
٤٩٠-	أسمار البيفاء	محمد قادري	عبد الوهاب علوب
٤٩١-	نصوص قصصية من روائع الألب الأفرقى	نخبة	سمير عبد ربه
٤٩٢-	محمد على مؤسس مصر الحديثة	جى فارجيت	محمد رفعت عواد

خطابات إلى طالب الصوتيات	هارولد بالمر	محمد صالح الضالع	٤٩٣-
كتاب الموتى: الخروج فى النهار	نصوص مصرية قديمة	شريف الصيفى	٤٩٤-
اللوى	إيوارد تيفان	حسن عبد ربه المصرى	٤٩٥-
الحكم والسياسة فى أفريقيا (ج١)	إكوانو بانولى	مجموعة من المترجمين	٤٩٦-
الطمأنينة والنوع والنولة فى الشرق الأوسط	نادية العلى	مصطفى رياض	٤٩٧-
النساء والنوع فى الشرق الأوسط الحديث	جوديث تاكر ومارجريت مريودز	أحمد على بدوى	٤٩٨-
تقاطعات: الأمة والمجتمع والنوع	مجموعة من المؤلفين	فيصل بن خضراء	٤٩٩-
فى طفولتى: دراسة فى السيرة الذاتية العربية	تيتز روكى	طلعت الشايب	٥٠٠-
تاريخ النساء فى الغرب (ج١)	أرثر جولد هامر	سحر فراج	٥٠١-
أصوات بديلة	مجموعة من المؤلفين	هالة كمال	٥٠٢-
مختارات من الشعر الفارسي الحديث	نخبة من الشعراء	محمد نور الدين عبدالمنعم	٥٠٣-
كتابات أساسية (ج١)	مارتن هايدجر	إسماعيل المصدق	٥٠٤-
كتابات أساسية (ج٢)	مارتن هايدجر	إسماعيل المصدق	٥٠٥-
ربما كان قديساً (رواية)	آن تيلر	عبدالحميد فهمى الجمال	٥٠٦-
سيدة الماضى الجميل (مسرحية)	بيتر شيفر	شوقى فهمى	٥٠٧-
المولوية بعد جلال الدين الرومى	عبدالباقي جلبنارلى	عبدالله أحمد إبراهيم	٥٠٨-
الفقر والإحسان فى عصر سلاطين المماليك	أدم صيرة	قاسم عبده قاسم	٥٠٩-
الأرملة الماكرة (مسرحية)	كارلو جولدوني	عبدالرازق عيد	٥١٠-
كوكب مرقع (رواية)	آن تيلر	عبدالحميد فهمى الجمال	٥١١-
كتابة النقد السينمائى	تيموثى كوريجان	جمال عبد الناصر	٥١٢-
العلم الجسور	تيد أنتون	مصطفى إبراهيم فهمى	٥١٣-
مدخل إلى النظرية الأدبية	جونثان كولر	مصطفى بيومى عبد السلام	٥١٤-
من التقليد إلى ما بعد الحداثة	فدوى مالطى دوجلاس	فدوى مالطى دوجلاس	٥١٥-
إرادة الإنسان فى علاج الإدمان	أرنولد واشنطن وديونا باوندى	صبرى محمد حسن	٥١٦-
نقش على الماء وقصص أخرى	نخبة	سمير عبد الحميد إبراهيم	٥١٧-
استكشاف الأرض والكون	إسحق عظيموف	هاشم أحمد محمد	٥١٨-
محاضرات فى المثالية الحديثة	جوزايا رويس	أحمد الأنصارى	٥١٩-
الروح الفرنسى بمصر من الظم إلى المشروع	أحمد يوسف	أمل الصبان	٥٢٠-
قاموس تراجم مصر الحديثة	أرثر جولد سميث	عبدالوهاب بكر	٥٢١-
إسبانيا فى تاريخها	أميركو كاسترو	على إبراهيم منوفى	٥٢٢-
الفن الطليطلى الإسلامى والمذجن	باسيليو بابون مالدونادو	على إبراهيم منوفى	٥٢٣-
الملك لير (مسرحية)	وليم شكسبير	محمد مصطفى بدوى	٥٢٤-
موسم صيد فى بيروت وقصص أخرى	دنيس جونسون	نادية رفعت	٥٢٥-
أقدم لك: السياسة البيئية	ستيفن كروى ولويم رانكين	محيى الدين مزيد	٥٢٦-
أقدم لك: كافكا	ديفيد زين ميروفتس وروبرت كرمب	جمال الجزيرى	٥٢٧-
أقدم لك: تروتسكى والماركسية	طارق على وفيل إيفانز	جمال الجزيرى	٥٢٨-
بدائع العلامة إقبال فى شعره الأردى	محمد إقبال	حازم محفوظ وحسين نجيب المصرى	٥٢٩-
مدخل عام إلى فهم النظريات التراثية	رينيه جينو	عمر الفاروق عمر	٥٣٠-

صقاء فتحي	چاك دريدا	٥٣١- ما الذي حدث في «حدث» ١١ سبتمبر؟
بشير السباعي	هنري لورنس	٥٣٢- المغامر والمستشرق
محمد طارق الشرقاوي	سوزان جاس	٥٣٣- تعلم اللغة الثانية
حمادة إبراهيم	سيثرين لبا	٥٣٤- الإسلاميون الجزائريون
عبدالعزیز بقوش	نظامي الكتجوي	٥٣٥- مخزن الأسرار (شعر)
شوقي جلال	سمويل منتنجتون ولورانس هاريزون	٥٣٦- الثقافات وقيم التقدم
عبدالفار مكاوي	نخبة	٥٣٧- للحب والحرية (شعر)
محمد الحيدري	كيت دانييل	٥٣٨- النفس والآخر في قصص يوسف الشاروني
محسن مصيلحي	كاريل تشرشل	٥٣٩- خمس مسرحيات قصيرة
رؤف عباس	السير رونالد ستورس	٥٤٠- توجهات بريطانية - شرقية
مروة رزق	خوان خوسيه مياس	٥٤١- هي تخيل وهلاوس أخرى
نعيم عطية	نخبة	٥٤٢- قصص مختارة من الأدب اليوناني العتيق
وفاء عبدالقادر	باتريك بروجان وكريس جرات	٥٤٣- أقدم لك: السياسة الأمريكية
حمدي الجابري	روبرت هينشل وآخرون	٥٤٤- أقدم لك: ميلاني كلاين
عزت عامر	فرانسيس كريك	٥٤٥- يا له من سباق محموم
توفيق علي منصور	ت. ب. وايزمان	٥٤٦- ريموس
جمال الجزيري	فيليب تودي وأن كورس	٥٤٧- أقدم لك: بارت
حمدي الجابري	ريتشارد أوزيرين ويون فان لون	٥٤٨- أقدم لك: علم الاجتماع
جمال الجزيري	بول كوبلي وليتا جانز	٥٤٩- أقدم لك: علم العلامات
حمدي الجابري	نيك جروم وييرو	٥٥٠- أقدم لك: شكسبير
سمحة الخولي	سايمون ماندي	٥٥١- الموسيقى والعزلة
علي عبد الرؤف البعبي	ميجيل دي ثريانتس	٥٥٢- قصص مثالية
رجاء ياقوت	دانيال لوفرس	٥٥٣- مدخل للشعر الفرنسي الحديث والمعاصر
عبدالسميع عمر زين الدين	عفاف لطفى السيد مارسوه	٥٥٤- مصر في عهد محمد علي
أنور محمد إبراهيم ومحمد نصرالدين الجبالي	أناثولي أوتكين	٥٥٥- الإستراتيجية الأمريكية للقرن العاشر والعشرين
حمدي الجابري	كريس هوروكس وزوران جيفتك	٥٥٦- أقدم لك: جان بودريار
إمام عبدالفتاح إمام	ستوارت هود وجراهام كرولي	٥٥٧- أقدم لك: الماركيز دي ساد
إمام عبدالفتاح إمام	زيودين ساردارويورين فان لون	٥٥٨- أقدم لك: الدراسات الثقافية
عبدالحى أحمد سالم	تشا تشاجي	٥٥٩- الماس الزائف (رواية)
جلال السعيد الحفناوي	محمد إقبال	٥٦٠- صلصلة الجرس (شعر)
جلال السعيد الحفناوي	محمد إقبال	٥٦١- جناح جبريل (شعر)
عزت عامر	كارل ساجان	٥٦٢- بلايين وبلايين
صبرى محمدى التهامي	خاينيتو بينابينتو	٥٦٣- ورود الخريف (مسرحية)
صبرى محمدى التهامي	خاينيتو بينابينتو	٥٦٤- عش الغريب (مسرحية)
أحمد عبدالحميد أحمد	دييورا ج. جيرنر	٥٦٥- الشرق الأوسط المعاصر
علي السيد علي	موريس بيشوب	٥٦٦- تاريخ أوروبا في العصور الوسطى
إبراهيم سلامة إبراهيم	مايكل رايس	٥٦٧- الوطن المقتصب
عبد السلام حيدر	عبد السلام حيدر	٥٦٨- الأصول في الرواية

٥٦٩- موقع الثقافة	هومي بابا	ثائر ديب
٥٧٠- دول الخليج الفارسي	سير روبرت هاي	يوسف الشاروني
٥٧١- تاريخ النقد الإسباني المعاصر	إيميليا دي ثوليتا	السيد عبد الظاهر
٥٧٢- الطب في زمن الفراعنة	برونو أليوا	كمال السيد
٥٧٣- أقدم لك: فرويد	ريتشارد ابيجنانس وأسكار زارتي	جمال الجزيري
٥٧٤- مصر القديمة في عيون الإيرانيين	حسن بيرنيا	علاء الدين السباعي
٥٧٥- الاقتصاد السياسي للعولمة	نجير وودز	أحمد محمود
٥٧٦- فكر ثربانتس	أمريكو كاسترو	ناهد العشري محمد
٥٧٧- مغامرات بينوكيو	كارلو كولودي	محمد قدرى عمارة
٥٧٨- الجماليات عند كيتس وهنت	أيومي ميزوكوشي	محمد إبراهيم وعصام عبد الروف
٥٧٩- أقدم لك: تشومسكي	جون ماهر وجودي جرونز	محيي الدين مزيد
٥٨٠- دائرة المعارف النولية (مج ١)	جون فيزر وبول سيترجز	ياشرف: محمد فتحي عبد الهادي
٥٨١- الحمقى يموتون (رواية)	ماريو بوزو	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٢- مرايا على الذات (رواية)	هوشنك كلشيري	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٣- الجيران (رواية)	أحمد محمود	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٤- سفر (رواية)	محمود نولت آبادي	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٥- الأمير احتجاب (رواية)	هوشنك كلشيري	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٦- السينما العربية والأفريقية	ليزييث مالكموس وروى أرمنز	سهام عبد السلام
٥٨٧- تاريخ تطور الفكر الصيني	مجموعة من المؤلفين	عبد العزيز حمدي
٥٨٨- أمخوتب الثالث	أنيس كابرول	ماهر جويجاني
٥٨٩- تمبكت العجيبة (رواية)	فيلكس دييوا	عبدالله عبدالرازق إبراهيم
٥٩٠- أساطير من الموروثات الشعبية الفلتنية	نخبة	محمود مهدي عبدالله
٥٩١- الشاعر والمفكر	هوراتيوس	على عبدالقواب على وصلاح رمضان السيد
٥٩٢- الثورة المصرية (ج ١)	محمد صبري السوربوني	مجدى عبد الحافظ وعلى كورخان
٥٩٣- قصائد ساحرة	بول فاليري	بكر الحلو
٥٩٤- القلب السمين (قصة أطفال)	سوزانا تامارو	أمانى فوزي
٥٩٥- الحكم والسياسة في أفريقيا (ج ٢)	إكوادو بانولي	مجموعة من المترجمين
٥٩٦- الصحة العقلية في العالم	روبرت ديجارليه وآخرون	إيهاب عبدالرحيم محمد
٥٩٧- مسلمو غرناطة	خوليو كاروباروخا	جمال عبدالرحمن
٥٩٨- مصر وكثبان وإسرائيل	دونالد ريدفورد	بيومي على قنديل
٥٩٩- فلسفة الشرق	هرداد مهريز	محمود علاوي
٦٠٠- الإسلام في التاريخ	برنارد لويس	منحت طه
٦٠١- النسوية والمواطنة	ريان فوت	أيمن بكر وسمر الشيشكلي
٦٠٢- ليونار: نحو فلسفة ما بعد حداثة	جيمس وليامز	إيمان عبدالعزيز
٦٠٣- النقد الثقافي	أرثر أيزابرجر	وفاء إبراهيم ورمضان بسطاويسي
٦٠٤- الكوارث الطبيعية (مج ١)	باتريك ل. أبوت	توفيق على منصور
٦٠٥- مخاطر كوكبنا المضطرب	إرنست زيبروسكي (الصغير)	مصطفى إبراهيم فهمي
٦٠٦- قصة البردي اليوناني في مصر	ريتشارد هاريس	محمود إبراهيم السعدني

٦٠٧-	قلب الجزيرة العربية (ج١)	هارى سينت فيلبى	صبرى محمد حسن
٦٠٨-	قلب الجزيرة العربية (ج٢)	هارى سينت فيلبى	صبرى محمد حسن
٦٠٩-	الانتخاب الثقافى	أجنر فوج	شوقى جلال
٦١٠-	العمارة المجدنة	رقائيل لويث جوثمان	على إبراهيم منوفى
٦١١-	النقد والأبديولوجية	تيرى إيجلتون	فخرى صالح
٦١٢-	رسالة النفسية	فضل الله بن حامد الحسينى	محمد محمد يونس
٦١٣-	السياسة والسياسة	كولن مايكل هول	محمد فريد حجاب
٦١٤-	بيت الأقصر الكبير (رواية)	فوزية أسعد	منى قطان
٦١٥-	مرغز الأحداث التي وقعت في بغداد من ١٩١٧ إلى ١٩١٩	أليس بسيرينى	محمد رفعت عواد
٦١٦-	أساطير بيضاء	روبرت يانج	أحمد محمود
٦١٧-	الفولكلور والبحر	هوراس بيك	أحمد محمود
٦١٨-	نحو مفهوم لاقتصاديات الصحة	تشارلز فيلبس	جلال البنا
٦١٩-	مفاتيح أورشليم القدس	ريمون استانبولى	عايدة الباجورى
٦٢٠-	السلام الصليبي	توماس ماستاك	بشير السباعى
٦٢١-	النوبة المعبر الحضارى	وليم ى. آدمز	فؤاد عكود
٦٢٢-	أشعار من عالم اسمه الصين	أى تشينغ	أمير نبيه وعبدالرحمن حجازى
٦٢٣-	نوابر جحا الإيرانية	سعيد قانعى	يوسف عبدالفتاح
٦٢٤-	أزمة العالم الحديث	رينيه جينو	عمر الفاروق عمر
٦٢٥-	الجرح السرى	جان جينيه	محمد برادة
٦٢٦-	مختارات شعرية مترجمة (ج٢)	نخبة	توفيق على منصور
٦٢٧-	حكايات إيرانية	نخبة	عبدالوهاب علوب
٦٢٨-	أصل الأنواع	تشارلس داروين	مجدى محمود المليجى
٦٢٩-	قرن آخر من الهيمنة الأمريكية	نيقولاس جويات	عزة الخميسى
٦٣٠-	سيرتى الذاتية	أحمد بللو	صبرى محمد حسن
٦٣١-	مختارات من الشعر الأفريقى المعاصر	نخبة	باشراف: حسن طلب
٦٣٢-	المسلمون واليهود فى مملكة فالنسيا	بولورس برامون	رانيا محمد
٦٣٣-	الحب وفنونه (شعر)	نخبة	حمادة إبراهيم
٦٣٤-	مكتبة الإسكندرية	روى ماكرويد وإسماعيل سراج الدين	مصطفى البهنساوى
٦٣٥-	التثبيت والتكيف فى مصر	جودة عبد الخالق	سمير كريم
٦٣٦-	حج يولنده	جناب شهاب الدين	سامية محمد جلال
٦٣٧-	مصر الخديوية	ف. روبرت هنتز	بدر الرفاعى
٦٣٨-	الديمقراطية والشعر	روبرت بن ورين	فؤاد عبد المطلب
٦٣٩-	فندق الأرق (شعر)	تشارلز سيمبك	أحمد شافعى
٦٤٠-	الكسياد	الأميرة أناكومينا	حسن حبشى
٦٤١-	برتراند رسل (مختارات)	برتراند رسل	محمد قدرى عمارة
٦٤٢-	أقدم لك: داروين والتطور	جوناثان ميلر وبورين فان لون	ممنوح عبد المنعم
٦٤٣-	سفرنامه حجاز (شعر)	عبد الماجد الدرايادى	سمير عبدالحميد إبراهيم
٦٤٤-	العلوم عند المسلمين	موارد دثيرنر	فتح الله الشيخ

٦٤٥-	السياسة الخارجية الأمريكية ومعارفها الخارجية	تشارلز كجلى ويوجين ويتكوف	عبد الوهاب علوب
٦٤٦-	قصة الثورة الإيرانية	سيهر نبيح	عبد الوهاب علوب
٦٤٧-	رسائل من مصر	جون نينيه	فتحي العشري
٦٤٨-	بورخيس	بياتريث سارلو	خليل كلفت
٦٤٩-	الخوف وقصص خرافية أخرى	جى دى موياسان	سحر يوسف
٦٥٠-	النولة والسلطة والسياسة في الشرق الأوسط	روجر أرين	عبد الوهاب علوب
٦٥١-	بيلسبس الذى لا نعرفه	وثائق قديمة	أمل الصبان
٦٥٢-	آلهة مصر القديمة	كلود ترونكر	حسن نصر الدين
٦٥٣-	مدرسة الطفلة (مسرحية)	إيريش كستتر	سمير جريس
٦٥٤-	أساطير شعبية من أوزبكستان (ج١)	نصوص قديمة	عبد الرحمن الخميسي
٦٥٥-	أساطير وآلهة	إيزابيل فرانكو	حليم طوسون ومحمود ماهر طه
٦٥٦-	خبز الشعب والأرض العمراء (مسرحيتان)	ألفونسو ساسترى	ممدوح البستاوى
٦٥٧-	محاكم التفتيش والموريسكيون	مرثيديس غارثيا أرينال	خالد عباس
٦٥٨-	حوارات مع خوان رامون خيمينيث	خوان رامون خيمينيث	صبرى التهامي
٦٥٩-	قصائد من إسبانيا وأمريكا اللاتينية	نخبة	عبد اللطيف عبد الحليم
٦٦٠-	ناقذة على أحدث العلوم	ريتشارد فايفيلد	هاشم أحمد محمد
٦٦١-	روائع أندلسية إسلامية	نخبة	صبرى التهامي
٦٦٢-	رحلة إلى الجنود	داسو سالدبار	صبرى التهامي
٦٦٣-	امراة عادية	ليوسيل كليفتون	أحمد شافعى
٦٦٤-	الرجل على الشاشة	ستيفن كوهان وإنا راي هارك	عصام زكريا
٦٦٥-	عزالم أخرى	بول دافيز	هاشم أحمد محمد
٦٦٦-	تطور الصورة الشعرية عند شكسبير	ولفجانج اتش كليمن	جمال عبد الناصر ومدحت الجبار وجمال جاد الرب
٦٦٧-	الأزمة القادمة لعلم الاجتماع الغربى	ألن جولندر	على ليلة
٦٦٨-	ثقافات العولة	فريدريك جيمسون وماساو ميوشى	ليلي الجبالى
٦٦٩-	ثلاث مسرحيات	وول شوينكا	نسيم مجلى
٦٧٠-	أشعار جوستاف أدولفو	جوستاف أدولفو بركر	ماهر البطوطى
٦٧١-	قل لى كم مضى على رحيل القطار؟	جيمس بولدين	على عبدالأمير صالح
٦٧٢-	مختارات من الشعر الفرنسى للأطفال	نخبة	إبتهال سالم
٦٧٣-	ضرب الكليم (شعر)	محمد إقبال	جلال الحفناوى
٦٧٤-	ليون الإمام الخمينى	آية الله العظمى الخمينى	محمد علاء الدين منصور
٦٧٥-	أثينا السوداء (ج٢، ج١)	مارتن برنال	باشراف: محمود إبراهيم السعدنى
٦٧٦-	أثينا السوداء (ج٢، ج١)	مارتن برنال	باشراف: محمود إبراهيم السعدنى
٦٧٧-	تاريخ الأدب فى إيران (ج١، ج٢)	إدوارد جرانفيل براون	أحمد كمال الدين حلمى
٦٧٨-	تاريخ الأدب فى إيران (ج١، ج٢)	إدوارد جرانفيل براون	أحمد كمال الدين حلمى
٦٧٩-	مختارات شعرية مترجمة (ج٢)	وليام شكسبير	توفيق على منصور
٦٨٠-	سنوات الطفولة (رواية)	وول شوينكا	سمير عبد ربه
٦٨١-	هل يوجد نص فى هذا الفصل؟	ستانلى فش	أحمد الشيمى
٦٨٢-	نجوم حظر التجوال الجديد (رواية)	بن أوكرى	صبرى محمد حسن

صبري محمد حسن	ت. م. ألوكو	سكين واحد لكل رجل (رواية)	٦٨٢-
رزق أحمد بهنسي	أوراثيرو كيروجا	الأمثال القصصية الكاملة (أنا كتنا) (ج١)	٦٨٤-
رزق أحمد بهنسي	أوراثيرو كيروجا	الأمثال القصصية الكاملة (الصحراء) (ج٢)	٦٨٥-
سحر توفيق	ماكسين هونج كنجستون	امراة محاربة (رواية)	٦٨٦-
ماجدة العناني	فتانة حاج سيد جوادى	محبوبة (رواية)	٦٨٧-
فتح الله الشيخ وأحمد السماحي	فيليب م. دوبر ورينشارد أ. موار	الانفجارات الثلاثة العظمى	٦٨٨-
هنا عبد الفتاح	تابووش روجيفيتش	الملف (مسرحية)	٦٨٩-
رمسيس عوض	(مختارات)	محاكم التفتيش فى فرنسا	٦٩٠-
رمسيس عوض	(مختارات)	ألبرت أينشتاين: حياته وغرامياته	٦٩١-
حمدي الجابري	رينشارد أيبجانسي وأوسكار زاريت	أقدم لك: الوجوبية	٦٩٢-
جمال الجزيري	حائيم برشيت وآخرون	أقدم لك: القتل الجماعي (المحرقة)	٦٩٣-
حمدي الجابري	جيف كولنر وبيل ماييلين	أقدم لك: بيردا	٦٩٤-
إمام عبدالفتاح إمام	ديف روينسون وجودي جروف	أقدم لك: رسل	٦٩٥-
إمام عبدالفتاح إمام	ديف روينسون وأوسكار زاريت	أقدم لك: روسو	٦٩٦-
إمام عبدالفتاح إمام	روبرت ودفين وجودي جروف	أقدم لك: أرسطو	٦٩٧-
إمام عبدالفتاح إمام	ليود سبنسر وأندريجي كروز	أقدم لك: عصر التنوير	٦٩٨-
جمال الجزيري	إيفان وارد وأوسكار زاريت	أقدم لك: التحليل النفسي	٦٩٩-
بسمة عبدالرحمن	ماريو فرجاش	الكاتب وواقعه	٧٠٠-
منى البرنس	وليم رود فيفيان	الذاكرة والحدائق	٧٠١-
محمود علاوى	أحمد وكيليان	الأمثال الفارسية	٧٠٢-
أمين الشواربي	إدوارد جرانييل براون	تاريخ الأدب فى إيران (ج٢)	٧٠٣-
محمد علاء الدين منصور وآخرون	مولانا جلال الدين الرومي	فيه ما فيه	٧٠٤-
عبد الحميد مذكور	الإمام الغزالي	فضل الأنام من رسائل حجة الإسلام	٧٠٥-
عزت عامر	جونسون ف. يان	الشفرة الوراثية وكتاب التحولات	٧٠٦-
وفاء عبدالقادر	هوارد كاليجل وآخرون	أقدم لك: فالتر بنيامين	٧٠٧-
رؤف عباس	دونالد مالكولم ريد	فراغة من؟	٧٠٨-
عادل نجيب بشرى	ألفريد أدلر	معنى الحياة	٧٠٩-
دعاء محمد الخطيب	يان هاتشبائ وجوموران إليس	الأطفال والتكنولوجيا والثقافة	٧١٠-
هنا عبد الفتاح	ميرزا محمد هادي رسوا	درة التاج	٧١١-
سليمان البستاني	هومبروس	ميراث الترجمة: الإلياذة (ج١)	٧١٢-
سليمان البستاني	هومبروس	ميراث الترجمة: الإلياذة (ج٢)	٧١٣-
حنا صاوه	لامنيه	ميراث الترجمة: حديث القلوب	٧١٤-
نخبة من المترجمين	مجموعة من المؤلفين	جامعة كل المعارف (ج١)	٧١٥-
نخبة من المترجمين	مجموعة من المؤلفين	جامعة كل المعارف (ج٢)	٧١٦-
نخبة من المترجمين	مجموعة من المؤلفين	جامعة كل المعارف (ج٣)	٧١٧-
نخبة من المترجمين	مجموعة من المؤلفين	جامعة كل المعارف (ج٤)	٧١٨-
نخبة من المترجمين	مجموعة من المؤلفين	جامعة كل المعارف (ج٥)	٧١٩-
نخبة من المترجمين	مجموعة من المؤلفين	جامعة كل المعارف (ج٦)	٧٢٠-

٧٢١-	فلسفة المتكلمين في الإسلام (مج ١)	هـ. أ. ولفسون	مصطفى لبيب عبد الفتى
٧٢٢-	الصفحة وقصص أخرى	يشار كمال	الصفصافي أحمد القطوري
٧٢٣-	تحديات ما بعد الصهيونية	إفرايم نيمنى	أحمد ثابت
٧٢٤-	البسار الفرويدى	بول روبنسون	عبد الريس
٧٢٥-	الاضطراب النفسى	جون فيتكس	مى مقلد
٧٢٦-	الموريسكيون في المغرب	غييرمو غوثالبيس بوستر	مروة محمد إبراهيم
٧٢٧-	حلم البحر (رواية)	باچين	وحيد السعيد
٧٢٨-	العولة: تدمير العمالة والنمو	موريس أليه	أميرة جمعة
٧٢٩-	الثورة الإسلامية في إيران	صادق زيبا كلام	هويدا عزت
٧٣٠-	حكايات من السهول الأفريقية	آن جاتى	عزت عامر
٧٣١-	الترغ: الفكر والأشئ بين التميز والاختلاف	مجموعة من المؤلفين	محمد قدرى عمارة
٧٣٢-	قصص بسيطة (رواية)	إنجو شولتسه	سمير جريس
٧٣٣-	مناسبة عطيل (مسرحية)	وليم شيكسبير	محمد مصطفى بنوى
٧٣٤-	بونابرت في الشرق الإسلامى	أحمد يوسف	أمل الصبان
٧٣٥-	فن السيرة في العربية	مايكل كويرسون	محمود محمد مكى
٧٣٦-	التاريخ الشعبى للولايات المتحدة (ج ١)	هوارد زن	شعبان مكاوى
٧٣٧-	الكوارث الطبيعية (مج ٢)	باتريك ل. أبوت	توفيق على منصور
٧٣٨-	سشن من مصر ما قبل التاريخ إلى الثورة المصرية	جيرار دى جورج	محمد عواد
٧٣٩-	سشن من الإمبراطورية الشانية حتى الثورة المعاصرة	جيرار دى جورج	محمد عواد
٧٤٠-	خطابات السلطة	بارى هندس	مرفت ياقوت
٧٤١-	الإسلام وأزمة العصر	برنارد لويس	أحمد هبكل
٧٤٢-	أرض حارة	خوسيه لاكوارا	رزق بهنسى
٧٤٣-	الثقافة: منظور داروينى	روبرت أونجر	شوقى جلال
٧٤٤-	ديوان الأسرار والرموز (شعر)	محمد إقبال	سمير عبد الحميد
٧٤٥-	المآثر السلطانية	بيك النبلى	محمد أبو زيد
٧٤٦-	تاريخ التحليل الاقتصادى (مج ١)	جوزيف أ. شومبيتر	حسن النعيمى
٧٤٧-	الاستعارة في لغة السينما	تريفور وايتوك	إيمان عبد العزيز
٧٤٨-	تدمير النظام العالمى	فرانسيس بويل	سمير كريم
٧٤٩-	إيكولوجيا لغات العالم	ل.ج. كالفيه	باتسى جمال الدين
٧٥٠-	الإلياذة	هوميروس	ياشراف: أحمد عثمان
٧٥١-	الإسراء والمعراج في تراث الشعر الفارسى	نخبة	علاء السباعى
٧٥٢-	ألمانيا بين عقدة الذنب والخوف	جمال قارصلى	نمر عارورى
٧٥٣-	التنمية والقيم	إسماعيل سراج الدين وآخرون	محسن يوسف
٧٥٤-	الشرق والغرب	أنا مارى شيمل	عبد السلام حيدر
٧٥٥-	تاريخ الشعر الإسباني خلال القرن العشرين	أندرو ب. بيبكى	على إبراهيم منوفى
٧٥٦-	ذات العيون الساحرة	إنريكي خاربييل بونثيلا	خالد محمد عباس
٧٥٧-	تجارة مكة	باتريشيا كرون	أمال الروبى
٧٥٨-	الإحساس بالعولة	بروس روبنز	عاطف عبد الحميد

٧٥٩-	النثر الأردى	مولوى سيد محمد	جلال الحفناوى
٧٦٠-	الدين والتصور الشعبى للكون	السيد الأسود	السيد الأسود
٧٦١-	جيوب مثقلة بالحجارة (رواية)	فيرجينيا وولف	فاطمة ناعوت
٧٦٢-	المسلم عدواً و صديقاً	ماريا سوليداد	عبدالعال صالح
٧٦٣-	الحياة فى مصر	أنريكو بيا	نجوى عمر
٧٦٤-	ديوان غالب الدهلوى (شعر غزل)	غالب الدهلوى	حازم محفوظ
٧٦٥-	ديوان خواجه الدهلوى (شعر تصوف)	خواجه الدهلوى	حازم محفوظ
٧٦٦-	الشرق المتخيل	تيرى هنتش	غازى برو و خليل أحمد خليل
٧٦٧-	الغرب المتخيل	نسيب سمير الحسينى	غازى برو
٧٦٨-	حوار الثقافات	محمود فهمى حجازى	محمود فهمى حجازى
٧٦٩-	أدباء أحياء	فريدريك هتمان	رندا النشار وضياء زاهر
٧٧٠-	السيدة بيرفيكتا	بينيتو بيريث جالنوس	صبرى التهامى
٧٧١-	السيد سيجوندو سومبرا	ريكارنو جويرالديس	صبرى التهامى
٧٧٢-	بريخت ما بعد الحداثة	إليزابيث رايت	محسن مصيلحى
٧٧٣-	دائرة المعارف الدولية (ج٢)	جون فيزر ويول ستيرجز	ياشراف: محمد فتحى عبدالهادى
٧٧٤-	الديمقراطية الأمريكية: التاريخ والتركيزات	مجموعة من المؤلفين	حسن عبد ربه المصرى
٧٧٥-	مرآة العروس	نذير أحمد الدهلوى	جلال الحفناوى
٧٧٦-	منظومة مصيبت نامه (مج١)	فريد الدين العطار	محمد محمد يونس
٧٧٧-	الانفجار الأعظم	جيمس إ. ليدسى	عزت عامر
٧٧٨-	صفوة المديح	مولانا محمد أحمد ورضا القادري	حازم محفوظ
٧٧٩-	خيوط العنكبوت وقصص أخرى	نخبة	سمير عبد الحميد إبراهيم وسارة تاكاهاشى
٧٨٠-	من أب الرسائل الهندية حجاز ١٩٣٠	غلام رسول مهر	سمير عبد الحميد إبراهيم
٧٨١-	الطريق من بكين	هدى بدران	نبيلة بدران
٧٨٢-	المسرح المسكون	مارفن كارلسون	جمال عبد المقصود
٧٨٣-	العولة والرعاية الإنسانية	فيك جورج ويول ويلدنج	طلعت السروجى
٧٨٤-	الإسامة للطفل	ديفيد أ. وولف	جمعة سيد يوسف
٧٨٥-	تأملات عن تطور ذكاء الإنسان	كارل ساجان	سمير حنا صادق
٧٨٦-	المنظية (رواية)	مارجريت أتوود	سحر توفيق
٧٨٧-	العودة من فلسطين	جوزيه يوفيه	إيناس صادق
٧٨٨-	سر الأهرامات	ميروسلاف فرنر	خالد أبو اليزيد البلتاجى
٧٨٩-	الانتظار (رواية)	هاجين	منى الدروبي
٧٩٠-	الفرانكفونية العربية	مونيك بونتو	جيهان العيسوى
٧٩١-	المطور ومعامل المطور فى مصر القديمة	محمد الشيمى	ماهر جويجاتى
٧٩٢-	براسات حول اللصم القصيرة إيسر ومطوط	منى ميخائيل	منى إبراهيم
٧٩٣-	ثلاث رؤى للمستقبل	جون جريفيس	رؤف وصفى
٧٩٤-	التاريخ الشعبى للولايات المتحدة (ج٢)	هوارد زن	شعبان مكارى
٧٩٥-	مختارات من الشعر الإيبانى (ج١)	نخبة	على عبد الرحمن البمبى
٧٩٦-	أفاق جديدة فى دراسة اللغة والأذن	نعوم تشومسكى	حمزة المزينى

طلعت شاهين	نخبة	٧٩٧- الرؤية في ليلة معتمة (شعر)
سميرة أبو الحسن	كاترين جيلدرود ودافيد جيلدرود	٧٩٨- الإرشاد النفسى للأطفال
عبد الحميد فهمى الجمال	آن تيلر	٧٩٩- سلم السنوات
عبد الجواد توفيق	ميشيل ماكارشى	٨٠٠- قضايا فى علم اللغة التطبيقي
باشراف: محسن يوسف	تقرير دولى	٨٠١- نحو مستقبل أفضل
شرين محمود الرفاعى	ماريا سوليداد	٨٠٢- مسلمو غرناطة فى الاداب الأندلسية
عزة الخميسى	توماس باترسون	٨٠٣- التفسير والتنمية فى القرن العشرين

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رقم الإيداع ١٥٧٢٧ / ٢٠٠٥

